الدراسات الأفريقية والعربية

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن:
المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية "

المجلد الثالث - العدد الثاني عشر

ديسمبر ٢٠٢٠م

Iraqi-African Center For Strategic Studies

Tel: 00964776837196

(NGO)1E78478

http://ciaes.net/

http://afroar.com/

مجلة الدراسات الأفريقية والعربية

African & Arab Studies

International Scientific Periodical Journal issued
by the Iraqi-African Center for Strategic Studies

تصدر عن:

المركز العراقي الأفريقي

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد

١٨٧٩ / ٢٠١٨

بالتعاون مع:

وكيل المجلة في ليبيا
دار البيان للنشر والتوزيع

مخبر الحوكمة والتنمية
المستدامة بجامعة البليدة 2

وكيل المجلة بجمهورية مصر العربية
مؤسسة النيل للدراسات الأفريقية
والاستراتيجية

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - ليبيا

١٥٥ / ٢٠١٨

الترقيم الدولي بالمركز الدولي (CJEPS) - فرنسا
ISSN: 7209 - 2828

الهيئة التحريرية للمجلة

رئيس التحرير: دينا العشري

مديرا التحرير:

د. رشا العشري (مصر)

أ.عبيد إميجن (موريتانيا)

أعضاء هيئة التحرير:

• **د. حاتم الصديق محمد أحمد (السودان)**
رئيس مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر

• **د. عزيز بن طالب (المغرب)**
رئيس المركز الدولي للواحات والمناطق الجبالية (المغرب)

• **د. خالدة سالم بابكر(السودان)**
باحثة متخصصة في الشأن الأفريقي

• **أ.محمد عز الدين (مصر)**
رئيس مؤسسة النيل للدراسات الأفريقية

• **أ. محمد على أحمد حمران (صنعاء)**
رئيس اتحاد الاكاديميين العرب

التنسيق والمراجعة:

أ. مصطفى فؤاد

تصميم الغلاف:

أ. كمال سند

رئيس الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. علاء التميمي

الهيئة العلمية الاستشارية للمجلة

✍ **أ.د. محمد على محمد نوفل**
أستاذ الدراسات اللغوية ولغتي الهوسا والسواحيلي بقسم اللغات الإفريقية. عميد كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة (مصر)

✍ **أ.د. مولاي ابراهيم سدرة**
استاذ التعليم العالي بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس (عميد كلية العلوم والتقنيات بالرشيدية) (المغرب)

✍ **أ.د. ريم موسى**
استاذ العلوم السياسية وعميد كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية جامعة بحري (السودان).

✍ **أ.د. صالح زياني**
أستاذ تعليم عالي في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1 (الجزائر).

✍ **أ.د. جمال السيد الضلع**
أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم السياسة والاقتصاد الأسبق بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة (مصر).

✍ **أ.د. بن يزة يوسف**
أستاذ تعليم عالي في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1 (الجزائر)

✍ **أ.د. محمد المختار جي**
استاذ وباحث أكاديمي رئيس مركز البحوث والدراسات الإفريقية بالسنغال وأمين عام للاتحاد العربي الإفريقي للتنمية المستدامة المتكاملة التابع لجامعة الدول العربية بالسنغال (السنغال)

✍ **أ.د. عطية محمود الطنطاوي**
أستاذ الجغرافيا الطبيعية بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية. وكيل كلية الدراسات الإفريقية العليا(مصر)

✍ **د. مهدي دهب حسن دهب**
استاذ العلوم السياسية رئيس قسم العلوم السياسية المشارك بجامعة افريقيا العالمية (السودان).

✍ **د. بلهول نسيم**
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية – جامعة البليدة 02 (الجزائر).

✍ **د. تامر محمود عبدالوهاب**
مستشار العميد ومدرس الأنثروبولوجيا الطبيعية بقسم الأنثروبولوجيا كلية الدراسات الإفريقية العليا(مصر).

✍ **د. محمد أدريس عبد العزيز**
رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة طبرق (ليبيا).

✍ **د. سيد رشاد قرني**
مدرس اللغة السواحيلية بقسم اللغات الافريقية كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة(مصر).

✍ **د. أوان عبد الله الفيضي**
الأستاذ المساعد في كلية الحقوق – جامعة الموصل (العراق).

✍ **د. رامي عاشور**
دكتور العلوم السياسية والأمن القومي وزميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا (مصر).

✍ **د. محسن الندوي**
علوم سياسية وعلاقات دولية – رئيس المركز المغربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (المغرب).

✍ **د. عبد السلام بشير خليفة**
دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة الزاوية (ليبيا).

✍ **د. عوض أحمد حسين شبا**
استاذ مساعد تاريخ وسيط جامعة الزعيم الأزهري ونائب مدير مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر (السودان).

✍ **د. إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي**
أستاذ مشارك – جامعة كسلا – كلية التربية – قسم الجغرافيا (السودان).

✍ **د. زينب محمد حامد محمد أحمد**
أستاذ التاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط – جامعة نواكشوط العصرية (موريتانيا)

✍ **أ.د. نجية مطهر**
نائب رئيس جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمي (اليمن).

رؤية المجلة وشروط النشر بالمجلة

"مجلة الدراسات الأفريقية والعربية" فصلية دولية محكّمة تصدر عن " المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية" العراق بغداد، بالتعاون مع مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة بجامعة البليدة٢ - الجزائر.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل والدول العربية، كما تسعى المجلة لتحقيق هدف المركز في التقارب العربي الأفريقي، والاهتمام بالقضايا التي تهم الطرفين اقتصاديًا وسياسيًا، وثقافيا واجتماعيًا، أملا في وجود دراسات وأبحاث تطرح رؤى وأفكار تسهم في تشكيل كيان أفريقي عربي يقف في وجه التحديات والأيدولوجيات الخاطئة التي تفرض على الساحة الدولية، لتكون أفكارنا نحن الأفارقة والعرب معا يدًا وصوتًا واحدًا يسمع له العالم باهتمام ويسير خلفه وليس العكس.

شروط النشر:

- أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا أو نشر ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

african.arabia@gmail.com - info@afroar.com

- يجب أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- تخضع الابحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ - يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب - يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيئة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ت - الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

ث - الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

- يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.
- يراعى في أسبقية النشر:

أ - الأبحاث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب - تاريخ تسلم رئيس التحرير للبحث.

ج - تاريخ تقديم الأبحاث التي يتم تعديلها.

د - تنويع مجالات الأبحاث كلما أمكن ذلك.

- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث:

- الملخص التنفيذي باللغة العربية - الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما بجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة ببيليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الاصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.
- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:

أ - إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب - إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج - إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د - إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

- يراوح عدد كلمات البحث بين ٢٠٠٠ و٧٠٠٠ كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic
- حجم ١٦ غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، ١٤ غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و١٤ عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم ١١ عادي للجداول والأشكال، وحجم ٩ عادي بالنسبة للملخص والهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman، حجم ١٤ غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم ١٢ غامق للعناوين الفرعية، ١٢ عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، ١١ عادي للجداول والأشكال، ١٠ عادي للملخص والهوامش.
- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (٢,٥) من جميع الجهات.

- وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية والعربية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.
- والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.
- وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.
- حيث أن "المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية" جهة اصدار "مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، بالتعاون مع مخبر الحوكمة والتنمية المستدمة بجامعة لونيسي علي البليدة ٢ - الجزائر، " كما تعتبر مؤسسة النيل للدراسات الأفريقية والاستراتيجية الوكيل الرسمي، لإصدار المجلة بجمهورية مصر العربية، كما تتولى دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان الليبية التوكيل الرسمي لإصدار المجلة في ليبيا ونشرها في كافة الدول العربية والافريقية، كما يتولى اتحاد الاكاديميين العرب (صنعاء)، بنشر المجلة في كافة ارجاء الوطن العربي.

Iraqi – African Center For Strategic Studies
Tel: 00964776837196
(NGO)1E78478
http://ciaes.net
http://afroar.com/

تقرأ في هذا العدد

الافتتاحية

بقلم: رئيس التحرير ٩

١- التنمية البشرية في أفريقيا (الفرص والمهددات)

إعداد/ د.غادة الهادي يوسف أحمد(السودان) ١١

٢- الجذور التاريخية للفكر الوحدوى الأفريقى

إعداد /الباحث طه عبد الجواد محمد طنطاوى (مصر)..... ٤٢

٣- وسائل الإعلام ودورها في إنجاح فترة الحكم الانتقالي ٢٠١٩ في السودان

إعداد/ د. ميرفت عبد الله جبريل آدم (السودان) ٦٨

٤- دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية في تشاد الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات (نموذجًا)

إعداد/د. ناصر النائي آدم(تشاد) ٩٥

٥- أثر إدارة الصكوك الحكومية علي تمويل التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة (شركة السودان للأنشطة المتعددة (شهامة)

إعداد/ د.أسامة عبد الوهاب محمد إبراهيم (السودان) ١٢٣

٦- تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) نموذجاً

إعداد/ د. ناصر النائي آدم (تشاد) ١٦١

٧- مجلس الأمن وسلطته في الأحالة من منظور قانوني (دراسة تحليلية)

إعداد/د. تاج السرعبد المطلب محمد فقير (السودان).....١٧٩

٨- الأزمة السياسية في جمهورية مالي) الأسباب... التطورات ... التداعيات)

إعداد/د .محمد إدريس عبد العزيز(ليبيا).....٢٠٩

٩- المقاومة الاسلامية في منطقة السودان الاوسط (سلطنة وداي نموذجا)

إعداد/د. احمد قاسم احمد ود .ابراهيم برمة احمد (تشاد) ٢٤٢

١٠- القول في بيان ما يجوز ترخيمه من الأسماء وما لا يجوز

إعداد /د. عبد الله سليمان محمّدين إبراهيم (السعودية) ٢٦٣

١١- أحكام ميراث الحمل في الفقه والقانون السودان

إعداد/ د .محمد عثمان آدم سليمان (السودان) ٢٧٧

***

افتتاحية العدد

قد وصلنا لنهاية العام ٢٠٢٠م، والذي امتلئ بالأحداث الهامة على الصعيد الأفريقي والعربي وكذلك الدولي، فعلى مدار الاثني عشر شهراً الماضية، كانت ولا تزال جائحة كورونا تتصدر المشهد؛ وهي اللاعب الرئيس على كافة الأصعدة، فكانت أشد ضرر وفتكًا، بالعديد من الأنظمة، ذات الاقتصاد الهش، مما ينذر بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر. فبعد عقود من التقدم المطرد في الحد من أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار للفرد في اليوم، سيكون هذا العام إيذاناً بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل.

ناهيك عن أنظمة الرعاية الصحية المُنهكة والضعيفة، التي إزدادت ضعفًا مع وباء كورونا، وهذا ما أكده تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الذي اصدر في شهر يونيو ٢٠٢٠ من أن جائحة كورونا أحدثت أزمة عالمية ليس لها مثيل، لاسيما على الصعيد الصحي، علاوةً على الخسائر البشرية هائلة، التي أفضت إلى أشد ركودٍ شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية. كما تنبَّأ التقرير بانكماش الاقتصاد العالمي وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل.

فاذا نظرنا لهذه الازمة على المستوي الأفريقي، سنجد أن القارة الأفريقية، رغم معاناتها من مختلف الأمراض والأوبئة، إلا أنها تعتبر الأقل تضررا من وطئة الفيروس، مقارنة ببقية القارات، لكن هذا الوباء قد زاد من عدو أخر وهو الأرهاب، حيث زاد عدد الهجمات الإرهابية في القارة الأفريقية بنسبة ١٨ ٪ خلال الأشهر الـ٦ الأولى من ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة ذاتها من ٢٠١٩م، خاصة في منطقة الساحل، ومنطقة البحيرات الكبري.

وحاولت القوى الدولية والدول الأفريقية، احتواء الخطر الإرهابي المتنامي بالقارة، والذي تجسد عبر تشكيل قوات عسكرية مشتركة، إلا أنها لم تتمكن حتى نهاية العام من تحجيم خطرها رغم الضربات الكبيرة التي وجهتها لها، خصوصًا لتنظيم القاعدة وداعش الإرهابيين.

ليس هذا فحسب ولكن نجد أن هذا العام ايضا شهد إنقلابات عسكرية في القارة الأفريقية، أبرزها كان إنقلاب دولة مالي، تزامن مع مظاهرات شعبية حاشدة مطالبة برحيل نظام الرئيس السابق بوبكر كايتا، وبالفعل نجح الإنقلاب في ١٨ أغسطس الماضي، حيث قاد ضباط في الجيش المالي انقلاباً

عسكرياً على حكم كايتا؛ الذي دام ٨ سنوات، قبل أن يعلن الأخير استقالته، وسط انتقادات دولية، وتم تجميد لعضوية مالي بالاتحاد الأفريقي، وتزامنت التطورات المتلاحقة في مالي، مع احتجاجات شعبية في الدول المحيطة بها، مطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية أو برحيل أنظمة الحكم بها، كان من بينها كوت ديفوار وغينيا، مما ينذر بسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، وتنامي خطر التنظيمات الإرهابية.

ورغم التوترات الأمنية والأزمات الاقتصادية، إلا إن الانتخابات لم تغب عن المشهد، حيث شهدت عدة بلدان بالقارة الأفريقية انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية، وذلك في كل من دولة بنين ثم بوروندي التي شهدت ٣ انتخابات بين محلية وتشريعية ورئاسية. وفي جزر القمر، والكاميرون وغينيا كوناكري، وكوت ديفوار، وبوركينا فاسو، والنيجر، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما شهدت القارة خلال العام ٢٠٢٠م العديد من الأحداث، نجد أيضًا أن الدول العربية، مرت بمجموعة من المتغيرات كان أبرزها، إنفجار لبنان، والذي على أثاره قدم رئيس الوزراء اللبناني استقالة حكومته، على خلفية التداعيات السياسية والاقتصادية التي أعقبت الانفجار، بالاضافة، لوفاة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر، والرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، وسلطان عمان قابوس بن سعيد؛ واختتم العام بالتطبيع مع إسرائيل، من قبل عدد من الدول العربية والأفريقية من بينهم المغرب، الإمارات، البحرين، والسودان.

أما عن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فكان نشاطه هو الأبرز خلال هذا العام، في تسوية النزاعات الأفريقية، وتبادل الزيارات لبعض الدول الأفريقية، وكذا استقباله لعدد من كبار المسئولين الأفارقة، وبرز أكثر في محاولة احتواء الأزمة في ليبيا، حيث لعبت مصر دورًا فعالاً في إطلاق عملية سياسية وأمنية هامة في ليبيا؛ لاستعادة مؤسساتها بعد أن كانت على شفا حرب، تتدخل فيها أطراف إقليمية، وتم تسوية النزاعات بالطرق السلمية،.، واسدل عام ٢٠٢٠ ستاره، على تطلعات الدول الأفريقية والعربية لتسوية أزماتها العالقة، ومجابهة تحدي الوباء.

بقلم:

د. دينا العشري

رئيس التحرير

التنمية البشرية في أفريقيا (الفرص والمهددات)[1]*

إعداد/ د.غادة الهادي يوسف أحمد

أستاذ.مساعد – كلية علوم البيئية وإدارة مخاطر الكوارث/

جامعة الرباط الوطني– الخرطوم

Ghada-elhadi@yahoo.com

مستخلص

هدفت الورقة البحثية إلى مناقشة قضية التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور تنمية الموارد البشرية والامن الاجتماعي . تبنت الورقة المنهج الوصفي مع التركيز على الدراسات السابقة في المجال.

تنقسم الورقة البحثية إلى خمسة أقسام: متطلبات التنمية المستدامة ، مفهوم وتحديات تنمية الموارد البشرية في إفريقيا ، الأمن االانساني (المفهوم ، الأبعاد ، الأسباب) ، نماذج تنموية لبعض الدول الافريقية ، الخاتمة والتوصيات.

سلطت الورقة الضوء على الصلة بين تنمية الموارد البشرية ، الأمن االانساني والتنمية المستدامة.

خرجت الورقة بتوصيات من شأنها أن تسهم في بناء استراتيجية سليمة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

Human Resource Development in Africa

(Opportunities and Threats)

This research paper aims to discuss the issue of sustainable development in Africa from social security and human resource development prospective. The research paper will adopt the descriptive study methods focusing on previous studies in the field.

(١) ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي، مصر والتنمية المستدامة في افريقيا الرؤى واليات التفعيل في ضوء أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣م ، محور: تحديات الأمن الإنساني والتنمية البشرية في أفريقيا(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الدراسات الافريقية العليا، مارس٢٠١٩)

The research paper is divided into five sections: sustainable development requirements. the concept and challenges of human resource development in Africa. human security (concept. dimensions. and reasons). successful development models in African countries. conclusion and recommendations.

The research paper is expected to highlight the link between human resources development. human security and sustainable development and to come out with recommendations that will contribute in building sound strategy for sustainable development in Africa

مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة الحلم المنشود لكل الدول النامية ولا سيما الدول الأفريقية ، وهي بمثابة الحل لكل مشاكل تلك الدول. و قد عرفت التنمية المستدامة على أنها "التطور المستمر والمستدام في البيئة الإقتصادية، الإجتماعية والطبيعية للإنسان" حيث يشمل كل مصطلح من هذه المصطلحات المعايير، المناهج والوسائل الخاصة بتطبيقه علي أرض الواقع.

و بالنظر إلي مفهوم التنمية من ناحية شمولية ، نجد أن العنصر البشري يلعب الدور الأساسي فيها. فالإنسان الواعي المدرك لمتطلبات عصره من أهم ركائز التنمية ، وهو حلقة الوصل بين تقدم الدول وتخلفها. لذا ياتي الإهتمام اليوم بتنمية الموارد البشرية في إطار السياسة الفاعلة للتنمية المستدامة بالدول النامية ، حيث أثبتت التنمية من منظور إقتصادي بحت فشلها في الوصول إلي مستوى معيشي يحقق الرفاهية العادلة لكل شرائح المجتمع في الوطن الواحد؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور عدد من المفاهيم التي إرتبطت بتخلف الدول و تقدمها مثل (التهميش ، الإضطهاد،التمييز،الظلم،الحرمان، الإقصاء،الفساد.... و غيرها) من المفاهيم التي حاولت أن تجد تفسيراً لفشل جهود التنمية في دول العالم الثالث.

بالنظر لتلك المفاهم نجدأنهاإرتبطت إرتباطاًوثيقاً بالعنصر البشري من ناحية الإدراك ، الوعي (تجاه إحتياجه، بيئته وإحتياج أفراد مجتمعه) و ممارساته الفعلية على المدى القريب والبعيد ، كماإرتبطت أيضاً بسياسة الحكم الراشد و الديمقراطية التي نادراً ما تمارسهاأنظمة الحكم في الدول النامية بالأخص في القارة الأفريقية ،الأمر الذي انعكس سلبا على الأمن الإنساني بالمنطقة. وهذا ما ادي الي بروز إتجاه جديد يحاول تركيز جهود التنمية على الإنسان أولاً بإعتباره اللاعب الرئيسي فيها، و ذلك من خلال الإهتمام بالتنمية البشريةالتي أكدت عليهاالعديد من الدراسات الإجتماعية والنفسية والإستراتيجية وأكد عليهاكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي((UNDP في العام ١٩٩٠م في أول تقرير له عن التنمية البشرية.

مشكلة البحث:

يسعى البحث إلى إيجادالعلاقة بين التنمية المستدامة،التنمية البشرية من ناحية، والأمن الإنساني من ناحية أخرى ، بإعتبار أن التنمية المستدامة هي الهدف المراد تحقيقه و أن العنصر البشري بسلوكياته هو المسؤول الأول والآخير في توفير دعائمه ، بما في ذلك الأمن الإنساني الذي يعتبر من المهددات الرئيسية إذا ما تم إفتقاده.

فروض البحث:

١. يكمن عدم نمو الدول الافريقية في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع داخل الدولة الواحدة وخارجها ، وليس في شح الموارد.

٢. إنعدام الأمن الإنساني من المهددات الرئيسية لعملية التنميةالبشرية و التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

١. إلقاء الضوء على محددات التنمية المستدامة من منظور التنمية البشرية ومهددات الأمن الإنساني في الأفريقية.

٢. الخروج بتوصيات تسهم في بناء إستراتجية مناسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

أهمية البحث:

تأتي ضرورة البحث من واقع الجهود العلمية والعملية المستمرة دوليا، إقليمياً و محلياً للوصول إلى التنمية المستدامة في الدول النامية. كما تأتي أهميته أيضاً من واقع ضرورة التنمية المستدامة كعلم

وتطبيق يحافظ و يدفع بالشعوب إلى الأمن ،السلام و الرفاه اذا ما تم تطبيقها بشكل يناسب متطلبات و ظروف كل دولة على حدا.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الدراسات السابقة في مجال التنمية البشرية، الأمن الإنساني وعلاقتهما بالتنميةالمستدامة، مستنداً إلى التقارير الدولية المقدمة من الأمم المتحدة و مراكز البحوث والدراسات في نفس المجال. حيث استخدم المنهج الوصفي لوصف طبيعة العلاقات بين فئات المجتمع في القارة الافريقية وخارجها واثر ذلك علي تطورها، الي جانب وصف الموارد الطبعية وحجمها بالقارة الافريقية والي مدي يمكن ان تشكل فارقا في تنميتها، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لايجاد العلاقة بين التنمية البشرية ومهددات الامن الانساني من جهة والتنمية المستدامة من جهة اخري.

محاور البحث:

المحور الأول: مفهوم ومتطلبات التنمية المستدامة:

يتناول هذا المحور تطور مفهوم و تعريف التنمية والتنمية المستدامة تاريخياً وظهور المفاهيم ذات العلاقة الوثيقة بهذا المجال مثل التنمية البشرية والأمن الإنساني.

المبحث الأول: مفاهيم النتمية المستدامة:

إرتبطت التنميه المستدامة بعدة مفاهيم منها:

١-١ مفهوم التنمية:

لم يستعمل تعبير التنمية للدلالة على الاقطار أوعلى المجموعات من الناس إلا بعد الحرب العالمية الثانية١٩٤٥. فقبل ذلك الوقت كانت البلدان المتطورة تهتم فقط بالتغيرات المرسومة إما لتحسن إمكانيات الوصول إلى الموارد في الديول النامية أو في حالات قليلة لإدخال بعض الخصائص المنهجية "التحضر" بما فيها توفير بعض الخدمات الأساسية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية و بدإت القوى الاحتلالية بقبول الحاجة إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، و حتى قبول حقيقة الإستقلال السياسي في الأراضي التي تحكمها. و هذا القبول كان جزئياً نتيجة لنمو الضغط من

أجل التنمية الإقتصادية من مواطني هذه البلدان و وعي الناس المتزايد في البلدان والنامية بإنسانيتهم المشتركة و بالفروق الهائلة في مستويات معيشتهم [١] .

٢ - ١ مفهوم التنمية المستدامة: Sustaiable Development Cocept

وهي تعني "التنمية التي تفي بإحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها" أن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق و التكامل بين البيئةوالتنمية من خلال ثلاثة أنظمة: (١) نظام حيوي للموارد، (٢) نظام إقتصادي و(٣) نظام إجتماعي[٢]

٣ - ١ مفهوم التنمية البشرية:

ظهرهذاالمفهوم ضمن مجموعة مفاهيم سوق العمل المعاصرة و زاد ترددده فيما يتعلق بالتطوير و الحاجة للتعامل مع مشكلات أمية الثقافة التكنولوجية، و ثقافة الرأي و الرأي الآخر، و ثقافة التواصل الفعال...إلخ عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ، و من حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود Infinite ، وأن تتغير عبر الزمان ، و لكن ثمة ثلاثة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية و هي: (١) أن يعيش المرء حياة طويلة و صحيحة و (٢) أن يحصل على معارف أو (٣) يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق. و إذا لم يحصل الفرد على تلك الخيارات الثلاثة ، فإن كثيراً من الخيارات الأخرى تسد أبوابها أمامه ، و لكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد ، فهناك خيارات أخرى و يقدرها كثير من الناس تقديراً عاليا، وهي تمتد من الحرية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية إلى توافر فرص الخلق و الإبداع و التمتع بإحترام الذات وضمان حقوق الإنسان[٣].

٤ - ١ مفهوم الأمن الإنساني:

يعتبر مفهوم الأمن الإنساني مفهوم حديث نسبياً ، وقد عرفه لويد أكسوارثي بأنه:حالة أو "وضع توصف بخلوها وحريتها من التهديدات التي تمس حقوق الناس وأمنهم أو حتى

(١) المعهد العربي للتخطيط، التنمية والتخلف،
.http://www.arabapi.org/images/publication/pdfs/116/116-develop-bridge1.pdf. p 1

(٢) مأمون أحمد محمد النور، التنمية المستدامة: الأمن والحياة، العدد (٣٦١) مجلة تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية ،٢٠١٢م، ص ٥٧.

(٣) محمد عبدالله المغربي ، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والأبعاد، ٢٠١٠م

حياتهم. و هي طريقة بديلة لرؤية و مشاهدة العالم، بحيث يعتبر الناس بمثابة نقطة أساسية و مرجعية، بدلاً من التركيز بشكل حصري على أمن البلاد أو الحكومات"[1].

المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية والتنمية البشرية:

٥ - ١ عملية تطور التنمية:

تطور مفهوم وهدف التنمية نتيجة للتغيرات التي حدثت على المستوى الفكري للمهتمين بهذا المجال حول تحقيقها أو عدم تحقيقها كهدف تسعى له الدول النامية. حيث تمثلت أبرز التطورات في هذا المجال كالآتي:

- تعتبر التنمية بمختلف أنواعها عملية مستمرة تنبع من المجتمع ككيان، وتشمل جميع الإتجاهات في الدولة، وهي عملية الغرض منها إحداث تغيير إيجابي في البنية الإجتماعية مبنية على المعطيات الفكرية والقيمية المتأصلة في مجتمع ما، من أجل حشد الموارد والطاقات البشرية المتعددة وتوظيفها بالشكل الأمثل وترجمة الخطط التنموية إلى برامج ومشروعات عملية فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى الهدف المنشود.
- فعملية التنمية عملية متكاملة تهدف إلى رفع مستوى الوعي العام عن طريق تعميم التدريب والتعليم. كما تسعى أيضاً إلى رفع مستوى التثقيف الجماهيري لجميع أفراد المجتمع وضمان حق الفرد في العمل، المشاركة في و رسم السياسات و البناء، رفع مستويات المعيشة، توفير الأمن للقضاء على معدلات الجريمة وإنحراف الأحداث. وهي أيضاً تعني القضاء على الفقر، وتأتي المساواة والتوزيع العادل للسلطة والثروة في قمة الهرم مع وضع السياسات الفاعلية للتوسع السريع في الصناعات المحلية ذات الميزة التنافسية العالية في السوق العالمية.
- تتضمن التنمية تغيرات جوهرية في حياة الناس من ناحية إقتصادية،إجتماعية (أخلاقية، ثقافية وسلوكية)، سكانية، سياسية. كما تتضمن أيضاً السياسات التي تتبناها الدولة من إختيار للتقنيات التكنولوجية المناسبة لتسريع ودفع عجلة الإنتاج حتى يتمكن المواطن من الحصول على مستى معيشي و ظروف حياة كريمة مستمرة. وقد عّرف إعلان "الحق

(١) لويد اكسورثي، وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية، كتاب الأمن الانساني: السلامة للشعوب في العالم المتغير، ١٩٩٩

في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في العام ١٩٨٦ عملية التنمية بأنها " عملية متكاملة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[١].

٦ - ١ تطور عملية التنمية البشرية:

تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى أخر مع تطور الأصل، وكان في كل فترة يعكس جملة المقاربات المعروفة، تماماً كما تعكس التنمية المتبعة حالياً في بلد محدد خلال فترة محددة أكثر من جانب لأكثر من نظرية تنموية، وإن طغت نظرية معينة على البقية. و قد تم إستخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية، فلقد أُستخدم مثلاً في البداية تعبير "تنمية العنصر البشري"، أو "تنمية الرأسمال البشري"، ... الخ، فخلال الخمسينيات من القرن الماضي مثلاً إرتبط المضمون بمسائل الرفاه الإجتماعي، وأنتقل بعد ذلك الإهتمام للتركيز على أهمية التعليم والتدريب ومن ثم إشباع الحاجات الأساسية، ليقدم مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمون "تشكيل القدرات البشرية" و كذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة" في جو من الحرية السياسية وإحترام حقوق الإنسان[٢].

و يبدو أن الفكر التنموي الحديث، بعد أكثر من أربعة عقود من النقاش عاد ليكتشف الحقيقة البديهية وهي "أن البشر وهم صانعو التنمية يجب أن يكونوا هدفهاً"، تماما كما كان فلاسفة اليونان قد إكتشفوا ذلك من قبل، و خصوصاً أرسطوا عندما قال إنه" من الواضح أن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى الى تحقيقه، فهي مجرد شيئ مفيد للوصول إلى شيئ أخر"، أو كما ذكر إبن خلدون في مقدمته أن" الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، و كل ما في الطبيعة مسخر له"، أو كما قال إيمانويل كانط " Emanual Cant لنتصرف في تعاملنا مع البشر، سواء في أنفسهم أو في غيرهم، كغاية و ليس كوسيلة فقط"[٣]. وفقاً لما ذكر، نجد أن مفهوم التنمية البشرية مفهوماً بسيطاً، لكنه يحتوى علي دلالات معقدة ذات أثر بعيد. وهي عملية

(١) مأمون أحمد محمد النور، التنمية المستدامة: الأمن والحياة، مرجع سابق، ص ٥٧.
(٢) محمد المرواني، التخلف والتنمية: دراسة في المفهوم و النظريات والبدائل، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨م.
(٣) محمد عبدالله المغربي، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والأبعاد، مرجع سابق.

تسعى إلى تعزيز قدرات المجتمع بشتى الوسائل والطرق التي تضمن مشاركتهم الفاعلة في تنمية مجتمعهم و تحديد مصيرهم و نظرتهم بعيدة المدي لما يجب أن تكون عليه دولهم في المستقيل. وهذا يوضح أن التنمية هي عملية مستمرة متصاعدة تسعى إلى تحسين الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية والبيئية في المجتمع والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

٧ - ١ تصنيف القوى البشرية:

لمزيد من الفهم لعملية التنمية البشرية ، يجب أن نصف أولا القوى البشرية في المجتمع وإحتياج كل فئة من هذه الفئات لكي تصبح عنصراً فاعلاً في المجتمع.

تُصنف القوى البشرية في مجتمع ما إلى الفئات الآتية:

- الأطفال من الجنسين؛ يصب في ملف الأطفال الكثير من قضايا التنمية البشرية؛ مثل قضايا الصحة والتعليم والحماية والتأهيل، فهم مشروعات إستثمارية، والتي يجب أن يُخطط لنتائجها المستقبلية جيداً؛ بداية من مرحلة ما قبل الميلاد برعاية الأسرة والأم ثم الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية... إلخ.
- الشباب من الجنسين؛ هم بداية الحصاد للخطط السابقة وبداية تنفيذ الخطة التنموية بدخول الشباب لسوق العمل مُعداً بالمهارات المهنية والإحترافية التي تمكنهم من الإبداع الفكري والمهني وتكوين الرؤية المستقبلية للدولة إلخ.
- متوسطي العمر؛ قمة العطاء والنشاط بسبب الخبرة المكتسبة، ويمكن أن بكونوا حلقة الوصل بين الأجيال السابقة والأجيال الحالية من فئة الشباب.
- مرحلة التقاعد؛ هم الخبرات التراكمية التي يمكن أن نستند عليها في معرفة التجارب السابقة وتعديله الخدمة مصلحة الحاضر والمستقبل[١].

٨ - ١ مؤشرات التنمية البشرية:

يشير المصطلح إلى "الأسلوب الأكاديمي العالمي" لقياس التنمية البشرية من خلال الجمع

(١) الاكاديمية العربية البريطانية، تعريف التنمية البشرية، تاريخ الدخول مارس٢٠١٩م، المحتوي الدراسي: .بحوث/ بحث-حول-الامكانيات-الطبيعية-لقارة-افريقا، تاريخ الدخول مايو/ ٢٠١٩ https://al-mo7tawa.com/

بين مؤشرات مختلفة مثل: متوسط العمر والتحصيل العلم والدخل السنوي، لإنشاء إحصاء واحد فقط، والذي يعد بمثابة إطار مرجعي لكلٍ من التنمية الإجتماعية والإقتصادية على حد سواء، على المستوى العالمي؛ حيث يحدد المدى بين الحد الأعلى والحد الأدنى لكل مؤشر من المؤشرات السابقة فيما يعرف بمعايير القياس، و بناءا عليه، يتم قياس المستوى التنموي لكل قطر على مستوى العالم وفقاً لهذه المعايير أو الأهداف معبراً عنها بقيمة بين (٠ – ١)؛ على سبيل المثال: في الفترة الزمنية ١٩٨٠- ٢٠١٠ تم وضع الحد الأدنى الصحي لمتوسط العمر (٢٠(عاماً، والحد الأعلى الصحي لمتوسط العمر ٤ ,٨٣ عاماً، فالقيمة الفارقة ٤ ,٦٣ عاماً؛ ٤ ,٨٣ – ٢٠ = ٤ ,٦٣ تنسب إلى الواحد الصحيح؛ ٤ ,٦٣ (الفارق القياسي بين الحد الأعلى و الأدنى)، فإذا كان الحد الأعلى للعمر في بلدٍ ما(٥٥) عاما فإن الفارق ينخفض إلى ٣٥ عاماً؛ ٥٥- ٢٠ = ٣٥ فتكون النسبة بينهما: ٣٥ : ٤ ,٦٣ = ٠ ,٥٥٢ وهذا يعني أن متوسط العمر منخفض في هذا البلد بنسبة ٠ ,٥٥٢، بالنظر لهذه النسبة يتضح أنها تعكس وجود مشكلات خطيرة خاصة بالتنمية البشرية في هذا البلد.

المحور الثاني :التنمية والتنمية البشرية في أفريقيا

يتحدث هذا المحور عن واقع التنمية في أفريقيا مع توضيح حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها القارة. وترتيب بعض الدول الأفريقية ضمن فئات التنمية البشرية حيث تأتي معظم هذه الدول في مؤخرة الدول التي أحرزت تقدماً في هذا الجانب.

١ - ٢ الموارد الطبعية في القارة الافريقية:

تُعدّ قارة أفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراًلهشاشة بنيتها السياسية والإقتصادية، و شيوع مظاهر الفقر تفشي الأمراض وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة، و قبل الحديث عن واقع «التنمية الإقتصادية» في أفريقيا لا بدّ من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة و موارد الطاقة فيها.

فأفريقيا هي القارة التي تمثّل ٦٪ من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة (٣٠٤ ,١٥٨٧٣) كم٢، وتضمّ (٥٤) دولة، و يبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر أفريقيا بمعدلاتٍ ضخمةٍ في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن ٥٤٪ من إحتياطي البلاتين العالمي، و ٧٨٪ من الماس، و ٤٠٪ من الكروم، و ٢٨٪ من المنغنيز في حوالي (١٩) دولة، كما أنّ (٤٦) دولة أفريقية لديهاإحتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى. ويتوزّع النفط بكمياتٍ مرتفعة جدّا في كلٍّ من: نيجيريا،السودان،الجزائر، ليبيا ، مصر وأنغولا. أما احتياطيّ الغاز فنجده بنسبٍ كبيرة في كلٍّ من الجزائر و مصر، وبنسبٍ أقلّ في نيجيريا و ليبيا، إضافةً إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كلٍّ من: مالي ،غانا،إريتريا،إثيوبيا، رواندا، زامبيا، ناميبيا، جنوب أفريقيا والسودان ، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكّل ثروةً و مصدراً مهمّاً للطاقة على غرار اليورانيوم. و بذلك يتضح أنّ كلّ دولة أفريقية تختصّ بإنتاج موردٍ أو معدنٍ معين هذا بالإضافة الي تمع الدول الافريقية مجتمعة بثروة غابية ضخمة تقدر بحوالي(٦٥٠) مليون هكتار، أو ٢١،٨٪ من مساحة الأراضي. كما تعتبر تربية الثروة الحيوانية ذات أهمية استراتيجية لتوفير الأمن الغذائي والغذاء من خلال التجارة البينية على صعيد القارة الأفريقية والتجارة العالمية. ويسهم قطاع الثروة الحيوانية الأفريقي بنسبة تتراوح ما بين ٨٠ و٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي وهنالك الثروة الزراعية التي تسهم بحوالي ٢٠ – ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي لكل دولة من دول القارة[١].

٢ - ٢ محددات التنمية في أفريقيا:

أثبتت العديد من الدراسات ان سبب عدم تطور القارة الأفريقية لا يكمن في شح الموارد، إنما في طبيعة العلاقات الإجتماعية بين فئات المجتمع داخل الدولة الواحدة و العلاقات التي تبنيها تلك الدولة مع المجتمع الخارجي. وهنالك نوعان من العلاقات يلعبان دوراً مهما في هذا الإطار هما:

أ. هيكل الطبقات و دور الدولة:

نتيجة للتمييز والتوزيع الغير متوازن للثروة والسلطة الذي تمارسه الدول النامية و لا سيما الأفريقية ، زاد الشعور لدى مجتمعاتها بالا مساواة بين الطبقات فيها. حيث أصبح الكثيرين بلا مايدع مجال للشك ينظر للتنمية كعملية صفوية تستهدف فئة قليلة من

(١) الاكاديمية العربية البريطانية، تعريف التنمية البشرية، تاريخ الدخول مارس٢٠١٩م، المحتوي الدراسي: .بحوث/ بحث-حول-الامكانيات-الطبيعية-لقارة-افريقا، تاريخ الدخول مايو/ ٢٠٠١٩/ https://al-mo7tawa.com

السكان على حساب تخلف الاغلبية داخل البلد الواحد. علماً بأن هيكل الطبقات مرتبط إرتباط وثيق بدور الدولة في التنمية و ممارساتها على المستوى العملي بمعني أن الممارسات الفعلية في التخطيط لمشروعات التنمية القومية وأساليب إدارتها تقع تحت سيطرة من يقدم المصلحة الشخصية أو مصلحة الاقلية علي حساب المصلحة العامة[1].

ب. العلاقة بين الشمال والجنوب وأثرها على التنمية:

إن العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة تشبه في طبيعتها العلاقة بين الطبقات في الدولة الواحدة. و تشير مرحلة الستينات والسبعينات من القرن المنصرم، أي عقد التنمية الأول والثاني للامم المتحدة إلى أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية قد تزايدت ، إذ إرتفع خلال هذه الفترة الدخل القومي للدول المتقدمة بمعدل ٢ , ٣٪ سنوياًفي حين لم تتجاوز الدول النامية نسبة ٧ , ١٪ بالمتوسط بحسب ماورد في تقرير البنك الدولي ١٩٨٠م. وفي حقيقة الأمر لا تستطيع الدول النامية ولا سيما الأفريقيةأن تنمو في ظل فقدان التوازن وتدويل الإقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات والمصالح الخاصة التي كانت محفّزاً للإستعمار الأوروبي للقارة في أواخر القرن التاسع عشر، ومحرّكاً للاحتلال الجديد الذي أعدّ النُّخب السياسية، وأدار الصراعات الأهلية بعد الاستقلال ليؤمّن مصالحه، وينتقص من سيادة الدول الأفريقية على مواردها وعلى قرارها السياسي[2].

والنتيجةأنه بالرغم من إستقلال كل بلدان العالم الثالث تقريبا بما فيهاالدول الأفريقية ، فإن الأغلبية ما زالت في تبعية إقتصادية ، إجتماعية و سياسية للشمال. و قد إختلفت الآراء حول أفضل الطرق لحل مشكلات التبعية هذه التي مازالت تؤثر سلبا علي تقدم دول الجنوب. ففي ١٩٨٠م تبنى تقرير لجنة براندت Brandt commission ، رؤية أن التبعية المتبادلة بين الشمال والجنوب أمر لا يمكن تلافيه ، لكن الأمر الهام هو الحفاظ عليها على أن يستفيد الفريقان من هذه العلاقة. و قد أوصى التقرير بعددمن الإجراءات لتحسين الوضعية النسبية لدول الجنوب، تضمنت زيادة المعونات من دول الشمال و تحسين في شروط التجارة للجنوب وإيجاد نظام نقد دولي جديد.

(١) المعهد العربي للتخطيط، التنمية والتخلف، . ص ٣.

(٢) أحمد عبد العزيز، واخرون: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة **والاقتصاد**، العدد ٨٥، ٢٠١٠، ص ١١٧.

من خلال الواقع ، ان الحلول التي اوصت بها لجنة براندت قد ألقت عبئا كبيرا علي الدول النامية وخصوصا الضمانات التي يفرضها البنك الدولي لإسترجاع هذه القروض.

٣ - ٢ التنمية البشرية في أفريقيا الفرص و مهددات الإمن الإنساني:

بالرغم من إمتلاك القارة الأفريقية موارد طبيعية ضخمة، فإنّ القارة تُصنّف من أفقر المناطق في العالم، و هذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، و توضيح ذلك عبر ما يأتي:

جدول١: يوضح تصنيف بعض الدول الأفريقية ضمن فئات التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م

الدولة	الترتيب
الجزائر	٨٣
ليبيا	٩٤
تونس	٩٦
مصر	١٠٨
الغابون	١١٠
جنوب افريقيا	١١٦
سويزيلاند	١٥٠
غانا	١٤٠
نجيريا	١٥٨
السودان	١٦٧

المصدر: (www.imf.org)

الشكل١: منحنى بياني لترتيب الدول الفقيرة حسب الناتج المحليّ الإجمالي لعام ٢٠١٤م

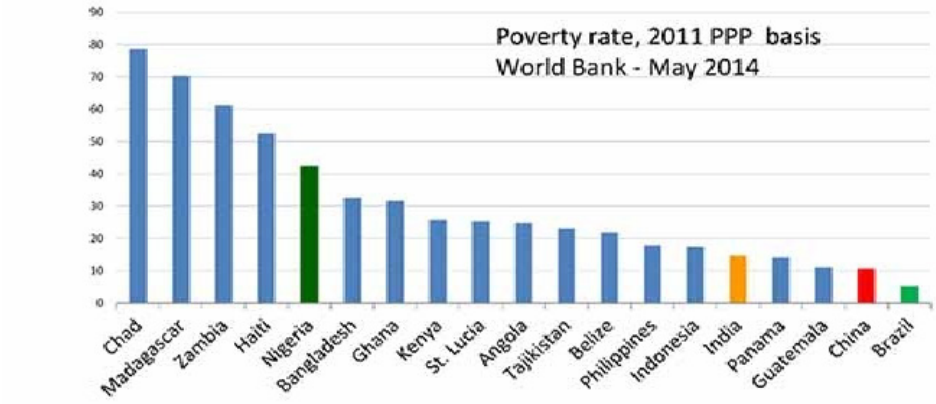

المصدر :(www.imf.org)٠

بالنظر إلى (الجدول ١): نجد أنّ الدول الأفريقية لم تستطع حجز مكانٍ ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في أفريقياا حتلته الجزائر بالمرتبة ٨٣، أما جنوب أفريقيا و نيجيريا؛ فهي في أسفل الترتيب، برتبة ١١٦ و ١٥٨ على التوالي، و في غالبيتها هي من أغنى البلدان في أفريقيا من حيث الموارد.

و لم يتوقف الأمر عند ذلك فقط؛ وإنما تجاوزه، فحسب الرسم البياني الممثل في (الشكل ١) فإنّ دول أفريقيا جنوب الصحراء تُصنف من أفقر الدول عالميّاً، فعدد الأفراد الذين يعيشون تحت خطّ الفقر في تشاد مثلاً يصل إلى ٨٠٪، و لكن السؤال المحيّر هو نيجيريا؛ لأنها الدولة الأولى اقتصاديّاً في أفريقيا. وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة ٤٢٪.

وهذا يعني أنّ الخلل ليس في النموّ الإقتصادي، وإنما يرجع- ربما- إلى التفاوت في التوزيع؛ لأنّ نيجيريا بادرت بمجموعةٍ من الإصلاحات لنظامهاالإقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثراً جدّاً بالقروض، وتمكّنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى ٧٪ في مستوى الناتج المحليّ الحقيقيّ منذ عشر سنوات تقريباً، بالإضافة إلى نموّ القطاعات الأخرى بشكلٍ متزايد، فكلٌّ من قطاعَي الزراعة والخدمات يساهمان معاً في الناتج المحليّ الإجمالي؛ مثلما يساهم القطاع الصناعيّ

الـذي يهيمـن عليـه النفـط، و لكـن برغـم مـن هـذه الإمكانـات فـإنّ الوضـع الداخـليّ الهـشّ جعلهـا تعـاني مـن عـدة أزمـات متعلقـة بالتوزيـع والشرعيـة، وهـو مـا عرقـل تحقيـق مـشروع الألفيـة المتعلـق بتقليـص عـدد الفقـراء[1].

و عليـه؛ يمكـن القـول بـأنّ العـبرة ليسـت في إمتـلاك المـورد؛ وإنـما في القـدرة عـلى اسـتغلاله وإسـتثماره فيـما يسـمح بتنميـة و تطويـر إقتصـادات هـذه الـدول، و تحقيـق الرفاهيـة والعيـش الملائـم لسـكانها.

٤ - ٢ فرص التنمية المستدامة في الدول الافريقية:

تكمن فرص التنمية للدول افريقيا في عدة محاور نذكر منها:

- المـورد البـشري: تزخـر القـارة الافريقيـة بعـدد كبـير مـن الشـباب وبحلـول عـام ٢٠٥٥، يُتوقـع أن يصـل عـدد الشـباب في القـارة (الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين ١٥ و ٢٤ عامـا) إلى أكثـر مـن ضعـف عددهـم في عـام ٢٠١٥ البالـغ ٢٢٦ مليـون نسـمة. لـذا يجـب اسـتغلال وتوظيـف هـذه الطاقـات الشـابة في تنميـة القـارة. لتحقيـق ذلـك يجـب عـلي الـدول الافريقيـة التركيـز عـلي التنميـة البشريـة في المقـام الاول، عـن طريـق وضـع الخطـط والسياسـات التعليميـة والتربويـة الصحيحـة لعمليـة التغيـير الاجـابي لسـلوك الانسـان الافريقـي نحـو توحيـد الرؤيـة والاهـداف لتحقيـق تنميـة شـاملة مسـتدامة.

- التنـوع الثقـافي والعرقـي: تنقسـم أفريقيـا إلى عـدد كبـير مـن الثقافـات العرقيـة. تجديـد ثقافـة القـارة جـزء مـن بنـاء الدولـة في مرحلـة مـا بعـد الاسـتقلال، وتتطلـب خلـق بيئـة تمكينيـه بعـدة طـرق مـع الاعـتراف بالحاجـة إلى تسـخير ثـروة أفريقيـا الثقافيـة لإثـراء التعليـم. يقـول المعلـق الاجتماعـي الكينـي مويتـي ميوغامبـي انجليـزي "أن مسـتقبل افريقيـا يمكـن صياغتـه فقـط مـن خـلال قبـول وإصـلاح الحـاضر الاجتماعـي والثقـافي". ويسـتطرد ميوغامبـي "أن الاثـار الثقافيـة الاسـتعمارية والاجتيـاح الثقـافي الغـربي السـائد وتقديـم المعونـات والضغـط عـلى الجهـات المانحـة سـوف تسـتمر ولا يمكـن أن يبعدهـا التنقيـب في مـاضي أفريقيـا". بينـما قـال مولانـا كارينجـا:

"تقـدم لنـا ثقافتنـا أخلاقيـات يجـب علينـا أن نمتثـل بهـا بالفكـر والممارسـة". ونعنـي بالأخلاقيـات هنـا الفهـم الـذاتي للنـاس وتقديـم الـذات للعـالم مـن خـلال أفـكار هـذه الأخلاقيـات وممارسـاتها

(١) وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، "نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية حتى ٢٠١٦م.

في المجالات الست الأخرى للثقافة. قبل كل شيء هي تحدي ثقافي. تعرف الثقافة هنا انها "مجمل الأفكار والممارسات التي يصنعونها الناس بأنفسهم ويحتفلون بها ويحافظون عليها ويطورونها ويقدمونها للتاريخ والإنسانية[1]".

- الثروة الزراعية: تعتبر الزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في القارة السمراء. من حيث تنوع المناخ بها وكثرة الأنهار مم ساعد على قيام الزراعة بها بصورة كبيرة. يعمل ثلثا سكان القارة بالزراعة تقريبًا، والتي تساهم بحوالي ٢٠ – ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي لكل دولة من دول القارة.

في المناطق الاستوائية يتم زراعة الأناناس والقهوة والكاكاو والنخيل لاستخراج الزيت منه.

وفي مناطق السافانا يتم إنتاج الفول السوداني والفلفل والبطيخ .

وفي مناطق الصحراء يكثر زراعة القطن ونخيل البلح.

وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الزيتون والحمضيات والطماطم وعدد كبير من الخضروات. كل ماذكر من الثروات زراعية يجعل من القارة الافريقية سلة لغذاء العالم اذا تم التركزعلي وتوفير كل الاحتياجات لهذا القطاع.

- الثروة الغابية: تتمع الدول الافريقية مجتمعة بثروة غابية ضخمة تقدر بحوالي(٦٥٠) مليون هكتار، أو ٢١،٨٪ من مساحة الأراضي، تستأثر أفريقيا بنسبة ١٦،٨٪ من الغطاء النباتي في العالم، ويأوي حوض الكونغو ثاني أكبر كتلة من الغابات الاستوائية المطرية المتجاورة في العالم[2].

- الثروة الحيوانية: تمتلك القارة الافريقية ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي (٣٠٤) ملايين رأس من الأبقار، ١,٨٢٥ دجاجة،٣٤٧ مليون راس من الماعز،٣٢٨ مليون راس من الاغنام،٣٥ مليون راس من الخنازير، ٢٣ مليون راس من الابل و١٨ مليون راس من الخيل[3].

(١) ويكبيديا ، الارمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، www.imf.org

(٢) الاكاديمية العربية البريطانية، تعريف التنمية البشرية، مرجع سابق.

(٣) ادارة الاقتصاد الريفي والزراعة- مفوضية الاتحاد الأفريقي، استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا ٢٠١٥م- ٢٠٣٥م،يناير ٢٠١٥م

• الثروة السمكية: تتميز القارة بطول سواحلها على المحيطين الهندي والأطلنطي، بالإضافة إلى البحر المتوسط. هذا بالإضافة إلى توافر مصادر للصيد بالمياه العذبة، مثل: نهر النيل، والبحيرات الكبرى بوسط القارة.

قيمة الأسماك التي يتم تصديرها من القارة الأفريقية تصل إلى ٢,٧ مليار دولار أمريكي. منطقة غرب أفريقيا هي إحدى أهم مناطق صيد الأسماك في العالم؛ حيث تقوم بإنتاج ٤,٥ مليون طن من الأسماك طبقًا لتقارير عام ٢٠٠٠م. يمثل إنتاج الأسماك من مصادر المياه العذبة بالقارة حوالي ثلثي إنتاج العالم، كما تحتوي المياه العذبة على حوالي ٣٠٠٠ نوع من الأسماك.

• المعادن: تنتج أفريقيا ٨٠٪ من إجمالي البلاتين المنتج حول العالم. كما تنتج ٢٧٪ من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة حول العالم. وبالنسبة للحديد فتقوم القارة بإنتاج ما نسبته ٩٪ من إجمالي إنتاج الحديد حول العالم. ويتراوح احتياطي القارة من الحديد والمنجنيز والفوسفات واليورانيوم من ١٥ – ٣٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي لهذه المعادنه[١].

الازمات والكوارث: تعرض القارة الافريقية للكوارث الطبيعية والازمات الانسانية جعلها صاحبة اكبر رصيد من التجارب المتراكمة مقارنة بالقارات الاخري. لذا يجب علي الدول الافريقية الاستفادة من هذه التجارب لوضع خطط واستراتيجيات تمكنها من التعامل الايجابي مع تلك الكوارث والازمات.

• الكيانات الاقتصادية: يجب ان تبذل الدول الأفريقية جهوداً دبلوماسية أكثر في المناسبات الدولية، لتظهر دورها الدولي في الاقتصاد، وفي نفس الوقت تقوي الوحدة الداخلية للسير في طريق التنمية المتكاملة خلال مواردها.

٢ – ٥ مهددات الامن الانساني في افريقيا:

يمكن القول أن مهددات الأمن الإنساني تقف عائقاً حقيقاً للتنمية في القارة الافريقية حيث يتضمن مفهوم الأمن الانساني إتخاذ الإجراءات الوقائية من أجل الحد والتقليل من المخاطر، و كذلك إتخاذالإجراءات التصحيحية و العلاجية عند إخفاق و فشل الوقاية. وقد ظهر لأول مرة في الأمم المتحدة حين ذكره البروفسيور "محبوب الحق" في تقرير التنمية

(١) الاكاديمية العربية البريطانية، تعريف التنمية البشرية، مرجع سابق.

البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)،إذ تناول التقرير في الفصل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين[١].

بدأ الإهتمام يتزايد بالأمن الإنساني مع إنتهاء فترة الحرب الباردة بسبب تعدد المهددات و تطورها لأسباب تتعلق بالبيئة أو النزاعات الداخلية في الدول ذات التنوع العرقي والديني والإقتصادي ومع تناقص الحروب الخارجية، وكان قد شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل والقضايا الإنسانية في سنة ١٩٦٦.

كما أثير موضوع الأمن الإنساني في مناقشات لمنظمات و لجان مستقلة و في بعض المؤتمرات الدولية منها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي براند (Willy Brandt) ١٩٧٧ وعرفت بلجنة براند Brandt commission حيث أصدرت تقريرها في سنة ١٩٨٠ أكدت فيه أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقصورة على المشاكل التقليدية من سلم و حرب ، إذ توجد أنماط أخرى أكثر خطورة من جوع و فقر ، وأكد التقرير على ضرورة التغلب على الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم السلم العالمي[٢].

ومن خلال التحول التدريجي في التفكير العالمي في هذا الشأن، أخذ مفهوم الأمن يتحول نحو التركيز على حماية الأفراد الذين يعيشون داخل تلك الدول والذي كان في السابق يركز على الأمن الوطني والقومي الذي يتعلق بتأمين حدود الدولة و ثرواتها ونظامها الحاكم ثم الانسان داخل الدولة ،إلى وضع تأمين الإنسان في المرتبة الأولى دون التقليل من أمن الدولة. و من هنا انطلقت فكرة الأمن الإنساني كهدف أعلى يتجاوز أمن الدولة دون أن يقلل من أهميتها ، فالأمن الوطني شرط أساسي للأمن الإنساني ، و مع ذلك فهو لا يكفي لضمان "حق الفرد المواطن في التمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز" ، أو حق الفرد

(١) عثمان حسن محمد حسن عربي، :خصائص الأمن الانساني ومهدداته في السودان وعلاقتها بتنمية المجتمع، بحث تكميلي ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،كلية الدراسات العليا، ٢٠١٢م.

(٢) عثمان حسن محمد حسن عربي، :خصائص الأمن الانساني ومهدداته في السودان وعلاقتها بتنمية المجتمع، مرجع سابق، ص ١.

المواطن في التمتع بأمنه في جميع النواحي مع مشاركته في دفع هذه المهددات عنه، و نعرف أن مثل هذه التهديدات تقع عادة ضمن الأبعاد السياسية، الإقتصادية، الشخصية والمجتمعية للأمن الإنساني. لذلك ما أمكن، ينتظر النظر اليها بصورة متكاملة. وغني عن البيان أن هذه الأبعاد متداخلة مع بعضها البعض، حيث أن تهديد الأمن الاقتصادي مثلاً يمكن أن يؤدي الى تهديد الأمن الشخصي والمجتمعي والسياسي. كما أن الارتفاع الملحوظ في نسبة البطالة يمكن أن يؤدي الى نزاع عنيف أو الى ارتفاع في نسبة التجارة غير المشروعة، أو الى الاضطرابات الاجتماعية مما يهدد التنمية المستدامة[1].

جاء في تقرير صدر عن (UNDP) عام ١٩٩٩ بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني Globalization with a Human Face " والذي جاء فيه : - أن العالم شهد واحداً وستين نزاعاً مسلحاً في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٨م كانت جميعها أهلية. و كذلك فقد ازدادت المهددات المتصلة بالإنسان بصورة مباشرة في الخمسين سنة الماضية مثل ظهور أمراض جديدة و جرائم و مهددات يتساوى خطرها على كافة الناس في كافة الدول بل ان العاملين في الاجهزة الرسمية في الدولة هم الأكثر عرضة لهذه المهددات و لاحظ التقرير كذلك ان كثير من الدول تعطى الإهتمام الأكبر لأمنها القومي وحماية النظام و تتناقص إهتماماتها تجاه المهددات المباشرة لأمن إنسانها. و قد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة هي:

أ. الإستقرار المالي:

والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام ١٩٩٧. إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث. و بالفعل قد حدثت الأزمة المالية العالمية بعد إنهيار الإقتصادالأمريكي في العام ٢٠٠٨م، وامتدت لتشمل الدول الأوروبية، الدول الآسيوية، دول الخليج، والدول النامية التي يرتبط إقتصادها مباشرة بالإقتصاد الأمريكي، و لقد كانت الاسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩م.[2]

(١) مرجع سبق ذكره ، ص ٤.

(٢) ويكبيديا ، الارمة المالية، مرجع سابق.

ب. الأمن الوظيفي وعدم إستقرار الدخل:

وهو ما يترتب من فقدان للوظائف وعدم إستقرار في الدخل لأسباب مختلفة ناتجة من مهددات مختلفة أو بسبب سياسة المنافسة العالمية للشركات والحكومات وفقدان الوظائف مما يحتم أهمية إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة غير تلك المتسمة بغياب العقود و ضمانات الوظيفة.

ج. الأمن الصحي:

لسهولةالإنتقال وحرية الحركة وإرتباطها بسهولة إنتقال وإنتشار الأمراض كالإيدز، الايبولا والاشكال المختلفة من الاسهالات ، فقد شهد العالم إزديادا كبيرا في إنتقال الأمراض المعدية في السنوات الأخيرة و يشير التقرير إلى أنه في عام ١٩٩٨ بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي ٣٣ مليون فرد، منهم ٦ ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام ١٩٩٨ وحده[١].

د.الأمن الثقافي:

إذ تقوم عملية العولمة على إمتزاج الثقافات وإنتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية، فقد أكد التقرير على أن إنتقال المعرفة وإمتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على إنتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، و في أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدًا على القيم الثقافية المحلية، بل و تتم عمليات غزو و محو ثقافي من قبل المجتمعات ذات الإمكانيات الكبيرة على الشعوب الفقيرة ، ويتأثر إنسان هذه الدول بغياب الهوية والإنغماس غير الواعي في الثقافات الأخرى.

هـ.الأمن الشخصي:

و يتمثل في إنتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا مع ظهور جرائم حديثة مثل غسل الأموال Money Loundary و جرائم المعلوماتية Information &Technology Crimes و زيادة الجرائم المتعلقة بالإتجار بالبشر

(١) التنمية الاقتصادية في افريقيا الفرص والقيود،
www.qiraatafrican.com/home/new sthash.3KWrbTxd.dpb - / # ، 2019.

Human Traffiking وإنتشار السلاح غير المشروع وسط المدنيين . Spread of illegal weapons among civillans

ح.الأمن البيئي:

العوامل الطبيعية: تعدّ القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرّضاً للتغيّرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبّب في غياب القدرة على التكيّف في العديد من القطاعات الإقتصادية الرئيسة في أفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النُّظم البيئية، و بخاصّة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة صراعات و نزاعات داخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرّر القطاع الزراعيّ والفلاحيّ في عدّة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان – مالي– الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحّر في ربوع القارة. وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة ومشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة مثل: (الاحتباس الحراري) وبالتالي زيادة الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والتلوث البيئي في كافة جوانبه.

ط.الأمن المجتمعي:

إنّ غياب الدولة ومؤسّساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدّي إلى غياب التنمية، والسبب راجعٌ إلى العجز عن توفير الإستقرار السياسي، نتيجة فقدان دَوْرها الأساسيّ المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرّد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد؛ نتيجةً للتهميش والشعور بالإقصاء وتردّي شرعية النظام السياسي، خاصّة في الدول المتعددة الأعراق والإثنيات، فعجزهذه الدولة راجعٌ إلى مساهمتها في تغييب عنصر الهوية الجامعة؛ بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لخدمة أقليات و جماعات معيّنة يحتكرون السلطة والثروة.

فطبيعة الدولة الأفريقية، بحكم تاريخها الإستعماري، جعلها مجرد نسخة أفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسّساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية

مشبعة بثقافةٍ غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثمّ وسّعت الهوّة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وأفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الإستقرار السياسي.

حيث أضفت العولمة طابعًا جديدًا على النزاعات تمثلت في سهولة إنتقال الأسلحة عبر الحدود وهو ما أضفي عليها تعقيدًا وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإنساني . بالإضافة الى غياب الحريات وإنتهاك حقوق الإنسان والتعدي على الكرامة الانسانية.

ك.الامن السياسي:

إنّ السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الإقتصادية» في القارة؛ راجعٌ إلى إنشغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الإقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب؛ من بينها: التمرّد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الإنقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعدّ من سمات القارة الأفريقية، حيث كانت تتمّ الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش و بإستغلال الضعف الإقتصادي كسببٍ لتنحية النّخب التي لا تخدم المصالح العسكرية.

ما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الإقتصادية في أفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأنّ الواقع يؤكد أنّ استقرار النُّظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب، و ليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديّاً أو تعدديّاً، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول و تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها. اعتمدت معظم الدول الأفريقية على نظام الحزب الواحد؛ استكمالاً لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، و بذلك أخذ على عاتقه إتباع الإستقلال السياسي بالتحرّر الإقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب؛ لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الإستقلالية، وإنما حافظت على نهج المستعمر، وفي الوقت نفسه حقّقت مصالحه بالوكالة.

و في هذا السياق؛ يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الأفريقية، حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس و حاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تمّ تبنّي حيلة تعديل الدستور للإستمرار في الحكم، إضافةً إلى تزوير الإنتخابات وتعديل النُّظم الإنتخابية وفق ما يتلائم مع طموحات القادة والنّخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبنّي الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

المحور الرابع : نماذج تنموية لبعض الدول الافريقية:

السمة المشتركة بين البلدان التي حققت انماذجا تنمويا هي وجود دولة قوية مبادرة، يشار اليها بمصطلح "الدولة الإنمائية". ويشار إليها أيضا بهذا المصطلح الدولة ذات الحكومة الناشطة أو في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي اتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفا لها. ويذهب البعض أبعد من ذلك ليضيف ميزة أخرى، إذ تمنح الدولة أجهزتها الإدارية النفوذ والسلطة لتخطيط السياسات وتنفيذها، ومع ارتفاع معدلات النمو وتحسن مستويات المعيشة تكتسب أجهزة الدولة والنخب الحاكمة الشرعية.

ومن العناصر الأساسية في عملية التحول في اي بلد، وجود استراتيجية إنمائية تكون موضوع إجماع والتزام، وتوفر القدرات البيروقراطية القوية، والعمل بالسياسات المناسبة وينبغي ان تهدف السياسات إلى تيسير التحول عن طريق تحديد العوائق التي تحول دون التغيير وكذلك الحوافز التي تساعد على تحقيقه. وفي هذه العملية، من الضروري أن تتخذ المؤسسات والمجتمعات كما الافراد اهدافا خاصة، وان تتحدد استراتيجيات وسياسات لتحقيق هذه الأهداف. ومشاركة الأفراد، وإحساسهم بأن لهم صوتا يسمع ورايا يؤخذ به في عملية صناعة القرار، ودورا فاعلا في وضع الخطط، عنصر هام وان لم يكن نافذا في كل مكان،في تحقيق التنمية المستدامة على المدي

(١) التنمية الاقتصادية في افريقيا الفرص والقيود، مرجع سابق.

الطويل. ومن المستحسن وجود قيادة سياسية فاعلة تدعمها فرق تكنوقراطية قوية قادرة على حماية الذاكرة المؤسسية وضمان الاستمرارية في السياسات[1].

من خلال ما ذكر تلخص الورقة تجربتي دولة يوغندا ودولة تونس في مجال وضع وتطبيق الاستراتجية التنموية لهماوالتي اعتمد اعتمادا كبير علي التنمية البشرية اولا:

النموذج الاول دولة اوغندا:

تتمثل الحالة الاقتصادية لدولة اوغندا حسب رؤيتها للعام ٢٠٤٠، الهدف الجامع في تحولها إلى بلد عصري ومزدهر بحلول منتصف القرن. ومن المقرر أن يتحقق هذا الهدف من خلال تنفيذ ست خطط إنمائية وطنية خمسية متتالية – أُطلقت الخطة الأولى منها في نيسان/ أبريل ٢٠١٠. وصيغت رؤية أوغندا لعام ٢٠٤٠ وخطط التنمية الوطنية (٢٠١٠/ ١١-٢٠١٤/ ١٥). في ظل تقدم اجتماعي اقتصادي كبير خصوصاً في فترة السلام والأمن النسبيين منذ عام ١٩٨٦. وبالإضافة إلى ذلك، يطمح الأوغنديون إلى تحقيق تنمية متوازنة تعزز تكافؤ الفرص وتمتع النساء والرجال وجميع الأشخاص المقيمين على الأراضي الأوغندية إقامةً شرعيةً بحقوق الإنسان. وقد كان تعميم مراعاة نوع الجنس والإعاقة وحقوق الإنسان في صلب عمليات تخطيط التنمية في أوغندا والهدف هو تحقيق التطلعات الواردة في رؤية عام ٢٠٤٠ ومختلف الأطر السياساية وخطط الاستثمار الاستراتيجية القطاعية الموضوعة في إطار الرؤية الأوغندية للتنمية الشاملة[2].

وقد نفذت الحكومة الأوغندية منذ عام ١٩٨٦ عدة إصلاحات في مجالي الاقتصاد والحوكمة أفضت إلى النتائج التالية: عودة استقرار الاقتصاد الكلي والثقة في الاقتصاد الوطني؛ تحسن في تقديم الخدمات عن طريق نظام حكم يعتمد اللامركزية؛ إصلاحات دستورية أدت إلى تحسن أداء المؤسسات في الأذرع الثلاث للحكومة – السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية؛ إعادة تطبيق التعددية السياسية منذ عام ٢٠٠٥؛ إعادة بسط السلام والأمن في البلد، بما في ذلك في شمال أوغندا وشرقها وهما المنطقتان

(١) الاكاديمية العربية البريطانية، تعريف التنمية البشرية، تاريخ الدخول مارس٢٠١٩م، المحتوي الدراسي: بحوث/ بحث-حول-الامكانيات-الطبيعية-لقارة-افريقا، تاريخ الدخول مايو/ ٢٠٠١٩/ https: / /al-movtawa.com

(٢) تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة ، ٢٠١٣، ص ٦٨.

اللتان تأثرتا تأثراً شديداً بالحروب الأهلية وانعدام الأمن بسبب عمليات سرقة رؤوس الماشية، على التوالي، وذلك بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٥.

لكن هناك عقبات عديدة تعيق التحول الاجتماعي - الاقتصادي، منها عدم تطور الموارد البشرية؛ وعدم كفاية البنى التحتية المادية؛ وتخلف القطاع الخاص؛ وضعف إنتاج الزراعة وإنتاجيتها. وعلى هذا الأساس، يجري وضع خطة التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٥/ ٢٠١٦-٢٠١٩/ ٢٠٢٠)، وقد خُفض عدد فرص النمو وأسس التنمية ذات الأولوية إلى ثلاث فرص وذلك من أجل زيادة الأثر وإيجاد زخم نمو أسرع.

الشكل رقم(٢) منحني يوضح نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي:

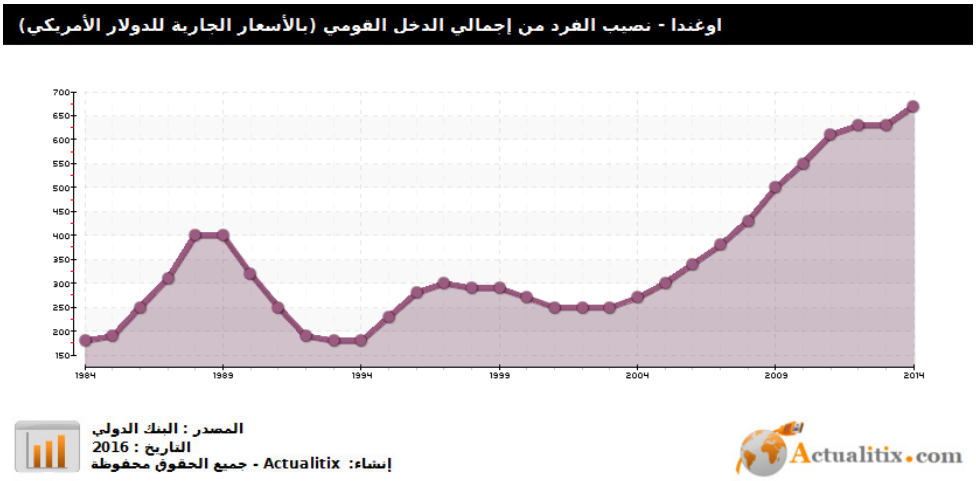

من خلال المنحني البياني اعلاه نجد ان نصيب الفرد من الدخل القومي لدولة اوغندا قد بلغ قمته في العام ٢٠١٤م وهذ يؤكد علي صحة الاجراءات التعديلية التي اجرتها الدولة ضمن خطتها الثانية للتنمية الوطنية بعد ان قلصت اولويات و عدد فرص النمو وأسس التنمية ذات الأولوية إلى ثلاثة فرص لزيادة الاثر لبرامجها التنموية.

الشكل: (٢) منحني يوضح العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية في اغندا ذات الولويات الثلاثة المتمثلة في زيادة متوسط العمر، التحصيل العلمي والدخل السنوي ١٩٩٠م-٢٠١٧م:

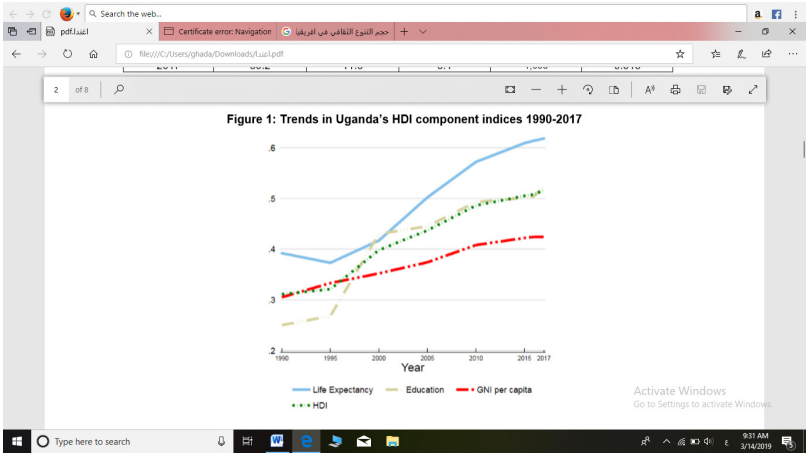

بالنظر الي المنحني اعلاه نجدانه و بالرغم من التقدم البطئ الذي احرزته دولة اوعندا علي مدي (٢٧) عاماً فان معدل التنمية البشرية يتميز بالثبات وهذا يؤكد علي تصميم وارادة الشعب اليوغندي وحكومته للمضي قدماً.

الشكل رقم(٣):المنحي يوضح مؤشرات التنمية البشرية في اغندا مقارنة بكل من دولتي افريقيا الوسطي وبوروندي.

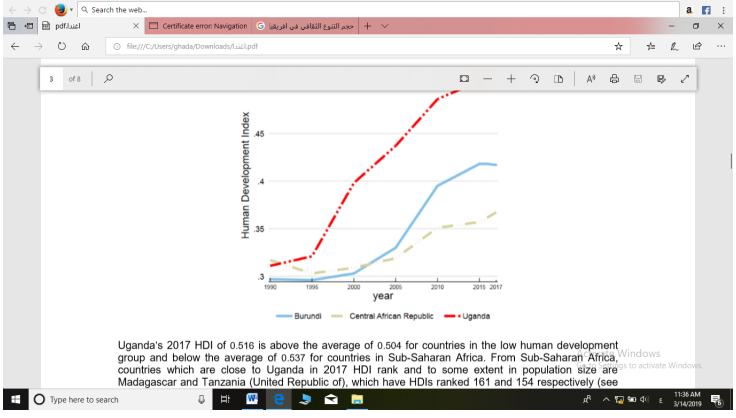

Uganda: Source: 2018 Statistical Update - UNDP

من خلال المنحي نلاحظ ان دولة يوعندا احرزت اعلي معدلات للتنميةالبشرية مقارنة بالدول الموضحة اعلاه في الفترة من ١٩٩٠م- ٢٠١٧م

النموذج الثاني: دولة تونس:

احرزت دولة تونس مركزاً متقدما في تقرير التنمية البشرية ويرجع السبب لاهتمام هذا الدولة بتحليل نقاط الضعف والقوة في بيئتها الداخلية والفرص والمهددات في البيئة الخارجية حيث خرجت الدولة بعدد من الاصلاحات التي شملت اجهزتها المختلفة متمثلة في :الاصلاح السياسي(الذي اتي بحكومة تكنقراطية ، الاصلاح الاجتماعي(الذي ركز علي التوزيع العادل للفرص وخفض معدلات البطالة والجريمة، ودفع المبادرة الاقتصادية النسائية....) ، الاصلاح التربوي الثقافي ، الاصلاح الاقتصادي (الذي اهتم بقطاع الانتاج المحلي)، الاصلاح الجهوي) الذي حرص علي التوزيع العادل للسلطة والثروة)، والاصلاح في القطاع الصحي الذي ادي الي خفض وفيات الاطفال دون سن السنة ،ودعم صحة الام والطفل) وغيرها من الاصلاحات التي جعلتها تحتل المركز رقم (٩٥) في مؤشر التنمية البشرية دوليا.(انظر مخطط التنمية٢٠١٦-٢٠٢٠م / الجمهورية التونسية).

الشكل (٤) منحني يوضح نمو الناتج المحلي وتطور الدخل الفردي بدولة تونس خلال الفترة من ٢٠٠٨م- ٢٠١٥

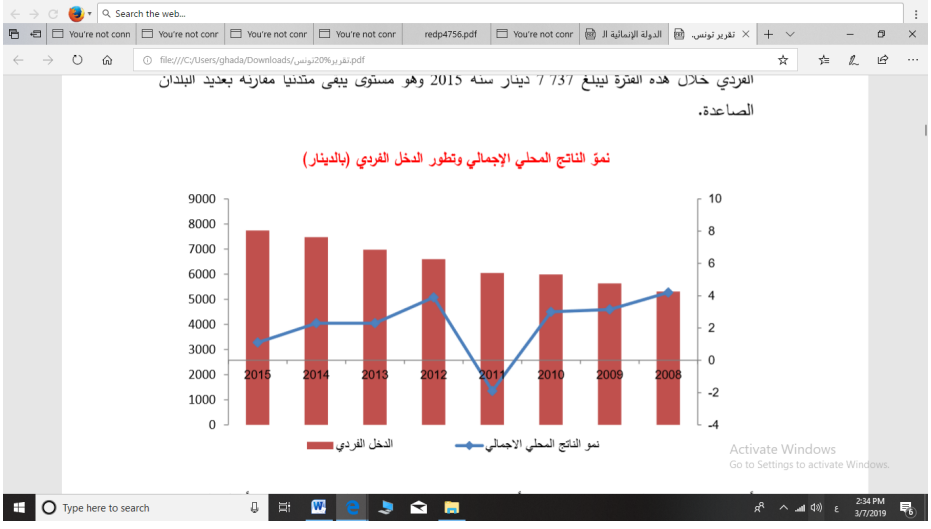

المحور الخامس: اثبات الفروض، الخاتمة ،النتائج ،والتوصيات:

أ. إثبات الفروض:

الفرضية الاولي: يكمن عدم نمو الدول الافريقية في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع داخل الدولة الواحدة وخارجها ، وليس في شح الموارد:

وفقا للدراسات السابقة والتقارير الميدانية التي وردت في شان التنمية المستدامة بالقارة الافريقية نجد ان الفرضية الاولي قد دعمت من خلال الحقائق التالية:

نتيجة للتمييز الطبقي والتوزيع الغير متوازن للثروة والسلطة الذي تمارسه حكومات الدول النامية ولا سيما الأفريقية، زاد الشعور لدى مجتمعاتها بعدم الانتماء وتوليد صراعات عرقية، مما ولد قناعة بان التنمية هي عملية صفوية. كما نجد ان العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية علاقة مصالح، تسعي من خلالها الاولي لاستغلال موارد الدول النامية. وهنا نجد دول العالم المتقدم اصبحت ترتكز في علاقتها مع دول العالم النامي علي مصالحها الخاصةالقائمة علي تامين الموارد البشرية والمواد الخام من تلك الدول ولاسيما الافريقية لجعل عجلة التنمية بها مستقرة، وذلك عن طريق ما يسمي بالشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات والمصالح الخاصة التي كانت محفّزاً للإستعمار الأوروبي للقارة في أواخر القرن التاسع عشر، و محرّكاً للاحتلال الجديد الذي أعدّ النُّخب السياسية، وأدار الصراعات الأهلية بعد الاستقلال ليؤمّن مصالحه، وينتقص من سيادة الدول الأفريقية على مواردها وعلى قرارها السياسي[1].

الفرضيةالثانية: إنعدام الامن الانساني من المهددات الرئيسة لعملية التنمية المستدامة:

بناءا علي تحليل البيانات الواردة في هذه الورقة البحثية توصي الباحث الي ان العلاقة بين التنمية البشرية ،الامن الانساني والتنمية المستدامة علاقة طردية فكل ما اهتمت الدول الافريقية بمعالجة مهددات الامن الانساني ومحاربة الفساد انعكس ذلك ايجابا علي التنمية المستدامة في الدول الافريقية ولن يتحقق ذلك الا عن طريق الاهتمام بالتنمية البشرية.

(١) أحمد عبد العزيز، واخرون: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مرجع سابق، ص ١١٨.

ب. الخاتمة:

خلصت الدراسة الي ان راس المال البشري يقع علي قمة هرم التنمية المستدامة، دونه لاتصبح هنالك تنمية. علما ان هنالك عدد مقدر من الدول الافريقية التي احرزت تقدماً ملحوظا في اطار التنمية الاقتصادية والبيئية ركزت في المقام الاول علي تنمية راس المال البشري. لذا يمكن القول ان امكانية الوصول الي تنمية مستدامة ليست بالمستحيلة لكنها عملية معقدة تحتاج في المقام الاول الي حشد الجهودة الوطنية وتوحيد الرؤي وتحديد مواطن الضعف والقوة داخل الدولة والفرص والمهددات خارجها، وبالتالي لابد من ان يكون محور التعليم والتقافة وتغيير المفاهيم هو المحور الاول الذي ترتكز عليه استراتيجية تنمية الموارد البشرية بصفة خاصة والتنمية المستدامة بصورة عامة. قد اثبت البحث ايضا ان مهددات الامن الانساني هي المهدد الرئيسي لعملية التنمية البشرية في افريقيا ومن منظور أخر يمكن ان تؤثر عملية التنمية البشرية بشكل ايجابي في تحسين الامن الانساني بالمنطقة. حيث ان الجهل، انعدام، المعرفة وعدم الالتزام الاخلاقي والديني وسوء استخدام التقنية الحديثة من العناصر الهدامة لعملية البناء البشري. للخروج من عتبة التنمية البشرية الي التنمية المستدامة لابد من وجود ارادة قومية وادارة رشيدة مبنية علي قيم جماعية تنبع من الناس انفسهم وليس الدولة كحكومة.

كما اثبتت العديد من الدراسات ان المجتمعات الافريقية مجتمعات غنية بقيمها وموروثاتها التقافية الايجابية متمثلة في قيم التعايش السلمي، التكافل، الترابط واحترام الذات والاخرين بالاضافة لوجود الكادر البشري المؤهل الذي يمكن ان يرسم سياسات تنموية ذكية كل في مجال تخصصه، هنا تكمن الحكمة في كيقية استقلال هذه الصفات الحميدة وتعزيزها في مجتمعاتنا باستخدام وتوظيف كل الجهود والامكانيات واولها تغيير الصورة الذهنية السالبة تجاه افريقيا عن طريق عكس التجارب الافريقية الناجحة اعلاميا وعن طريق المحافل الدولية الاقليمية والمحلية حتي تصبح دافعا حقيقيا تعتزي به جميع الدول.

ج. النتائج: من خلال الدراسات السابقة توصل البحث الي النتائج التالية:

١ – التنمية المستدامة عملية مستمرة طويلة المدي يلعب المورد البشري فيهاالدور الاساسي في تفعيلها، استمراريتها والمحافظة عليها.

٢. يلعب المورد البشري المحور الاساسي في ارساء دعائم الامن الانساني اذا تم اعطاءه الاولوية القصوي في الخطط التنموية للدولة.

٣. فقدان الامن الانساني يشكل اكبر مهدد للتنمية المستدامة في افريقيا.

٤. لايوجد هنالك انمذجا موحدا للتنمية المستدامة علي كل دولة البحث عن النموذج المناسب الذي يتناسب مع طبيعتها ،انسانها وخصائصها كدولة.

د .التوصيات: خرج الباحث بالتوصيات الاتية:

١. على الدول الافريقية تفعيل او انشاء وزارة تعني بشؤون التنمية القومية الشاملة تستند علي بحوث علمية تحقق من خلالها استراتيجيات التنمية المستدامة للبلاد ككل وتوجيه التعليم بمايخدم مصلحة البلاد.

٢. يجب علي كل دولة الخروج بخطة استراتيجية شاملة لتنمية الموارد البشرية نابعة من التوجه الوطني لانسانها منسجما مع قيمها وثقافاتها التي تعزز العمل الجماعي والالتزامي الديني والاخلاقي.

٣. على الدول الافريقية خلق فرص تنافسية وتوفير التدريب اللازم لكل ولاية او محافظة علي اراضيها حسب توزيعها الاداري للنهوض والتنمية ويمكن ان تتخذ كل ولاية منها منتجا استراتيجيا تتميز به حسب ما يتوفر بها من موارد طبيعية بشرية.

٤. على الدول الافريقية حماية الارث الثقافي الافريقي وذلك عن طريق تفعيل الاتفاقيات الداعمة لذلك مثل(ميثاق النهضة الثقافية الافريقية الموقع في ٢٠٠٦ م من قبل رؤسا دول وحكومات الاتحاد الافريقي في جلسته العادية بالخرطوم ٢٣-٢٤ يناير ٢٠٠٦م).

المراجـــــع:

الكتب:

١. تفسير الراغب الاصفهانى :المفردات في غريب القران ص١٢.ضبطه وراجعه محمد خليل عيتانى .دار المعرفة بيروت ٢٠٠١

٢. سناء عبد الفتاح، "نيجيريا العملاق الاقتصادي القادم"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد ١٣، جويلية/ يولية ٢٠١٤م.

٣. محمد المرواني. التخلف والتنمية : دراسة في المفهوم و النظريات والبدائل ، ٢٠١٨م،المركز الديمقراطي العربي.

٤. الراصد للبحوث والعلوم، السودان ارض الفرص، ٢٠١٦م ،المجلد ،مركز الراصد للدراسات السياسية والامنية، خبير اقتصادي .عمل وزير مالية باكستان ١٩٨٢-١٩٨٨ ومستشارا لل UNDP ١٩٩٠-١٩٩٥م.

الرسائل الجامعيه:

(١)عثمان حسن محمد حسن عربي، :خصائص الأمن الانساني ومهدداته في السودان وعلاقتها بتنمية المجتمع، بحث تكميلي ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،كلية الدراسات العليا، ٢٠١٢م.

المجلات والدوريات:

١.أحمد عبد العزيز، واخرون: الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٥، ٢٠١٠، ص (١١٧-١١٨).

٢.لانز .تقريرالامم المتحدة. الأمن الإنساني بعض التأملات١٩٦٦

٣.لويد اكسورثي، وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية .كتاب الأمن الانساني : السلامة للشعوب في العالم المتغير، ١٩٩٩.

٤.مأمون أحمد محمد النور،التنمية المستدامة: الأمن والحياة، العدد (٣٦١) مجلة تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية ،٢٠١٢م.

التقارير:

١. وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، "نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية حتى ٢٠١٦م

٢. محمد عبدالله المغربي ، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والأبعاد، ٢٠١٠م.

٣. UN الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ٢٠١٥.

٤. معاهدة اتوا للأمن الانساني ٢٠٠١١.

٥. ادارة الاقتصاد الريفي والزراعة- مفوضية الاتحاد الأفريقي، استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا٢٠١٥م-٢٠٣٥م، يناير٢٠١٥م

المواقع الالكترونية:

١ – المعهد العربي للتخطيط، التنمية والتخلف،

The roots of the conflict (student version)». Available at http://www.darfuraustralia.org/files/conflict-roots-student.pdf

٢ – التنمية الاقتصادية في افريقيا الفرص والقيود

www.qiraatafrican.com/home/new sthash.3KWrbTxd.dpb - / #

٣ – ويكبيديا ، الارمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م،

www.imf.org

٤ – الاكاديمية العربية البريطانية، تعريف التنمية البشرية، تاريخ الدخول مارس٢٠١٩م، المحتوي الدراسي بحوث/ بحث-حول-الامكانيات-الطبيعية-لقارة-افريقا، تاريخ/ https://al-mo7tawa.com الدخول مايو/ ٢٠٠١٩.

***

الجذور التاريخية للفكر الوحدوى الأفريقى

إعداد الباحث:

طه عبد الجواد محمد طنطاوي

باحث دكتورة بكلية الدراسات الأفريقية العليا

مستخلص:

تستهدف دراسة الجذور التاريخية لنشأة الفكر الوحدوى الافريقى والمساهمة بجهد يتضافر مع جهود أخرى لتغطية جزء من النقص المتعلق بدراسة الفكر السياسى الافريقى و الندرة نسبية فى الدراسات المرتبطة به خاصة فيما يتعلق بجانبة السياسى.

ويتبع الباحث فى الدراسة . عدد من الادوات المنهاجية فى التحليل.يقف عل رأسها .القتراب التاريخى وتحليل المضمون كأدوات منهاجية مساعدة فى تحليل الفكر السياسى .وهذه الاداة التحليليةهى ما اعتمد عليه الباحث فى دراسته.

وتكتسب هذه الدراسة اهميتها من أنها مدخل ضرورى دراسة الفكر الوحدو الافريقى الذى يحتل بدوره أهمية متزايدة ازاء واقع عالمى يتزايد فيه الاتجاه الى تكوين الكيانات الكبيرة .وتطرح الدراسة عددا من التساؤلات حول دور الرواد الأوائل من أفارقة الشتات فى بعث فكرة الوحدة الافريقية والى اى مدى كانت لظروف حياتهم وما تعرضوا له من مظالم وتفرقة عنصرية دورا فى طرحهم الفكرى وما ملامح هذا الطرح فى بداياته الجنينية الأولى .

ويتناول البحث دراسة الجذور التاريخية للفكر الوحدوى الافريقى فى مطلبين

يتم فى المطلب الاول تقصى الجذور التاريخية للفكرة فى دول الشتات

يعقبه فى مطلب ثانى تتبع جذورها فى داخل القارة الافريقية نفسها .ثم يتم التعرف على مراحل التطور فى مطلب ثالث.

وتستخلص الدراسة انه نظرا لما واجه العبيد من قمع وتمييز عنصرى على أساس اللون واعتبار البيض أن الشعب الأسود فى مرتبة متدنية .بدا التمرد على هذا الواقع المهين و بدأ الافارقة المستعبدين .فى وقت مبكر التمرد والمقاومة اليوميةعلى حالةالعبودية.وفقدالكثير منهم حياتهم اثنائها و بدأت فى الظهورفكرة العودة الى إفريقيا. التى نادى بها عدد من قادة السود ومفكريهم. واعتبر عدد من الشعب الاسود.(عبيدا ومحررين)ان العودةالى افريقيا الوسيلة الوحيدة للهروب من حياة الاذلال ومن مجتمع العبودية .واعتبار ان افريقيا هى الوطن

ومن ثم .بدأ فى الظهور فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الهند الغربية توجه ثقافى نشأ بين الطليعة المثقفة من أصل إفريقى.إتخذ شكل وعى عنصرى . يعتقد ان باستطاعة الأفارقة الأمريكان أن يستعيدوا الكبرياء والفخر بتاريخهم وتراثهم.ومن ثم يقاتلوا من أجل حريتهم وتطورت حركة فكرية ثقافية .تدعوا للفخر باللون الأسود وتمجد التاريخ الافريقى . وفى سعيهم للخلاص . أنشأ الأفارقة الأمريكان عددا من المؤسسات المستقلة . وفى مقدمة هذه المؤسسات السوداء المستقلة.الاسقفية الميثودية الافريقية

وفى الولايات المتحدة الامريكية .وكنتيجة لكفاح الافارقة الاحرار والعبيد .شهدت العقود الثلاثة السابقة للحرب الأهلية الأمريكية .ولادة ونمو حركة اجتماعية جماهيرية تهدف لإلغاء الرق وتحسين الاوضاع الاقتصادية لسود الشمال.فأنشأت لهذا الغرض . جمعية "نيو إنجلاند المناهضة للعبودية" (عام ١٨٣٢).

وفى افريقيا وفى إطارمواجهة الاستعمار ومواجهة الاستيعاب اثقافى وطمس الهوية والتاريخ الإفريقى تبرز أفكار الشيخ انتا ديوب .فى البحث عن مرجعية حضارية للقارة يثبت من خلالها ان إفريقيا هى الأسبق حضاريا عن الغرب .بإثبات ان الحضارة المصرية القديمة و التى يمتد تاريخها الى عشرة آلاف سنة مضت .هى حضارة زنجية بالأساس

كما نشأ تيار الوعى الاسود.الذى ظهر فى فترة العنصرية فى جنوب افريقيا .وتأسس على الاعتزاز باللون الأسود ورفض العنصرية البيضاء وهو أحد التيارات التى كانت تقوم بالدور الكفاحى فى مواجهة الاستعمار والعنصرية ومشكلة العزل والتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا

الكلمات المفتاحية:

استعمار –عبودية –عنصرية –تمييز عنصرى – وعى عنصرى–الفكر الوحدوى الأفريقى

Study summar

The title of the study: The historical roots of African unitary thought

It aims to study the historical roots of the emergence of African unitary thought and contribute to a concerted effort with other efforts to cover part of the deficiency related to the study of African political thought and the relative scarcity of studies related to it. especially with regard to the political aspect.

The researcher follows in the study. a number of methodological tools in the analysis. standing on top of them. the historical approach and content analysis as methodological tools to help in the analysis of political thought. and this analytical tool is what the researcher relied on in his study

This study gains its importance because it is a necessary introduction to the study of the African unity thought. which in turn occupies an increasing importance vis-à-vis a global reality in which the tendency is increasing towards the formation of large entities. Their lives and what they were exposed to in terms of grievances and racial discrimination played a role in their intellectual proposal and what are the features of this discourse in its early embryonic beginnings.

The research deals with studying the historical roots of African unitary thought in two requirements

The first requirement is to explore the historical roots of the idea in the diaspora countries

It is followed by a second demand that traces its roots within the African continent itself. then the stages of development are identified in a third demand

The study concludes that due to the oppression and racial discrimination faced by slaves on the basis of color and the white perception that the black people are inferior. the rebellion against this humiliating reality appeared and enslaved Africans began to rebel and daily resistance to the state of slavery. and many of them lost their lives during it and the idea began to appear. Return to Africa. which was called by a number of black leaders and thinkers. and a number of black people considered (slaves and liberators) that returning to Africa is the only way to escape from a life of humiliation and from a society of slavery. and considering that Africa is the homeland

Hence. in the late nineteenth and early twentieth centuries. a cultural trend that arose between the educated vanguard of African origin began to appear in the late nineteenth and early twentieth centuries in the United States. taking the form of a racist consciousness. which believed that African Americans could regain pride and pride in their history and heritage. and then They fight for their freedom and a cultural intellectual movement developed. calling for pride in black and glorifying African history. and in their pursuit of salvation. African Americans established a number of independent institutions. and at the forefront of these independent black institutions. the African Methodist Episcopate

In the United States of America. and as a result of the struggle of free Africans and slaves. the three decades preceding the American Civil War witnessed the birth and growth of a mass social movement aimed at abolishing slavery and improving the economic conditions of the blacks of the North. For this purpose. the (New England Anti-slavery Society) was established in 1832

And in Africa. in the context of confronting colonialism. cultural assimilation and the obliteration of identity and African history The ideas emerge from Sheikh Anta Diop. in the search for a civilizational reference for the continent through which he proves that Africa is the first in the civilization of the West. by proving that the ancient Egyptian civilization. whose history extends to ten thousand years ago. is basically a Negro civilization

key words Colonialism - slavery - racism - racial discrimination - racial consciousness - African unitary thought

مقدمة

تندرج هذه الدراسة ،ضمن اطار عام لدراسات الفكر السياسى ،وهو فرع من فروع المعرفة الانسانية العامة ،وتنبع أهمية الفكر السياسى بصفة عامة باعتباره اسهام انسانى وتراث فكرى، يتلمس ومن جانبه الايديولوجى حلولا للمشاكل المعاصرة ،،وفيما يخص الفكر السياسى الافريقى فيدرس باعتباره آلية من آليات التحرر واستكمال التحرر من الاستعمار وهو جزء من الفكر السياسى العالمى وثيق الصلة به ،الا انه من الملاحظ ندرة نسبية فى الدراسات المتعلقة بالفكر الأفريقى خاصة فيما يتعلق بجانبة السياسى.

وتهدف هذه الدراسة إلى المساهمة بجهد يتضافر مع جهود أخرى لتغطية جزء من هذا النقص بدراسة جانب من جوانب الفكر السياسى الافريقى ،وهو جانبهالتاريخى ،فيما يتعلق بدراسة الجذور

التاريخية لنشأة الفكر الوحدوى الافريقى، فمن المعروف أن أفريقيا تعرضت فالربع الأخير من القرن التاسع عشر للغزو الاستعمارى وماتبعه من عمليات واسعة من الاستلاب الحضار والمادى لامكانيات القارة الطبيعية والبشرية، وقد سبق ذلك العمل على تجريفالقارة من أهلها بالنقل القسرى املايين الأفارقة إلى العالم الجديد ومعاملتهم كارقاء تعرضوا للتمييز العنصرى وإهدار الكرامة الانسانية ،وكرد فعل لما تعرض له الأفارقة في الشتات (دول العالم الجديد)وفى داخل القارة بدء فى الظهورما يمكن اعتباره بدايات الفكر الوحدوى الافريقى .

وعلى ذلك نشأت فى دول العالم الجدد وف وسط أفارقة الشتات الذين تعرضوا للتمييز العنصرى ،حركة ثقافية ترتكز على الوعى العنصرى المرتبط باللون وهدفت بالدرجة الأولى إلى مساواة ذوى الأصل الافريقى الأسود بالاوروبيين البيض ،تطورت إلى حركة تعمل على استعادة كرامة الشعب الأسود وخلق حالة من التضامن بين أفارقة الشتات من جهة وخلق صلة بينهم وبين أفارقة القاره ويمكن القول بأن الفكر الوحدوى الافريقى مر بعدة مراحل ،حيث بدأ كرد فعل على التمييز العنصرى الواقع على أفارقة الشتات وفى مراحل تالية ،أصبح أداة نضالية لمحاربة الاستعمار فى الداخل والسعى لتحقيق الاستقلال السياسى لدول القارة

و من ثم يسعى هذا البحث إلى تتبع الجذور التاريخية للفكر الوحدوى الأفريقى فى بداياته الاولى بين افارقة دول الشتات، وتنبع أهميةهذه الدراسة من ندرة المراجع العربية التى تصدت بالدراسة له،وتكتسب هذه الدراسة اهميتها من أنها مدخل ضرورى دراسة الفكر الوحدو الافريقى الذى يحتل بدوره أهمية متزايدة ازاء واقع عالمى يتزايد فيه الاتجاه إلى تكوين الكيانات الكبيرة ،وتطرح الدراسة عددا من التساؤلات حول دور الرواد الأوائل من أفارقة الشتات فى بعث فكرة الوحدة الافريقية وإلى اى مدى كانت لظروف حياتهم وما تعرضوا له من مظالم وتفرقة عنصرية دورا فى طرحهم الفكرى وما ملامح هذا الطرح فى بداياته الجنينية الأولى .

ووتفترض الدراسة ان فكر الوحدة منذ نشأته بين أفارقة الشتات فى دول العالم الجديدارتبط بمواجهة الاضطهاد والتمييز العنصرى ، بما يعنى انه ارتبط بفكرة التحديات التى يواجهها ،بما يترتب عليه من من أن توارى هذه التحديات يؤد بدوره إلى توارى او خفوت فكر الوحدة ،وهو أمر جدير بالبحث وصولا اى مدى صحة تلك افرضية او خطئه.

وعن المنهج الدراسة فإن موضوع الفكر الوحدو الافريقى يحتم استخدام عدد من الادوات المنهاجية فى التحليل،يقف عل رأسها ،القتراب التاريخى وتحليل المضمون كأدوات منهاجية مساعدة فى تحليل الفكر السياسى ،وهذه الاداة التحليليةهى ما اعتمد عليه الباحث فى دراستة

الجذور التاريخية للفكر الوحدوى الافريقى

تتبدى أهمية ان نعودإلى الجذور الأولى للفكر الوحدوى الافريقى لتبين ملامحه والأسباب التى دعت إلى ظهوره ومن ثم نتتبع تطوره من أن أى باحث سيجد نفسه أمام تنوع فى الأفكار الوحدوية وأمام مفاهيم متعددة واتجاهات مختلفة تباينت على مر السنين ومن دولة لأخرى ومن زعيم لآخر [1]

ذلك أن الفكر الوحدوى الأفريقى يتسم كما سنرى ، بعدد من السمات والخصائص ،منها أنه يمتد عبر مساحة زمنية ومكانية واسعة

زمنيا : تعود بداياته الأولى إلى القرن الثامن عشر

مكانيا: يمتد ليسع قارات بأكملها مرتبطا بما أطلق عليه مثلث الأطلنطى ،متصلا بتجارة الرقيق عبره وصولا إلى العالم الجديد ،

وتعود الجذور التاريخية لنشأة الفكر الوحدوى الحديث إلى رافدين أساسين ،وهما:

نشأته كرافدأول فى دول الشتات الافريقى ،حيث توزع الافارقة بين عدد من القارات ما بين أفريقيا وأوروبا والعالم الجديد بفعل تجارة الرقيق وهو ما عرف بمثلث الاطلنطى،ويرتبط الرافد الثانى وثيقا بعملية مقاومة الاستعمار بعدأن تعرضت القارة للعنف الاستعمارى وتكالب دول الغرب على اقتسامها فيماأطلق عليه،التدافع على أفريقيا فى كلا الرافدين وتعرض الفكر الوحدوى لمراحل من التطور مرتبطا بالمراحل التاريخية والزمنية التى مر بها.

وفى هذا المبحث سيتم تقصى الرافد الأول وهو الجذور التاريخية فى دول الشتات فى مطلب أول ،يعقبه فى مطلب ثانى تتبع جذور الفكرة فى داخل القارة الافريقية نفسها ،ثم يتم التعرف على مراحل التطور فى مطلب ثالث.

المطلب الأول : النشأة فى دول الشتات

من المسلم به لدى كل الباحثين ،ان الفكر الوحدوى الافريقى نشأ فى بداياته الاولى بين أفارقة الشتات وتحديدا فى العالم الجديد بهدف التضامن بين كل ذوى الاصل الافريقى،كرد فعل لمحاولة الرجل الأبيض لإخضاعه بتكريس احساسه بالدونية وبترويج الافكار العنصرية حول دونية الجنس الاسود ، وكان هذا الفكر فى أول ظهوره كان نوعا من التضامن الأوى بين الأفارقة والشعوب

(١) دكتورة حورية مجاهد ، مجلة الدراسات الافريقية "الاتجهات الأيديولوجية للوحدة الافريقية " (القاهرة: ٨٧معهد البحوث والدراسات الافريقية-جامعة القاهرة ،العدد الرابع ١٩٧٥) ص ٨٧

السوداء المنحدرة من أصل افريقى[1] يعنى التضامن الزنجى بالأساس[2] لمواجهة كل ما تعرض له افارقةالقارة،وللتعرف على واقع أفارقة الشتات ، يلزم ان نتبين :

أولا: تاريخ العبودية فى العالم الجديد

ثانيا:كيف واجه افارقة الشتات وتعامل مع حالة العبودية

ثالثا :حركة الغاء الرق

أولا :تاريخ العبودية فى العالم الجديد

١- بدأت العبودية فى أمريكا عام ١٦١٩ برسو أول سفينة هولندية وعلى سطحها عشرون من العبيد الافارقة على شاطئ المستعمرة البريطانية حينذاك مستعمرة فيرجينيا وطوال القرن السابع عشر اتجه المستوطنون الاوربيون فى شمال امريكا لجلب العبيد من أفريقيا، لأسباب اقتصادية على نحو ما سيرد، وعلى ذلك انتشرت العبودية فى العالم الجديد بداية فى المستعمرات الجنوبية، وبرغم وجودها فى الشمال الامريكى إلا انهاكانت هامشية للاقتصاد الشمإلى آنذاك، إذ أن عمل السود المجبرين على القدوم للعالم الجديد كعبيد كان ضروريا للنمو الاقتصادى ،لحاجة المستعمرات لليد العاملة الرخيصة، فلجأت لليد العاملة الافريقية بسبب أنها أوفر عددا وأرخص من السكان الأصليين والعمال البيض الذين كانوا يعملون بالسخرة ،وكان ذلك سببا كافيا لأن تتجه أنظار الدول الأوروبية إلى أفريقيا وفيما بين اعوام ١٦٤٠- ١٨٠٠، نقل أكثر من ٤ مليون شخص إفريقى قسريا ،من شواطئ غرب أفريقيا إلى العالم الجديد تركز معظمهم فى الجنوب الأمريكى وذلك لاعتماده بشكل أكبر على العبيد كأيدى عاملة بسبب من التوسع فى زراعة القطن لتلبية الطلب المتزايد عليه لتغذية مصانع النسيج البريطانية[3] ،ويتضح من ذلك ان استعباد السود كان اقتصاديا بالأساس وليس عرقيا، ولكن العنصرية العرقيةكانت هى التبرير الايديولوجى للاستعباد[4] ، وهنا يبرز بشكل واضح كيف أن العبوديةالاستعمارية ذات صلة وثيقة بالنمو الرأسمالى[5].

1 Elenga M،buying، Pan Africanism or neo-colonialism،The Bank ruotcy of the O.A.U (London-u.p.c.and zed press،1982)p،28

(٢) دكتورة حورية مجاهد ، مجلة الدراسات الافريقية "الاتجهات الأيديولوجية للوحدة الافريقية "، م س ذ ، ص ٨٧

3 Slavery In America-Black History-History .com

4 Kwame Nantambu،"Pan-Africanism Versus Pan-African Nationalism :An Afrocentric Analysis"،(Journal of Black Studies،vol.28،No 5(May،19980)p،565.

5 Sid lemelle،Pan-Africanism for beginners(New York: Writers and Readers puplishing،1992)p،16.

٢- عمد ملاك العبيد من ناحيتهم إلى إخضاع العبيد لطاعتهم بطرق شتى، ومنها كسر الروح الافريقية؛ ذلك أن السادة البيض ،ظنا منهم أن الأفارقة العبيد ما أن ينسوالغتهم ،عاداتهم وحتى اسمائهم القديمةو تاريخهم،،فمن المحتم ان ينسوا تراثهم الثقافى الافريقى ومن ثم يسهل إخضاعهم والسيطرة عليهم وقبولهم لحالة العبودية،وبدأت بهذا الصدد عملية تجريد ذوى الأصول الافريقية فى العالم الجديد من كل مقوماتهم الإنسانية، وعلى مدى اربعمائة عام وخوفا من الثورات أخضع السادة البيض الافارقة المستعبدين لمعاملة قاسية غير انسانية وأُخضعوا للقهر ولممارسات عنصرية تنكر عليهم حقوقهم الانسانية الرئيسية [١].

ذلك أن العبودية العنصرية بما تتضمنه من فكرة تفوق البيض فإنهاتنكرعلى الشعوب السوداءانسانيتهم [٢] وتستند على ايديولوجية تدعى ان كل المنحدرين من أصل افريقى هم أقل انسانية وبدائيين وغير قادرين على إدارة انفسهم [٣] وفى ذلك "استند البيض على فكرة التفوق العرقى والأسطورة المفبركة والمضللة فى تأصيل فكرة التخلف التكنولوجى والاجتماعى للعرق الزنجى والنابع من قصوره البيولوجى لتبرير القسوة التى عومل بها الأفارقة السود"[٤] ومن الجدير بالذكر ،إن القسوة التى عاناها وخبرها الملايين من ذوى الأصل الأفريقى على يد البيض العنصريين فى نصف الكرة الغربى ،موثقة تماما [٥] ، ففى كتابه (أرواح الشعب الأسود)يصف ويليام ديبوا ما كان يواجهه الزنوج من مآسى ((لقد رأيت زنوجا يسقطون إعياء فى الأخدود الذى يشقه المحراث،ولكنهم كانوا يزاحون جانبا ولا يتوقف المحراث لحظة واحدة،وكان الدم يتدفق ليروى الأرض))[٦] وفى مواجهة ذلك،أخذ رد الفعل تجاه ،هذه القسوة أشكالا عدة ، ثانيا :كيف واجه افارقة الشتات وتعامل مع حالة العبودية:

1 ، ibd ،p،20

2 Micah W.Kubic ،"0rigins of pan Africanism"(Washington،DCArea،September 2009)p،1.

3 Micah W.Kubic ،o p cit، p،2.----------

4 Thomas H. Henriksen:، African Intellectual Influences on Black Americans: The Role of Edward W. Blyden،(Phylon (1960)، Vol. 36، No. 3 (3rd Qtr.، 1975)، Clark Atlanta University)،p.280

5 Micah W.Kubic ،o p cit، p -p1

٦ ويليام ديبوا، روح الشعب الاسود" اسعد حليم "مترجم"(القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٢)، ص١.

١-بدأ الافارقة المستعبدين ، فى وقت مبكر التمرد والمقاومة اليومية على حالة العبودية، وفقد الكثير منهم حياتهم اثنائها،وبدأالعبيد تمردهم بثلاث محاولات عنيفة للعصيان : فى عام ١٨٠٠ فى فيرجينيا وفى١٨٢٢ فى كارولينا وكان التمرد الاشهر الذى أصاب مالكى العبيد بالذعر،هو التمرد الذى قاده "نات تيرنر " فى فيرجينيا اغسطس ١٨٣١[١]و معه ٧٥ من السود حيث قتلوا ٦٠ من البيض قبل السيطرة عليها[٢]مما أدى إلى زيادة القيود على العبيد وإلى مزيد من القمع ومن هنا بدأت فى الظهورفكرةالعودة إلى أفريقيا، التى نادى بها عدد من قادة السود ومفكريهم، واعتبر عدد من الشعب الاسود، (عبيدا ومحررين) ان العودة إلى أفريقيا الوسيلة الوحيدة للهروب من حياة الاذلال ومن مجتمع العبودية ،واعتبار ان أفريقيا هى الوطن الأم[٣]، ومن ثم نشأت بعض المنظمات التى تدعوا للعودة إلى أفريقيا وتعمل على ترحيل ذوى الأصول الافريقية إلى أفريقيا، وتأسست لهذا الغرض (الجمعية الاستعمارية الامريكية)، فى عام ١٨١٦ من عدد من الليبراليين البيض وهدفها تمويل وترتيب ترحيل الافارقة المحررين إلى أفريقيا،وعلى وجه التحديد إلى ليبيريا[٤]، وعن تاريخ تأسيس هذه الجمعية يذكر باحث آخر انها تأسست فى عام١٨١٧ [٥]، وعلى أي حال ليس ذلك بالخلاف الجوهرى،طالما اتفق الجميع على أهدافها المعلنة وفى المقابل،فإن عددا من الجماعات الاخرى رفضت فكرة الهجرة واعتبروا ان دعوة الجمعية الاستعمارية الامريكية مؤامرة لإنكار حقوق الشعب الاسود ومن أبرز الرافضين لهذه الدعوة كان فريدريك دوجلاس[٦] وهو واحدا من أبرز الكتاب الأفروامريكان ممن يعتبرون أن الولايات المتحدة هى وطنهم وعليهم ان يبقوا وبالمثل فإن مارتن ديلانى وهو واحد من قادة الافارقة الامريكان فى هذه الفترة ،ناهض دعوة الهجرة هذه وكان دائم المطالبة بالمساواة للسود و يدافع دائما عن أن اليدالعاملة

١ المرجع السابق ص٨٥

2 Slavery In America-Black History-History .com

3 Sid lemelle،op sit ،p،21.

4 ibid----------p،24.

5 Hakim Adi،Marika Sherwood:Pan africanism history:political figures from Africa and diaspora since1797(London:routledge،2003) ،p.11

6 Sid lemelle ،opcit، p، 25

السوداء هى التى بنت امريكا[1] ،وأن السود لهم كل الحقوق فى البقاء "ان امريكا هى وجهتنا وهى وطننا" ،إلا انه كما كثير من القادة السود غير رأيه بعد إقرار قانون هروب الرقيق لسنة ١٨٥٠ ، والذى أعطى ملاك الرقيق الحق فى استرداد عبيدهم الهاربين ،أصبح ديلانى معارضا لهذا القانون واعتبر انه انهى آمال الشعب الاسود فى تحقيق المساواة ،وتحول ديلانى إلى مؤيد لفكرة الهجرة ودافع عن إعادة الهجرة إلى أفريقيا بهدف بناء دولة حديثة على الارض الافريقية ولكبح جماح الامبريالية ،وكتب يقول (سياستنا يجب ان تكون أفريقيا للأفارقةوللرجال السود ليحكموهم)[2]

٢-حركة الكنائس الإفريقية المستقلة ،كما أنشأ الأفارقة الأمريكان عددا من المؤسسات المستقلة ، وفى مقدمة هذه المؤسسات السوداء المستقلة :الاسقفية الميثودية الافريقية والتى أسسها ريتشارد ألن فى عام ١٧٨٧ ، وكان الدافع الاول لإنشائها،هو رفض البيض السماح لألن وأتباعه بالتعبد معهم ،و(أدى التمييز اللونى إلى انسحاب الزنوج من كنائس البيض وتشكيل مؤسسة اجتماعية دينية متميزة من الزنوج عرفت باسم "الكنيسة الإفريقية" وهى منظمة ما زالت قائمة وتسيطر فى شتى فروعها على اكثر من مليون شخص)[3] ولاحقا انشأت كثير من المؤسسات السوداء بسبب من رفض البيض مشاركة السود لهم فى مختلف المناحى، وبدأت هذه الكنائس المستقلة فى الانفصال عن الكنائس الغربية وتقيم فيما بينها تعاونا ،وهو ما أطلق عليه اسم الكنائس الاثيوبية[4] ويؤكد د/ عبد الملك عودة على أن لحركة الكنائس المستقلة التى نشطت فى الولايات المتحدة وأفريقيا دورا لا يغفل[5] وبدورها أدت هذه المؤسسات إلى خلق ارضية مواتية للجامعة الافريقية وإلى نمو وعى متزايد لدى السود بأن قوة الجماعة ومصالحها ستتحقق بشكل أفضل بالعمل الجماعى[6] والتعاون من خلال المؤسسات.

1 Hakim Adi،Marika Sherwood،opcit،p،35.

٢ Imanuel Geiss،Pan-Africanism(Journal of contemporary History ،Vol .٤ ،No١ ،Gau١٩٦٩) p،١٩٠

٣ ويليام ديبوا، روح الشعب الاسود ،م س ذ ، ص،٦٥.

٤ د/ الفاتح عبد الله عبد السلام م س ذ ص ٧٦

٥ د/ عبد الملك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية (القاهرة:دار النهضة المصرية،١٩٦٦) ص١٢

6 Micah W.Kubic ،op، cit،.p،1.

٣- وكرد فعل لمعاناة الأفروأمريكان ، من سلالة من جلبوا من أفريقيا والمقتلعين من جذورهم عن طريق تجارة الرقيق ،وما صاحب ذلك من إضفاء صفة العبودية عليهم، ليعيشوا على هامش مجتمعات العالم الجديد، ،وما صاحب ذلك من مشاعر الاغتراب والشعور بالضياع والضعة فى الغربة ،بدأ فى الظهور فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الهند الغربية[١] توجه ثقافى نشأ بين الطليعة المثقفة من أصل إفريقى، إتخذ شكل وعى عنصرى ، يعتقد ان باستطاعة الأفارقة الأمريكان أن يستعيدوا الكبرياء والفخر بتاريخهم وتراثهم،ومن ثم يقاتلوا من أجل حريتهم وتطورت حركة فكرية ثقافية ،تدعوا للفخر باللون الأسود وتمجد التاريخ الافريقى وترى ان الحضارة الافريقية هى الأصل، والأساس مستندين إلى تاريخ الحضارة المصرية القديمة وإلى اثيوبيا باعتبارهما افريقيتين،وإلى هذا يشير ايمانويل جيس ، (ذلك ان عددا من الكتاب الأفروأمريكان فى القرن التاسع عشر الرافضين للاتهامات العنصرية بالدونية، دائما ما كانوا يلجئون إلى البعد التاريخى مشيرين إلى أنه فى العصور القديمة لأفريقيا فإن مصر وإثيوبيا كانتا متقدمتين عن اوروبا...وكان هذا فى حد ذاته ترياق صحي فى مواجهة مركبات الدونية العنصرية)[٢]، وامتد هذا التيار فى التبلور وصولا إلى بدايات القرن العشرين فيما أسمى (نهضة هارلم)والتى تأتى فى سياق حركة (الرابطة العالمية لتقدم الزنوج)، التى اسسها ماركوس جارفى ،(والتى سيأتى ذكرها والحديث عنها فى موضع آخر من هذه الدراسة) ، وعلى طول تاريخ العبودية فى امريكا حارب الافارقة للحفاظ على الهوية والكرامة وتعتبر هذه المشاعر هى التى مهدت وخلقت البيئة المناسبة لنشوء أفكارالجامعة الافريقية ونموها[٣]. من هنا يمكن القول بأن الفكر الوحدوى الإفريقى بدأ ونما فى جذوره الجنينية الأولى بين أفارقة الشتات كحركة ثقافية نامية وتعبيرا عن وعى عنصرى مرتبط باللون ويهدف بالدرجة الأولى إلى تحدى الرق والاستعباد والتهميش المتزايد لدورهم، والمطالبة بالمساواة

١ د/ حورية مجاهد ،م س ذ ،ص٨٨

2 imanuel geiss،Pan Africanism(Journal of contemporary History،vol،4.no،1.(jan 1966)) p،198.

3 2Micah W.Kubic،opcit ،p ،1.

وإلى خلق تضامن أخوى بين الشعب الأسود مبنى على رابطة اللون[1] وعلى هذا نشأت حركة قوية تنادى بإلغاء الرق[2].

ثانيًا – حركة إلغاء الرق

استغرقت حركة الغاء الرق مدى زمنى طويل ،يبدأ من عام ١٧٧٢ حينما صدر حكم مانسفيلد (Mansfield Judgement) والذى أصبح بمقتضاه العبيد احرار على الارض البريطانية وصولا إلى مؤتمر مكافحة العبودية والذى عقد فى باريس فى ١٨٦٧ بواسطة جمعيات وحركات الغاء الرق فى فرنسا وبريطانيا واسبانيا ،مابين هذين التاريخين نشطت هذه الجماعات وحفزتها وزادت من نشاطها ، الثورة الفرنسية والأمريكية ، وكنتيجة لذلك الغيت تجارة الرقيق فى بريطانيا عام ١٨٠٧ اعقبها فى الولايات المتحدة فى ١٨٠٨ وفرنسا فى ١٨١٥ وصدور القانون البريطانى فى عام ١٨٣٣ بالإلغاء الكامل للعبودية فى المستعمرات ، كما أنه فى اعقاب الثورة الاوروبية فى ١٨٤٨ الغت فرنسا ملكية العبيد فى كل ممتلكاتها الاستعمارية ، وان لم يكن ذلك فعالا لأكثر من نصف قرن[3] .

وفى الولايات المتحدة الامريكية ،وكنتيجة لكفاح الافارقة الاحرار والعبيد ،شهدت العقود الثلاثة السابقة للحرب الأهلية الأمريكية ،ولادة ونمو حركة اجتماعية جماهيرية تهدف لإلغاء الرق وتحسين الاوضاع الاقتصادية لسود الشمال، فأنشأت لهذا الغرض ، جمعية "نيو إنجلاند المناهضة للعبودية" عام ١٨٣٢م.

- واكتسبت هذه الحركة قوة فيما بين أعوام ١٨٣٠-١٨٦٠ وفى وقت مبكر من ثمانينيات القرن ال ١٩ بدأ السود المحررين وغيرهم من الشماليين فى مساعدة العبيد الهاربين من المزارع الجنوبية إلى الشمال بتوفير المأوى لهم ،وساعدت أكثر من ٤٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠ من العبيد للوصول للحرية ،فيما عرف ب(حركة السكك الحديدية)،وكنتيجة لما أثارته

(١) د/ حورية مجاهد م س ذ ص٨٩

(٢) Abolitionists هى حركة امتدت فى التاريخ الامريكى من ١٨٣٠ الى ١٨٦٠ .وكانت تدعوا الى التحرير الإجبارى للعبيد السود ،وارتبطت بانتشار المذهب الانجيلى فى ولايات الشمال الذى اعتبر المعاملة السيئة للزنوج خطيئة دينية وفى ظلها أعلن الرئيس لنكولن الوثيقة المسماة"اعلان تحرير العبيد "..أنظر الهامش فى روح الشعب الأسود ص ٦٣

3 George Shepperson:Abolitionsism and political Thought ،Transition (indiana Universisty Press،،No.12) (Jan-Feb.،1964 .p.22

هذه الحركة حول العبودية وخطر تمزق الأمة في حرب أهلية دموية ، فتم تحرير قرابة الأربعة ملايين من العبيد، ومع هذا استمر إرث العبودية يؤثر على التاريخ الأمريكى منذ عصر إعادة البناء بعد الحرب الأهلية الأمريكية ،إلى حركة الحقوق المدنية التى نشأت بعد قرن من الانعتاق[1] ، وفى عقب الحرب الاهلية الامريكية أصبحت الاوضاع مهيأة لإعلان التحرير ولإجراء التعديلات المتوالية على الدستور التى الغت الرق رسميا فى الولايات المتحدة وبعدها بستة اشهر فى جزر الهند الغربية وفى الدعوة لمؤتمر باريس فى ١٨٦٧ لإنهاء العبودية[2]

- فى عام ١٨٦٢ أصدر ابراهام لنكولن(الرئيس الامريكى الجمهورى)، اعلان تحرير اولى ، أصبح رسميا فى ١ يناير ١٨٦٣ ولكن هذا الاعلان لم يلغى الرق رسميا

-فى ١٨ ديسمبر ١٨٦٥ الغى الرق رسميا بالتعديل الثالث عشر[3] على الدستور" يحظر الرق أوالعمل بالإكراه فى الولايات المتحدة أو فى اى منطقة خاضعة لسلطاتها إلا كعقاب عن جريمة توقع على مرتكبها بعد إدانته وفقا للقانون) ،ومع هذا ظل وضع السود المحررين فى الجنوب محفوفا بالمخاطر.

-وفى التعديل الرابع عشر حصل العبيد السابقين على حق المواطنة والحماية المتساوية ، بينما اصبح لهم الحق فى التصويت بموجب التعديل الخامس عشر[4] ولكن فى واقع الامر كثيرا ما تم تجاهل هذه الاحكام الدستورية وانتهاكها ،واستمرت فكرة تفوق البيض ،وصعود المنظمات العنصرية ،على غرار منظمة كوكلوكس كلان[5] العنصرية ومن الجدير بالذكر أن حركة الغاء الرق وإن كانت إلى حد كبير تحت قيادة الرجال البيض "لدوافع مختلفة "فأنها ضمت بين صفوفها عدد من أهم الشخصيات الزنجية ، من العبيد الهاربين ومن السود الذين ولدوا احرارا فى الولايات المتحدة وجزر الهند الغربية[6].

1 Slavery In America-Black History-History .com

2 George Shepperson.op،cit،.p.22

(٣) روح الشعب الاسود ديبوا ص ٥٠

(٤) المرجع السابق ص٥١

5 Slavery In America-Black History-History .com

6 George Shepperson:Abolitionsism and political Thought،(Transition،No.12(Jan-Feb.،1964)p،23.

المطلب الثانى :النشأة فى داخل القارة

وضح من المطلب الأول كيف أن بدايات فكر الوحدة والتضامن بين الشعب الاسود فى الشتات ،كان استجابة ورد فعل لتحدى العبودية والعنصرية وفى مواجهة محاولات الإخضاع والهيمنة التى تعرض لها الشعب الأسود ،وفى هذا المطلب سيتبين لنا كيف أن الفكر الوحدوى فى داخل القارة نشأ فى مواجهة تحدى الإستعمار الذى تكالب على القارة ونهب ثرواتها،كرد فعل على سياساته والتى تأسست على الإخضاع والإذلال والنفى ،وللمضى قدما فى هذا المطلب يرى الباحث ضرورة ان يلتفت إلى تاريخ استعمار القارة والقوى الاستعمارية فى أولا ثم ثانيا ،كيف استجابة القارة لهذا التحدى الاستعمارى

أولا :الغزو الاستعمارى للقارة :

١-تعرضت أفريقيا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر للغزو الاستعمارى وما تبعه من عمليات واسعة من الاستلاب الحضارى والمادى لإمكانيات القارة البشرية والطبيعية ، وإلى جانب استغلال المستعمرات ونهبها ،كان قد سبق تجريف القارة من أهلها بالنقل القسرى لملايين الفارقة إلى العالم الجديد ،على نحو ما وضح سابقا ، وعلى هذا يمكن القول ، بأن أفريقيا عرفت وعانت من كافة أشكال الاستغلال الاستعمارى ،بدءا من تجارة الرقيق وازدهار التجارة المثلثة عبر الأطلنطى ، والتى تركت آثارها المدمرة على القارة [١] فتدهورت الحياة الاقتصادية بها كما كان لها انعكاساتها النفسية والاجتماعية البالغة السوء على الحياة فى المجتمع الإفريقى فضلا عن امتداداتها السياسية وما أدى اليه من تفكك سياسى [٢]، جعل البلاد الإفريقية مهيأة للوقوع فى القبضة الاستعمارية ، ومن الجدير بالذكر أن البرتغال كانت أول دولة أوروبية مارست تجارة الرقيق فى أفريقيا عام ١٤٤١، وكان ذلك متزامنا مع ما تعرضت له القارة من حملات جغرافية استكشافية فى المناطق الساحلية بداية من القرن الخامس عشر ،تلك الحملات التى تواصلت حتى تم التوسع الاستعمارى فى أواخر القرن التاسع عشر[٣]،فبعدما وصلت

(١) د.حمدى عبد الرحمن حسن،دراسات فى النظم السياسية الإفريقية (القاهرة:كاية الإقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٢)ص٥٧-٥٨

(٢) ى سافليف و ج فاسلييف ،أمين الشريف (مترجم)موجز تاريخ أفريقيا (القاهرة:دار الطباعة الحديثة،د.ت)ص٤٠.

(٣) المرجع السابق ص ٤١

إلى البلاد أساطيل الكشوف الجغرافية تبعتها أساطيل التجارة والغزو وعرف العالم نهب الثروات وتكريس خيرات القارة ومواردها الطبيعية لخدمة أوروبا الرأسمالية[1].

٢-وبعدما تعرضت أفريقيا للغزو الاستعمارى ،وأمام التنافس بين الدول الاستعمارية والتكالب على المستعمرات،فيما عرف بالتخاطف (Scrambling of Africa) ، عقدت الدول الغازية مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ لتنظيم التنافس فيما بينها، وللاتفاق على تقسيم المستعمرات بما أدى إلى تطويق القارة وإحكام القبضة الاستعمارية على اركانها الأربعة ،وهدف مخطط التوسع الاستعمارى الانجليزى إلى انشاء سلسلة قوية من المستعمرات من راس الرجاء الصالح جنوبا إلى الاسكندرية شمالا .بينما ان المخطط الفرنسى عمل على انشاء مستعمرات تمتد من المحيط الأطلنطى غربا إلى البحر الأحمر شرقا[2].

٣-وكما خضعت أفريقيا بالكامل للاستعمار التقليدى المباشر فإنها عانت أيضا من ويلات الاستعمار الجديد،الذى لا يختلف فى أهدافه عن الاستعمار القديم وإن اختلفت اساليبه وأدواته،"ويكمن جوهره فى أن يكون للبلاد المستعمرة والمستقلة حديثا استقلالا نظريا أما نظامها الاقتصادى ودفتها السياسية فتوجه من الخارج "[3] ويعتمد الاستعمار الجديد فى أساسه على سيطرة المصالح المالية الضخمة على الدول المستقلة ، ويوظف رأس المال والاستثمار الاجنبى فى استغلال البلاد المتخلفة أكثر مما يستخدمه للنهوض بها ،بما يؤدى إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة المتخلفة ،ويعمل على تفتيت الدول المستقلة حديثا بما يحول بينها وبين التنمية المستقلة وإبقائها على حالة من التخلف والاحتياج الدائم إلى الدولة الاستعمارية الأم،ويتبع فى ذلك أساليب شتى يبرز من بينها ، العمل على إثارة النزعات القبلية و الاثنيه مطبقا فى ذلك السياسة الاستعمارية الشهيرة " فرق تسد" ،وبهذا المعنى عمل الاستعمار الجديد على تفتيت القارة و وتكريس تخلفها وزيادة استغلاله لمواردها الطبيعية الضخمة والوقوف امام تحقيق وحدتها،على نحو ما سيرد لاحقا.

---

(١) د.عبد الملك عودة سنوات الحسم فى افريقيا١٩٦٠ / ١٩٦١(القاهرة:مكنبة الأنجلو المصرية،١٩٦٩) ص٣٣

٢ ى سافليف وج سافليف،م س ذ ،ص٦٠

٣ كوامى نكروما،عبدالحميد حمدى(مترجم) الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية (القاهرة:دار القاهرة للطباعة والنشر.١٩٦٦)ص٣-٤

٤- وشهدت القارة أيضا الاستعمار الاستيطانى بدءا من الاستيطان الهولندى فى جنوب أفريقيا عام ١٦٥٢ والاستيطان البريطانى فيها منذ ١٨٣٣،وانطوى هذا النمط من الاستعمار فى معظم مناطق التوطن الاوروبى على حرمان أهل ابلاد الأصليين من ارضهم واستيلاء الوافدين الجدد على مساحات من أخصب الأراضى الإفريقية ،وارتبط هذا التوطن الاوروبى بتطبيق لسياسات العزل العنصرى بصور وبدرجات متفاوتة ،هذا الاستيطان هو الذى افرز التفرقة العنصرية التى استمرت القارة تعانى منها حتى نهاية القرن العشرين قبل إنهاء نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا فى أواخر القرن العشرين.

٥- يمكن إيجاز آثار السيطرة الاستعمارية على القارة ،فيما كتبه نكروما "من أن أفريقيا تدفع ثمنا باهظا على شكل أرباح خيالية تدخل جيوب الرأسمالية فى الغرب كان فى أول الأمر نتيجة الاتجار فى شعوبها ثم نتيجة الاستغلال الاستعمارى"[١]، كما أن مجمل السياسات الاستعمارية المتبعة عملت بدورها على إعاقة التطور الذى كان من الطبيعى أن يحدث فى هذه البلدان بعملية القطع التاريخى الذى أحدثه الاستعمار منذ الغزو بدأبه على تقويض الأبنية الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان،وبذلك تكون الدول الاستعمارية قد وفرت كل شروط التخلف الذى عانت أفريقيا منه طوال الفترة الاستعمارية والذى امتد فترة طويلة بعد انهاء الاستعمار أما كيف استجابت أفريقيا للتحدى الاستعمارى ، فهذا ما سيتم تناوله فيما هو آتى

ثانيا :استجابة القارة للتحدى الاستعمارى:

١-واجه الافارقة فى البدء الغزو الاستعمارى بالمقاومة العنيفة فى مناطق كثيرة ،وفى هذا الصدد يذكر التاريخ المقاومة التى قادها الامير عبد القادر الجزائرى فى الجزائر قبل سجنه ونفيه خارج البلاد ،وفى ليبيا المقاومة المسلحة التى قادها عمر المختار ،إلى جانب كل حركات المقاومة فى امكن مختلفة من القارة ، ولكن فى نهاية الأمر استطاعة قوى الغزو بما تمتلكه من اسلحة وتفوق فى العتاد ان تقضى على كل حركات المقاومة المسلحة وبدا الجهاز الاستعمارى متمكنا إلى الحد الذى اصبحت فيه المقاومة المسلحة

(١) المرجع السابق ص٢٧

عملا انتحاريا ،ويصف فرانز فانون الحالة الجزائرية مثلا ونموذجا لما إلى اليه الوضع فى القارة: ليست الارض هى المحتلة ولا المطارات ولا الموانئ ...وإنما شرع الاستعمار فى إخراج الفرد الجزائرى من ذاته ...إن البلاد كلها بتاريخها ،هى التى ينكر وجودها وهى التى تشوه على أمل الوصول إلى محقها نهائيا،وفى ظل هذه الظروف فإن تنفس الفرد يكون تنفسا مراقبا ، ومحتلا "[1].

٢ - وكنتيجة لانسداد أفق المقاومة المسلحة،يدخل المجتمع فى حالة من الركود ولا يعد أمام الشعب 'إلا ملجأ وحيد هو التمسك بشخصيته وثقافته الوطنية والانغلاق عليها [2] ويتم التحول إلى أشكال العمل السياسى، الذى سيتبلور فيما بعد فى عدد من المفاهيم والتنظيمات على نحو ما سيرد ذكره فى موضع لاحق من هذه الدراسة

٣-وبهذا المعنى وفى مواجهة الغزو للقارة ،نشأت أولا علاقات صراع بين النظم الوطنية القديمة والنظام الاجنبى الوافد ،وبطبيعة الامور ولتعدد لدول الاستعمارية وبالتإلى تعددت انماط الحكم التى تعرضت لها القارة، بين نمطين :

أ- نمط الحكم المباشر الذى اتبعته فرنسا فى المستعمرات الخاضعة لها ،حيث كانت ترى المستعمرات أراضى ملحقة بأراضيها الاوروبية واقتضى هذا النظام تطبيق مبدأ الفرنسة أو الاستيعاب ،ويقوم على فرض اللغة والحضارة وكافة مظاهر الحياة الفرنسية على الافارقة[3] ،وكانت اولى وسائلة فى هذا هو تحطيم الزعامات القبلية المحلية بأنواعها ، مع ما استتبع ذلك من تأثيرات مستقبلية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد المستعمر وانعكاسه على كفاح التحرير كما سيرد لاحقا.

ب- نمط الحكم غير المباشر الذى اتبعته بريطانيا فى مستعمراتها ،ويقوم على اعتبار نظم الحكم القائمة هيئات إدارية لا مركزية واعتبار الرؤساء والزعماء القبليين مندوبين عن التاج البريطانى والذى تتركز فيه السلطة القانونية ،بما يعنى عمليا وضع جهاز ادارى بريطانى فوق الجهاز الادارى القبلى مع خلق خطوط اتصال بينهما

١ فرانز فانون،ذوقان قرقوط (مترجم) سوسيولوجيا الثورة(بيروت: دار الطليعة،١٩٧٠)ص٥٩

٢ نفسه

٣ د/ الفاتح عبد الله عبد السلام ،م س ذ ، ص ٧٠-٧١

ج-وهذا التفاوت فى نظم الحكم الاستعمارية وما أدخله المستعمر من تقاليد ونظم جديدة مستمدة من تراث المجتمع الغربى ،جنبا إلى جنب مع اختلاف المجتمعات الافريقية ما بين مجتمعات زراعية وأخرى رعوية ،نجد اختلافا مماثلا فى كيفية تقبل وتفاعل هذه المجتمعات مع المستعمر الوافد الجديد،فنجد أن،شعوب المجتمعات الزراعية " جماعات البانتو والكيكويو وغيرها" كانت اكثر استعدادا لتقبل اساليب الحضارة الاوروبية ، بينما نجد أن الشعوب الرعوية ومن بينها الجماعات النيلية كانوا اكثر تمسكا بتقاليدهم القبلية وتراثهم وأشد صلابة فى الدفاع عنها

د- مجمل القول ان المجتمعات الافريقية ،لم تركد تماما،وما بين الكفاح المسلح فى البداية ومرحلة الكمون التى اعقبت هزيمة القوى الوطنية ،وصولا إلى تطور أساليب العمل السلمى فى مواجهة الاستعمار كنتيجة للتطورات الحاصلة فى هذه المجتمعات ،دخلت هذه المجتمعات فى تفاعل وصراع مستمر مع قوى الغزو،وكنتيجة لمجمل عوامل التفاعل والصراع برزت الشخصية الافريقية ونمت حركة القومية الافريقية وإرهاصات الفكر الوحدوى الافريقى فى داخل القارة و الذى تطور فيما بعد وأصبح هدفه النهائى هو تحقيق النصر فى معارك الاستقلال السياسى ومن ثم العمل على تحقيق وحدة القارة،[1]

ثالثا : المتغيرات التى أحدثها الاستعمار فى بنية المجتمعات الافريقية .

اتبعت الدول المستعمرة للقارة على اختلاف نظمها ،عددا من السياسات الاقتصادية والسياسية،كانت تهدف بالأساس لإدارة عملية استغلال المستعمرات ، ولكنها أدت فى ذات الوقت إلى تغيرات كبيرة وتطورات فى بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية و إلى عدد من التطورات السياسية لاحقا مما انعكس على تطور مراحل الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال :

١-تغير نمط الاقتصاد الافريقى من نمط الاقتصاد الكفائى والذى يقوم بالأساس على اشباع حاجات الفرد الافريقى وحاجات القبيلة مع وجود التبادل هذا النمط الذى كان يميز الاقتصاد الافريقى قبل وصول المستعمر إلى نمط الاقتصاد النقدى وانتشار ظاهرة الحاصلات الزراعية، بهدف زيادة تصدير السلع الاولية وتوسيع الاسواق ،وترتب على ذلك:

١ الفاتح ،م س ذ ،. ص.٦٩

أ-تغير نمط الملكية من أرض مملوكة ملكية مشاعية للقبيلة ، أصبح للأرض قيمة نقدية ، وعرفت مفاهيم الإيجار والرهن العقارى ،وادى ذلك بدوره إلى:

ب-خلق الفردية الاقتصادية والإنسان الاقتصادى.

ج-تراكم رأس المال ،مما سيؤدى بدوره وباستمرار تزايده ونموه إلى خلق طبقة بورجوازية سوداء ، سيكون لها دور ،(وإن كان مختلف عليه) فى حركة التحرر الوطنى.

د-نمو فئة جديدة من العمال الأجراء،والذين أصبح لهم فيما بعد دورا هاما فى حركة التحرر الوطنى ،بعدما تعرضوا للاستغلال والمعاناة،مما ساهم فى اتجاه العديد منهم إلى الانضمام إلى التنظيمات النقابية والتعاونية وإلى ساحة العمل الوطنى.

هـ-ظهور طبقة متوسطة جديدة ،بتأثير العوامل الاقتصادية ونتيجة للتوسع المحسوب والمحدود فى التعليم لتلبية متطلبات الادارة الاستعمارية لتسيير دولاب العمل فى المستعمرات وحاجتها إلى بعض الكوادر الوطنية المتعلمة،والذين ظهرت من بينهم قادة الحركة الاستقلالية فى البلاد الأفريقية.

٢- سياسة التوطن الاوروبى ،وحرمان الافارقة فى معظم مناطق التوطن من ارضهم ،وما ارتبط بهذه السياسة من تطبيق سياسات العزل العنصرى ولو ، بدرجات متفاوتة، تلك السياسة التى استدعت المقاومة والروح الوطنية ،لمواجهة حالة الاحباط والإحساس بالدونية والإذلال

المطلب الثالث :المراحل التى مر بها الفكر الوحدوى

رأينا كيف أن الفكر الوحدوى فى بداياته الجنينية الأولى بدأ دول الشتات ،دول العالم الجديد كرد على تحدى الهيمنة البيضاء والاستعلاء العنصرى ،وكيف أنه بدأ فى أفريقيا القارة كرد فعل على التحدى الاستعمارى والتفرقة العنصرية ،وفى كلتا الحالتين مر هذا الفكر بمراحل تطور وتغير مرتبطة بأكثر من عامل وفى هذا المطلب سيتم تناول التطور الحادث فى دول الشتات فى أولا، وثانيا فى داخل القارة .

أولا :دول الشتات :

١-بدأ الفكر الوحدوى فى جذوره الاولى ،كحركة ثقافية نامية عن وعى عنصرى مرتبط باللون،ه هدفت بالدرجة الاولى إلى دحض تهمة الدونية العنصرية للزنوج وإلى المطالبة بمساواة ذوى الأصل الافريقى الاسود بالاوروبيين البيض[١] ،وإلى خلق تضامن اخوى مبنى على رابطة اللون[٢] ،وبهذا المعنى اتسمت هذه الحركة الثقافية بانها حركة وعى عنصرى لا حركة عنصرية ،وهو ما عبر عنه جورج بادمور بقوله "أن الوحدة الافريقية ترفض كلا من العنصرية البيضاء والشوفينية السوداء"[٣].

٢- وفى ذات الوقت فإن مجموعة أخرى مدفوعة بحماسها المناهض للعنصرية ،إلى نوع من العنصرية السوداء ،مرتكزة على الفكرة القائلة" ان معظم الانجازات الحضارية هى بالأساس او على الاقل جزئيا ،حضارة إفريقية"[٤]وارتبط هذا الفكر فى بعض المناطق الناطقة بالفرنسية بمفهوم الزنوجة ،والتى تعلى من قيمة اللون الاسود ،وأول ما نشأهذا التيار ،كان فى جزر الهند الغربية وعبر عنه إيمى سيزارمن جزر المارتنيك وهو أول من استخدم هذا المصطلح،وانتقل بعد ذلك إلى فرنسا ومنها إلى أفريقيا عبر الطلبة الافارقة الدارسين فى فرنسا ، ووجهت فكرة الزنوجة بمعارضة حاسمة ونقد ،على خلفية انها عنصرية مضادة للعنصرية البيضاء ،مما جعل مفهوم الزنوجة مرفوضا من الكثير من دعاة الوحدة الافريقية التى ظلت حركة وعى عنصرى لا حركة عنصرية >

٣-وفى الوقت الذى انتشرت فيه الأفكار المنادية بالمساواة بين الافريقى الأسود والأوروبى الأبيض ، ظهر من بين القادة السود من يتنازل عن الحقوق السياسية والمدنية للسود ويكف عن مطالب المساواة وتتسم أفكاره بالمسالمة مع الجنس الابيض وكان رائد هذه الفكرة "،واشنطن بوكر" أحد القادة الأفرو أمريكان ، بدعوة الأفروامريكان إلى تقبل الامر الواقع قائلا:"علينا الرضا بما قسمه الله لنا فقد خلقنا هكذا ويجب أن نعيش كما خلقنا الله ، وأن كل ما نطمع اليه هو أن نكسب بعض الحقوق البسيطة" ويرى أن خلاص

1 imanuel geiss،o p cit،p،189.

(٢) حورية مجاهد ،م س ذ، ص، ٨٩

(٣) حورية مجاهد ،م س ذ، ص، ص٩٠

4 Imanuel Geiss ،opcit ،p،189

السود الامريكيين يتحقق بالارتفاع بمستواهم المهنى بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية ،و من أجل تحقيق هذا الهدف أنشأ مؤسسة توسكيجى التعليمية[1] ، و لم تلقى هذه الدعوة ترحيبا من السود الذين انفضوا من حوله ،فى نفس الوقت الذى لقيت فيه ترحيبا من المنظمات البيضاء

٤-وبينما نادى البعض وطالب بالهجرة إلى أفريقيا ،مع اختلاف الدوافع إلى هذه الدعوة ،ما بين بعض المنظمات البيضاء التى كانت تؤمن بالنقاء العرقى وبالتإلى تعمل على اعادة توطين الامريكان السود وتهجيرهم إلى أفريقيا ومن أجل هذا عملوا على انشاء دولة ليبيريا ومن ثم سيراليون لتكون موطنا للسود المهاجرين وتقف الجمعية الاستعمارية الامريكية على رأس هذه المنظمات، وبين عدد من قادة الأفروأمريكان، الذين التقوا مع هذه الفكرة من منطلق مختلف وهو ان أفريقيا هى "أرض الأجداد وهى موطننا الاصلى" ،ومن هؤلاء مارتن ديلانى ،الذى عارض فكرة العودة إلى أفريقيا فى بدايتها ، وإن كان موقفه تغير بعد ذلك بسبب من اقرار قانون العبيد الهاربين ،وارتأى ان السبيل الوحيد للخلاص هو ،العودة إلى أفريقيا بهدف بناء امة حديثة على الارض الافريقية ولكبح جماح الامبريالية الغربية[2] ،ويقف ماركوس جارفى على رأس المطالبين بالهجرة ودعاة العودة وأطلق الصيحة الشهيرة "العودة إلى أفريقيا"(Back To Africa)، وأسس لذلك شركة بواخر النجمة السوداء. فإن بعضا من القادة السود عارضوا دعوة العودة إلى أفريقيا وفى مقدمتهم وليام ديبوا ،الذى دافع بشدة عن حل مشاكل السود على الارض الامريكية وكان شغله الشاغل هو المساواة فى الحقوق السياسية بين البيض والسود واستيعابهم فى المجتمعات التى يعيشون فيها [3]وان كان ربط بين قضايا السود الامريكيين وقضايا القارة الام ،ويرى ان تحقيق العدالة والمساواة للسود لن تكون إلا إذا اخرجوا قضيتهم من اطارها الاقليمى وربطوها بقضايا الشعوب الافريقية[4].

١ ويليام ديبوا، روح الشعب الاسود ،م س ذ،ص،٦١-٧٣

2 Imanuel Geiss ،opcit p190

٣ د/ حورية مجاهد م س ذ ص٩٥

٤ د/ الفاتح عبد الله عبد السلام ، م س ذ ،ص ٨٠-٨١

٥-ويلاحظ الباحث تطورا متدرجا فى فكر ورؤية الافارقة الامريكان ،من دعوة للتضامن اللونى بمعنى الزنوجة ،إلى الدعوة إلى التضامن بين كل ذوى البشرة السوداء والملونين غير البيض ،على نحو ما عبر عنه وليام ديبوا وآخرين ،ومن الدعوة إلى العودة لأفريقيا إلى فك الارتباط مع هذه الفكرة ،والعمل على الحصول على حقوقهم المدنية والسياسية وحقوق المواطنة باعتبارهم مواطنون امريكيون ،وهو ما تحقق عبر نضال طويل امتد منذ بدايات القرن الثامن عشر إلى حركة الحقوق المدنية فى الستينيات التى قادها مالكم اكس ومن بعده مارتن لوثر كنج

٦-ومن الجدير بالذكر ،هو أن بعضا من الصراعات و الاختلافات التى نشأت بين قادة الأفارقة الامريكان ،إما بسبب التنافس او اختلاف الرؤى بينهم أدى إلى درجة من الضعف فى حركتهم ،ويقف دليلا على ذلك الخلاف المرير بين كل من وليام ديبوا وماركوس جارفى من جهة وبين جورج بادمور وجارفى من جهة أخرى ،او بينهم وبين رؤية واشنطن بوكر ،وهو ما ستتناوله الدراسة بتفصيل أكثر.

ثانيا فى داخل القارة :

رأينا كيف أن أفريقيا تعرضت لويلات تجارة العبيد ثم الهجوم الاستعمارى الذى عمد إلى تقسيم دولها بين القوى الاستعمارية ومن ثم خضوعها وتعرضها لأنماط حكم مختلفة كان لها اثرها فى نشوء الفكر الوحدوى ،فضلا عن تعرضها للاستعمار الاستيطانى الذى افرز سياسة العزل العنصرى .

١- ومجمل القول ،ان الفكر الوحدوى ،نشأ كرد فعل لظاهرة الوجود الاستعمارى وإن اختلف فى نشأته وتطوره باختلاف نظم الحكم الاستعمارى.

أ-حيث وجد الاستعمار الانجليزى بنمط حكمه الغير مباشر .كان المجال متاحا لوجود تنظيمات اجتماعية تبلورت فى شكل احزاب سياسية لتقود حركة المطالبة بالاستقلال والتضامن بين الملونين وذوى البشرة السوداء .

ب-وفى مواجهة عملية الاحتواء والاستيعاب الثقافى الذى كانت تمارسه السياسة الاستعمارية الفرنسية ،وكذلك لمواجهة كل محاولات التغريب ونفى كل تاريخ للشعوب

السوداء،واعتبار أنها شعوب بلا تاريخ نشأ تيار للمواجهة الفكرية للاستعمار دعا إلى إعادة النظر فى التاريخ الذى كتبه المؤرخ الاوروبى والذى أستخدم كأداة يثبت بها سمو كل ما هو ابيض على كل ما هو أسود، وإعادة كتابة التاريخ الافريقى سعيا للتخلص من الموروث الاستعمارى الذى يضع الانسان الاسود فى موضع التابع بشكل دائم، وفى سياق هذه المواجهة ،نشأ تيار الزنوجة بين مثقفى دول غرب أفريقيا ،الذى عبر عنه المثقف والسياسى السنغإلى "ليوبولد سنجور " ويرتكز فكر الزنوجة على تمجيد التاريخ والثقافة الافريقية. وفى إطار مواجهة الاستيعاب اثقافى وطمس الهوية والتاريخ الإفريقى تبرز أفكار الشيخ انتا ديوب ،فى البحث عن مرجعية حضارية للقارة يثبت من خلالها ان أفريقيا هى الأسبق حضاريا عن الغرب ،بإثبات ان الحضارة المصرية القديمة و التى يمتد تاريخها إلى عشرة آلاف سنة مضت ،هى حضارة زنجية بالأساس [1].

ج-كما نشأ فى دول الاستعمار الاستيطانى ،،تيار الوعى الاسود،الذى ظهر فى فترة العنصرية فى جنوب أفريقيا ،وتأسس على الاعتزاز باللون الأسود ورفض العنصرية البيضاء [2] وهو أحد التيارات التى كانت تقوم بالدور الكفاحى فى مواجهة الاستعمار والعنصرية ومشكلة العزل والتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا،وترتكز الفكرة أساسا على :

- التحرر النفسى من الشعور بالدونية والقابلية للخضوع –رفض كل ما هو ابيض – الفخر بكل ما هو اسود والاعتزاز والاعتماد على الذات

–التضامن الجمعى على اساس اللون الاسود وليس على اى أساس آخر .

من الجدير بالذكر ، أن حركة الوعى الاسود تنفى عن نفسها فكرة العنصرية ، وترى أنها حركة مضادة للعنصرية البيضاء ،وان الصراع بينهما هو الذى يقود إلى انسانية حقيقية، هذا بخلاف حركة الزنوجة التى اتسمت منذ البداية بأنها عنصرية وان كانت مضادة للعنصرية البيضاء.

1 C.A.DIOP:the birth of the Negro Myth"African politics and society"London .pp.19-25

(٢) د.صبحى قنصوة"قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقى للعالم العربى "فى جمعية الدعوة الاسلامية العالمية:ندوة العلاقات العربية الأفريقية(طرابلس:جمعية الدعوة الإسلامية العالمية،١٩٨٨)ص ص ١٨٤-١٩٠

ويرى الباحث ،أن تعدد هذه التيارات الفكرية لهو أمر طبيعى نتيجة للخصوصيات التى واجهت الاوضاع فى القارة وتعرضها لمؤثرات شتى ،فضلا عن عملية الفصل بين شمال القارة وجنوبها ويكون من الطبيعى أيضا أن تتلاقى هذه التيارات وتقترب فى غمار حركة التحرر الوطنى ومن التلاقى فى المحافل الدولية والمؤتمرات المتعددة لحركة الجامعة الافريقية ،ليتبلور الفكر الوحدوى الافريقى فى النهاية متجاوزا فكرة التضامن اللونى بين السود إلى تضامن لونى بين كل الملونين، وإلى تضامن قارى يعتبر أن الافريقى هو كل من يسكن القارة ويعيش على ارضها بدون تفرقة بين لون أو جنس أو دين.

قائمة المراجع باللغة العربية

١ – د/ حمدى عبد الرحمن حسن،دراسات فى النظم السياسية الإفريقية (القاهرة:كلية الإقتصاد والعلوم السياسية –٢٠٠٢)

٢– دكتورة/ حورية مجاهد الاتجهات الأيديولوجية للوحدة الافريقية" مجلة الدراسات الافريقية" (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية–جامعة القاهرة ،العدد الرابع ١٩٧٥

٣ – د/ عبد الملك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية (القاهرة:دار النهضة المصرية،١٩٦٦)

٤–د / الفاتح عبد الله عبد السلام ، حركة الوحدة الافريقية:دراسة نقدية لأصولها الفكرية واطرهاالتنظيمية ،مجلة دراسات افريقية (جامعة افريقيا العالمية –العدد السادس والعشرون–السنة السادسة –ديسمبر ٢٠٠١م)

٥–د.صبحى قنصوة،"قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقى للعالم العربى "فى جمعية الدعوة الاسلامية العالمية":ندوة العلاقات العربية الأفريقية(طرابلس:جمعية الدعوة الإسلامية العالمية،١٩٨٨)

٦– فرانز فانون،ذوقان قرقوط (مترجم) سوسيولوجيا الثورة(بيروت: دار الطليعة،١٩٧٠)

٧–كوامى نكروما،عبدالحميد حمدى(مترجم) الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية (القاهرة:دار القاهرة للطباعة والنشر.١٩

٨–ويليام ديبوا، روح الشعب الاسود "اسعد حليم" مترجم"(القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٢

٩– ى سافليف و ج فاسلييف ،أمين الشريف (مترجم)موجز تاريخ أفريقيا (القاهرة:دار الطباعة الحديثة،د.ت).

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

Books:

1- C.A.DIOP:the birth of the Negro Myth"African politics and society"London

2-Elenga M،buying، Pan Africanism or neo-colonialism،The Bank ruotcy of the O.A.U (London-u.p.c.and zed press،1982)

3-- Hakim Adi،Marika Sherwood:Pan africanism history:political figures from Africa and diaspora since1797(London:routledge،2003)

4--Sid lemelle،Pan-Africanism for beginners(New York: Writers and Readers puplishing،199

5-W.E.B.DUBOIS،Against Racism (U.S.A.،university of Massachusettes press،1985)

Papers:

1- Imanuel Geiss،Pan-Africanism (Journal of contemporaryHistory،Vol.4،No1،G au1969).

2-Kwame Nantambu،"Pan-Africanism Versus Pan-African Nationalism :An Afrocentric Analysis"،(Journal of Black Studies،vol.28،No 5(May،19980).

3-Micah W.Kubic ،"0rigins of pan Africanism"(Washington،DCArea،September 2009)

4- Thomas H. Henriksen:، African Intellectual Influences on Black Americans: The Role of Edward W. Blyden ،(Phylon (1960) ، Vol. 36، No. 3 (3rd Qtr.، 1975)، Clark Atlanta University)Slavery In America-Black History-History .com

وسائل الإعلام ودورها في إنجاح فترة الحكم الانتقالي (٢٠١٩) في السودان

إعداد/د. ميرفت عبد الله جبريل آدم

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية -جامعة الجزيرة- السودان

الملخص:

هدفت الورقة الى التعرف على أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام في انجاح فترة الحكم الإنتقالي وأهم السياسات الإعلامية التي يجب أن تسود خلال المرحلة. تكمن أهمية الورقه في تناولها لوسائل الإعلام كأحد أهم الأدوات المساعدة في نجاح فترة الحكم الانتقالي من خلال مجموع الأدوار والمهام التي يمكن أن تقوم بها.

تسعى الورقة الى الإجابة عن الكيفية أو الطريقة التي يمكن أن تساهم بها وسائل الإعلام في انجاح الفترة الإنتقالية بالسودان ٢٠١٩. انطلقت الورقة من فرضية رئيسية مفادها أن لوسائل الإعلام دور مؤثر وفعال في ادارة ونجاح المرحلة الانتقالية بالبلاد كما اعتمدت على كلا من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الدراسات المستقبلية .

احتوت الورقة على العديد من المحاور تمثلت في تعريفها بكلا من وسائل الإعلام والفترة الإنتقالية والعلاقة بينهما، الوظائف التي يقوم بها الإعلام ، السياسات الإعلامية والخطاب الإعلامي خلال الفترة الإنتقالية،وأهم المشكلات التي تواجه الإعلام ومن ثم مستقبل الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام خلال الفترة الإنتقالية بالسودان.

اختتمت الورقة بخاتمة ومجموعة من النتائج والتوصيات.

أبرز نتائجها تمثلت في مساهمة الوسائل الإعلامية خاصة الجديدة والمتقدمة في قيادة وانجاح ثورة ديسمبر في السودان،كما أنها يمكن ان تلعب دورا رئيسا وفاعلا في نجاح

الفترة الإنتقالية اذا ما عولجت المشكلات التي تواجهه وتم استغلال وسائله بالصورة التي تخدم متطلبات وأهداف المرحلة الانتقالية.

كما أوصت الورقة بضرورة اتباع سياسات إعلامية جديدة تتناسب مع التغيير الذي تشهده البلاد، وبضرورة تفعيل مخرجات الورش والمؤتمرات ومجموع المبادرات التي تسعى لتطوير واصلاح بنية الإعلام ومؤسساته المتعددة في السودان،كما أوصت بأهمية ضبط الخطاب الإعلامي والحرص على عدم إثارة الكراهية والتحلي بالمسؤلية واعلاء القيم الوطنية والخروج من الولاءات الضيقه.

Abstract:

The paper aimed to identify the most important roles that the media can play in the success of the period of transitional rule and the most important media policies that must prevail during the period. The importance of the paper lies in its handling of the media as one of the most important tools for the success of the period of transitional rule through the set of roles and tasks that it can play. The paper seeks to answer how or how the media can contribute to the success of the transitional period in Sudan 2019. The paper is based on a main hypothesis that the media has an influential and effective role in managing and succeeding the transitional phase in the country, as it relied on both the descriptive and analytical approach and the method of future studies.The paper contained many axes represented in its introduction to both the media and the transition period and the relationship between them, the functions of the media, media policies and media discourse during the transitional period, and the most important problems facing the media and then the future role that the media can play during the period. Transitional Sudan. The paper concluded with a conclusion and a set of conclusions and

recommendations. The most prominent results were the contribution of the new and advanced media outlets in the leadership and success of the December revolution in Sudan, and it could play a major and effective role in the success of the transitional period if the problems facing it were addressed and its means were exploited in a manner that served Transition requirements and objectives.The paper concluded with a conclusion and a set of conclusions and recommendations. The most prominent results were the contribution of the new and advanced media outlets in the leadership and success of the December revolution in Sudan, and it could play a major and effective role in the success of the transitional period if the problems facing it were addressed and its means were exploited in a manner that served Transition requirements and objectives. The paper also recommended the necessity of following new media policies commensurate with the change taking place in the country, and the necessity of activating the outputs of workshops and conferences and a set of initiatives that seek to develop and reform the structure of the media and its various institutions in Sudan, as well as the importance of controlling the media discourse and being careful not to incite hatred, be responsible, raise national values and leave From narrow loyalties.

مقدمة

تُشير كلمة "الانتقال" إلى التحول من صيغة أو شكل أو وضعية إلى أخرى. لذلك، فإن عملية الانتقال أو التحول الديمقراطي تعني تحول صيغة الحكم من وضع كانت عليه إلى وضع جديد مختلف.

تتعدد طرق وأشكال الانتقال السياسي، ومنها المرور بمرحلة الحكم الانتقالي لفترة زمنية محددة، والتي تأتي، في الغالب، نتيجة لأحداث سياسية متسارعة، نوعاً ما، يمكن أن تأخذ

شكل الانتفاضة أو الثورة التي يكون لها أسبابها ومبرراتها، فتُحدث بذلك تحوّلاً في نظام الحكم إصلاحاً له أو تغييراً كُليّاً.

هنا، وفي هذه الحالة، تأتي، في الراجح، فترة حكم انتقالي تعمل على إعادة ترتيب الأوضاع السياسية في البلاد، وبما يمهّد الأرضية لتطبيق الحكم الديمقراطي بعد انتهاء هذه الفترة.

شهد السودان في أواسط ديسمبر ٢٠١٨ حراكاً شعبياً أو جماهيرياً في شكل مظاهرات احتجاجية محدودة ومتقطعة في البداية تطالب بتوفير الخبز والوقود، ولكن زادت وتيرتها سريعاً وأخذت في التوسُّع وتحوّلت إلى ثورة شعبية عارمة، وإرتفع سقف للمطالب للمناداة بالدعوة إلى تنحي عمر البشير رئيس الجمهورية عن منصبه، بل وإسقاط النظام الحاكم نفسه. من ثم تسارعت الأحداث إلى أن وصلت في ١١ إبريل ٢٠١٩ إلى إعلان اللجنة الأمنية للنظام عن انحيازها إلى جانب الشعب، وهو الموقف الذي كان بمثابة إعلانها عن خلع عمر البشير من منصبه كرئيس للجمهورية وإسقاط نظام الحكم الذي يقف على رأسه منذ يونيو ١٩٨٩، ولحوالي الثلاثين سنة، وميلاد وضعية جديدة للحكم في السودان.

أعلنت اللجنة الأمنية في البداية عن تشكيل مجلس عسكري انتقالي يتكوّن من أعضائها، والذي تمت فيه عدد من عمليات الإحلال والإبدال لبعضهم بعد تشكيل المجلس. لكن سريعاً ما برزت مطالب القوى السياسية المسنودة بالجماهير بتشكيل سلطة انتقالية مدنية، وتم الدخول في عملية تفاوضية حول ذلك بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير التي تقود الثورة، والتي أسفرت، بعد مفاوضات مضنية، إلى توقيع الطرفين على الوثيقة الدستورية في ١٧ أغسطس من العام نفسه، والتي أقرّت وأسست لتشكيل سلطة انتقالية ذات صفة مدنية بمشاركة محدودة من المكوّن العسكري، ولتحكم البلاد لفترة انتقالية مدتها ٣٩ شهراً يتم الانتقال بعدها لمرحلة الحكم الديمقراطي.

تتطلب المرحلة الانتقالية أدوات وآليات معينة لإدارتها تُسهم في إنجاحها بدءاً بتوفر الإرادة السياسية الخالصة ومروراً بالوعي بمتطلبات المرحلة سواء أكان ذلك من الساسة أو الجماهير. تتراوح هذه الأدوات من السياسية إلى الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية وكذلك الأمنية والإعلامية.

تعتبر وسائل الإعلام واحدة من هذه الأدوات، والتي يمكن، من خلال الأدوار التي تقوم بها، أن تُسهم في إنجاح فترة الحكم الانتقالي في السودان، ولأهمية ذلك تتناولها هذه الورقة كموضوع لها وتبحث في الدور الذي يُمكن أن تقوم به في إنجاح هذه الفترة، والتي هي بين ظهرانين الناس، وذلك بالطبع بجانب عدد من الأدوات والآليات الأخرى التي يُنتظر منها بدورها أن تساهم كذلك في إنجاح هذه الفترة وإخراج البلاد إلى بر الأمان.

أولاً: إطار مفاهيمي

١. وسائل الإعلام: التعريف والوظائف والأقسام

تساهم وسائل الإعلام في نشر الحقائق والأخبار والأفكار والآراء والثقافة وسط الجماهير عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحافة وغيرها بغية التوعية والإقناع وكسب التأييد والتثقيف، والتي تعتمد على تقنية إنتاجية تسمح لها بأن تصل دون أية عوائق[١].

كذلك تعني وسائل الإعلام الطريقة التي تُنقل بها الأفكار والمعلومات إلى الأفراد داخل نظام اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومحتوى العلاقات المتضمّنة فيه[٢].

أيضاً هي أحدى الأدوات التي يستطيع الإنسان أن يُعبّر من خلالها عن أفكاره إلى الآخرين بهدف التأثير فيهم وتعديل اتجاهاتهم أو الإبقاء عليها، وذلك بتحديد نوعية الوسائل المستخدمة في التعبير، ونوعية الموضوع أو الأفكار، ومدى الوضوح في عرضها[٣].

وظائف وسائل الإعلام

وسائل الإعلام لها وظائف متعددة يأتي على رأسها:

١. التوجيه واتخاذ المواقف وتحديد الاتجاهات: تساهم الوسائل الإعلامية في توجيه ةإرشاد المجتمعات بالقدر الذي يوصلها لإتخاذ مواقف حيال قضايا واهتمامات معينة، وهو الأمر الذي يُحدد اتجاهات الجماهير وبلورتها لرأي عام معين.

١ منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، (الإسكندرية: دار الجامعة)، ٢٠٠٢، ص ١٧.
٢ نفسه، ص ٢٠.
٣ احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، (بيروت: دار الكتاب اللبناني)، ١٩٩٤، ص ٨٤.

٢. التثقيف وتقديم المعلومات: ذلك من خلال البرامج والمواد التي تقدمها أو تقوم ببثها ونشرها. كما تساهم في توفير وتدفق المعلومات.

٣. تقوية العلاقات البينية والتماسك الاجتماعي: وهذا من خلال مخاطبة قضايا الشأن السياسي العام والشأن الاجتماعي من شاكلة قضايا الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

٤. الترفيه وتوفير سبل التسلية: وهي من الوظائف ذات البعد الثقافي والتكنولوجي.

٥. الدعاية والإعلان[١].

أقسام وسائل الإعلام

تنقسم الوسائل الإعلامية إلى: تقليدية، وحديثة، وجديدة أو متقدّمة، ولكلٍ منها دور وأسلوب تتبعه لتحقيق الأهداف الإعلامية المراد إيصالها للجماهير.

فيما يلي الوسائل الجديدة، بشكلٍ خاص، فهي تتّسم بالتنوع والتداخل والنمو المضطرد مع مرور الوقت، فهي تشمل، على سبيل المثال، المحطات التلفزيونية التفاعلية، والكابل الرقمي،والصحافة الالكترونية، ومنتديات الحوار، والمدوّنات، ومواقع الشبكات الاجتماعية، ومقاطع الفيديو، والإذاعات الرقمية، وشبكات المجتمع الافتراضية، والمجموعات البريدية، وغيرها. كما أن للوسائل الجديدة كذلك مميزات كونها ذات طابع تفاعلي بمشاركة وانتشار واسع مع التزامنية، بالإضافة إلى قدرتها على الحفظ والتخزين.[٢]

٢. تعريف المرحلة الانتقالية

كلمة "انتقالي" منسوبة إلى الانتقال، ومرحلة انتقالية بمعنى غير ثابتة تُمهّد لمرحلة قادمة[٣].

ويشير مفهوم الانتقال الديمقراطي إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى أخر ديمقراطي.

(١) بسام عبد الرحمن المشاقبة، نظريات الإعلام، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع)، ط١، ٢٠١١، ص ١٢١.

(٢) موسى جواد الموسى، الإعلام الجديد – تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، (بغداد: الدار الجامعية للنشر والطباعة والترجمة)، ٢٠١١، ص ٢٤– ٢٥.

(٣) معجم المعاني ، عبر الرابط https//www.almaany.com

إن من أبرز الآراء وأحدثها والتي تناولت مفهوم الحكم الانتقالي هو ذلك الرأي الذي قدّمه عزمي بشارة الذي يقول فيه: "لا يوجد انتقال مجرد أو انتقال بذاته من تحديد انتقال لماذا؟ ومن أين؟ وإلى أين؟ هذا ما يحدد طبيعة مرحلة الانتقال وطبيعة المجتمع الذي يلزم في دراسته كمتغير له آثار اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو غيرها"[١].

تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات السياسية التعددية عادة مخاطر تحول مفهوم حكم الأغلبية إلى حكم الطائفة الكبرى أو الإثنية المحرومة أو الأكثرية المظلومة مما يهدد المجتمع في ذاته بمزيد من عمليات التشظّي والانقسام، ذلك انه إذا أصبحت الهويات تحت الوطنية (إثنية، طائفية، ..إلخ) هي المعيار للحقوق السياسية وليست المواطنة تكون المرحلة الانتقالية نفسها في خطر، بل والذي ربما يطال الدولة نفسها ويُهدد بقاءها[٢].

٣. العلاقة بين الإعلام وعملية التحول الديمقراطي في الفترات الانتقالية

يُمكن تصنيف الدراسات المُفسّرة للعلاقة بين وسائل الإعلام وعملية الانتقال والتحول الديمقراطي بثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية التغيير السياسي والانتقال والتحول الديمقراطي، وذلك باعتبار أن وسائل الإعلام، بشكلٍ عام، أداة أساسية في هذه العملية.

الاتجاه الثاني: يُقلل من الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في عملية التحول والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة واضحة بين الانتقال الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك أو التقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في أجواء التحول أو الانتقال الديمقراطي.

الاتجاه الثالث: ينظر إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجه اعتدالي يعطي الإعلام أدواراً محددة في مرحلة التحول والانتقال الديمقراطي.[٣]

(١) عزمي بشارة، نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية، المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية، بتاريخ ٣٠- ٣ -٢٠١٤، عبر الرابط WWW.AZMIBISHARA.COM.

(٢) نفسه.

(٣) صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي – مصر أنموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات 'قضايا' بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٣، عبر الرابط ALJAZEERA CENTER STUDIES

المظاهر السلبية التي تصاحب المرحلة الانتقالية

قد تصاحب المرحلة الانتقالية عدّة مظاهر، والتي تنتج عن الأوضاع الداخلية أو البيئة المحلية، وتأتي نتيجة لتفاعل بين الشارع والقوى السياسية. هذه المظاهر هي:

١. الشائعات: تساهم في إحداث حالة من الخوف والحذر إذا كانت ذات طابع أمني أو يتعلق بتحركات الناس، وكذلك في مدى صحة الأخبار وصدقها، فيتداول الناس أخباراً قد لا تكون صحيحة وعلى أساسها يكون هنالك فعل ورد فعل، وربما تحركات خاصة ما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي لسرعة انتشارها.

٢. الخراب والتدمير وأعمال العنف: تكون عادةً في مرحلة الثورة والمرحلة التي تعقبها كتعبير رافض للسياسات المتبعة أو المتخذة من الجهة التي تحمّلت مسؤولية الحكم أو قيادة الثورة، وتكون في الغالب القوى الفاعلة في الثورة.

ويأخذ العنف، في هذه الحالة، أشكالاً متعدّدة وكذلك مظاهر الخراب والتدمير في المنشآت والشوارع، وقد يتعدّى ذلك إلى أعمال النهب والتخريب والاعتداء على المصالح والمقار التي تُقدّم الخدمات للمواطنين. في مثل هذه الأجواء يزداد نشاط جماعات وعصابات النهب والسلب الموجودة.[١]

٣. الغموض: تصعب قراءة المشهد السياسي ومجمل الأوضاع السائدة في البداية بأي بلد ما يمر بمرحلة الحكم الانتقالي، حيث تكون المواقف التي يمكن على أساسها التنبؤ وقراءة الأحوال من الصعب بمكان، ويكون نقص المعلومات وتضاربها وتجزؤها أو حجبها هو الغالب، الأمر الذي يجعل القراءات صعبة، وتكون خيارات السيناريوهات هي القائمة.

كل هذه المظاهر تتطلب نوعاً من التدابير والأدوات الإعلامية المتنوعة التي تتحلّى بالروح الوطنية والمسؤولية عند التناول والتصدي لها، ومساهمتها بالتالي في إنجاح فترة الحكم الانتقالي.[٢]

(١) المجلس العسكري السوداني يحذر من ممارسات سلبية من بينها إغلاق الطرقات، الشرق الأوسط ، بتاريخ ٢٢ إبريل ٢٠١٩، عبر الرابط HTTPS / / Arabic.cnn.

(٢) محمد موفيلد، المراحل الانتقالية وتعقيدات التغيير في السياقات الثورية، بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٧، عبر الرابط: HTTPS//M.HESPRESS.COM

ضوابط وتدابير إدارة الاختلاف خلال المراحل الانتقالية

إن المرحلة الانتقالية صوب الحكم الديمقراطي في حاجة لضوابط تكبح أي انزلاق من شأنه تشتيت أو بعثرة الجهود وصرفها لقضايا هامشية لا تخدم عملية الانتقال السلس، ومن هذه الضوابط ما يلي:

أ. العمل المشترك: هو من المداخل الأساسية لإنجاح المرحلة الانتقالية، والعمل المشترك يعني القبول بالآخر رغم الاختلافات الفكرية و/ أو السياسية، والتي غالباً ما تطفو على السطح في هذه المرحلة خاصة وأن القوى التي تشارك في تدابيرها تعاني من التنافر الناجم بسبب طبيعة الأنظمة السلطوية.

ب. التوافق على شكل هياكل الدولة المرجُوّة: إن من الأخطاء التي يتم الوقوع فيها بعد الثورات هي البدء بإشكالية من يحكم؟ وذلك في الوقت الذي يكون من الأجدر فيه أن يُطرح سؤال كيف يُحكم؟ لأن الشروع في بحث الإجابة عن سؤال من المؤهل للحكم هو سابق لأوانه، وذلك لأن المرحلة الانتقالية تعتبر مرحلة "تأسيسية"، بالتالي يكون من الأولى فيها البحث عن أكبر قدر ممكن من التوافق والتقارب في وجهات النظر، ويبقى المحك الأساسي هنا يتمثل في اكتشاف الكيفية الصحيحة المتوافق حولها في إدارة الدولة، أي شكل الدولة التي تصلح إطاراً وطنياً مشتركاً يسع الجميع، وبالمقابل فإن الذين يذهبون في اتجاه بحث الإجابة عن سؤال من سيحكم أولاً ؟ يقعون، في الغالب، في فخ الاختلافات والتجاذب، والتي يمكن أن تُستغل بدهاء من قِبل أولئك المتضررين من الأوضاع الجديدة التي تفرزها الثورة كأن تكون متقاطعة مع مصالحهم (وهو ما حدث في السودان).

ت. سلميّة الثورة ونبذ العنف: العنف من أخطر الأشياء التي قد تصرف الثورة عن أهدافها، لذلك فالأنظمة الحاكمة تلجأ، في الغالب، لمحاولة إثارة الفوضى في كل احتجاج سلمي، وذلك بغية جرّ الثوار لاستخدام العنف، مما يكون مبرر لها لاستخدام العنف المادي المشروع "المضاد"، وبشكل ربما مفرط، والانقضاض عليهم بتهم الاعتداء على أجهزة الدولة ومؤسساتها، وكما كانت تُستخدم هذه الطريقة، بشكلٍ مُكثّف، أبان الربيع العربي.

ث. عدم السماح بارتهان المرحلة الانتقالية للتدخلات الأجنبية: يقصد به عدم سماح القوى الثورية للأطراف الخارجية بلعب أدوار محورية سوى عن طريق التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر أو من خلال توفير الدعم المالي والغطاء السياسي. إذ كلما ازداد عدد الأطراف الخارجية المتدخّلة في الصراع، ازداد بالمقابل تعقيداً وتشابكاً وأصبحت مساراته غير واضحة[1].

وظائف الإعلام في فترات الحكم الانتقالي

هنالك أربعة شروط أو محددات رئيسية لا بد من توفرها في وسائل الإعلام حتى تقوم بوظائفها إبان فترات الحكم الانتقالي، وهي:

أ. القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: يرجع ذلك إلى أن معظم المجتمعات التي تشرع في التحول الديمقراطي أو الانتقال بالحكم إلى مرحلة تتصف بالديمقراطية هي مجتمعات متعددة ذات أهداف واحتياجات وإيديولوجيات مختلفة. لذلك يُشترط في وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه، وأن تتيح لكل الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وعرض أفكارها دون أية قيود تعسفيّة من السلطة الحاكمة. ذلك أن احتكار وسائل الإعلام بواسطة بعض الأشخاص أو الجماعات أو الاتجاهات الفكرية أو الإيديولوجية يتنافى مع المتطلبات الديمقراطية وطبيعة مرحلةالانتقال نحو الحكم الديمقراطي، بصورة عامة[2].

ب. حماية المجتمع: القدرة على حماية مصالح المجتمع، حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب سلوك وأداء المسؤولين الحكوميين، وإطلاع الجمهور بأية انحرافات قد ترتكبها السلطة .

ت. توفير المعلومات للجمهور: وسائل الإعلام عليها أن يقوم بتقديم المعلومات للجميع حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الصحيحة، وحتى تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تحصّل كل المواطنين على المعلومات عمّا يحدث ويدور حولهم، ومن ثم يمكنهم بلورة فهم مشترك لما يجري، بصورة عامة.

(١) محمد موفيلد، المصدر السابق.

(٢) صفوت العالم، المصدر سابق.

ث. المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: تساهم وسائل الإعلام في أن يظل المجتمع متحداً، حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، البعض يرى في هذا أن من أهم الوظائف الرئيسية للإعلام خلال فترة الحكم الانتقالي هو (تحقيق لترابط المجتمع تجاه البيئة السياسية وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث، وما يبرز من قضايا، وبما يساعد على توجيه السلوك السياسي. ذلك أن لوسائل الإعلام دورها المعروف في تشكيل الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات من أداء جزء من مهامها[1].

الإعلام ومساهمته في دعم التحول الديمقراطي

إن الإعلام له مجموعة من المهام التي تساهم في دعم التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وبالتالي خدمة الفترات الانتقالية الخاصة بالحكم، وهي كما يلي:

أ. الالتزام بحق الجماهير في الحصول على المعلومات، وذلك من خلال نقل الإنباء من مصادر متعددة وشرحها وتفسيرها ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.

ب. المساهمة في تحقيق ديمقراطية الاتصال من خلال تحويل وسائل الإعلام لتكون ساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء رأيها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروقة وفي التعبير عن قضاياها.

ت. الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية أو التصويت بما يخدم دعم النشاط السياسي العام.

ث. إدارة النقاش الحر بين جميع القوى والتوجهات والأفكار بهدف الوصول إلى أفضل الحلول.

(١) حسين عبد الغني، كيف يمكن إعادة هيكلة الإعلام المملوك للدولة؟ مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركز القاهرة لحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ومركز العلاقات الدولية والحوار الخارجي بأسبانيا 'القاهرة، في الفترة من ٢٦ – ٢٧ يوليو ٢٠١١.

ج. الرقابة على مؤسسات المجتمع وحمايته من الانحراف والفساد عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة والمسؤولين، حال حدوثه، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.

ح. المساعدة في صنع القرارات، وذلك لأن وسائل الإعلام تُقدّم المطالب الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار. كما أن صانع القرار ينظر إلي هذه الوسائل كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته.

خ. التأثير في اتجاهات الرأي العام، حيث أصبحت وسائل الاعلام تساهم في بلورة أو تشكيل الرأي العام وتزوده بتدفق المعلومات التي من خلالها يكون مُطّلعاً على الشئون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية، بجانب دورها في المناقشة العامة والعملية الانتخابية ككل.

د. متابعة الأحداث المعاصرة، والتي بالضرورة إما أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، بحيث يكون المجتمع على اطلاع وإلمام بما يجري وقادراً على التكيُّف مع المستجدات[1].

الأدوار التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام خلال فترة الحكم الانتقالي

يمكن أن يلعب الإعلام دوراً في فترات الحكم الانتقالية من خلال الوسائل الآتية:

أ- الإذاعة: تعتبر من أهم الوسائل الإعلامية في أفريقيا بصفة خاصة، حيث يلعب المذياع (الراديو) دوراً في رفع الوعي السياسي، فالإذاعة تعمل على مدّ المستمعين بالمعلومات الكافية عبر برامجها المختلفة[2]، فهي تغطي الشريحة الأكبر في المجتمع من حيث المتابعة والتفاعل خاصة وأن ما يميز المذياع هو إمكانية التنقل به والمتابعة أثناء العمل.

(١) رجائي الميرغني، دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعماً - الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجاً، ورقة مقدمة لبرنامج بناء القدرات والنهوض بالمعرفة لشباب الصحفيين الليبيين، القاهرة، في الفترة من ١٥ – ٢١ يوليو ٢٠١١.

(٢) حواء حمدوك محمد، البرامج الحوارية في الإذاعة السودانية ودورها في تعزيز الوعي السياسي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الآداب، غير منشور. (د. ت).

ب- التلفزيون: يُخاطب خليط من الثقافات والفئات، لذلك لا بد، ومن خلال المشاهدة، تُعرض مجموعة من البرامج التوعوية، والتي توفر قدر من المعلومات والحقائق، وتخصيص فترات وبرامج بعينها تتناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الناحية التحليلية ومعرفة كل جوانبها واقتراح حلول لها بواسطة الخبراء والمختصين والمهتمين الذين تتم استضافتهم في هذه البرامج. كما لا بد من أن تُقدّم برامج تعكس تثبت للمشاهد وتعكس له أو يشعر معها بالتغيير الذي حدث من خلال طريقة التناول والعرض، وبما يتناسب مع طبيعة الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، وان تكون التغطية لكافة الفعاليات على قدر من العدالة عبر إتاحة الفرص بشكل متوازن في تناول الموضوعات محل البرمجة والجهات المشاركة في البرامج.

ج- الصحف: تلعب كوسيلة من وسائل الإعلام دوراً فعالاً وأساسياً خلال الفترة الانتقالية، حيث تتيح للقارئ الفرصة كي يقرأ أكثر من مرة، فهي قادرة للوصول إلى أعضاء المجتمع المحلي وكذلك قادة الرأي العام.

تلعب الصحف دورها في إنجاح عملية الفترة الانتقالية من خلال طبيعة المواد التي تقوم بتقديمها للجماهير، والتي تتناول في مجملها قضايا وبرامج ومتطلبات المرحلة الانتقالية[1]، وذلك من خلال التعريف بها، والعمل من خلالها على إشاعة روح الوحدة والاتفاق واحترام التعدد والتنوع والقيام بكل ما يسهم في إنجاح هذه الفترة.

د- وسائل الإعلام الجديدة والمتقدمة: تضم كافة الأدوات الرقمية والتقنية المميزة للعصر الحالي، بل وأنها ميزت الحراك السياسي فيه، إذ أصبحت معيناً ومسانداً للجماهير الثائرة خاصة فئات الشباب. كما أنها ساعدت في تحقيق الكثير من المكاسب والمطالب الجماهيرية، الأمر الذي جعلها فاعلة، في كثير من الأحوال، أكثر من الوسائل والوسائط الإعلامية الأخرى سيما من حيث الأثر وتحقيق الأهداف والرسائل المنشودة[2].

(١) شيماء بلونيس، دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٤ -٢٠١٥، ص ٣٥.

(٢) عثمان ميرغني، رئيس تحرير صحيفة التيار في مقابله معه بمكتبه بمباني صحيفة التيار بالخرطوم، بتاريخ ١٣ – ١٠ – ٢٠١٩.

ثانياً: وسائل الإعلام في ظل النظام الحاكم ما قبل ثورة ديسمبر ٢٠١٨ في السودان ومشكلاتها

عرف السودان خلال الفترة من يونيو ١٩٨٩ وحتى إبريل ٢٠١٩ نظام حكم شمولي يتبنّى احدى أيديولوجيات الإسلام السياسي، والمعروف أن الأنظمة الشمولية تؤسس لنظام هيمنة أحادية على كل شئون الدولة، والتي تقوم على المركزية القابضة والقبضة الأمنية المُحكمة على المناحي المختلفة للحياة. وقد قامت ضد ذلك النظام في أواسط ديسمبر ٢٠١٨ ثورة شعبية استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر حتى تمكّنت من الإطاحة به في ١١ إبريل ٢٠١٩، ويعيش السودان بموجبها في الوقت الحالي في مرحلة حكم انتقالي تمتد إلى تسعة وثلاثين شهرا.

الإعلام خلال عهد النظام السابق، أي ذلك النظام الذي جري تقويضه، لم يسلم من التحّكم فيه وجعله أداة طيّعة لخدمة النظام والترويج لأيديولوجيته، بل وأن الكثير من الوسائل الإعلامية كان قد جرى تدجينها أو تطويعها لتكون ناطقة باسم النظام ومُعبرة عن سياسات حكومته، وهو الذي كان قد تم بواسطة عدد من السياسات والممارسات التي اتبعتها العناصر التي كانت تقود النظام، والتي بالضرورة كان لها أن تركت تأثيراتها السيئة على الإعلام، بشكل عام، وخاصة فيما يتعلّق بمهنيته واستقلاليته، وكذلك فيما يرتبط بالحريات والحقوق في مجاله.

أبرز السياسات والممارسات التي كانت سائدة في فترة النظام السابق تجاه وسائل الإعلام والإعلاميين

سادت خلال فترة النظام الحاكم السابق العديد من السياسات الممارسات والإجراءات التضييقية، وأحياناً التعسفية، تجاه الإعلام والإعلاميين تُعبّر عنها عدة مظاهر، ومن أبرزها:

أ- الرقابة والسيطرة على الصحافة وإيقاف الصحف في أي وقت، وربما تغيرت الأساليب إلى الرقابة غير المباشرة بعد أن كانت الرقابة أمنية مباشرة تتمثل في قيام ضباط من الأمن السوداني بزيارة الصحف في المساء لتحديد ما يُسمح بنشره وما لا يُسمح به.

ب- استدعاء الصحفيين من قبل جهاز الأمن السوداني ومراقبة الإعلام المطبوع ومصادرة النسخ المطبوعة للصحف المستقلة مثل صحف (التيار والجريدة والوطن وآخر لحظة)، وهو ما جعل هذه الصحف تتعرّض لخسائر مالية فادحة.

ج- مواجهة الصحافة السودانية لبعض المشكلات التي تجعلها على حافة خطر التوقُّف أو الإغلاق، ومثلاً فقد توقفت أو اضطرت للتوقُّف صحيفة الأحداث (السياسية) واحتجابها عن الصدور، وهذا لعجزها التام عن مواجهة نفقات الطباعة ودفع أجور ومرتبات الصحفيين والعاملين جراء عقوبات الإيقاف المتكررة من الصدور أو المصادرات المتكررة لإعدادها بعد طباعتها وقبل توزيعها. كما واجهت صحفاً أخرى ضغوطاً متنوعة من قبل السلطة، مما اضطرها إلى الاستغناء عن عدد مُعتبر من أفراد الطاقم الصحفي العامل بها.

د- تدني تصنيف السودان من خلال مؤشر حرية الصحافة السنوي الذي تعده منظمة مراسلون بلا حدود عن إبريل ٢٠١٧، حيث جاء في المركز ١٧٤ من بين ١٨٠ دولة.

هـ- تسييس الإعلام. ذلك أن جزء كبير من الوسائل الإعلامية يعمل ضمن إطار سياسي موجّه لخدمة السلطة وللتأثير على الرأي العام بما يخدم غاياتها أو أهدافها.

و- معاناة الإعلام وخاصة الصحافة في العقود الثلاثة السابقة لثورة ديسمبر من مصادرة الحريات الإعلامية.

ز- إضعاف السلطة الحاكمة السابقة للمؤسسات الإعلامية المستقلة اقتصادياً، وبعدّة طرق، مما أثر في أدائها بشكل عام[١].

ثالثاً: وسائل الإعلام ودورها المنتظر في إنجاح فترة الحكم الانتقالي ٢٠١٩ في السودان

بعد أن أطاحت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ في السودان بالنظام الحاكم الذي كان يقوده البشير، دخل المجلس العسكري الانتقالي وقوى الثورة ممثلة في تحالف قوى الحرية والتغيير (قحت) في مفاوضات أسفرت عن توقيعهما على الوثيقة الدستورية التي ستحكم البلاد بموجبه خلال الفترة الانتقالية.

أسست الوثيقة لنظام حكم يتكوّن في سلطته السياسية من المجلس التشريعي الانتقالي وهيئة تنفيذية تتألف من شقين: مجلس السيادة ذو السلطات التنفيذية التشريفية أو الرمزية ومجلس الوزراء الذي يمتلك السلطة التنفيذية الفعلية، وعلى أن يتولى مجلسيّ السيادة

(١) الإعلام السوداني الواقع والتحديات، الجزء الثاني، تحليلات ودراسات وبحوث، مركز المزماة للدراسات والبحوث، عبر الرابط ALMEZMAAH.COM.

والـوزراء باجتماعهـما معـاً عمليـة التشريـع لحـين تشـكيل المجلـس التشريعـي، وهـو مـا لم يتـم حتى نوفمبر ٢٠١٩، أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من التوقيع على الوثيقة الدستورية التي دخلت البلاد بموجبها المرحلة الانتقالية، وذلك لأسباب ليس هذا مقام ذكرها.

عموماً، وبعد تشكيل مجلسيّ السيادة والوزراء ومباشرتهما لمهامهما، تكون عملية صنع السياسة العامة من نصيبهما باعتبارهما يمثلان معاً الجهاز التشريعي المنوط به القيام بذلك، ويقوم مجلس الوزراء منفرداً بتنفيذها، وبإعتبار أن هذه سلطة أصيلة له لا يتشاركها مع أي جهة.

فيما يلي السياسة السياسة الإعلامية، فالسلطة الانتقالية لم تضعها بعد، ناهيك عن أن تنفذها، لكن هذا يُمكن فهمه وتفهّمه إذا نما إلى العلم أن هذه السلطة لم يتعدّى عمرها بعد الثلاثة أشهر، بل وأنها تجد نفسها مثقلة بتركة من الأزمات في معظم المجالات، والتي ورثتها من النظام السابق، ومضافاً إلى ذلك المهام الضخمة التي فرضتها عليها الوثيقة الدستورية نصّاً وترتيباً، والتي تبدأ بملفيّ السلام ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني بالغيّ التعقيد.

لكن ذلك لا يعني أنه لا توجد ملامح للسياسة الإعلامية للحكومة الانتقالية، إذ ظهرت الملامح العامة لهذه السياسة في بعض التصريحات والإفادات لعدد من المسئولين في مناسبات ومحافل مختلفة، وفي مقدمتهم عبد الله حمدوك رئيس الوزراء وفيصل محمد صالح وزير الإعلام.

السياسة الإعلامية للحكومة الانتقالية

تتمثل أهم الملامح العامة للسياسة الإعلامية للحكومة الانتقالية في الآتي:[1]

١. أشار عبد الله حمدوك في أول ظهور له عبر وسائل الإعلام بعد أدائه اليمين الدستورية رئيساً لوزراء السودان إلى أهمية دور الإعلام في المرحلة الانتقالية، وأنه يُعوّل عليه كثيراً في إنجاحها[2].

(١) وزير الإعلام السوداني يعتذر لقناة الحرة وحمدوك يتعهد بصحافة حرة في السودان الجديد، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩. قناة الحرة عبر الرابط ALHURRA.COM.

(٢) رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك في أول تصريح له بعد أدائه اليمين الدستورية رئيساً للوزراء في السودان، قناة الحدث الإخبارية، بتاريخ الأربعاء ٢١ أغسطس ٢٠١٩.

٢. أوضح أن حكومته كلها تصميم على تهيئة بيئة يمكن للصحفيين العمل فيها دون قيود، وباعتبار أن ذلك أمر جيد للشعب السوداني، وهو كرئيس للوزراء يؤمن به بشدّة[١].

٣. تقديم إعلام موجب، وذلك عن طريق تشجيع أجهزة الإعلام بأن تُقدّم رسالة إيجابية وأن تتاح لها الحريات وأن تتعامل بشفافية .

٤. أن يحظى الإعلام بعملية إصلاح مقبل باعتباره جزء من العملية الإصلاحية عن طريق مناقشة كل القوانين التي تحكم الإعلام في السودان، فأما الاتجاه نحو تغييرها بالكامل أو مراجعتها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق التعبير وحرية الإعلام والإبداع والالتزام بها قدر الإمكان.

٥. إخضاع كافة القوانين المرتبطة بالإعلام للمراجعة وتقديم مشروعات قوانين في ذلك للمجلس التشريعي الانتقالي تتيح تعديلها.

٦. تحقيق نقلة بإعادة رسم السياسة الإعلامية للدولة على مستويّ الأجهزة الإعلامية الحكومية والمستقلة الموجودة بالبلاد والمملوكة للقطاع الخاص.

٧. وضع أهداف لعمل هذه الأجهزة دون مصادرة حقها في الاستقلالية، وأن لا تخضع لتحكّم الدولة.

٨. السعي لمعالجة كل المشكلات بدءاً من البُنى التحتية للأجهزة المملوكة للدولة وإكمال النقص في الأجهزة والمعدّات.

٩. عقد ورش قطاعية ومؤتمرات عامة بمشاركة الإعلاميين أنفسهم والخبراء والمهتمين، وذلك لتحديد السياسة الإعلامية المناسبة للفترة الانتقالية، وهو الأمر الذي يتطلب:

١. تدريب وتأهيل الإعلاميين. ذلك أنه مهما توفرت أحدث الأجهزة دون الكادر البشري المؤهل، فإنه لا يستطيع تقديم شيء يُذكر.

٢. التدريب والتأهيل لا يقتصران على الجانب الحرفي والمهني فقط، بل يشمل جانب المنهج وشرح السياسات الإعلامية والمشاركة في وضعها.

(١) صفحة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك..

٣. تعيين كوادر إدارية جديدة لديها أفكار مبدعة ولها القدرة على أن تعرض كل القضايا والمشاكل الموجودة في المجتمع، وتُعبّر عن الإنسان السوداني أينما كان، وتكون قادرة كذلك على عكس التعدد العرقي والتنوع الثقافي والعرقي لكل المجموعات السودانية التي تضمّها البلاد[١].

١٠. مراجعة الإعلام الولائي، ذلك أنه لم يكن يتبع لوزارة الإعلام الاتحادية في عهد النظام السابق، بل كان يتبع للولاية حتى الفضائيات والإذاعات فيها تتبع لحكومة الولاية، والصلة الوحيدة بينها والهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون هي فنية، فكل الإدارات والتمويل والميزانيات تتبع للولاية، وهو ما خلق مشكلة انطلاق البث الفضائي لعدد منها، وهي غير جاهزة وليست لديها معدات، بل ويقوم بعضها، في وجه آخر للمشكلة، بنقل تجربة الفضائية السودانية الرسمية للدولة، وذلك دون مراعاة إلى أن الولايات لديها طبيعة مختلفة.

١١. مناقشة العلاقة بين الإعلام الولائي ووزارة الإعلام الاتحادية بغية التمكن من الوصول إلى تلك الصيغة التي تجعل من الإعلام الولائي أن يكون قادراً على التعبير عن الولايات.

١٢. ضبط التصريحات الإعلامية، حيث يكون وزير الإعلام هو الناطق الرسمي باسم الحكومة، وذلك تفادياً لحدوث أي تضارب أو تناقض تصريحات وحديث المسؤولين الحكوميين، ولكن دون أن يعني ذلك منعهم من التواصل مع الأجهزة الإعلامية في نفس الوقت.

١٣. تغيير السياسة الإعلامية بما يجعلها تتماشى وتتسق مع الأهداف العامة للثورة.

١٤. خدمة أهداف وبرامج الثورة، فهي أهداف وطنية عليا من أهمها تحقيق السلام والتحول الديمقراطي والتنمية المتوازنة في البلاد. عدد مُقدّر من الصحف معادٍ للثورة وأهدافها وبرامجها وتعمل على محاربتها، الأمر الذي يُحتّم ضرورة التعامل معها بوضع الموجهات، وبعيداً قدر الإمكان عن إستخدام سطوة الدولة أو القانون.

(١) فيصل محمد صالح وزير الإعلام السوداني، صحيفة القدس العربية، المصدر السابق.

١٥. توسيع الحريات الإعلامية وإلغاء القوانين المقيدة للحريات الموروثة من النظام السابق. مشاكل الصحافة في السابق لم تكن بسبب القانون الصحفي فقط، وإنما كانت، كذلك، بسبب قوانين أخرى مثل: قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطني أو مشكلات بلا سبب قانوني في مرات عديدة.

١٦. الإبقاء على عدد من المؤسسات الإعلامية كما هي (كالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات)، لكن مع تفعيل وجوده ومع تغيير طريقة تكوينه وصلاحياته.

١٧. تحويل الإذاعة والتلفزيون إلى هيئتين مستقلتين عن الحكومة، وهذا عندما تصبح الظروف مواتية لذلك[١].

١٨. عدم عرقلة خدمة الانتفاع من الانترنت. إن العرقلة المتعمّدة لقدرة الناس على التواصل والانتفاع بالمعلومات يتم بعدة سبل منها: حجب خدمات اتصالات معينة أو منصات تواصل اجتماعي محددة. لذلك، فإن اللجوء لمنع أو فرض القيود على الانترنت أو إغلاقه تعسّفاً يُعتبر من العقبات التي يُمكن أن تحدّ من نجاح عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي التأثير على فترة الحكم الانتقالي[٢].

١٩. مراعاة وسائل الإعلام لحساسية النزاعات والتركيز على النقاط المشتركة بين المجموعات المتنازعة والمساعدة في تفسير الأسباب الكامنة للتوتر، حيث يمكن لهذه الوسائل أن تسهم في بناء مجتمع مدني راسخ يتصدى للعنف من خلال إعداد التقارير المستفيضة والمُعدّة في مادتها بعناية وبمصادر متعدّدة عوضاً عن نشر الخطاب والصور التي تمثل وجهات نظر أحادية الجانب، والتي من شأنها أن تُزكّي النزاعات.

٢٠. المساهمة في تقديم الحلول السلمية للنزاعات والخلافات الاجتماعية والدفاع عن قيم الحرية والعدالة.

(١) فيصل محمد صالح وزير الإعلام السوداني، صحيفة القدس العربية، وزير الإعلام السوداني في حوار مع صحيفة القدس العربية، بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٩. عبر الرابط WWW.ALQUDS.COUK-

(٢) شيماء بلونيس، مصدر سابق.

٢١. استحداث أوجه متنوعة من أنواع التعبير الفنية والثقافية من تلك التي تؤدي إلى تنوع الخطاب العام[١].

٢٢. تنفيذ توصيات ومخرجات المبادرات وورش العمل والمؤتمرات الخاصة بمحاولة بناء إعلام يتناسب مع المرحلة الانتقالية. ذلك أن الإعلام في أصله يتطلب شئ من السرعة والشفافية في عمله، ولذلك لا بد من الإسراع في تهيئة الأجواء المناسبة لعمله خلال هذه الفترة.

٢٣. عدم التدخل السياسي في الجوانب الإعلامية، وأن يتم تحرير الإعلام من هيمنة السلطة عليه وإدارته بواسطة المجتمع الصحفي، فهنالك مطالبات بالتغيير من الوسط الصحفي خاصة فيما يلي ضرورة إعادة النظر في الشكل الهيكلي للاتحاد العام للصحفيين السودانيين[٢].

إن من أبرز النقاط الايجابية لدى الوسط الإعلامي والتي تنظر لمستقبل الإعلام بصورة يمكن معها أن يساهم الإعلام في إنجاح الفترة الانتقالية هو شخصية فيصل محمد صالح وزير الإعلام، فهو شخص بلا عداء ومحبوب أو مقبول في كل القطاعات الإعلامية ويحظى باحترام من كل ألوان الطيف السياسي، ويساعده في ذلك موضوعيته في طرحه ومنهجه، وهو ما مكّنه من التمتع بعلاقات جيدة مع الجميع، مما جعله محل توافق الجميع لمنصب وزير الإعلام الذي تقلّده عند تشكيل الحكومة الانتقالية.

الأدوار والمهام المنتظرة من وسائل الإعلام لإنجاح الفترة الانتقالية

هنالك عدد من المهام والأدوار المنتظرة من وسائل الإعلام السودانية خلال الفترة الانتقالية، وهي:

أ. الإعلام له دور محوري ومهم جداً خلال المرحلة الانتقالية. وفي ذلك، فإنه لا ينبغي له أن يكون فقط راصد لما يحدث وعارض أو ناقل له، بل وأن يكون كذلك موجه

١ بن الدين محمد عبد السميع وآخرون، دور وسائل الإعلام في ترقية المجتمع – دراسة التلفزيون الجزائري نموذجاً، جامعة قاصدي مرتاح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيه، قسم علوم الإعلام والاتصال، ٢٠١٣ – ٢٠١٤،ص ٣٢.

٢ عثمان ميرغني، مصدر سابق.

للأجندة الوطنية للبلد، وذلك باعتبار أن ثورة ديسمبر في الأصل هي ثورة "وعي"، وكثير من القضايا هي اجتماعية تتطلب نوع من المشاركة الجماهيرية والتوافق الوطني. لذلك لا بد أن يكون الدور العام للإعلام يتمثل في مقدرته على تشكيل الرأي العام والتعبير عنه بشكل صادق، وبالصورة التي تقود لحدوث توافق للرؤى حول القضايا الوطنية[١].

ب. في مرحلة ما بعد الثورة أضحت هنالك مساحة حرية معتبرة، وليس كما كان الوضع في السابق على الأقل، وهذا بالطبع يضع مسؤولية ضخمة على عاتق الإعلام، لأنه سبق وأن حدث خلال الفترة الانتقالية الحزبية عام ١٩٨٥ في البلاد سلوكيات إعلامية مُضرة بالفترة الانتقالية قامت بها بعض الصحف وعدد من الصحفيين، حيث كان من نتائج توافر الحريات، بشكل عام، وقتها أن حدث نوع من الانفلات في الإعلام، ومما جعل البعض يرى أن الإعلام "الهدام" أو "غير المسؤول" كان أحد أهم الأشياء التي أفشلت الفترة الحزبية الثالثة، وأعادوا ذلك لعدم فهم الإعلام لدوره المطلوب في تلك المرحلة، ومما كان أن ترك بعض الآثار السيئة في المخرجات الإعلامية والمجتمعية في نهاية المطاف.

ت. أن لا تجري الانتقادات بصورة هدّامة أو إطلاق الاتهامات الجزافية غير المسنودة بالأدلة والبراهين. الملاحظ الآن، في بواكير الفترة الانتقالية، أن هنالك نوع من الفوضى وإثارة للكراهية، تسود الأجواء. الإعلام تتخلله أحياناً حالات استقطاب مع إثارة الكراهية ضد بعض الأفراد والمكونات المجتمعية والمكونات السياسية، وذلك بالصورة التي تُحدث نوعاً من التوتر في المسرحين السياسي والاجتماعي، ويبلغ الأمر أحياناً وكأنما أن هنالك حالة من الحرب الباردة أو غير المُعلنة.

ث. عدم توقّف الإعلام عند دوره كناقل فقط لما يجري في الساحة السياسية والمجتمع، وكما تمت الإشارة إليه، وعليه أن يكون مُتقدّماً على الحكومة الانتقالية في قيامها بدورها من خلال مساعدتها في ترتيب أولوياتها حسب رغبات الرأي العام، وتنبيهها كذلك إلى التحديات التي قد توجهها عند تنفيذها لمهامها، وغيره[٢].

١ عثمان ميرغني، مصدر سابق.

٢ عثمان ميرغني، مصدر سابق.

ج. مواكبة المرحلة الانتقالية وقيادة عملية التغيير، وذلك لحوجة البلاد إلى طرح يواكب المرحلة تعلو فيه الروح الوطنية.

ح. ضرورة التدريب والتأهيل للكادر الإعلامي في عمومه، وبما يجعله قادراً على مجابهة مهام وتحديات المرحلة الانتقالية وتجاوز مرارات الماضي، في الوسط الإعلامي على وجه الخصوص، ومحاولة محو آثارها النفسية السيئة وتجاوز الانتماءات الضيقة لصالح الوطن[1].

خ. أن تقوم الصحافة بالدور القيادي لها والمؤثر بقوة في المجال الإعلامي، والذي لا يتأتى إلا بقوة الصحفيين وعدم استجابتهم لأي محاولات ابتزازية، من أي نوع، قد يتعرّضوا لها.

د. أن يكون الإعلام حارساً للثورة ولأهدافها، ومراقباً لأداء المسؤولين دون مجاملة خاصة وأن السواد الأعظم من الصحفيين مصنفون لعدم انفصال الصحافة عن السياسة[2].

ذ. أن يُقدّم الإعلام قراءات متأنية لمواكبة التغيير الحقيقي في بنية الدولة وأن يتماشى خطاب النخب السياسية مع الخطاب الإعلامي.

ر. ضرورة التواضع للانتقال الديمقراطي بعيداً عن استخدام أسلوب التخوين الذي يضرب الوسط الصحفي.

ز. ابتعاد الإعلاميين عن أسلوب الإثارة واستخدام العنف اللفظي، بل ومكافحتهما.

س. التحلّي بروح المسؤولية الوطنية والسعي لتنمية الوعي لدى الشعب السوداني. إن عمليتيّ التغيير والانتقال الديمقراطي مُعقّدة، وهي لذلك تتطلب تحلّي الجميع بمجموعة كبيرة من القيم الفاضلة[3].

---

١ فيصل محمد صالح، وزير الإعلام السوداني، في حوار مع صحيفة القدس العربية، المصدر السابق.

٢ أشان أوشي، برنامج حوار المستقبل، مع مجموعة من الصحفيين، قناة النيل الأزرق، بموقع صحيفة اليوم التالي، بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٩،عبر الرابط ALYOUMALTALI.NET.

٣ علم الدين عمر، في: نفسه.

رابعاً: السيناريوهات المُتوقّعة لدور وسائل الإعلام خلال الفترة الانتقالية بالسودان:

وفقاً لمنهج الدراسات المستقبلية، فإن الدور المستقبلي لوسائل الإعلام خلال الفترة الانتقالية، ومن خلال استخدام تقنية السيناريوهات، فأنه يأخذ سيأخذ واحد من السيناريوهات الثلاث التالية:

سيناريو الإتجاه الخطّي: يعني أن تظل الأوضاع القائمة على ما هي عليه، أيّ أن تستمر أوضاع الإعلام في السودان بوضعها الحالي بكل تفاصيلها، ودون إحداث أي تغيير فيها، وبالتالي لن يكون لها دور يُذكر أو فاعل، على الأقل، في عملية إنجاح المرحلة الإنتقالية.

السيناريو التفاؤلي: يعني أن تتغيّر الأوضاع وتتقدّم نحو الأفضل، وذلك بأن تتحسن وتتطور وسائل الإعلام مما يساعدها على لعب دور فاعل في إنجاح المرحلة الإنتقالية، وذلك من خلال التغييرات والإصلاحات التي ستطرأ عليها، وفي تكامل مع وسائل أخرى يُنتظر منها كذلك أن تلعب دورها في إنجاح هذه المرحلة.

السيناريو التشاؤمي: تقوم فكرته على تغيُّر وتبدُّل الأحوال نحو الأسوأ، وهذا بمعنى أن تتغيّر وتتبدّل أحوال الإعلام في السودان إلى وضع أسوأ من الذي هي كانت عليه، وبالتالي ستكون إمكانية مساهمتها في إنجاح المرحلة الإنتقالية من الصعوبة بمكان، إن لم تكن مُعيقة وعملت، بجانب عوامل أخرى، على إفشالها، وإدخال الوطن، في هذه الحالة، في سيناريو تشاؤمي أكبر.

الخاتمة

بهذا تكون الورقة قد تناولت دور وسائل الإعلام في إنجاح الفترة الانتقالية من خلال إجابتها على مشكلة الورقة المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها ومعها لوسائل الإعلام لعب الدور الذي يسهم في إنجاح فترة الحكم الانتقالي بالتعاون والاعتماد على بقية الأدوات. وذلك من خلال تناولها للعديد من المحاور المتمثلة في التعريف بوسائل الإعلام وأهم الوظائف التي تقوم بها، ومن ثم التعريف بالفترة الانتقالية ومظاهرها وكيف يمكن إدارة عملية الاختلاف فيها. وعلاقة الإعلام بالتحول والانتقال الديمقراطي ،وكذلك أهم

السياسات الإعلامية التي كانت سائدة في عهد النظام السابق ومشكلات الإعلام على وجه العموم،وتناولها لأهم السياسات الإعلامية التي يجب أن تتوافر بوسائل الإعلام في المرحلة الانتقالية ومستقبل الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام السودانية من خلال تقنية السيناريوهات.اختتمت الورقة بخاتمة ومجموعة من النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المراجع.

النتائج

خلُصت الورقة إلى النتائج الآتية:

أ- لم تكن مشكلة الإعلام في حقيقتها في عهد النظام الحاكم بقيادة البشير، والذي اقتلعته ثورة ديسمبر، في القوانين والسياسات الإعلامية التي كانت سائدة بقدر ما هي كانت في السياسة والممارسات الحكومية أو تلك التي تصدر من الأجهزة الأمنية تجاه الإعلام.

ب-لعبت وسائل الإعلام دور كبير ومؤثر في قيادة الحراك والتغيير السياسي الذي شهده السودان عبر ثورة ديسمبر ٢٠١٩.

ج-ساهمت الوسائل الإعلامية الجديدة أو المتقدمة في نجاح ثورة ديسمبر خاصة وأن غالبية المستخدمين لها هم الشباب، الفئة الأكبر وسط الثوار، وهو ما أعطى فرصة أكبر لحدوث التغيير الذي تشهده البلاد.

د- يمكن أن يلعب الإعلام دوراً رئيسياً وفاعلاً في إنجاح الفترة الانتقالية في السودان إذا ما عولجت المشكلات التي تُجابهه وتم استغلال وسائله بالصورة التي تخدم متطلبات وأهداف المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد.

هـ- سيادة القيم الأخلاقية والمهنية والوطنية وسط الإعلاميين خلال الفترة الانتقالية هي المؤسس والضامن لقيام الوسائل الإعلامية المختلفة بدور فاعل ومؤثر يصب في صالح إنجاح الفترة الانتقالية، والعكس صحيح.

و- وفقاً للسيناريوهات المستقبلية، فإنه من المُتوقّع أن يسود واحد من ثلاث خيارات في الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام خلال الفترة الإنتقالية في السودان.

التوصيات

أ- ضرورة إتباع سياسات إعلامية جديدة تتناسب مع التغيير الذي تشهده البلاد وكذلك مع أهداف وقيم الثورة.

ب-ضرورة التحلي بالمسؤولية وإعلاء القيم الوطنية والخروج من الولاءات الضيقة وتوسيع الخطاب الإعلامي وإخراجه من دائرة الانتماءات إلى نطاق أوسع ينظر لمصلحة الوطن.

ج- تفعيل مخرجات الورش والمؤتمرات ومجموع المبادرات التي تسعى لتطوير وإصلاح بنية الإعلام ومؤسساته المتعددة في السودان.

د- العمل بروح وطنية توحد السودانيين وتؤسس لحسن إدارة التنوع والتعدد وتشيع قيم التسامح السياسي والقبول بالآخر.

هـ- تبني سياسات إعلامية مستقلة تحكمها القوانين الإعلامية دونما تدخل من الأجهزة الحكومية والأمنية.

و- ضبط الخطاب الإعلامي والحرص على عدم إثارة الكراهية خاصة في ظل الوضع الحالي الذي تشهده البلاد.

ز- الالتزام المؤسسات الإعلامية المختلفة بالأخلاق المهنية والموضوعية وعدم التحيُّز لطرف عند التعاطي مع القضايا التي تُطرح أو يتم تناولها.

ح-الاهتمام ببرامج التدريب على كافة المستويات مما يسهم في تطوير الكادر البشري الإعلامي.

ط- الاهتمام بالإعلام في الولايات وتطويره بما يتواءم مع طبيعة المجتمعات الولائية ويُعبّر عن خصوصيتها ويُراعيها.

ي- أن تضع وسائل الإعلام أهدافاً واضحة ومُتّفق عليها تسعى لتحقيقها وأن تُسهم، ومن خلال وسائلها المتنوعة، في تشكيل أو بلورة رأي عام موحد ومتجانس وواعي يُدرك حساسية الأوضاع والمرحلة التي تمر بها البلاد ويفهم ويتفهّم متطلباتها.

قائمة المصادر:

١. احمد زكي بدوي،معجم مصطلحات الإعلام،(بيروت:دار الكتاب اللبناني)،١٩٩٤م،ص٨٤.

٢. أشان أوشي، برنامج حوار المستقبل،مع مجموعة من الصحفيين،قناة النيل الأزرق،بموقع صحيفة اليوم التالي،بتاريخ ٤-سبتمبر-٢٠١٩م،عبر الرابطALYOUMALTALI.NET

٣. الإعلام السوداني الواقع والتحديات،الجزء الثاني،تحليلات ودراسات وبحوث،مركز المزماة للدراسات والبحوث،عبر الرابط ALMEZMAAH.COM

٤. الصادق الرزيقي،الصحافة والحكومة الانتقالية في السودان علاقة مرتبكة،الجزيرة نت،بتاريخ ٣-١٠-٢٠١٩م،عبر الرابط ALJAZEERA.NET

٥. بسام عبدا لرحمن المشاقبة، نظريات الإعلام،(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع) ،٢٠١١

٦. بن الدين محمد عبد السميع وآخرون،دور وسائل الإعلام في ترقية المجتمع-دراسة التلفزيون الجزائري نمو زجا، جامعة قاصدي مرتاح ورقلة،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعيه،فسم علوم الإعلام والاتصال،٢٠١٣-٢٠١٤م،ص ٣٢

٧. حسين عبد الغني،كيف يمكن إعادة هيكلة الإعلام المملوك للدولة؟مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية،مركز القاهرة لحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ومركز العلاقات الدولية والحوار الخارجي بأسبانيا'القاهرة،في الفترة من ٢٦-٢٧-يوليو-٢٠١١م.

٨. حواء حمدوك محمد،البرامج الحوارية في الإذاعة السودانية ودورها في تعزيز الوعي السياسي،بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الآداب،غير منشور. ب:ت

٩. رجائي الميرغني،دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعماً-الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجا،ورقة مقدمة لبرنامج بناء القدرات والنهوض بالمعرفة لشباب الصحفيين الليبيين،القاهرة،في الفترة من ١٥-٢١-يوليو-٢٠١١م

١٠. رئيس الوزراء السوداني عبدا لله حمدوك في أول تصريح له بعد أدائه اليمين الدستوري رئيس للوزراء،قناة الحدث الإخبارية، بتاريخ. الأربعاء ٢١-أغسطس-٢٠١٩م

١١. شيماء بلونيس،دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي،مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنةٱجامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،٢٠١٤-٢٠١٥م.

١٢. صفحة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك

١٣. صفوت العالم،دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر أنموذجا،مركز الجزيرة للدراسات'قضايا'بتاريخ ١٤-مارس-٢٠١٣م،عبر الرابط ALJAZEERA CENTER STUDIES

١٤. عثمان ميرغني،رئيس تحرير صحيفة التيار في مقابله معه بمكتبه بمباني صحيفة التيار بالخرطوم،بتاريخ ١٣/١٠/٢٠١٩م

١٥. عزمي بشارة،نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية،المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية،بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٤م،عبر الرابط

.WWW.AZMIBISHARA.COm

١٦. علم الدين عمر،في برنامج حوار المستقبل بقناة النيل الأزرق

١٧. فيصل محمد صالح،وزير الإعلام السوداني، في حوار مع صحيفة القدس العربية،بتاريخ ١٠-سبتمبر-٢٠١٩م.عبر الرابط: WWW.ALQUDS.COUK

١٨. المجلس العسكري السوداني يحزر من ممارسات سلبية من بينها إغلاق الطرقات،الشرق الأوسط ،بتاريخ ٢٢-ابريل-٢٠١٩م،عبر الرابط: HTTPS//Arabic.cnn

١٩. معجم المعاني ،عبر الرابط: https//www.almaany.com

٢٠. منال طلعت محمود،مدخل إلى علم الاتصال،(الإسكندرية:دار الجامعة)،٢٠٠٢م.

٢١. موسى جواد الموسى،الإعلام الجديد..تطور الأداء والوسيلة والوظيفة،(بغداد:الدار الجامعية للنشر والطباعة والترجمة)،٢٠١١م.

٢٢. ورشة مراجعة قوانين وسياسات الإعلام في السودان ،بالتعاون مع منظمة اليونسكو،الخرطوم ،الاثنين الموافق ٤-١١-٢٠١٩م،بفندق القراند هوليدي، نقلاً عن وكالة سونا للأنباء،عبر الرابط: .WWW.SUNA.NET

٢٣. وزير الإعلام السوداني يعتذر لقناة الحرة وحمدوك يتعهد بصحافة حرة في السودان الجديد،بتاريخ ٢٥-سبتمبر،٢٠١٩. قناة الحرة عبر الرابط: ALHURRA.COM.

***

دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية في تشاد

الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات (نموذجاً)

إعداد/ د. ناصر النائي آدم

عميد كلية الدراسات العليا جامعة الملك فيصل بتشاد

مستخلص الدراسة:

يشتمل القطاع الريفي على النصيب الأكبر من الموارد غير المستغلة في تشاد ويعد القطاع الرئيس الذي يعتمد عليه السكان سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كمصدر للعيش والحياة الكريمة لاسيما في المناطق الريفية والصحراوية، وتهدف الدراسة إلى معرفة دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية في تشاد، من خلال القروض التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات.

وقد اتبعت الدراسة كل من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة، تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات.

الكلمات الرئيسية:

الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات - القروض الصغيرة - التنمية الريفية - المناطق الريفية والصحراوية.

Résumé:

Le secteur rural est la plus grande part des ressources inexploitées au Tchad.

C'est le principal secteur dont dépend la population d'une manière direct ou indirect , en tant que source de revenus et d'une vie décente particulièrement dans les zones rurales et désertiques.

L'étude vise à connaître le rôle du microcrédit dans le soutien au développement rural au Tchad, à travers des prêts accordés par l'Administration générale pour promouvoir la micro financé

Et les contrats:

L'étude suit une méthode descriptive, la méthode historique et la méthode analytique.

Pour atteindre l'objectif de l'étude, elle a été divisée après une introduction en trois sections dont une conclusion qui englobe les résultats et solutions, les mots clés sont :

- Constatations et recommandations de l'administration générale pour la promotion de la micro financé et des contrats.
- Petits prêts.
- Développement rural.
- Zones rurales et désertiques.

مقدمة:

تعرف التنمية الريفية بأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الريف، مع التركيز على تنمية قدرات العنصر البشري، كمحور أساسي وتوسيع مداركه، من خلال استغلال الموارد المتاحة في الريف، لتلبية احتياجاته بطريقة علمية مرشدة ومستدامة.

وتعد التنمية الريفية من الأهمية بمكان في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمارية في العديد من برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث تسهم الأوساط الريفية في إحداث التنمية عن طريق إسهامها بنسبة مقدرة في الدخل القومي، تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لطبيعة وتنظيم وبرامج كل دولة.

فلقد قدرت مساهمة الأوساط الريفية في تشاد حتى بدايات القرن الحالي بنحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (ذلك قبل استخراج البترول وتصديره نهاية عام ٢٠٠٣م)[١]، إلا أن هذه المساهمة أخذت تقل لصالح قطاعات أخرى مثل البنية التحتية، والتشييد والبناء، والطرق والمواصلات، والصناعات الإستخراجية.

وتستمد الدراسة أهميتها، من أهمية القطاع الريفي نفسه الذي يشغل النصيب الأكبر من الموارد غير المستغلة في تشاد، ويعد القطاع الرئيس الذي يعتمد عليه السكان سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كمصدر للعيش والحياة الكريمة لاسيما في المناطق الريفية والصحراوية.

من هنا تهدف الدراسة إلى معرفة دور القروض الصغيرة في دعم التنمية الريفية في تشاد، من خلال القروض التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، عبر تقديم نماذج لهذه القروض،ودراستها وتحليلها،ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الريفية.

حيث تقوم الدراسة على فرضيتن:

١ - إن القروض الصغيرة في تشاد تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج القومي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في المناطق الريفية.

٢ – إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، تساهم بدور إيجابي في التنمية الريفية، من خلال تمويلها للمشاريع الصغيرة.

وقد اتبعت الدراسة كل من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

(١) ناصر النائي آدم، التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، دار الفضيلة، ط٣، ٢٠١٦م، ص ٣٥.

المبحث الأول
المجتمع الريفي في تشاد

أولاً: مفهوم الريف.

يختلف معنى الريف من مكان إلى آخر بسبب قلة الكثافة السكانية أو بسبب الطابع الزراعي للمنطقة أو هي جميع المناطق التي تقع خارج حزام المدن، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه المناطق ذات نشاط زراعي أم لا[1].

ولا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة الريف على المستوى الدولي يمكن تطبيقه على جميع الدول، غير أن حجم المكان أو أصغر تقسيم مدني في بلد ما يبقي المعنى المتعارف عليه أكثر من غيره، وبالتالي غالباً ما يتم تعريف المناطق الحضرية باعتبارها أماكن ذات كثافة سكانية تبلغ أو تتجاوز ٢٠٠٠ نسمة، في حين أن المناطق الريفية هي أماكن يقل فيها عدد السكان عن ٢٠٠٠ نسمة[2].

أما بالنسبة إلى الدول التي تكون الكثافة الديمغرافية فيها غير كافية للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية، توجد معايير أخرى مثل: النسبة المئوية من السكان الناشطين اقتصادياً والعاملين في مجال الزراعة، وتوافر التيار الكهربائي، وسهولة الحصول على الرعاية الصحية، ونسبة الالتحاق بالتعليم، والتسهيلات الترفيهية[3].

ثانياً: المجتمع الريفي التشادي.

يبلغ عدد سكان تشاد ١٠٦ , ٧٤ , ١١ مليون نسمة وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٩م، ٨٠٪ منهم يسكن في المناطق الريفية (يعمل في هذه المناطق نحو ٨٠٪ من الأيدي العاملة التشادية، وتمثل زراعة القطن بمفردها نحو ٥٠٪ من الأيدي العاملة في مجال الزراعة)، وتبلغ الكثافة السكانية لها ٨ , ٨ نسمة لكل كم^2 ويقدر معدل النمو الديموغرافي بنحو ٦ , ٣٪[4].

(١) إبراهيم عبد الخالق، تنمية المجتمع المحلي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠١٨م، ص ١٥٠.

(٢) مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، التقرير الرابع، البند الرابع من جدول الأعمال: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨م، ص ١٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١.

(٤) حسن حسن صالح، التنمية الزراعية في تشاد، بحث مقدم في مؤتمر الديمقراطية والسلام والتنمية في تشاد، أنجمينا، جامعة الملك فيصل، أكتوبر ٢٠١٠م، ص ٨٤.

وتعتبر تشاد إحدى أفقر الدول في العالم، حيث احتلت المرتبة ١٨٥ من ١٨٨ دولة بحسب مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٥م[١]، وتصل نسبة البطالة في المجتمع الريفي إلى أكثر من ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة في الريف، وهي نسبة كبيرة نسبياً، خاصة إذا ما علمنا أن المجتمع التشادي، تجاوزت نسبة الفقر فيه الـ ٦٠٪ بنهاية عام ٢٠١٨م، وأن نحو ٨٥٪ من هذه النسبة تقع في الأوساط الريفية[٢].

لذلك يعتبر القطاع غير الرسمي مصدراً هاماً لكثير من الباحثين عن العمل في المجتمع الريفي، بغض النظر عن المساوئ التي تنجم عنه، ويقدر عدد العاملين في هذا القطاع بنحو ٦١٧٠٤٠ عامل، يتواجد منهم في الأوساط الريفية ٤٣٣٠٢٥ عامل أي بنسبة ٢ , ٧٠٪[٣].

ووفقاً للبيانات الواردة من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، فإن هناك ٣٩١٩١٢ وحدة اقتصادية غير رسمية في تشاد، أي ما يقارب ١١ ضعف عدد الوحدات العاملة في القطاع الرسمي، تتمركز أغلب هذه الوحدات في الأوساط الريفية، حيث يبلغ عددها ٢٨٧٩٦٠ وحدة بنسبة تقارب ٥ , ٧٣٪[٤]؛ ويعزى ذلك إلى أن أغلب الأنشطة التي يقوم بها سكان الريف في تشاد هي أنشطة تتسم بأنها منزلية كالزراعة والرعي والصيد وتربية الدواجن ....الخ.

ثالثاً: الموارد الأساسية للمجتمع الريفي في تشاد.

يملك المجتمع الريفي في تشاد، موارد طبيعية ضخمة منها ٣٩ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، منها ٦ , ٥ مليون هكتار قابلة للري بأسهل الطرق، كما يملك موارد مائية جوفية وسطحية ضخمة تتراوح كميتها ما بين ٢٦٣ مليار و٤٥٥ مليار ملم[٣]، وتقدر ثروته الحيوانية بكل مكوناتها بأكثر من ٩٤ مليون رأس[٥].

كما أن إنتاجه السنوي من الأسماك، يتراوح ما بين ١٨٦ ألف ٣٧٣ ألف طن، كذلك تغطي المراعي الطبيعية أغلب مساحته إذ تبلغ ٨٤ مليون هكتار، كما أن أنتاجه من الصمغ

1 .Rapport sure développement humain de 2015, du PNUD, N'Djamena, 2015, p129.

(٢) وزارة التجارة، التقرير السنوي ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٤٥.

(٣) معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٦/ ٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ٢٣.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٠.

5 .Rapport sure développement humain de 2015, du PNUD ,op.cit.p.130.

العربي، يضع تشاد ضمن أوائل الدول المنتجة والمصدرة له، حيث تبلغ مساحة شجر الشهاب المزروعة (المنتجة للصمغ العربي) قرابة ٣٨٠ ألف كم[١].

رابعاً: الإنتاج الزراعي للمجتمع الريفي التشادي.

يتمثل الإنتاج الزراعي للمجتمع الريفي التشادي في أنواع مختلفة من المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية، وذلك على النحو الآتي:

١. **الإنتاج النباتي**: تعد الزراعة الحرفة الأولى لأغلب سكان المناطق الريفية في تشاد، وتعد الحبوب الغذاء الرئيس لأغلب السكان في تشاد، وتختلف نسبة استهلاك أنواع تلك الحبوب من منطقة إلى أخرى، فنجد السكان بدءاً من وسط البلاد وامتداداً نحو شرقها يمثل الدخن، المنتج الأساس من الحبوب التي توجه للاستهلاك، فقد بلغ الإنتاج من الدخن في عام ٢٠٠٠م حوالي ٢٨٥ ألف طن، ومن ثم بدأ في الزيادة التدريجية ولكن بمعدل تغير متقلب، حيث بلغ الإنتاج في عام ٢٠٠٩م حوالي ٥٩٤ ألف طن، وفي عام ٢٠١١ مبلغ الإنتاج نحو٨٤٧ ألف طن، وكما هو الحال في زيادة الإنتاج خلال تلك السنوات، فإن الإنتاج شهد أيضاً تذبذباً في بعض السنوات، فمثلاً في الأعوام ٢٠٠٤م و ٢٠٠٩م و ٢٠١١م و ٢٠١٣م بلغت كميات الإنتاج نحو ٢٩٤ و ٣٠٣ و ٣٢٨ و٥٥٥ ألف طن على التوالي[٢].

ويعد محصول الذرة البيضاء ذو أهمية رئيسية لغذاء السكان، بل احتل المرتبة الأولى من حيث كمية الإنتاج خلال السنوات العشرين الماضية حيث بلغت الكمية الإجمالية لإنتاجه خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٧م نحو٢٦٩ , ١ مليون طن، في حين بلغت مساحته المزروعة نحو ١٢ مليون هكتار، كذلك تم في التوسع في زراعة محاصيل البذور الزيتية وخاصة محصولا الفول السوداني والسمسم، حيث ارتفعت المساحة المزروعة منهما بشكل تدريجي من ٥٢٤ ألف هكتار في العام٢٠٠٠م حتى وصلت إلى أكثر من مليون هكتار (١٢٢ , ١) في العام ٢٠١٧م.

---

1. Documents du PNSA, 2011, N'djamena. P89.

٢. الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، القاهرة، بحث ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٨م، ص ١٥: ١٧.

ولقد انعكس هذا التوسع في المساحة، على حجم الإنتاج على هاذين المنتجين، حيث ارتفع إنتاج الفول السوداني من ٣٨٥ ألف في العام ٢٠٠٠م ليصل إلى قرابة المليون وثلاث مئة ألف طن ١٣٠٠ في العام ٢٠١٧م، في حين ارتفع الإنتاج من السمسم فبعد أن كان لا يتجاوز ٣٣ ألف طن في العام ٢٠٠٠ وصل إلى أكثر من ١٢٥ ألف طن في العام ٢٠١٧م[١].

كذلك تسهم المحاصيل النقدية كالقطن وقصب السكر في تحسين الظروف المعيشية للسكان، ويعد القطن أهم المحاصيل الزراعية دخلاً للسكان في المناطق الريفية الجنوبية، حيث تتولى شركة قطن تشاد كل عمليات هذا القطاع فيما عدا الزراعة وعمليات الحصاد، التي تقوم بها منظمات الفلاحين، في حين تقوم شركة القطن الوطنية بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة والنقل ومنح القروض وعمليات التسويق، وتشير التقديرات إلى أن إنتاج القطن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧م أكثر من ٢٢ مليون طن وبلغ نسبة مساهمته ٢٦٪ من إجمالي المحاصيل النقدية[٢].

كذلك جعل إنتاج الصمغ العربي في القطاع الريفي، تشاد تعد من أكبر دول العالم (تحتل المرتبة الأولى عالمياً ٩٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي) تصديراً للصمغ العربي بأنواعه المختلفة، حيث يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٪ وهناك نوعان من الصمغ العربي هما أكاسيا السنغال (الصمغ الصلب يمثل ٣٠٪ من الإنتاج) و أكاسيا سيال (القابل للتفتيت بسهولة يمثل ٧٠٪ من الإنتاج)، ولقد قدرت الصادرات التشادية من الصمغ العربي بنحو ١٣٠ ألف طن خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٤م، في حين بلغت عائداته خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٥م نحو ٣٠٠ مليار فرنك سيفا، وبمساهمة تقارب الـ ١٠٪ من الصادرات التشادية خارج قطاع المحروقات[٣].

٢. **الإنتاج الحيواني**: يعد الرعي الحرفة الثانية التي يمارسها المجتمع الريفي التشادي، وتحتل الثروة الحيوانية مكانة عالية في الاقتصاد التشادي (بلغ أخر تعداد لها في عام

١ . الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨.

2 .Documents Principal du PNSA, 2014, N'djamena. 2014,P345.

٣ . الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢٠١٦م أكثر من ٩٤ مليون رأس حيث تعد تشاد الدولة الثانية إفريقياً بعد مالي امتلاكاً للثروة الحيوانية)، حيث بلغت مساهمتها عام ٢٠٠١م ٥١٪ من مجموع العائدات و٧, ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٣٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، حيث يعمل ٤٠٪ من إجمالي السكان في هذا المجال (٤٥٪ من سكان المناطق الريفية)، حيث يدر عليهم هذا القطاع ١١٧ مليار فرنك إفريقي سنويا منها ٦٥ مليار حصيلة صادرات هذا القطاع إلى الخارج[١].

٣. **الإنتاج السمكي**: هناك ٦٠ نوعاً من الأسماك في تشاد تحظى بأهمية تجارية من بين ١٣٥ نوعاً يتم إنتاج أغلبها من حوض بحيرة تشاد[٢].

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة يمكن الوثوق بها عن حجم الكميات المنتجة والكميات المستهلكة منه محلياً أو المصدرة، إلا انه هناك من أشار إلى أن الإنتاج السمكي لتشاد قد بلغ خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٧م قد بلغ نحو ١, ٣٣٧ مليون طن، منها ٦٢٠ ألف طن سمك طازج و ٧١٧ ألف طن من الأسماك المجففة، بمتوسط إنتاج سنوي إجمالي يبلغ ١٦٧ ألف طن منها ٥ , ٩٢ ألف طن سمك طازج و ٥ , ٧٤ ألف طن سمك مجفف[٣]؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن المصدر لم يشر إلى كميات الاستهلاك المحلية وكذلك لم يشر إلى كميات التصدير.

خامساً: دواعي الاهتمام بالتنمية الريفية في تشاد:

١. **حجم سكان الريف**: يتسم الريف التشادي بالكثافة السكانية العالية، لاسيما المناطق الجنوبية، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية للعديد من الأسباب منها الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، مازال سكان الريف يمثلون ٨٠٪ من المجموع الكلي للسكان وفقاً لأخر تعداد[٤]؛ ومما لاشك فيه فأن إهمال هذه النسبة الكبيرة سيكون له عواقب وخيمة.

1 . Source: Ministère des Ressources Animales et du Développement de l Élevage, 2011, N'djamena. P34.

2 Documents Principal du PNSA 2014,op.cit.p.29.

٣. الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

٤. انظر الإحصاء العام للسكان والسكن في تشاد لعام ٢٠٠٩م.

٢. **مستوى المعيشة المنخفض في الريف التشادي**: يظهر ذلك من ضعف الدخول والمستوى المتدني للخدمات التي تقدم له، حيث إن ٩٠٪ من سكانه يفتقدون إلى الكهرباء، و٨٠٪ لا يحصلون على مياه نظيفة، فضلاً عن ضعف العناية الصحية ورداءة مستوى التعليم، والافتقار إلى البنية الأساسية[١]، فإذا أضفنا إلى كل ذلك انعدام الأمن بصورة كبيرة، مما جعل أغلب أفراد هذا المجتمع يحمل السلاح ليحافظ على نفسه وممتلكاته، وهذا تحدي آخر على الدولة مواجهته.

٣. **فقر الريف**: لا يعني فقر الريف التشادي أنه لا يملك موارد كافية فهذا غير صحيح، إنما الفقر هنا هو عدم القدرة على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، ففضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة، كما سبق الإشارة إلى ذلك، فإن نسبة الفقر في الأوساط الريفية تمثل ٨٥٪ من النسبة الكلية للفقر في تشاد التي تبلغ ٦٠٪، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للدولة التشادية.

٤. **التعارض بين المشروعات التنموية**: حيث تشير خطط التنمية التي اتبعتها تشاد في الفترات السابقة، إلى تعارض واضح مع خطط التنمية في الريف، أو على الأقل عدم التكامل بينها، إذ كثيراً ما نجد التعارض في عدم الأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية والبيئية للريف، وخير مثال على ذلك ما حدث في مشروع مد أنابيب البترول من الجنوب، وما صاحبه من إتلاف للبيئة الريفية.

٥. **اقتصاد تشاد اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى**: يتسم هيكل الإنتاج التشادي (باستثناء قطاع البترول) بكونه هيكل إنتاج زراعي، أي أن الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، تحتل الأهمية النسبية الأولى، سواءً من حيث الدخل المتولد (٦٠٪ إلى ٨٠٪) أو من حيث استيعابها لحجم القوى العاملة (٧٠٪ إلى ٩٠٪)، مما يستوجب ضرورة الاهتمام بهذا القطاع.

١ . معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م، **أنجمينا**، ٢٠١٤م، ص ٩٨.

البحث الثاني

نماذج للقروض الصغيرة التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات

يعود تاريخ التمويل الأصغر في تشاد إلى القانون الذي أصدره التجمع الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا رقم COBAC/UMAC/CEMAC/ ٠٢/ ٠١ في أبريل ٢٠٠٢م، الذي ينظم أنشطة القروض الصغيرة في الإقليم، ليصبح ساري المفعول بدءاً من يوم ١٣ ابريل ٢٠٠٢م[١]. من ثم قامت تشاد بإنشاء خلية فنية مكلفة بمؤسسات القروض الصغيرة بقرار من وزارة المالية والميزانية رقم ٢٩٣ لعام ٢٠٢٢م في ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢م، ثم أنشأت وزارة التضامن والقروض في ١٨ أغسطس ٢٠٠٦م، والتي أخذت بعد ذلك اسم وزارة تنمية الجمعيات والقروض الصغيرة والمكافحة ضد الفقر، بمرسوم رقم ٢٢٩ بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٧م،ثم تغير الاسم مرة أخرى إلى الوزارة المكلفة بالقروض الصغيرة والمكافحة ضد الفقر بمرسوم رقم ٦٢٠ بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٩م ثم إلى وزارة القروض الصغيرة المكلفة بترقية المرأة والشباب بمرسوم رقم ٤٣ بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٢م، ومن ثم ضم الوزارة إلى وزارة المالية والميزانية وسميت بالإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بمرسوم PR/PM/MFB/ / ٢٠١٤/ ١٣١٢ N°الخاص بتنظيم الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية[٢].

أولاً: الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات:

تتبع الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات وزارة المالية والميزانية وفقاً لتنظيم الهيكل الإداري للوزارة، ويرئسها مدير عام ويعاونه مدير عام نائب، وتضم أربع إدارات يترأس كل منها مدير على النحو الآتي:

- إدارة التمويل الأصغر.
- إدارة الدراسات والتدريب ومتابعة التقييم.

١. الوزارة المكلفة بتمويل المشاريع الصغيرة والمكافحة ضد الفقر، الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة ٢٠٠٩/ ٢٠١٣م، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م، ص٥٧.
٢. الأمانة العامة للحكومة، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، أنجمينا، ٢٠١٤م، ص ١٣٩.

- إدارة مقاولة النساء والشباب.
- إدارةالإعلام والاستراتيجيات.

وتتمثل مهامها في الآتي[1]:

- تصوير وتنسيق سياسات الحكومة فيما يتعلق بالتمويل والمقاولة النسائية والشباب.
- رصد ومراقبة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر.
- مراقبة وتنسيق نشاطات المشاريع والبرامج العاملة تحت إشراف الوزارة.
- تطوير الشراكة في قطاع التمويل الأصغر والمقاولات.
- تنشيط الإدارة الفنية والسهر على حسن سير عملها.

ثانياً: الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات:

ويمكن تقسيم التمويل الذي تقدمه الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات إلى تمويل مباشر وتمويل غير مباشر وذلك على النحو الآتي:

١. التمويل المباشر: وهو التمويل الذي يقدم مباشرة من الإدارة العامة، ووفقاً للإجراءات قد يأتي العميل بمشروع جاهز تم دراسته، ويقدمه إلى إدارة التمويل الأصغر، فإذا لم يكن المشروع جاهز يتم تحويله إلى إدارة الدراسات والتدريب ومتابعة التقييم، لدراسته عن طريق موظفيها المكلفين بدراسة وتكوين المشاريع الصغيرة والحرفية، وقيمة القرض الواحد هنا لا تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا وفائدة قدرها ١٠٪ سنوياً يسدد على أقساط[2].

٢. التمويل غير المباشر: ويتم عبر مؤسسات التمويل الأصغر التي عقدت معها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات اتفاقية، وذلك في أغسطس عام ٢٠١٣م، تم بمقتضاها تحويل نظام منح القروض الصغيرة، من نظام التمويل المباشر إلى نظام التمويل غير المباشر بدءاً من العام ٢٠١٤م، حيث تعطي نوعين من القروض:

١. الأمانة العامة للحكومة، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.
٢. وزارة المالية والميزانية، التقرير السنوي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م، أنجمينا، ٢٠١٤م، ص ٥٦.

القـرض الأول: هـو القـرض المتفـق عليـه مـع الإدارة العامـة لترقيـة التمويـل الأصغـر والمقـاولات وهـو محـدد مابين ١٠٠,٠٠٠ إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنـك سـيفا وذلـك بفائـدة ١٠٪ سـنوياً، تحصـل الدولـة منهـا عـلى ١,٥٪، والباقـي الـ ٨,٥٪ تحصـل عليهـا مؤسسـات التمويـل الأصغـر.

القـرض الثـاني: هـو القـرض الـذي يتـم تمويلـه مـن قبـل مؤسسـات التمويـل الأصغـر مباشـرة إلى عملائهـا وهـو محـدد مـا بـين ٢٥٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنـك سـيفا وذلـك بفائـدة ٢٤٪ سـنوياً[١].

ثالثاً: نماذج بعض المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها في الأوساط الريفية:

تـم أخـذ عينـة بصـورة عشـوائية (٦ ملفـات، كل ملـف بـه طلـب القـرض، وبطاقـة عـرض المشروع، والبطاقـة الشـخصية، وقـرار الموافقـة عـلى المشروع، وشـهادة الضـمان، بطاقـة السـداد، وعقـد القـرض) مـن المشـاريع الصغـيرة التـي تـم تمويلهـا في الأوسـاط الريفيـة، مـن الملفـات الموجـودة في الإدارة العامـة لترقيـة التمويـل الأصغـر والمقـاولات، وذلـك مـن أجـل دراسـتها لمعرفـة نوعيـة المشروع، وقيمـة القـرض، وسـعر الفائـدة المتفـق عليهـا، وفـترة السـداد، وهـل تـم سـداد القـرض وفقـاً للفـترة المتفـق عليهـا.

وفيما يلي عرض لهذه المشاريع على النحو الآتي[٢]:

١. مشروع تجارة الفول السوداني: وهـو مشروع تجاري تشـارك في ملكيتـه٥ نسـاء متضامنـات، ومقـره سـوق كنـدل بمحافظـة كنـدل مقاطعـة مادياقـو، إقليـم شـاري باقرمـي، ويهـدف المشروع إلى تخفيـض حـدة الفقـر مـن خـلال ترقيـة المـرأة اقتصاديـاً.

وقـد تمـت الموافقـة عـلى إقـراض المشروع في ٥ مايـو ٢٠١١م مبلـغ ٣٦٠,٠٠٠ فرنـك سـيفا، بفائـدة ١٠٪ سـنوياً لمـدة ٨ أشـهر، عـلى أن يتـم سـداد القـرض عـلى ٦ أقسـاط متسـاوية، مـع فـترة سـماح شـهرين؛ وقـد تـم السـداد وفقـاً للمواعيـد المقـررة.

١. المرجع نفسه، ص ٦٠.

٢. تـم الحصـول عـلى كافـة المعلومـات مـن الملفـات الخاصـة بالمسـتفيدين مـن التمويـل، الموجـودة في أرشـيف الإدارة العامـة لترقيـة التمويـل الأصغـر والمقـاولات.

٢. مشروع بيع المواد الغذائية: وهو مشروع تجاري تملكه ٤ نساء متضامنات، ومقره سوق مندليا بمحافظة مندليا مقاطعة مادياقو، إقليم شاري باقرمي، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء المشتركات في المشروع.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٤ مايو ٢٠١٢م مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا، بفائدة ١٠٪ سنوياً لمدة ٨ أشهر، على أن يتم سداد القرض على ٦ أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٣. مشروع بيع الأسماك:وهو مشروع تجاري تملكه ٨ نساء متضامنات، ومقره سوق بول بمحافظة نغوبووا مقاطعة باكاسولا، إقليم البحيرة، ويهدف المشروع إلى تخفيض حدة الفقر.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ١٧ مارس ٢٠١٣م مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا، بفائدة ١٠٪ سنوياً لمدة ٨ أشهر، على أن يتم سداد القرض على ٦ أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٤. مشروع بيع الفطائر:وهو مشروع تجاري تملكه ٥ نساء متضامنات، ومقره سوق بينوي بمحافظة بينوي مقاطعة مندو، إقليم لغون الغربي، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء الأعضاء في المشروع.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ١٩نوفمبر ٢٠١٥م مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا، بفائدة ١٠٪ سنوياً لمدة ٨ أشهر، على أن يتم سداد القرض على ٦ أقساط متساوية، مع فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٥. مشروع تجارة الأسماك: وهو مشروع تجاري يملكه ٥ أفراد، ومقره سوق بنقور بمحافظة بنقور، إقليم مايو كيبي الشرقي، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٩ مايو ٢٠١٦م مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا، بفائدة ١٠٪ سنوياً لمدة ١٢ شهر، على أن يتم سداد القرض على ١٠ أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٦. مشروع تجارة الفول السوداني: وهو مشروع تجاري يملكه ٣ أفراد، ومقره سوق بينوي بمحافظة بينوي مقاطعة مندو، إقليم لغون الغربي، ويهدف المشروع إلى تخفيض حدة الفقر.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٨ مايو ٢٠١٧م مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا، بفائدة ١٠٪ سنوياً لمدة ١٢ شهر بما فيها فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

وبتحليل هذه المشاريع يتضح ما يلي:

- إن كافة هذه المشاريع تقع في الأوساط الريفية.
- إن جميعها مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر.
- إن جلها عبارة عن مشاريع تجارية.
- إن ملكية هذه المشاريع تعود إلى أكثر من فرد.
- إنها تهدف إلى مكافحة الفقر أو رفع مستوى المعيشة.
- إن جلها استهدف ترقية المرأة الريفية.
- إن كافة المشاريع سددت القرض وفقاً لشروط التعاقد وفي الوقت المحدد.

المبحث الثالث

نتائج الدراسة وتحليلها

تم تصميم استمارة بحثية كتبت باللغتين العربية والفرنسية[١]، شارك في توزيعها طلاب الدراسات العليا (قسم الاقتصاد التطبيقي) في كل من جامعة أنجمينا وجامعة الملك فيصل (بعد اتخاذ كافة الإجراءات الرسمية، والتصاريح القانونية)، على المستفيدين (في الأوساط الريفية فقط وفقاً للأقاليم) من القروض الصغيرة الذين تم تمويلهم بواسطة الإدارة العامة

١. انظر الاستمارة المرفقة في نهاية الدراسة.

لترقية التمويل الأصغر والمقاولات أو ومؤسسات التمويل الأصغر، حيث تم جمع عدد ١٤٢ استمارة من عدد ٢٠٠ استمارة تم توزيعها، منها ١٣٠ استمارة جيدة و ١٢ استمارة غير مطابقة للمواصفات تم إهمالها.

وقد تضمنت الاستمارة ثلاث فرضيات على النحو الآتي:

الأولى: إن القروض الصغيرة تساهم في تنمية الأوساط الريفية، وذلك من خلال طرح الاستمارة الأسئلة التالية:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟

الثانية: إن الفائدة المستحقة على القرض والأقساط مناسبين، ولا توجد أي ضغوطات تمارس من قبل الجهة الممولة، وذلك من خلال طرح الاستمارة الأسئلة التالية:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟

الثالثة: إن المستفيدين من التمويل لهم مصادر دخل أخرى، من خلال طرح الاستمارة السؤال الآتي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟:

وتم تفريغ الاستمارات الموزعة (١٣٠ استمارة) عبر ٦ أقاليم على النحو الآتي:

أولاً: إقليم شاري باقرمي.

أ. البيانات الشخصية:

- الجنس: بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٢٥٪ ومن النساء ٧٥٪.
- العمر: بلغت نسبة المستفيدين من ١٨: ٢٤ ٢٠٪ ومن ٢٥: ٣٤ ٣٥٪ ومن ٣٥ فما فوق ٤٥٪.

- الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المتزوجين ٤٥٪ وغير المتزوجين ١٥٪ والأرامل ٤٠٪.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٦٪ بينما أجاب بـ لا ٢٤٪.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٥٪ بـ نعم بينما أجاب ١٥٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٨٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٢٠٪ بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٥٪ بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٥٪.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٧٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٣٪ بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٨٠٪ بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب٦٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٤٠٪ بـ لا.

ثانياً: إقليم البحيرة.

أ. البيانات الشخصية:

- الجنس: بلغت نسبة المستفيدين من الذكور٣٠٪ ومن النساء ٧٠٪.
- العمر: بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ ٢٠٪ ومن ٢٥:٣٤ ٣٠٪ ومن ٣٥ فما فوق ٥٠٪.
- الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المتزوجين ٤٠٪ وغير المتزوجين ١٥٪ والأرامل ٤٥٪.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٥٪ بينما أجاب بـ لا ٢٥٪.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٣٪ بـ نعم بينما أجاب ١٧٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٢٥٪ بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٠٪ بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٤٠٪.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٤٠٪ بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٣٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٧٠٪ بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥٣٪ بـ نعم بينما أجاب ٤٧٪ بـ لا.

ثالثاً: إقليم لغون الشرقي.

أ. البيانات الشخصية:

- الجنس: بلغت نسبة المستفيدين من الذكور٢٧٪ ومن النساء ٧٣٪.
- العمر: بلغت نسبة المستفيدين من ١٨: ٢٤ ٢٣٪ ومن ٢٥: ٣٤ ٣٧٪ ومن ٣٥ فما فوق ٤٠٪.
- الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المتزوجين ٤٠٪ وغير المتزوجين ٢٠٪ والأرامل ٤٠٪.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٠٪ بينما أجاب بـ لا ٣٠٪.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٧٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٠٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٦٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٥٪ بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٨٪ بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٢٪.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٥٪ بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ١٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٨٥٪ بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٤٩٪ بـ نعم بينما أجاب ٥١٪ بـ لا.

رابعاً: إقليم تانجليه.

أ. البيانات الشخصية:

- الجنس: بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٣١٪ ومن النساء ٦٩٪.
- العمر: بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ ٢٢٪ ومن ٢٥:٣٤ ٣٦٪ ومن ٣٥ فما فوق ٤٢٪.
- الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المتزوجين ٤٠٪ وغير المتزوجين ٢٠٪ والأرامل ٤٠٪.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٠٪ بينما أجاب بـ لا ٣٠٪.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٢٠٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٠٪ بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٠٪ بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٤٠٪.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦١٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٩٪ بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٧٥٪ بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٤٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٥٥٪ بـ لا.

خامساً: إقليم لوغون الغربي.

أ. البيانات الشخصية:

- الجنس: بلغت نسبة المستفيدين من الذكور٢٨٪ ومن النساء ٧٢٪.
- العمر: بلغت نسبة المستفيدين من ١٨: ٢٤ ٢٠٪ ومن ٢٥: ٣٤ ٣٥٪ ومن ٣٥ فما فوق ٤٥٪.

- الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المتزوجين ٤٠٪ وغير المتزوجين ٢٠٪ والأرامل ٤٠٪.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٦٪ بينما أجاب بـ لا ٢٤٪.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٣٪ بـ نعم بينما أجاب ١٧٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٧٪ بـ نعم بينما أجاب ٢٣٪ بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٧٠٪ بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٠٪.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٧٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٠٪ بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٨٠٪ بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥١٪ بـ نعم بينما أجاب ٤٩٪ بـ لا.

سادساً: إقليم مايو كيبي الشرقي.

أ. البيانات الشخصية:

- الجنس: بلغت نسبة المستفيدين من الذكور ٣٠٪ ومن النساء ٧٠٪.
- العمر: بلغت نسبة المستفيدين من ١٨:٢٤ ١٩٪ ومن ٢٥:٣٤ ٣٦٪ ومن ٣٥ فما فوق ٤٥٪.
- الحالة الاجتماعية: بلغت نسبة المتزوجين ٣٥٪ وغير المتزوجين ٢٥٪ والأرامل ٤٠٪.

ب. دراسة الفروض:

الفرضية الأولى: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب بـ نعم ٧٥٪ بينما أجاب بـ لا ٢٥٪.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٤٪ بـ نعم بينما أجاب ١٦٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٨٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٢٠٪ بـ لا.

الفرضية الثانية: تبين صحتها من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٥٪ بـ نعم بينما أجاب بـ لا ٣٥٪.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٥٪ بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٣٠٪ بـ نعم بينما أجاب ٧٠٪ بـ لا.

الفرضية الثالثة: تبين صحتها أيضاً من خلال إجابات المستفيدين، والتي كانت على النحو التالي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥٣٪ بـ نعم بينما أجاب ٤٧٪ بـ لا.

وبناءً على ما سبق يتضح إن القروض الصغيرة لها دوراً كبيراً في التنمية الريفية، وقد تبين ذلك من خلال صحة فروض الاستمارة الموزعة على الأقاليم الريفية (ستة أقاليم مشمولة بالبحث)، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: كانت متوسط إجابات المستفيدين من التمويل، عن الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل ترى أن المشروع ساهم في تنمية المنطقة؟ أجاب ٧٣,٧٪ بـ نعم بينما أجاب ٢٦,٣٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ أجاب ٨٠,٨٪ بـ نعم بينما أجاب ١٩,٢٪ بـ لا.
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ أجاب ٧٤,٥٪ بـ نعم بينما أجاب ٢٥,٥٪ بـ لا.

الفرضية الثانية: كانت الإجابات عن الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول؟ أجاب ٦٤,٧٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٥,٣٪ بـ لا.
- هل تعتبر فترة سداد الأقساط معقولة؟ أجاب ٦٤,٧٪ بـ نعم بينما أجاب ٣٥,٣٪ بـ لا.
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ أجاب ٢٣,٣٪ بـ نعم بينما أجاب ٧٦,٧٪ بـ لا.

الفرضية الثالثة: كانت الإجابة على السؤال المطروح كما يلي:

- هل لك مصادر دخل أخرى؟ أجاب ٥١,٨٪ بـ نعم بينما أجاب ٤٨,٢٪ بـ لا.

وهذا يؤكد على ما يلي:

- إن القروض الصغيرة تساهم في تنمية الأوساط الريفية.
- إن كل من الفائدة المستحقة على القرض وكذلك الإقساط يعدا مناسبين، وانه لا توجد أي ضغوط تمارسها الجهة الممولة على المستفيدين من التمويل.
- إن غالب المستفيدين من التمويل لهم مصادر دخل أخرى.

الخاتمة:

قامت هذه الدراسة على فرضيتن الأولى: إن القروض الصغيرة في تشاد تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج القومي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في المناطق الريفية، الثانية: إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات تساهم بدور ايجابي في التنمية الريفية، من خلال تمويلها للمشاريع الصغيرة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

١. إن مفهوم الريف يختلف من مكان إلى آخر، وأنه لا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة الريف على المستوى الدولي.

٢. أشارت الدراسة إلى أن البطالة في المجتمع الريفي التشادي تبلغ ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة في الريف، وأن نسبة الفقر فيه تبلغ ٨٥٪ من النسبة الكلية للفقر في تشاد التي تبلغ ٦٠٪، مما يجعل أغلب هذا المجتمع يلجأ إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

٣. بينت الدراسة أن المجتمع الريفي يمتلك موارد ضخمة، وأنه يعتمد بصفة أساسية على القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

٤. إن هناك دوافع أساسية للاهتمام بالتنمية الريفية في تشاد منها: الكثافة السكانية الضخمة، ومستوى المعيشة المنخفض، وفقر المجتمع الريفي، والتعارض بين المشروعات التنموية، فضلاً عن اعتماد تشاد على القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، كل هذا يضع الدولة أمام تحدياً كبيراً ويدفعها نحو التخطيط لتنمية هذا المجتمع.

٥. إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات،تقدم نوعين من التمويل: تمويل المباشر لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا بفائدة ١٠٪ سنوياً، وتمويل غير المباشر (عبر مؤسسات التمويل الأصغر)الأول: بالاتفاق مع وزارة المالية والميزانية،يصل إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا بفائدة ١٠٪ سنوياً، والثاني: مقدم من رأس مال مؤسسات التمويل الأصغر محدد ما بين ٢٥,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سيفا بفائدة ٢٤٪ سنوياً.

٦. بينت الدراسة أن أغلب المشاريع التي تم تمويلها في الأوساط الريفية مشاريع تجارية، وأن ملكيتها تعود إلى أكثر من فرد، والى أنها تهدف إلى مكافحة الفقر أو رفع مستوى المعيشة، وان جلها استهدف ترقية المرأة الريفية، كما أن أغلبها سدد القرض وفقاً لشروط التعاقد المتفق عليها.

٧. خلصت الدراسة إلى صحة فروض الاستمارة من خلال إجابات المستفيدين التي أكدت على الآتي: أن القروض الصغيرة تساهم في تنمية الأوساط الريفية، أن كل من الفائدة المستحقة على القرض وكذلك الإقساط يعدا مناسبين، وانه لا توجد أي ضغوط تمارسها الجهة الممولة على المستفيدين من التمويل، وأن غالب المستفيدين من التمويل لهم مصادر دخل أخرى.

ثانياً: التوصيات:

١. ينبغي على الدولة وضع خطة وطنية وإستراتيجية شاملة، تتكفل بتحقيق التنمية في الأوساط الريفية، مع ضرورة إقامة مؤتمرات وورش عمل حول أهمية تمويل المشروعات الصغيرة ودوره في التنمية الريفية، لنشر الوعي بأهمية هذه المشاريع في تحقيق التنمية الريفية.

٢. على الدولة ترقية الإدارة العامة للتمويل الأصغر والمقاولات، بحيث تصبح وزارة مستقلة، لها ميزانيتها الخاصة لتكون قادرة على تقديم مزيد من التمويل المباشر للمشروعات الصغيرة في الأوساط الريفية.

٣. على الإدارة العامة للتمويل الأصغر والمقاولات، إبرام مزيد من الاتفاقيات مع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في تشاد، لاسيما المتواجدة في الأوساط الريفية، من اجل زيادة التمويل غير المباشر.

٤. على الإدارة العامة للتمويل الأصغر والمقاولات، تخفيض الفائدة التي تحصل عليها في التمويل المباشر من ١٠٪ إلى ٥٪ أو ٧٪ على أقل تقدير والاكتفاء بـ ٥ , ٠٪ بدلاً من ٥ , ١٪ في التمويل الغير مباشر، وتقديم تسهيلات أكثر في السداد، تحفيزاً للمشروعات الصغيرة.

٥. على مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الأوساط الريفية، أن تقوم بتخفيض الفائدة من ٢٤٪ إلى ١٢٪ على أقل تقدير، دعماً للمشاريع الصغيرة في الأوساط الريفية، وتحفيزاً لها.

٦. ضرورة اهتمام الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الأوساط الريفية، بأصحاب المشاريع الصغيرة والعاملين فيها، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية وتأهيلية من أجل زيادة قدراتهم ومهارتهم على إدارة مشاريعهم بكفاءة وفاعلية.

٧. على الجامعات والمعاهد في المناطق الريفية تقديم الدعم الفني الكامل للمشاريع الصغيرة، من خلال إقامة المؤتمرات العلمية والاهتمام بالبحوث الخاصة بهذا المجال وتدريب وتأهيل القائمين عليها.

استمارة الدراسة

السيد (ة) بعد التحية والتقدير، ومزيد من الاحترام،،،،،،

يرجى منكم ملء هذه الاستمارة البحثية التي صممت بغرض الحصول على معلومات عن دور القروض الصغيرة في التنمية الريفية، علماً بأن كافة المعلومات التي ستدلون بها، لن تستخدم سوى في أغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لكم على حسن تعاونكم معنا

أولاً: بيانات عامة:

- الإقليم:..... المحافظة:.....
- المدينة/ القرية:.....

ثانياً: بيانات شخصية:

يُرجى وضع علامة (✓) في المكان التي تراه مناسباً

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- العمر: ١٨:٢٤ ☐ ٢٥:٣٤ ☐ ٣٥ فما فوق ☐
- الحالة الاجتماعية: متزوج (ة) ☐ غير متزوج (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

ثالثاً: بيانات التمويل:

- الجهة الممولة للمشروع:.....
- المبلغ الذي تم تمويله:.....
- سعر الفائدة المتفق عليها:.....

يُرجى وضع علامة (✓) في المكان التي تراه مناسباً

- هل تعتبر سعر الفائدة معقول: نعم ☐ لا ☐
- فترة سداد الأقساط:.....
- هل تعتبر هذه الفترة معقولة؟ نعم ☐ لا ☐
- هل كان هناك أي ضغوطات من جانب الجهة الممولة؟ نعم ☐ لا ☐

رابعاً: بيانات المشروع:

- اسم المشروع:.....
- طبيعة المشروع:.....
- تاريخ بدء النشاط:.....
- أهداف المشروع:.....
- كم يبلغ دخلك الشهري؟.....
- هل لك مصادر دخل أخرى؟ نعم ☐ لا ☐
- هل ترى أن المشروع قد ساهم في تنمية المنطقة؟ نعم ☐ لا ☐

خامساً: بيانات عن عائد المشروع:

يُرجى وضع علامة (✓) في المكان التي تراه مناسباً

- كم يبلغ عائد مشروعك؟ .....
- هل ترى أن القرض ساهم في تحسين وضعك الاجتماعي؟ نعم ☐ لا ☐
- هل ترى أن التمويل ساهم في زيادة رأس مال مشروعك؟ نعم ☐ لا ☐

وأخيراً نشكركم على حسن تعاونكم معنا

الباحث

المصدر: إعداد الباحث

قائمة الكتب والمراجع

أولاً: المرجع العربية:

١. إبراهيم عبد الخالق، تنمية المجتمع المحلي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠١٨م.

٢. الإحصاء العام للسكان والسكن في تشاد لعام ٢٠٠٩م.

٣. أرشيف الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات.

٤. الأمانة العامة للحكومة، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، أنجمينا، ٢٠١٤م.

٥. حسن حسن صالح، التنمية الزراعية في تشاد، بحث مقدم في مؤتمر الديمقراطية والسلام والتنمية في تشاد، أنجمينا، جامعة الملك فيصل، أكتوبر ٢٠١٠م.

٦. الحسن صالح محمد، دور القطاع الزراعي في الاقتصاد التشادي وآفاقه المستقبلية، القاهرة، بحث ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٨م.

٧. معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م، أنجمينا، ٢٠١٤م.

٨. معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٦/ ٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م.

٩. مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، التقرير الرابع، البند الرابع من جدول الأعمال: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨م.

١٠. ناصر النائي آدم، التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، دار الفضيلة، ط٣، ٢٠١٦م.

١١. وزارة التجارة، التقرير السنوي ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٨م.

١٢. وزارة المالية والميزانية، التقرير السنوي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م، أنجمينا، ٢٠١٤م.

١٣. الوزارة المكلفة بتمويل المشاريع الصغيرة والمكافحة ضد الفقر، الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة ٢٠٠٩/ ٢٠١٣م، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Documents du PNSA, 2011, N'djamena.
2. Documents Principal du PNSA, 2014, N'djamena. 2014
3. Rapport sure développement humain de 2015, du PNUD, N'Djamena, 2015.
4. Source: Ministère des Ressources Animales et du Développement de l Élevage, 2011, N'djamena. P34.

✸✸✸

أثر إدارة الصكوك الحكومية علي تمويل التنمية الاقتصادية في السودان

دراسة حالة (شركة السودان للأنشطة المتعددة (شهامة)

إعداد/ د.أسامة عبد الوهاب محمد إبراهيم
استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة المشرق
الخرطوم بحري الخرطوم السودان
o.abdelwhab.mohamed@mashreq.edu.sd

ملخص

تناولت الدراسة دور ادارة الصكوك الحكومية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة (شركة السودان للأنشطة المالية (شهامة)،

للصكوك الحكومية دور فى دفع عجلة النمو الاقتصادى في السودان. حيث يرتبط الناتج المحلى الإجمالى ارتباطاً طردياً مع الصكوك الحكومية، لذلك تم استخدام (الوسط الحسابى،والوسيط،والانحراف المعيارى) لمتغير الديون الخارجية، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج منها إثبات أن قيمة ثابت المعادلة موجب وهذا يتفق مع مبادئ النظرية الاقتصادية. وأكدت الدراسة إن الزيادة في قيمة معامل شهادات شهامة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تمويل التنمية الاقتصادية بمقدار (١,٠٧٠٥٣٧) وهذا يدل علي وجود علاقة طردية ويثبت صحة النظرية الاقتصادية. وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين متغير شهادات شهامة وتمويل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال القيمنة الاحتمالية البالغة (٠,٠٠١)، وعليه توصل البحث إلى عدد من التوصيات ينبغي العمل على تطوير آليات اصدار الصكوك الاسلامية الحكومية لجذب أكبر عدد من المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب. توجيه مزيدا من موارد الصكوك نحو القطاع الزراعي، حيث يتمتع السودان بأراضي شاسعة ولكن يفتقر للتمويل. نشر ثقافة التمويل الإسلامي عمومًا، والصكوك الإسلامية خاصة، من أجل استقطاب الأموال الإسلامية. التي يتم استثمارها في الخارج وتوجيهها للقطاع الزراعي.

من ثم تتناول الدراسة الصكوك الحكومية من خلال ثلاث محاور وهي:

أولاً: إصدارات الشركة من الصكوك للفترة من (٢٠١٤-٢٠٠٨م)

ثانياً: شهادة مشاركة الحكومة (شهامة)

ثالثاً: ضوابط التمويل من موارد صكوك الجيل الثاني

الكلمات المفتاحية: إدارة الصكوك، الحكومية، تمويل، التنمية، الاقتصادية، السودان، شركة الأنشطة، شهامة.

Abstract

The research dealt with the role of government bonds in financing economic development in Sudan, a case study (Sudan Financial Activities Company (Shahama),Governmental instruments have a role in driving economic growth in Sudan Gross domestic product is directly correlated with government instruments. We used the (arithmetic mean, intermediate, and standard deviation) of the external debt variable, and the research reached glands from which the study proved that the value of the equation constant is positive, and this is consistent with the principles of economic theory. The study confirmed that the increase in the value of Shahama certificates factories by one unit leads to an increase in the financing of economic development by (1.070537) and this indicates a direct relationship and proves the validity of the economic theory The study showed that there is a statistically significant statistical relationship between the variable of Shahama certificates and the financing of economic

development, through the probabilistic value of (0.001), and therefore the research reached a number of recommendations that should work on developing the mechanisms for issuing Islamic government bonds to attract the largest number of investors, whether local or Foreigners. Directing more Sukuk resources towards the agricultural sector, because Sudan has vast lands but lacks funding. Spreading the culture of Islamic finance in general, and Islamic Sukuk in particular, in order to attract Islamic funds. Which is invested abroad and directed to the agricultural sector.

Key words: instruments, government, finance, development, economic, Sudan, activities company, multiple, Shahama

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح الأهمية الاقتصادية للصكوك الحكومية ودورها فى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استعراضها كأداة من أدوات التمويل، وتقديم توصيات للحالة المصرية من خلال نتائج الدراسة.

مشكلة الدراسة:

إن عملية النمو والتنمية فى أى دولة يتطلب توفير رؤوس أموال كافية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من وجود أدوات تمويلية تقليدية مثل السندات والأسهم إلا أنها غير كافية لتمويل الاستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل ومشاريع البنية التحتية، فكان من الضرورى البحث عن أدوات تمويلية أخرى تساعد فى التمويل، فكانت الصكوك الحكومية من أفضل الوسائل التمويلية والتى لاقت انتشاراً واسعاً، لذلك تتمحور الدراسة حول إشكالية دور الصكوك الحكومية في تعظيم التنمية الاقتصادية.

تساؤلات الدراسة:

١. ما هو الدور الذى تلعبه الصكوك الحكومية فى تمويل الاقتصاد السوداني؟

٢. إلى أى مدى يمكن أن تساهم الصكوك الحكومية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى في السودان؟

فرضيات الدراسة:

١. للصكوك الحكومية دور فى دفع عجلة النمو الاقتصادى في السودان.

٢. يرتبط الناتج المحلى الإجمالى ارتباطاً طردياً مع الصكوك الحكومية.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل البيانات للوصول للنتائج، إضافة لاستخدام الأسلوب القياسي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: المقابلات.

المصادر الثانوية: وتشمل المراجع، الرسائل العلمية، المجلات، المنشورات، التقارير الدورية، المواقع الإلكترونية.

يعتمد هذا البحث على اتباع المنهج التحليلى والوصفي

حدود الدراسة:

الحدود المكانية

يشتمل هذا البحث على دراسة دور الصكوك في شركة السودان للأنشطة المالية (شهامة) فى استخدام الصكوك لتمويل مشاريعها التنموية.

الحدود الزمانية ضمت الدراسة بيانات عن دولة ماليزيا (٢٠١٠- ٢٠١٨).

الدراسات السابقة

دراسة حسام الدين أدم أحمد محمد ٢٠٠٤ م:[١]

إدارة السيولة في الإقتصاد السوداني دراسة تجربة شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة مشاركة الحكومة (شهامة).

تتناول الدراسة الحالية فعالية أدوات السياسة النقدية في إدارة الاقتصاد السوداني منذ١٩٩٩ م وحتي ٢٠٠٣ م من خلال أسلمة الاقتصاد السوداني ممثلاً في أسلمة النظام المصرفي السوداني وسيتم التركيز على شهادة مشاركة الحكومة) شهامة (وشهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) وتنحصر مشكلة هذه الدراسة في أن شهادة المشاركة الحكومية) شهامة (قد أحدثت آثاراً متباينة علي بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل التضخم وعرض النقود ونسبة الاستدانة من النظام المصرفي وحجم الودائع الاستثمارية لدي البنوك التجارية، إذ أن طبيعة العلاقة بين شهادة مشاركة الحكومة) شهامة (وهذه المؤشرات أدت إلي جدل تجاه المؤشرات وشهادة مشاركة الحكومة (شهامة).

من خلال الدراسة حدد الباحث فرضيتين أساسيتين هما :

الفرضية الأولي: هناك علاقة بين كل من عائدات شهادات مشاركة الحكومة) شهامة) ومعدلات التضخم خلال١٩٩٩ م٢٠٠٣ م وحجم الاستدانة من القطاع المصرفي وحجم الودائع الاستثمارية لدي القطاع المصرفي التجارى .

الفرضية الثانية: أدوات السياسة النقدية الاسلامية ملائمة وفعالة ويمكن استخدامها بديلاً لأدوات السياسة النقدية الربوية، ويتضح ذلك من خلال ملاءمة شهادة البنك المركزي (شمم) شهادة مشاركة الحكومة (شهامة)، وسرعة تأثيرها علي التطورات النقدية علي النقيض من باقي الأدوات السياسية النقدية الأخري .

اعتمد الباحث في دراسته علي عدد من المناهج الدراسية وقد استخدم كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي كما استخدم الباحث المنهج التاريخي بجانب كل من المنهج التحليلي والمنهج الوصفي .

(١) حسام الدين أدم أحمد محمد ٢٠٠٤ ،إدارة السيولة في الإقتصاد السوداني دراسة تجربة شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة مشاركة الحكومة (شهامة) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان.

توصل الباحث إلى عدة نتائج منها صدور شهادة مشاركة الحكومة) شهامة) وشهادات مشاركة البنك المركزي) شمم) لتعمل علي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في السودان في الفترة الأخيرة، ولتعمل منسجمة مع بقية الآليات الأخري في توليفة السياسات الاقتصادية، وقد هدفت إلي المحافظة وتحسين مستوي أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، مع تحريك الاستثمارات الخاصة والمدخرات المجمدة لدي الأفراد، فقد ساهمت شهادة مشاركة الحكومة) شهامة (وشهادة مشاركة البنك المركزي) شمم(بالتناسق مع الآليات الاخرى على المحافظة على مستويات التضخم الدنيا. حيث تمت المستويات الدنيا للتضخم علي حساب معدلات عالية للبطالة، الاستمرار في التجربة ومعالجة الافرازات التي قد تحدث .

ووجه الباحث بالعديد من التوصيات أهمها، بما أن الاستثمار أحد الوسائل التي تزيد من الدخول عن طريق زيادة مستوي العمالة يجب استخدام عائدات شهامة في توسع العمالة عن طريق تمويل المشروعات الانتاجية الحقيقية، قيام سوق مالي إسلامي عربي يجمع كل الدول العربية، ويمكن المصارف الإسلامية من اللجوء إلنيه للاقتراض بوسائل المشاركة والمضاربة المختلفة وتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية بدلًا عن الاقتراض من المؤسسات المالية النقدية الربوية.

مقدمة

لا شك أن التنمية من أكبر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية؛ والسودان واحد من تلك البلدان النامية والفقيرة حتي بعد تصديره للذهب الاصفر والاسود، وغالبية شعبه تحت خط الفقر بالرغم أنه يزخر بثروات حيوانية ضخمة وغابات شبه استوائية وسهول تعد موئل لنسبة هائلة من الكائنات الحية الضرورية للحفاظ على التنوع البيولوجي، هذا بالإضافة لموارده الطبيعية التي لم تُستغل الاستغلال الأمثل، والتي أضحت عرضة لسماسرة النفط والماس والحديد والأراضي من دول العالم الأول والدول العربية البترولية، ولكن في مقابل ذلك يعاني السكان الفقر واستنزاف للثروات مما يرهن الأجيال القادمة، ويُفقد الطبيعة توازنها.

ومن أجل تجاوز هذا الشرخ الكبير جاءت فكرة هذا البحث عن التنمية المستدامة، التي سنتعرض لها بكثير من التفصيل في سرد الموضوع، ونستعرض الجانب الهام، الذي يفيد دولاً مثل السودان، ودول حوض البحيرات العظمى، والتي مازالت تتخبط اقتصاديًا مما أثقل كاهل سكان هذه المناطق بأمراض ومجاعات وحروبًا مستعرة ومستمرة نتيجة لتخبط حكوماتها لانشغال ساستها بحروب البقاء في السلطة قسرًا وعنوة لسنوات طويلة دون الالتفات لرغبات هذه الشعوب لمسار الديموقراطية، وبلا شك لها الحق في أن تنعم به لأنها أحد الحقوق المتضمنة في المواثيق الدولية (الحقوق السياسية والمدنية)، فليس من حق الرئيس أن يصبح رئيسًا حتى الموت، ووزيرًا حتى الموت في غياب أدوات وسبل الديموقراطية كحق الاستفتاء وحق الانتخاب، بدون تدخل السلطة القائمة فيهما بتزويرهما أو تحويرهما لصالحة بالتعديلات الدستورية، أو بتمديد فترات البقاء في السلطة حسب هواه حتى إذا نصت عليه دساتير هذه الدول، والجازم أنها أصلاً لا تنص علي فترة بقاء الرئيس في السلطة.

تعد قضية التنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي.[1]

فبعد ما كان يُنظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في عملية الدخل وكفى، ومهما اختلفت التسميات فإن المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب عدة: اقتصادية، اجتماعية، وثقافية وبيئية وأخلاقية. إذن فالزيادة في الدخل لا تضمن تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير أو مزيدًا من الأمن والعدالة، وكل هذه العوامل تمثل خيوطاً في نسيج التنمية.

كما لا تعني التنمية بمفهومها الحديث والمعبر عنه بالتنمية المستديمة أن تمنح كل الأشياء السابقة الذكر على سبيل الهبة أو الإعانة، وإنما أن تتاح لهم الفرصة بأن يتعلموا ويتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم، والمثل الصيني يقول "لا تعطيني سمكة ولكن علّمني كيف أصطادها"[2]

(١) عمر حسن العبيد أحمد (١٩٩٥م)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني ودورها في التضخم"، رؤية في الاقتصاد (غ م) (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، ٨٠ – ٨١ – ٩٢ – ١٩٩٢م).

(٢) أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة: دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧، ص ٤١٦.

إذن فالتنمية لا تعني كيف تُغذي الضعفاء بالمساعدات العينية والتغذية التسكينية، وإنما تعني كيف تجعلُهم أقوياء على بناء قدراتهم الذهنية والمهارية والحرفية لامتهان مهنة حرفية دائمة يغتات ويطعم أبنائه منها، ويصرف علي تعليمهم ودراستهم ويصرف علي علاجهم وشراء مستلزماته ومقوماته الحياتية اليومية، الذي أثقل كاهل الأسر السودانية مقارنة بأسعار السوق، التي باتت تفوق مداخيل الموظفين والعمال.

تجربة الصكوك الحكومية في السودان

يعتبر السودان أول دولة في العالم تصدر صكوكاً إسلامية مستوفية لكافة المتطلبات الشرعية للاستخدام كأحد أدوات السياسية النقدية لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوح وكذلك لاستخدامها كأداة بواسطة وزارة المالية والاقتصاد الوطني للاستفادة من موارد نقدية حقيقية موجودة أصلا داخل الدورة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها أي آثار تضخمية تذكر. وقد سبق إصدار هذه الصكوك عدة دراسات وعدد من القوانين ويعتبر قانون الإجراءات المدنية بالسودان لعام ١٩٨٢ ضربة البداية لاسلمة الاقتصاد السوداني بالتحديد اذ نصت المادة "١١٠" من القانون علي " لا تحكم المحكمة بالفائدة بأي حال من الأحوال ولا تسري أحكام هذه المادة علي أي اتفاق تم التوقيع عليه قبل اليوم الثامن عشر من أغسطس ١٩٨٢م وقضي ذلك ان المحاكم لن تنظر في أي شكاوي من العملاء او من المصارف تتعلق بمعاملات ربوية بعد ذلك التاريخ ؟ مما يعني عمليا واجرائيا إلغاء المعاملات الربوية بالسودان ثم جاء قانون المعاملات المدنية ١٩٨٤ الذي أوضح بطريقة منفصلة أنواع العقود المختلفة وحالات الاكراه وأنواع البيوع المختلفةمثل السلم والاجارة بانواعها المختلفة والمقاولة وتعرض في الاجاره الي صيغ المزارعة والمساقاه والمقارسة وغيرها. إضافة لعقود الغرر والتأمين والرهونات التي ساعدت في مجملها في استحداث العديد من الصيغ الإسلامية إضافة للصيغ المعمول بها أصلا مثل المشاركة والمرابحة الاستصناع وتمت بعد ذلك الاسلمة الفورية للاقتصاد السوداني. [1]

(١) التجربة السودانية إلدارة السيولة – إعداد د. بدر الدين قرشي – المدير ألسبق للشركة.

هـذا مـا ذكـره الأسـتاذ عثمان حمـد محمـد خـير المديـر العـام لسـوق الخرطـوم لاوراق الماليـة في ورقتـه التـي قدمهـا في المنتـدي الاقتصـادي للحركـة الاسـلامية السـودانية تحـت عنـوان تجربـة السـودان في مجـال إصـدار الصكـوك الاسـلامية مشـيرا للاشـكاليات التـي واجهـت القطـاع المـالي المتمثلـة في كيفيـة إيجـاد آليـة بديلـة لسـعر الفائـدة لاسـتخدامها في إدارة السـيولة داخـل الجهـاز المـصرفي بصفـة خاصـة والاقتصـاد الوطني بصفـة عامـة عـبر مـا يعـرف بعمليـات السـوق المفتـوح بجانـب اسـتخدامها بواسـطة وزارة الماليـة والاقتصـاد الوطني للاسـتدانة مـن مـوارد ماليـة موجـودة أصـلا داخـل الـدورة الاقتصاديـة وبالتـالي لا يكـون لهـا آثـر يذكـر في زيـادة معـدلات التضخـم. ولتمكـين الدولـة مـن إيجـاد آليـات تحقـق سياسـات الاقتصـاد الـكلي صـدر قانـون صكـوك التمويـل الحكوميـة لسـنة ١٩٧٥ بهـدف تنظيـم المعامـلات الإسـلامية والتمويـل الإسـلامي كـما شـهدت بدايـة التسـعينات إجـراء تعديـلات هيكليـة عـلي تركيبـة الاقتصـاد الوطنـي تـم بموجبهـا إلغـاء العمـل بنظـام سـندات الخزانـة باعتبارهـا آليـة غـير مطابقـة مـع توجهـات الاقتصـاد الإسـلامي ممـا أدي للتفكـير الجـاد في إصـدار أوراق ماليـة حكوميـة تتفـق مـع موجهـات ومقاصـد الشريعـة الإسـلامية. وقـال الأسـتاذ حمـد بالرغـم مـن صـدور هـذا القانـون الي ان الدولـة لم تتمكـن مـن إيجـاد هـذه الآليـة منـذ صـدور الأسـلمة في ١٩٨٤م ولمـدة ١٥ عامـا حتـي عـام ١٩٩٨ عندمـا اضطـر بنـك السـودان المركـزي للجـوء لعـدد مـن الخيـارات لإدارة السـيولة بالتعـاون مـع وزارة الماليـة والاقتصـاد الوطني وبجهـد مقـدر مـن الهيئـة العليـا للرقابـة الشرعيـة للمصـارف والمؤسسـات الماليـة وخبـير صنـدوق النقـد الـدولي مـن إصـدار أول صكـوك إسـلامية في عامـي ١٩٩٨و١٩٩٩ عرفـت بالجيـل الأول لـلأوراق الماليـة الإسـلامية وهـي شـهادات مشـاركة البنـك المركـزي "شـمم" وشـهادة المشـاركة الحكوميـة "شـهامة"[١].

وتعـرف شـهادة "شـمم" أنهـا شـهادة مشـاركة تمكـن حاملهـا مـن مشـاركة بنـك السـودان في ملكيتـه لأسـهمه بالبنـوك التجاريـة وتنشـأ بعـد حـصر مسـاهمات بنـك السـودان المركـزي وتحديـد قيمتهـا ومـن ثـم تجزئتهـا الي شـهادات مشـاركة بقيمـة متسـاوية والهـدف منهـا إدارة السـيولة داخـل الجهـاز المـصرفي بجانـب منحهـا البنـوك فرصـة لاسـتثمار فوائدهـا لاجـال قصـيرة وانتهـي العمـل بشـهادة شـمم في عـام ٢٠٠٤. وأضـاف بـان الماليـة أنشـأت بعـد ذلـك إدارة للسـندات الحكوميـة التـي عرفـت بـإدارة الصكـوك الحكوميـة تحـت إشراف السـيد الوكيـل كإدارة متخصصـة تقـوم

(١) التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية، ٢٠١٣ م، ص ١٨-٢٢.

بإصدار الأوراق المالية التي تساهم في توفير موارد إضافية تسد العجز في الموازنة العامة وقامت الإدارة بدراسة تفصيلية لشهادات المشاركة الحكومية ثم أصدرت شهادة شهامة في مايو ١٩٩٩ عبر شركة السودان للخدمات المصرفية وتمكن صاحب الأصول من الحصول علي موارد مالية دون بيع الأصول حتي أصبحت شهامة خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الموازنة العامة مكنت الحكومة من الحصول علي موارد حقيقية من الجمهور بدلا من اللجوء للاستدانة من النظام المصرفي. والهدف من استصدار شهامة هو استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار وتوفير أداة أسلامية شرعية لإدارة السيولة وإنفاذ السياسات المالية بجانب توفير أداة اسلامية لادارة السيولة وانفاذ السياسات المالية والعمل علي تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية وقد حققت شهامة أهدافها في توفير تمويل غير تضخمي للدولة كما زادت ثقة المستثمرين في الدخول في استثمارات مع الدولة .[١]

وقال ان الحكومة بدأت بعد ذلك في التفكير في إيجاد آليات أخري متوافقة مع الموجهات العامة للدولة يتم توجيه تمويلها لصالح المشروعات التنموية الإستراتيجية علي ان تتوفر بها العقود الشرعية مثل "السلم المرابحة والاجارة والمقاولة والاستنفاع التي يمكن التحكم في مستوي ربحيتها وان تتسم بالمرونة والتنوع في الأجال وتلبي رغبات كافة المستثمرين وتتناسب مع مواردهم المتاحة لذلك جاء ما يعرف بالجيل الثاني للأوراق المالية والمتمثل في صكوك التنمية او صكوك الاستثمار الحكومية التي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٣ والتي تعرف بشهادة "صرخ" ويتم إصدارها علي صيغة المضارب وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم علي مبدأ الشرع الإسلامي وتستخدم إيراداتها في تمويل مشروعات البنية التحتية في قطاعات خدمات الصحة والتعليم والمياه اما شهادة "شهاب" التي يصدرها بنك السودان علي صيغة الإجارة الإسلامية يختصر تداولها بين البنك المركزي والبنوك التجارية وتهدف لتمكين البنك المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحا عملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك وعرضها للمستثمرين . وأشار الأستاذ أحمد الي إجمالي المبلغ الذي تم تحصيله من إصدار صكوك الاستثمار الحكومية من ٢٠٠٣ حتي ٢٠١١ التي بلغت ٣,٣ مليار جنيه تم استخدامها في تمويل الخدمات الأساسية والمشاريع الإستراتيجية بالإضافة لتمويل القطاعات الإنتاجية كما ساهمت الصكوك في ارتفاع حجم

(١) التقارير السنوية لسوق الخرطوم لألوراق المالية.

التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية الذي ارتفع ٢٤٠ ألف دولار عام ٩٧ الي ٣ مليار دولار الان مما يدل على المردود الاقتصادي الكبير نتيجة لإصدار الصكوك مشيرا لمساهمة الصكوك اجتماعيا في استقرار المجتمعات الريفية بعد توفير خدمات المياه والصحة والتعليم لها. كما أشارت الورقة لارتفاع الاستثمار الأجنبي في الصكوك الحكومية والذي وصل الي ١٤٥,٤ مليون جنيه بنهاية العام الماضي التي تساوي ٥,٦٪ من إجمالي المبلغ المستثمر في الصكوك موضحة التحديات التي تواجه الصكوك والمتمثلة في تنفيذ مشروعات التنمية الإستراتيجية التي تتطلب توفير الموارد اللازمة ومواجهة الجوانب التشريعية والقوانين بجانب أهمية وجود هيئة للرقابة الشرعية متخصصة للإشراف علي الاصدرات.[1]

خلصت الدراسة بالرؤية المستقبلية للصكوك الإسلامية المتمثلة في توسيع قاعدة الاستثمار بمشاركة العاملين السودانيين بالخارج وتنشيط حركة صكوك الاستثمار الحكومية من خلال إدراجها في أسواق المال العربية وبدء التداول الالكتروني بسوق الخرطوم للأوراق المالية في مطلع الشهر القادم بالإضافة لتكثيف الإعلام للترويج للصكوك ونشر الوعي الادخاري

لجأ السودان إلي استخدام أذونات الخزانة العامة أول مرة عام ١٩٦٦ لسد عجز الموازنة. وكانت هناك محاولات لإنشاء سوق لتنظيم الأوراق المالية في عقد الستينيات من القرن الماضي إلا أن الفكرة رات النور فعلياً عام ١٩٩٤ م بإجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية وقانون صكوك التمويل لعام ١٩٩٥ م لتنظيم اصدارات الصكوك المختلفة. في بداية التسعينات ادخلت تعديلات هيكلية علي تركيبة الاقتصاد السوداني تم بموجبها الغاء العمل بنظام سندات الخزينة باعتبارها آلية غير متطابقة مع موجهات الاقتصاد الاسلامي مما ادي الي التفكير في اصدار اوراق مالية حكومية تتفق مع موجهات الشريعة الاسلامية.

- ❖ شهد الاقتصاد السوداني خلال النصف الاول من التسعينيات تراجعا كبيرا وتضخم حجم الاستدانة من النظام المصرفي وبلغت معدلات التضخم ١٣٣٪ في عام ١٩٩٦ . كما ساءت علاقات السودان مع المؤسسات الخارجية المانحة وشح نظام المنح والقروض.
- ❖ سعت الدولة لابتداع الادوات والوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق اهداف سياسات الاقتصاد الكلي وذلك بالإستخدام الامثل للموارد المتاحة، وايجاد آليات مناسبة لإنقاذ

(١) دراسة الإصدارات الأولى من الشهادات وإمكانية تخفيض الأرباح – قسم البحوث والإحصاء بالشركة.

السياسات المالية تراعي الجانب التاصيلي للمعاملات المالية، وامكانية التطبيق علي نطاق الاقتصاد الكلي بما يتسق مع سياسات مؤسسات التمويل الدولية المختلفة.[1]

- ❖ وفي إطار تنظيم المعاملات الإسلامية والتمويل الاسلامي تم إصدار قانون صكوك التمويل الحكومية لعام ١٩٩٥م.
- ❖ انشأت وزارة المالية والاقتصاد الوطني إدارة السندات الحكومية والتي عرفت فيما بعد بإدارة الصكوك الحكومية تحت الإشراف المباشر للسيد الوكيل كادارة متخصصة لتقوم باصدار الاوراق المالية المختلفة، ولتساهم كذلك في توفير موارد اضافية وسد العجز في الموازانة العامة وقد قامت الادارة بدراسات تفصيلية لاصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بالتنسيق مع بنك السودان وصندوق النقد الدولي والبنك الاسلامي للتنمية بجدة.

دور الصكوك في التمويل

علي الرغم من النجاح الكبير الذي حققته شهادات شهامة إلا أنه بات واضحاً وفي ظل التكلفة العالية لإستدانة الدولة عبر هذه الشهادات وخصخصة معظم الأصول الحكومية فقد برزت الحاجة الي استنباط واستحداث اوراق مالية جديدة تتوفر فيها شروط العقود الشرعية وتتسم بالمرونة وتنوع الفئات والآجال لتلبية متطلبات كافة المستثمرين وتتناسب مع مواردهم المتاحة . ولذلك جاء استنباط مايعرف بالجيل الثاني للاوراق المالية والمتمثل في صكوك التنمية أو صكوك الاستثمار الحكومية والتي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٣ م .

تعريف صكوك الاستثمار

صكوك الاستثمار الحكومية عبارة عن صكوك يمكن لحاملها المساهمة في تمويل الانفاق الحكومي (الرأسمالي والتنموي) عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والمقاولة والاستصناع والسلم .... إلخ.

تستطيع صكوك الاستثمار الحكومية تلبية الاتحتياجات المختلفة للدولة (مشتريات الدولة

(١) نوال سمرد ورفيق بشوندة "دور الصكوك المالية الإسلامية فى معالجة السيولة النقدية – الصكوك الإسلامية نموذجاً" – ورقة عمل، المؤتمر الدولى الثانى للمالية والصيرفة الإسلامية، ٢٠١٥، ص١٨

من معدات وآليات بالإضافة إلي التمويل التنموي للمشتريات المختلفة ومشروعات البني التحتية) كما تعطي حاملها أرباح سنوية شبه معلومة طيلة فترة الاصدار.

مزايا التمويل عبر الصكوك الحكومية

يعد هذا النوع من التمويل تمويلاً غير تضخمي ومستقر عن طريق توفير موارد حقيقية، كما يساهم في تمويل التنمية في المدي القصير والمتوسط. ويساعد في تشجيع الاستثمار وتطوير وتنشيط أسواق راس المال المحلية.

تعطي أرباح شيه ثابتة لفترات معينة (حسب فترة الاصدار) كما أنه يساعد علي التخطيط للأرباح الناشئة مستقبلا. كما أن أرباحهاا تسدد كل ستة أشهر، وهي مدرجة في السوق ويمكن تناولها في أي وقت.

كما تقبل هذه الصكوك كضمان من الدرجة الاولي مقابل التمويل الممنوح من الجاهز المصرفي.

وهي تستخدم ضمن أدوات الاقتصاد المختفة (السياسات النقدية والسياسات المالية). كما أنها إستثمار مأمون ذو مخاطر قليلة ومضمون بواسطة بنك السودان المركزي تتناسب تكلفة التمويل مع آليات السوق، ويعتبر حملة الصكوك مساهمين في تمويل المشروعات التنموية الإستراتيجية.

- إنشاء شركة ذات غرض خاص (spv)
- الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية
- لجنة تنظيم إصدارات الصكوك المنشاه وفقا لقانون تنظيم الصكوك لعم ١٩٩٥ م
- سوق تداول الصكوك (سوق الخرطوم للاوراق المالية)
- معايير هيئة المحاسبة المالية الاسلامية
- نشرات اصدار الصكوك

إصدارات صكوك الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩م

شهدت الفترة من مايو ٢٠٠٣ م إلي ديسمبر ٢٠٠٩ م طرح اربعة عشر اصداراً لصكوك الاستثمار الحكومية تمت اكتتاباتها في فترات دورية في كل عام آخذة في الأعتبار احتياجات وزارة المالية لتمويل التنمية خلال العام، وقد بلغ حجم الموارد المحققة حوالي ٢٣٧ , ٢ مليون جنيه. .

الاستخدامات

يتم التنفيذ من خلال الإجراءات التالية:

- تقوم وزارة المالية بتحديد المشروعات المراد تمويلها عبر صكوك الاستثمار الحكومية.
- تحدد صيغة التمويل المناسبة بحسب طبيعة المشروع ليوقع عقد التمويل بين وزارة المالية وشركة السودان للخدمات المالية.
- تكملة الإجراءات الفنية والشرائية والتعاقدية حسب اللوائح المعمول بها وبتضمن العقد مع الجهة المنفذة للمشروع شروط جزائية في حالة التأخير أو الإخلال بنصوص العقود .
- قيام شركة السودان بتوقيع عقد التنفيذ مع الجهة المنفذة للمشروع بحضور ممثل إدارة الصكوك وممثلي الجهة المستفيدة ويتضمن العقد مسؤلية الجهة المستفيدة الكاملة في مراعاة النواحي الفني للتنفيذ والتي من بينها تأكيد التنفيذ وفق المواصفات الفنية في كل مرحلة وقبل مطالبة الجهة المنفذة بالاستحقاقات
- يتم التمويل حسب حجم التنفيذ ولا يتم سداد الدفعة الاخيرة الا بعد اكتمال المشروع وإستلامة بواسطة لجنة ثلاثية من وزارة المالية وشركة السودان للخدمات المالية والجهة المستفيدة.

الاستغلال الفعلي للموارد المحققة من إصدارات صكوك الاستثمار الحكومية:

بلغت جملة الموارد المحققة خلال الفترة ٢٠٠٣ إلي ديسمبر ٢٠٠٩ م حوالي ٢٣٧ , ٢ تم توجيه٩ , ٥٩ ٪ منها إلى مشروعات تنموية (قومية وولائية) وتم توجيه ٩ , ٨ ٪ من الموارد

إلي البنك الزراعي لمقابلة احتياجات تشغيلية مختلفة، بينما تم توجيه ٢٦,٧ ٪ من الموارد لمقابلة مشروعات مختلفة شملت خدمات الثروة الحيوانية وتطوير البنية التحتية لصناعة النسيج حسبما يوضحها.

الجدول التالي :

جدول رقم (٣) يوضح توزيع موارد صكوك الاستثمار الحكومية

البيان	(المبلغ) مليون دينار	النسبة
تنمية	٨٨٩	٤٠٪
تنمية ولاية	٧٢٢	٣٢٪
مصروفات تشغيلية	٥٤	٢,٤٪
تمويل حكومي متنوع	٤٤٩	٢٠٪
(مدخلات انتاج (البنك الزراعي	١٢٣	٥,٤٪

استغلال الموارد حسب القطاعات الاقتصادية:

- الجدول التالي يوضح أن نسبة ٣٣,٨ ٪ من جملة الموارد تم توجيهها للبنيات الاساسية الري، الطرق، مطار الخرطوم الجديد، السكة حديد، النقل النهري وكباري صغيرة في الولايات.
- بينما كان نصيب الخدمات الأساسية تعليم، صحة ومياه) ٢٩,٥٪)
- بلغ نصيب القطاعات الانتاجية الري والزراعة) ٦,٢٪)
- بلغت نسبة أوجه الانفاق التشغيلية (٢٢٪)
- تم تخصيص نسبة ٨,٩ ٪ من موارد صكوك الاستثمار الحكومية لتوفير احتياجات مختلفة للبنك الزراعي.
- كما يوضح الجدول أيضا توزيع التمويل للمشروعات القومية والولائية

جدول رقم (٤) يوضح توزيع صكوك الاستثمار الحكومية قطاعى

البيان	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
الخدمات (صحية، مياه، وتعليم)	٦٥٩	٪٢٩,٥
البنيات الأساسية	٧٥٦	٪٣٣,٨
تمويل قطاعات إنتاجية	١٣٨	٪٦,٢
مدخلات إنتاج (البنك الزراعي)	١٩٩	٪٨,٩
انفاقات تشغيلية	٤٦٢	٪٢٢
الجملة	٢٢٣٧	٪١٠٠

المردود الاقتصادي

دعم المشروعات الاستراتيجية: من خلال تمويل جزء من احتياجات سد مروي ومطار الخرطوم الجديد ومشروعات اسكان الطلاب في الولايات المختلفة وتمويل شبكة المياه ومحطة تحلية المياه ببورتسودان.

في مجال الصحة: تم دعم المراكز الطبية القومية بالعاصمة والولايات والمعمل القومي الصحي وتوفير معدات تشخيصية متطورة ومعدات متخصصه في المجالات المختلفة بالمستشفيات الاتحادية في إطار مشروع توطين العلاج بالداخل.

في مجال التعليم العام والعالي: تم توفير معامل تقنية متطورة للكليات التقنية إضافة الي توفير أجهزة كمبيوتر بملحقاتها لمدارس الولايات.

في مجال المياه: تم حفر وتركيب مئات الآبار اضافة لبناء السدود وحفر الحفائر والتي ساعدت في حل مشكلة العطش في عدد من الولايات.

طريقة حساب أرباح شهادات شهامة:

إن ارباح شهادات شهامة تعتبر ذات ميزة نسبية حيث توزع بمستوى ثابت على المستثمرين بغض النظر عن الخسائر التي تحدث في بعض الأحيان، أما فيما يختص بالمساهمين فهم شركاء في الأرباح والخسائر. على سبيل المثال بإعتبار الأرباح بنسبة ١٠٠٪.

٢٠ , ٠ × ٥٠٠ سعر الورقة = ١٠٠٪

نسبة ٩٨٪ من الأرباح للمستثمرين، و ٢٪ توزع كالآتي: نسبة ١٪ كدمغة لصالح وزارة الماليةأ و نسبة ١٪ من الأرباح لصالح شركة السودان للخدمات المالية

نموذج طريقة حساب أرباح شهادات شهامة لبعض الشركات:

لتيسير فهم طريقة حساب أرباح شهادات شهامة نفترض الآتي:

يتكون مكون الشراكة في ١/ ١/ ٢٠١٤م من ثلاثة شركات هي:

شركة × للبترول

الأصول الثابتة	٣٠٠٠
الأصول المتداولة	٢٠٠٠
الخصوم المتداولة	٢٥٠٠
صافي حقوق الملكية	٢٥٠٠

شركة y للفنادق

الأصول الثابتة	٢٠٠٠
الأصول المتداولة	١٠٠٠
الخصوم المتداولة	١٣٠٠
صافي حقوق الملكية	١٧٠٠

شركة z لصناعة السيارات

الأصول الثابتة	٧٠٠٠
الأصول المتداولة	٢٠٠٠
الخصوم المتداولة	٤٠٠٠
صافي حقوق الملكية	٥٠٠٠

اعداد مكون اصدار ١/ ١/ ٢٠١٤م

البيان	حقوق المساهمين		صافي حقوق الملكية	نسبة المشاركة	المكون
	حكومة	أخرى			
شركة x للبترول	٪١٠٠	٠	٢٥٠٠	٪٣٠	٧٥٠
للفنادق y شركة	٪٥١	٪٤٩	١٧٠٠	٪٤٠	٦٨٠
لصناعة السيارات z شركة	٪١٠٠	٠	٥٠٠٠	٪٤٠	٢٠٠٠
					٣٤٣٠

اعداد مكون تسييل ١/ ١/ ٢٠١٥

البيان	حقوق المساهمين		صافي حقوق الملكية	نسبة المشاركة	المكون
	حكومة	أخرى			
شركة x للبترول	٪١٠٠	٠	٢٩٠٠	٪٣٠	٨٧٠
للفنادق y شركة	٪٥١	٪٤٩	١٨٠٠	٪٤٠	٧٢٠
لصناعة السيارات z شركة	٪١٠٠	٠	٥٣٠٠	٪٤٠	٢١٢٠
					٣٧١٠

١. حساب نسبة النمو الرأسمالي :

وتساوي مكون التسييل – مكون الإصدار / مكون الإصدار × ١٠٠

٣٧١٠ – ٣٤٣٠ = ٢٨٠

٢٨٠/ ٣٤٣٠ × ١٠٠ =١٧, ٨٪

نسبة النمو الرأسمالي = ١٧, ٨٪

٢. حساب نسبة النمو النقدي:

وهي تدفقات الأرباح من الشركات المشاركة في المكون خلال مدة الاصدار بافتراض ان تدفقات الارباح للفترة ١/ ١/ ٢٠٠٩-١/ ١/ ٢٠١٠م كانت ١٥٠

١٥٠/ ٣٤٣٠×١٠٠=٤,٣٨٪

نسبة النمو النقدي = ٤,٣٨٪

٣. معدل النمو السنوي = ٨,١٧٪ + ٤,٣٨٪ = ١٢,٥٥٪

جدول رقم (٥) سبة مشاركة الوحدات في مكونات شهامة من نصيب الحكومة فيها

الجهة	حصة الحكومة	نسبة المشاركة
الكهرباء	١٠٠٪	٩٥,٠٪
شركة السكر السودانية	١٠٠٪	٩٦,٠٪
الشركة السودانية للإتصالات (سوداتل)	٢٣,٨٪	٢٠,٥٪
هيئة الطيران المدني	١٠٠٪	٩٦,٠٪
هيئة الموانى البحرية	١٠٠٪	٩٥,٠٪
جياد للآليات الثقيلة	١٠٠٪	٤٨,٠٪
شركة كابلات جياد	٥٥٪	٢٧,٠٪
الهيئة العامة للمواصفات	١٠٠٪	٩٥,٠٪
هيئة قاعة الصداقة	١٠٠٪	٩٦,٠٪
الهيئة القومية للإتصالات	١٠٠٪	٩٠,٠٪
شركة الطرق والجسور	١٠٠٪	٧٦,٠٪
الشركة العربية للإنتاج الحيواني	٤٩٪	٤٧,٠٪
الشركة العربية للزيوت	٤٩٪	٤٧,٠٪
الشركة العربية للبذور	٤٩٪	٤٧,٠٪
شركة الصمغ العربي	٢٨٪	٢٣,٢٪
شركة بتروناس	١٠٠٪	٩٠,٠٪

شركة مصفاة الأبيض	٪١٠٠	٠,٩٤٪
شركة أرياب للتعدين	٪٥١	٠,٨٤٪
شركة النيل للبترول *	٪١٠٠	١٠٥,٠٪
شركة خطوط أنابيب البترول	٪١٠٠	١٠٠,٠٪
شركة الفنادق السودانية	٪٣٥	١١٠,٠٪
شركة جياد للسيارات	٪١٠٠	٠,٩٥٪
هيئة سكك حديد السودان	٪١٠٠	٠,٩٥٪
شركة سكر كنانة	٪٣٥	٠,٢٦٪
شركة الأسواق والمناطق الحرة	٪٤٠	٢٢,٨٪
التنمية الريفية	٪٤٠	٠,١٥٪
الشركة الوطنية للطرق	٪٣٥	٠,١٥٪
الإمدادات الطبية	٪١٠٠	٠,٧٠٪

المصدر : إدارة الدين الداخلي بوزارة المالية والإقتصاد الوطني

الدراسة التطبيقة

أولاً : نبذه عن الشركة

نشأة وتأسيس الشركة:

في إطار جهود بنك السودان في ابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد فكر كل من البنك المركزي ووزارة المالية في الاهتداء إلى أدوات تقوم مقام عمليات السوق المفتوحة في النظام التقليدي وتتماشى مع موجهات الشريعة الإسلامية بخلوها من شبهة الربا فكان ان اهتدي كل من البنك المركزي (بنك السودان) ووزارة المالية إلى أدوات مالية تقوم علي أسس شرعية وتتميز بدرجة من المرونة والواقعية وهذه الأدوات تقوم علي المشاركة بدلاً عن المداينة وذلك لحركتها وفي ظل هذا التوجه تم ابتكار كل من شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة شهامة). وبما ان بنك السودان لا يحق له المتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة فقد تم إنشاء شركة السودان

للخدمات المالية لتقوم بهذا الدور بعد ان تنازلت وزارة الم وبنك السودان من أصولها في البنوك المملوكة كلياً أو جزئياً لصالح الشركة أصبحت الشركة مملوكة بنسبة ٩٩٪ بواسطة بنك السودان و١٪ بواسطة وزارة المالية وقد تم تسجيلها لدي المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات لعام ١٩٢٥م أي أنه تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية بواسطة بنك السودان ووزارة الم والاقتصاد الوطني برأس مال مصرح قدره ١٠ مليون دينار ورأسمال مدفوع قدره ٢ مليون دينار ويمثل الشريحة (ب) من رأسمال الشركة أما الشريحة (أ) من رأسمال الشركة فتتكون من القيمة المحاسبية (Fair Value) لكل البنوك المملوكة كلياً أو جزئياً لبنك السودان ووزارة المالية. وقد بلغت القيمة المحاسبية لهذه البنوك في نهاية أبريل ١٩٩٨ نحو ٣,٩٤ بليون دينار سوداني أصدرت بموجبها عدد ٣٩٤٠ شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) بقيمة اسمية قدرها واحد مليون دينار للشهادة الواحدة وذلك بعد ان قام كل من بنك السودان ووزارة المالية بتحويل أصولها في هذه البنوك لصالح شركة السودان للخدمات المالية والتي أصبحت هي المالكة لهذه الأصول .

هذا وقد تحددت الأغراض الأساسية التي من أجلها تم انشاء الشركة في الاتي:

١. القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف الإداري الكامل في الانصبة والحصص المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبنوك السودانية أو أي هيئات أو مؤسسات أو شركات وذلك عن طريق اصدار شهادات تسمي شهادات مشاركة البنك المركزي ذات القيم المتساوية والقابلة للتداول بعد تحويل كل الأنصبة والحصص التي يمتلكها ووزارة الم والاقتصاد الوطني بجداول مفصلة للشركة .

٢. قبول وإقرار حجم وقيمة نصيب بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبنوك السودانية .

٣. مساعدة بنك السودان في تنظيم السيولة العامة بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية العامة .

٤. الدخول في أي اتفاقيات أو ترتيبات مع بنك السودان أو أي هيئة أو مؤسسة أو شركة او شخص يبدو فيها ما يحقق أغراض الشركة .

٥. إنشاء وادارة صناديق متخصصة في الخدمات الم .

٦. التأمين في أي شركة تأمين علي ممتلكات الشركة ضد كل الأضرار والمخاطر

٧. أداء أي عمل أو أعمال أخرى تراها ضرورية ولازمة أو ملائمة أو من شأنها ان تمكنها من تحقيق أغراضها أو أي جزء منها .

هذا وقد بلغ راس مال الشركة عند التأسيس عشرة مليون دينار سوداني (رفع الآن الى ١٠٠ مليون دينار) مقسمة علي مليون سهم وقيمة السهم الواحد عشرة دينار سوداني، وحسب نص عقد تأسيس الشركة – للشركة الحق في زيادة راس المال كما يحق لها ان تخفضه بأذن من المحكمة ولا يحق لأي شخص طبيعي أو اعتباري غير بنك السودان وحكومة جمهورية السودان ممثلة في وزارة الم والاقتصاد الوطني ان يمتلك اسهماً في الشركة فيما بلغ راس المال المدفوع للشركة اثنين مليون دينار سوداني .

تقوم الشركة بدور المدير لمشروع شهادات مشاركة البنك المركزي وشهادات المشاركة الحكومية وأي أوراق مالية أخرى سيصدرها كل من البنك المركزي (بنك السودان) ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وتشرف علي طرح الشهادات في العطاء وتحدد الفائزين ومن ثم تقوم بتقديم الشهادات لهم وتحتفظ بسجل لكل مالك .

ما هي شهامة؟

شهادة المشاركة الحكومية شهامة عبارة عن صكوك تقوم علي أساس شرعي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان وتديرها شركة السودان للخدمات المحدود، تحقق شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) عدة أهداف يمكن أيجازها في الاتي:

إدارة السيولة علي مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة بالتحكم في السيولة قبضاً أو بسطاً ضمن إطار الشريعة الاسلامية تغطية جزء من العجز في الموازنة الذي كانت تتم تغطية سابقا إما بطباعة المزيد من العملة أو ما يسمي بالاستدانة من البنك المركزي تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري بين الجمهور وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار خلق أوراق مالية إسلامية

تكـون بمثابـة نـواة للمسـاعدة في تطويـر أسـواق رأس المـال وسـوق لـلأوراق الماليـة كإحـدي أدوات السياسـة النقديـة، بحيـث تمكـن البنـك المركـزي مـن تخطيـط وتنفيـذ سياسـة نقديـة فعالـة في إطـار.

مميزات شهادة شهامة؟

- الشـهادة شرعيـة وتفـي بكافـة متطلبـات العقـود الشرعيـة وحصلـت عـلى فتـوى بشرعيتهـا مـن الهيئـة العليـا للرقابـة الشرعيـة للبنـوك في السـودان .
- ذات مخاطـر اسـتثمارية متدنيـة حيـث أنهـا مسـنودة بأصـول حقيقيـة في وحـدات اقتصاديـة تتميـز بربحيتهـا العاليـة وإداراتهـا المتميـزة وفي قطاعـات اقتصاديـة مختلفـة .
- مثـل مجموعـة الإتصـالات السـودانية (سـوداتل)، الشركـة السـودانية لخطـوط أنابيـب البـترول، الهيئـة القوميـة للكهربـاء، مجموعـة جيـاد الصناعيـة . ذات ربحيـة مـع مقارنـة بأوجـه الاسـتثمار الاخـري المتاحـة تصـل حتـى ١٨٪ سـنويا مصنفـة كضـمان للحصـول عـلى التمويـل المـصرفي مـن الدرجـة الاولى .

فترة إستحقاق شهادة شهامة؟

تصدر شهادات المشاركه الحكوميه بأجل عام واحد يمكن تجديده في نهاية المدة .
فئات الشهادات المتاحة؟

قيمـة الشـهادة الواحـدة يبلـغ ٥٠٠ جنيـه سـوداني ويحـق للمسـتثمر أن يطلـب شراء أي عـدد مـن الشـهادات.

قيود وضوابط الإستثمار في شهامة على المستثمر؟

شـهامة هـي منتـج مـالي متـاح لكافـة المسـتثمرين السـودانيين والاجانـب أمـا المسـتثمرين الأجانـب فيخصـص لهـم نصيـب معـين في كل إصـدار حسـب الضوابـط والقواعـد الصـادرة مـن بنـك السـودان المركـزي ووزارة الماليـة والإقتصـاد الوطنـي. يتـم دفـع قيمـة اكتتـاب الصـك إمـا نقـدا أو بشـيك معتمـد أو عـبر تحويـل بنكـي.

تصدر الشهادة بعد مرور حوالى شهرين من تاريخ نهايه الاكتتاب باسم المكتتب وعدد الصكوك يتم تسليم الشهادة لصاحبها شخصيا بعد ابراز مستند اثبات الشخصية ساري المفعول او الشخص الموكل بتوكيل قانوني .

عند استلام الشهادة يجب ابراز ايصال الدفع ، زائدا اثبات شخصيه ساريه المفعول (بطاقه قومية، جواز سفر، رخصة قيادة) أجل تصفية شهادة شهامة يحسب من تاريخ الإكتتاب عندما يحين أجل التصفية/ تاريخ الإستحقاق يقوم المستثمر بتقديم أصل الشهادة او كشف حساب مستخرج من(مركز الايداع بسوق الخرطوم للاوراق الماليه) ويوضح رغبته حيث ان للمستثمر كافة الخيارات وهي:

- سحب كامل الإستثمار شاملا الأرباح
- سحب الأرباح وتجديد الأصل لعام جديد

تاريخ الاصدار	بداية الاكتتاب	نهاية الاكتتاب	تاريخ التصفية
١ – يناير	١ – فبراير	١٠ – فبراير او نفاذ كمية الاكتتاب	١٥ – فبراير
١ – ابريل	١ – مايو	١٠ – مايو او نفاذ كمية الاكتتاب	١٥ – مايو
١ – يوليو	١ – اغسطس	١٠ – اغسطس او نفاذ كمية الاكتتاب	١٥ – اغسطس
١ – اكتوبر	١ – نوفمبر	١٠ – نوفمبر او نفاذ كمية الاكتتاب	١٥ – نوفمبر
متوسط مؤشرات الأرباح التاريخية الارباح المتوقعة للعام تتراوح مابين ١٦-١٨			

نشاط الشركة:

يتمثل دور الشركة في القيام بصناعة الأوراق المالية المتعلقة بإصدار وتسويق وادارة الصكوك الحكومية والسندات والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في إدارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة حيث قامت الشركة منذ إنشائها وحتى الآن بإصدار العديد من الأوراق الم المتمثلة في الآتي:

شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):

هذه الشهادات تعرف بأنها شهادات مشاركة تمكن حاملها من مشاركة بنك السودان المركزي في ملكيته لأسهمه بالبنوك التجارية، وتنشأ الشهادة بعد حصر مساهمات بنك السودان المركزي وتحديد قيمتها ومن ثم تجزئتها إلى شهادات مشاركة بقيم متساوية.

شهادات (شمم) إلى تحقيق الاتي:

- إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي.
- منح البنوك فرصة لاستثمار فوائضها لآجال قصيرة.

عمل شهادات (شمم):

تنبني العلاقة في شهادات شمم وفقاً للآتي:

- المستثمرون (المصارف).
- الشركة (مدير الصندوق).
- بنك السودان المركزي (المالك لمكون الشراكة والجهة المستفيدة من هذه الشهادات في إدارة السيولة).
- تنبني العلاقة بين المستثمرين والشركة على قيام الشركة بتمليك المستثمرين المعلومات المرتبطة بالأداء المالي للأصول المكونة لصندوق الشراكة.
- تنشئ الشركة الصندوق نيابة عن بنك السودان المركزي ويوضع تحت إدارتها بغرض إصدار الصكوك.
- يمثل الصك بعد استثماره موجودات قائمة وحقيقية لمكون الشراكة.
- يتحدد العائد على الصكوك وفق الأداء المالي لمكون الشراكة.

شهادات مشاركة الحكومة (شهامة):

وهي عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة.

وتهدف شهادات (شهامة) إلى تحقيق الآتي:

- استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار.
- توفير أداة إسلامية شرعية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وانفاذ السياسات المالية وسد عجز الموازنة.
- تطوير أسواق راس المال المحلية والإقليمية.
- تحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءة وذات أداء مالي واداري عالٍ .
- تمكين وزارة المالية من الاستدانة من موارد حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي.

عمل شهادات (شهامة):

تنبني العلاقة في شهادات (شهامة) وفقاً للآتي:

- المستثمرون (المصارف، المؤسسات الم والشركات، الصناديق والأفراد).
- الشركة (مدير الصندوق).
- وزارة الم والتخطيط الاقتصادي وهي الجهة المالكة لمكون الشراكة.
- تنبني العلاقة بين المستثمرين والشركة على قيام الشركة بتقديم المشورة الم الشرعية وتمليك
- المستثمرين المعلومات المرتبطة بالأداء المالي للأصول المكونة للشراكة.
- تقوم الشركة بتسويق الشهادات المصدرة من الوزارة وادارتها مقابل عمولة قدرها ٧٪ يتم تحصيلها من الوزارة.
- يمثل الصك بعد استثماره موجودات قائمة وحقيقية لمكون الشراكة.

- يتحدد العائد على الصكوك وفق الأداء المالي لمكون الشراكة.
- لا يجوز للمستثمر سحب راس ماله أو أي جزء منه قبل تاريخ الاستحقاق ولكن له حق تداوله في سوق الخرطوم للأوراق الم وأي أسواق مال أخرى تدرج فيها هذه الشهادات.

بدأ العمل بإصدار شهادات المشاركة الحكومية)شهامة (منذ العام ٢٠١٤ م ويجري العمل في إصدارها حتى التاريخ الحالي٢٠٠٧ م، وتصدر الشركة شهادات ربع سنوية.

ثانياً: توصيف النموذج واختبار سكون متغيرات النموذج

يتضمن النموذج القياسي عدد من المتغيرات تم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة. وتعتبر الخطوة الأولي والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تعنى بالتعبير عن الظاهرة موضع الدراسة في صياغة رياضية وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق علي هذه الظاهرة علي المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل علي الخطوات التالية :

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .

وفيما يلي دراسة توضيحية لمراحل توصيف النموذج الدراسة:

تحديد المتغيرات

يتضمن النموذج المقترح لتقدير دالة تمويل التنمية الاقتصادية على متغير شهادات شهامة وتمويل التنمية الاقتصادية في السودان والذى يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي :

معادلة تمويل التنمية الاقتصادية:

تشتمل على الاتى:

أ/ تمويل التنمية الاقتصادية:

وهو يمثل المتغير التابع .

ب/ (شهادات شهامة) تعتبر متغير مستقل.

الشكل الرياضي للنموذج :

عند مرحلة صياغة الشكل الرياضي للنموذج المقترح للدراسة فإن النظرية الاقتصادية لاتُعطي معلومات كافية بشأن الدالة المقترحة للتقدير ولذلك يتم الاعتماد علي شكل الانتشار وأسلوب التجريب للأشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقا" لأهداف الدراسة وذلك وفقا" للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية . وتبدأ صياغة هذا النموذج من خلال الاعتماد علي عدد من الدراسات السابقة ونسبة لوجود متغير مستقل و متغير تابع واحد يكون شكل دالة النموذج كما يلى:

صياغة النموذج وفقا" للأشكال الرياضية التالية :

١/ الدالة الخطية:

وهي الدوال الخطية والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي :

$$EDF=B0+B1SH+Ut----------1$$

٢/ الدالة اللوغريثمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Log(EDF)=B0+B1\,Log(SH)+Ut----------1$$

حيث ان:

تمويل التنمية الاقتصادية: (y) = EDF (Economic Development Finance)

شهادات شهامة: (x) = SH (Shahama)

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار فيليب بيرون (Phillip&Peron) عند مستوي معنوية ٥٪ .

نتائج اختبارات جذور الوحدة results of Unit Root tests

جدول رقم (١)

نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (فيليب& بيرون) لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة الحرجة ٥٪	القيمة الاختبارية P&P	مستوى الاستقرار
تمويل التنمية الاقتصادية	٥,٥٣٦٧-	٦,٠٦٨٧٢٤-	المستوى
شهادات شهامة	٥,٩٥٧٤١٤-	٥,٥٣٦٧-	المستوى

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج (E-Views)

يتضح من الجدول رقم (١) لقد تم استخدام اختبار (فيليب& بيرونP&P) والذى يعتبر أكثر دقة لأنه يقوم علي ادخال تصحيح للارتباط الذاتي بإستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار إنه يأخذ في الإعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة إختبارية اكبر من إختبار ديكى فولر المدمج لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة، حيث انه يختلف عن (ADF) في أنه لايحتوى علي قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الاولي للسلسة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي (Non parametric correlation) ويسمح بوجود متوسط صفرى واتجاه خطى للزمن. لذا من خلال الجدول (١) أعلاه لقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوي معنوية (٥٪) لمتغير (تمويل التنمية الاقتصادية) باستخدام اختبار (فيليب& بيرون) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير ٦,٠٦٨٧٢٤-) أكبر من

القيمة الحرجة عند مستوي معنوية ٥٪ والبالغة (-٥٣٦٧ , ٥) مما يعني ان متغير (تمويل التنمية الاقتصادية) مستقر في مستواه. وكذلك تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوي معنوية (٥٪) لمتغير (شهادات شهامة) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير بلغت(-٩٥٧٤١٤ , ٥) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية ٥٪ والبالغة (-٥٣٦٧ , ٥) مما يعني ان متغير (شهادات شهامة) مستقر في مستواه.

تقدير دالة شهادات شهامة وتمويل التنمية الإقتصادية في السودان :

لتقدير دالة تمويل التنمية الإقتصادية في السودان فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاقتصادى (E-views)، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$EDF= B_0+B_1SH + U_t$$

حيث ان:

تمويل التنمية الإقتصادية = EDF

قيمة شهادات شهامة = SH

المتغير العشوائى = Ut

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى(OLS) لتقدير دالة تمويل التنمية الاقتصادية، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (٢)

نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	t قيمة	مستوي المعنوية
C	٤,٣٥٨٥٥٥	٣,٢٥٨٥٥٧	١,٣٣٧٥٧٢	٠,٠٠٣
قيمة شهادات شهامة	١,٠٧٠٥٣٧	٠,٢٤٣٩٦٥	٤,٣٨٨٠٨١	٠,٠٠١

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

R^2(R-Squared) 0.86 F=19.25526

Prob (F.Statistic): 0.000002

DW: 1.7 White test: 0.431032

EDF = 4.358555 +1.070537 SH

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج:

أولا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاقتصادي:

جدول رقم (٣)

نتائج التقييم الاقتصادي لدالة سعر الصرف

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
C	٤,٣٥٨٥٥٥	يتفق مع النظرية الاقتصادية
قيمة شهادات شهامة	١,٠٧٠٥٣٧	يتفق مع النظرية الاقتصادية

يتضح من الجدول رقم (٣) إن قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك علي النحو التالي.

* قيمة الثابت بلغت (٤,٣٥٨٥٥٥) وهي قيمة موجبة وتدل علي قيمة تمويل التنمية الإقتصادية عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

* قيمة معامل شهادات شهامة بلغت (١,٠٧٠٥٣٧) وهي قيمة موجبة وتدل علي وجود علاقة طردية بين معامل شهادات شهامة وتمويل التنمية الاقتصادية.

ثانيا" الدالة النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (٤)

نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغيرات	t قيمة	مستوي المعنوية	النتيجة
C	١,٣٣٧٥٧٢	٠,٠٠٣	وجود دلالة معنوية
قيمة شهادات شهامة	٤,٣٨٨٠٨١	٠,٠٠١	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

R^2(R-Squared) 0.86 F=19.25526

Prob (F.Statistic): 0.000002

يتضح من الجدول رقم (٤) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي ما يلي :

(أ) معنوية المعالم المقدرة :

ثبوت معنوية جميع المعالم في الدالة حيث بلغت قيمة (t) للثابت (١,٣٣٧٥٧٢) بمستوي معنوية (٠,٠٠٣)، أما فيما يختص بمتغير شهادات شهامة فقد بلغت قيمة (t) (٤,٣٨٨٠٨١) بمستوي معنوية (٠,٠٠١) و قيمة مستوي الدلالة المعنوية اقل من ٥٪ وهذه دلالة علي وجود علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين (شهادات شهامة) (كمتغير مستقل) والمتغير التابع (تمويل التنمية الإقتصادية).

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوي معنوية ٥٪ ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (١٩,٢٥٥٢٦) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠٠٠٢) وهي اقل من مستوي المعنوية (٠,٠٥).

(ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد R^2 (R-Squared) علي جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (٠,٨٦) وهذا يعني إن ٨٦٪ من التغيرات في المتغير التابع (تمويل التنمية الاقتصادية) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (شهادات شهامة) بينما (٤١٪) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلي متغيرات أخري غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة فى المتغير العشوائى، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (شهادات شهامة) و تمويل التنمية الاقتصادية.

ثالثا" التقييم وفقا" للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تجري عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس ، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

١/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

- تم التأكد من أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (S.V=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن –واتسون (D.W) (١,٧) في النموذج المقدر و تدل علي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

٣/ اختبار مشكلة اختلاف التباين أو (عدم ثبات تباين حد الخطأ)

- ويدل اختبار (White) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ إن النموذج المقدر لايعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic) لمشاهدات

النموذج غير معنوية إحصائيا عند مستوي الدلالة ٥٪، إذ بلغت قيمتها (٠,٤٣١٠٣٢) وبالتالى نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة اختلاف فى التباين و نرفض الفرض البديل (H_1).

وعليه نستنتج وفقا" لنتائج التقدير ما يلي:

مهما زادت أو انخفضت قيمة مساهمة شهادات شهامة في تمويل التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية الا ان الناحية الواقعية وهى الاكثر دقةً وتعتبر ذات منطق اقتصادى يمكن اتباعهاً وكذلك تشير الدلالة الإحصائية بين (شهادات شهامة) و(تمويل التنمية الاقتصادية) على ان هذا المتغير المستقل فى النموذج يعتبر ذو اهمية بالغة في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان.

اختبار الفرضية

الفرضية الأساسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين شهادات شهامة وتمويل التنمية الإقتصادية.

لقد تم استخدام (الوسط الحسابى، والوسيط، والانحراف المعيارى) لمتغير الديون الخارجية والذى بلغ متوسطه الحسابي (١٦٦٦٣٦,٧) وانحرافه المعيارى (٢٣٤٧٤١,٤)، والمنوال (٦٨٧٢١,٤٠). وذلك بالاعتماد على متغير تمويل التنمية الآقتصادية حيث بلغت قيمة الوسط الحسابى له (٢١٠٨٩,٥٤) والوسيط (٢٠٥٥٥,٢١)، والانحراف المعيارى (٤٣٦٣,٢٣٩). اما فيما يختص بالدلالة الاحصائية فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة لمتغير قيمة شهادات شهامة (١٢,٧٧٢٩٧) بقيمة احتمالية (٠,٠٠٠٢) وهي قيمة اقل من (٠,٠٥) ويدل ذلك على ان هناك علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين الصكوك الحكومية ممثلةً في شهادات شهامة وتمويل التنمية الاقتصادية وهذا يثبت صحة الفرضية.

النتائج:

لقد تم استخدام (الوسط الحسابى، والوسيط، والانحراف المعيارى) لمتغير الديون الخارجية:

١. أثبتت الدراسة أن قيمة ثابت المعادلة موجب وهذا يتفق مع مبادئ النظرية الاقتصادية.

٢. أكدت الدراسة إن الزيادة في قيمة معامل شهادات شهامة بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة تمويل التنمية الاقتصادية بمقدار (١,٠٧٠٥٣٧) وهذا يدل علي وجود علاقة طردية ويثبت صحة النظرية الاقتصادية.

٣. أثبتت الدراسة أن هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين متغير شهادات شهامة وتمويل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية البالغة (٠,٠٠١).

الخاتمة

في الختام تم التوصل إلى عدد من النتائج والمراجع.

أولاً: النتائج

- توفير أداة إسلامية شرعية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وانفاذ السياسات المالية وسد عجز الموازنة.
- تطوير أسواق راس المال المحلية والإقليمية.
- تحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر الشركات كفاءة وذات أداء مالي واداري عالٍ .
- تمكين وزارة المالية من الاستدانة من موارد حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي

ثانياً: التوصيات

١. ينبغي العمل على تطوير آليات اصدار الصكوك الإسلامية الحكومية لجذب أكبر عدد من المستثمرين سواء المحليين أو االجانب.

٢. توجيه مزيدا من موارد الصكوك نحو القطاع الزراعي، لأن السودان يتمتع بأراضي شاسعة ولكن يفتقر للتمويل.

٣. نشر ثقافة التمويل الإسلامي عموما، والصكوك الإسلامية خاصة، من أجل استقطاب الأموال الإسلامية. التي يتم استثمارها في الخارج وتوجيهها للقطاع الزراعي.

٤. اعداد الكوادر البشرية المتخصصة التي تشرف على عمليات اصدار وتداول الصكوك.

٥. العمل على عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل وجميع الفعاليات التي تساهم في توعية الجمهور بأهمية التعامل بالصكوك الإسلامية.

٦. حث الجهات المدينة (من الولايات) على سداد الديون في تاريخ استحقاقها، وعدم استخدامها ألغراض أخرى.

التوصية بدراسات مستقبلية:

١. الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي.

٢. استخدام الصكوك كأداة للسياسة النقدية.

٣. معوقات إصدار الصكوك الحكومية.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧.

٢. أحمد عبد الصبور عبد الكريم، "الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية "، دار المنظومة، مجلد ٢٣، عدد٤٠، محكمة، ٢٠١٤.

٣. أحمد فؤاد أمين "مؤتمر خبراء استثمار المصارف الإسلامية"، مجلة البنوك الإسلامية، العدد ١٢.

٤. إسلام عبد الناصر "أثر الصكوك الإسلامية فى تمويل الإنفاق الحكومى بالتطبيق على الحالة المصرية "رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥. البنك الإسلامى للتنمية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب ، "صيغ تمويل التنمية فى الإسلام "، ندوة، ٢٩ ص٥٣.

٦. التجربة السودانية إلدارة السيولة – إعداد د. بدر الدين قرشي – المدير الأسبق للشركة.

٧. التقارير السنوية لسوق الخرطوم لألوراق المالية.

٨. التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية، ٢٠١٣ م، ص ١٨-٢٢.

٩. حسام الدين أدم أحمد محمد ٢٠٠٤ ،إدارة السيولة في الإقتصاد السوداني دراسة تجربة شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادة مشاركة الحكومة (شهامة) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان

١٠. حسين شحاتة، "نشأة وتطور فكرة المصارف الإسلامية"، جامعة الأزهر- القاهرة، ١٩٩٦.

١١. خالد بن سعود الرشود،"العقود المبتكرة للتمويل والاستثمار بالصكوك الإسلامية"،٢٠١٣،.

١٢. زاهر على محمد بنى عامر، "التصكيك ودوره فى تطوير سوق مالية إسلامية "، دار عماد الدين، عمان، ط١، ٢٠٠٩.

١٣. زياد الدماغ، "دور الصكوك الإسلامية فى دعم الموازن العامة من منظور تمويل إسلامى"، بحث مقدم للمؤتمر الدولى للصيرفة والمالية الإسلامية، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا،١٥-١٦ جوان ٢٠١٠.

١٤. زياد الدماغ،" دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي"، المؤتمر العالمي "قوانين الأوقاف وإدارتها- وقائع وتطلعات"، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩.

١٥. سامر قنطقجي، "صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد "، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الاسلامية، قسم الدراسات العليا، ٢٠٠٩.

١٦. عبد الكريم قندوز، مدانى أحمد، "الاقتصاد الإسلامى،الواقع ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة غرداية.

١٧. عثمان يعقوب محمد (سبتمبر ١٩٩٩م)، التضخم والسياسية في السودان، ورقة سمنار رقم (٤٢) مقدمة للمركز القومي للبحوث، معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية برنامج سلسلة السمنارات الداخلية الشهرية بالتعاون بالتعاون مع مؤسسة قريدايرنت، الألمانية.

١٨. العربى مصطفى، حمو سعدية "دور الصكوك الإسلامية فى تمويل الاقتصاد – ماليزيا أنموذجاً-" مجلة البشاير الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد ١ مارس (٢٠١٧)،ص٧٠.

١٩. عمر حسن العبيد أحمد (١٩٩٥م)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني ودورها في التضخم (٨٠ – ٨١ – ٩٢ – ١٩٩٢م) رؤية في الاقتصاد (غ م) جامعة أم درمان الإسلامية.

٢٠. غالمى زهير، "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض

تجارب دولية –" ، رسالة دكتوراه،جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف –، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سنة(٢٠١٦-٢٠١٧).

٢١. فؤاد محمد أحمد، "الصكوك الإسلامية(التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة "، بحث مقدم إلى ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، ٢٠٠٩.

٢٢. كتاف شافيه "أهمية الصكوك فى تنشيط الأسواق المالية " ورقة عمل مقدمة إلى مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد ١٤ لسنة ٢٠١٤ ص٨٣.

٢٣. محمد الفاتح عثمان صبير ٢٠٠٤ م ، صيغ التمويل المصرفى الإسلامي والتقليدي دراسة مقارنة لمصرفي أبوظبي الإسلامي وبنك أبوظبي الوطني دولة الإمارت العربية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان .

٢٤. محمد تقى العثمانى ، "الصكوك كأداة لإدارة السيولة "،بحث مقدم للندوة العشرون للمجمع الفقهى الإسلامى، مكة المكرمة، ٢٥ -٢٩ ديسيمبر ٢٠١٠،ص٦.

٢٥. معطى الله خير الدين ، شرياق رفيق، "الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية "أجامعة قالمة، ٢٠١٢.

٢٦. موسى شحادة، "تجربة البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار"، البنك الاسلامى الأردنى، بحث مقدم لندوة تجربة البنوك الاسلامية، القاهرة،١٩٩٠.

٢٧. نوال سمرد ورفيق بشوندة "دور الصكوك المالية الإسلامية فى معالجة السيولة النقدية – الصكوك الإسلامية نموذجاً-" ورقة عمل، المؤتمر الدولى الثانى للمالية والصيرفة الإسلامية، ٢٠١٥

٢٨. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، البند ٢ من المعيار الشرعي رقم ٥١٧ ، المنامة – البحرين ، ٢٠٠٧.

٢٩. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "كتاب المعايير الشرعية "، البحرين، ٢٠١٠، ص٢٣٩.

تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار

الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) نموذجًا

إعداد/ د. ناصر النائي آدم

عميد كلية الدراسات العليا جامعة الملك فيصل بتشاد

مستخلص الدراسة:

بدايات القرن الحادي والعشرين، من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تنصب أساساً تجاه تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار، من خلال نموذج الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) بغرض معرفة أوجه القصور وإيجاد علاج له، ومن ثم إيجاد طرق لترقية هذا الاستثمار.

كذلك تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات هي: إن الدولة التشادية قد بذلت جهود حثيثة في دعم وترقية الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وأن هناك قصور في الأساليب والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في تطوير وزيادة الاستثمار، وأن وجود الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات، له اثر إيجابي في زيادة الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي. حيث اعتمدت الدراسة في تناولها للموضوع على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات.

الكلمات الأساسية:

ترقية الاستثمارات، الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي.

Les investissements au Tchad ont connu un développement remarquable au début du 21e siècle.

l'importance de cette étude est axée sur l'évaluation du rôle économique du Tchad ā l'accroissement des investissements ā travers un modèle de l'agence nationale pour les investissements et les exportations, afin de connaitre les différents aspects des insuffisances et en trouver les solutions, et ensuite explorer les voies de la promotion de cet investissement.

L'étude est basée sur les méthodes:

- Descriptive;

- Analytique;

- Interprétariat;

Après l' introduction, l' étude a été scindée en 3 parties que vous trouvez ā la fin des résultats et les recommandations.

MOTS clés:

- promotion de l'investissement .

- Agence nationale des investissements et des exportions .

مقدمة:

شهد حجم الاستثمارات في تشاد تطوراً ملحوظاً مع بدايات القرن الحالي، حيث قامت الدولة بسن ميثاق الاستثمار الذي اشتمل على حوافز جيدة للمستثمرين، وقامت بتعزيز حجم الاستثمار المحلي عبر التمويل الحكومي، وذلك بإنشاء وزارة خاصة بالقروض الصغيرة، تحولت فيما بعد إليإدارة تابعة لوزارة المالية والميزانية، كذلك تم إنشاء الصندوق الوطني لدعم الشباب بغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، كما عززت آلية الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بإنشاء المجلس الوطني لأصحاب الأعمال التشاديين، كما عملت على تهيئة بيئة أداء الأعمال وتحسين التنافسية، من أجل ترقية الاستثمارات المحلية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقامت بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE).

من هنا تكمن أهمية الدراسة في كونها تنصب أساساً تجاه تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار من خلال نموذج الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات (ANIE) بغرض معرفة أوجه القصور وإيجاد علاج له، ومن ثم إيجادطرق لترقية هذا الاستثمار.

المبحث الأول: واقع الاستثمار في تشاد وإستراتجية تنميته

أولاً: واقع الاستثمار في تشاد:

يتنوع الاستثمار في تشاد بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي.

- **القطاع الرسمي:**

تطور الاستثمار في القطاع الرسمي: شهد هذا الاستثمار تطوراً ملحوظاً خلال الثلاثة عقود الماضية، فبينما كان عدد الوحدات الاقتصادية المسجلةحتى عام ١٩٩٠م ٨١٣ وحدة، ازدادت إلى ٤٠٤٨ وحدة في عام ٢٠٠٠م بمعدل زيادة سنوية قدره ٣٦٨ وحدة، ثم أخذ هذا المعدل في الزيادة ليسجل ٧٤٨ وحدة سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٣م، ثم ارتفع هذا المعدل إلى ٢٠٥٤ وحدة سنوياً حتى عام ٢٠١٤م، حيث بلغ إجمالي الوحدات الاقتصادية الخاصة العاملة في تشاد ٣٠٧٦١وحدة[1]، وبدءاً من العام ٢٠١٧م بدأت الوحدات الاقتصادية تأخذ منعطف سلبي نظراً للأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها الدولة، ولذلك بلغ عدد إجمالي الوحدات الاقتصادية الخاصة العاملة في تشاد بنهاية العام ٢٠١٩م إلى ٢٩٥٤٠ وحدة[2].

ويتوزع الاستثمار في القطاع الرسمي كما يلي:

أ- حسب مجال النشاط: يمكن القول وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٨م إن ٧٥٪ من الوحدات الاقتصادية الرسمية تمارس أنشطة التجارة، أما مجال أنشطة التصنيع فتستحوذ على

1 .Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, Institut de la statistique des études économiques démographiques; Recensement General des entreprises. N'Djamena, 2019.p17.

2 . Ibid, p19.

١٠٪، وتستحوذ أنشطة غرف الإيواء والمطاعم على نحو ٢ , ٥٪، أما مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة فتمثل ٣ , ٢٪[١].

ب – حسب القطاعات الاقتصادية: يمثل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من حيث الأهمية النسبية مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ أن ٩٠٪ من الأنشطة تنتمي إلى هذا القطاع، بينما ٩ , ٩٪ من الأنشطة الأخرى تنتمي إلى قطاع الصناعات التحويلية، في حين أن هناك ١ , ٠٪ فقط من الأنشطة تنتمي إلى القطاع الأولي، ويرجع ذلك إلى أن أنشطة الزراعة والصيد وتربية الحيوانات في تشاد تعد أنشطة منزلية وعائلية، ولا يحتاج ممارستها إلى إنشاء وحدة اقتصادية رسمية.

جـ – حسب حجم الوحدات: تنقسم الوحدات الاقتصادية الرسمية من حيث الحجم إلى وحدات صغيرة ووحدات متوسطة ووحدات كبيرة، حيث يبلغ عدد الوحدات الصغيرة الحجم ٢٦٢٦١ وحدة بنسبة ٤ , ٨٥٪، بينما يبلغ عدد الوحدات المتوسطة الحجم ٣٥٢٢ وحدة بنسبة ٤ , ١١٪، في حين يبلغ عدد الوحدات الكبيرة الحجم ١٣٩ وحدة أي بنسبة ٥ , ٠٪، علماً بأن هناك ٨٣٩ وحدة اقتصادية غير مصنفة تصل نسبتها إلى ٧ , ٢٪[٢].

د – حسب الشكل القانوني للمؤسسة: يمكن القول: إن ما يقارب الـ ٩٨٪ من إجمالي المؤسسات الخاصة المحلية، عبارة عن مؤسسات فردية؛ أي أنه تم إنشائها برأس مال فردي، أما المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات الكبيرة، فأنها لم تمثل حتى نهاية العام ٢٠١٧م سوى ٢٪ فقط من إجمالي المؤسسات الخاصة المحلية[٣].

١. العمالة المتولدة من الوحدات الاقتصادية الرسمية: وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٨م، بلغ إجمالي الوحدات الاقتصادية الرسمية عدد ٣٠٧٦١ وحدة، يعمل بها ٧٤٠٣٩ عامل بمعدل ٥ , ٢ عامل في الوحدة الواحدة، حيث يعمل في المؤسسات الصغيرة ٣٩٧٠٤ عامل بمعدل ٥ , ١ عامل في الوحدة الواحدة، بينما يعمل في المؤسسات المتوسطة ٢٣٥٠٩ عامل أي بمعدل ٧ , ٦ عامل في الوحدة الواحدة، أما المؤسسات الكبيرة فيعمل بها ١١١٦٣ عامل أي بمعدل ٣ , ٨٠ عامل في الوحدة الواحدة[٤].

١ . وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م.

٢. سليمان محمدين، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، دار المريخ للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠١٨م، ص ٦٨.

٣.المرجع نفسه، ص ٧٠.

٤. وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٦/ ٢٠١٧م،أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٣٠.

➢ القطاع غير الرسمي: ويشمل كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي.

١. تطور الاستثمار في القطاع غير الرسمي: أفادت إحصاءات عام ٢٠١٠م أن حجم هذا الاقتصاد قد بلغ نحو ٤٦٥ مليار فرنك سيفا، كما أشارت إحصاءات عام ٢٠١٤م أنه ارتفع إلى نحو ١١٢٥ مليار فرنك سيفا، ويرجع الفارق بين التقديرين أن الإحصاء الأخير تضمن دراسة للعقارات غير المسجلة ورؤوس الأموال المتداولة في السوق بشكل غير رسمي[١]، في حين بلغ نحو١٩٩٥ مليار فرنك سيفا عام ٢٠١٩م[٢].
كما تبين الأرقام أيضاً إن الاقتصاد غير الرسمي في تشاد يساهم في توظيف ٦٠٪ من العاملين في تشاد، كما أنه يضم ٨٢٪ من عدد المنشآت الصناعية والخدمية في الدولة، كما صرحت بذلك وزيرة الوظيفة العامة التشادية لجريدة (أبا قردي) في يناير ٢٠١٦م[٣].وفي ذات السياق ذكر وزير المالية التشادي في نفس العدد إن تقرير توصل إليه من خلال العاملين في وزارته، يبين أن القيمة التقريبية للاقتصاد الخفي تتراوح ما بين ١٥٠٠ إلى٢٠٠٠ مليار فرنك سيفا (قرابة ٣ مليار دولار) لم تتقاضى الدولة عنها أي مبالغ تذكر[٤].

٢. توزيع الاستثمار في القطاع غير الرسمي

أ.حسب المنطقة الجغرافية: وفقاً للبيانات هناك ٣٩١٩١٢ وحدة اقتصادية غير رسمية في تشاد، أي ما يقارب ضعف عدد الوحدات العاملة في القطاع الرسمي١١ مرة، تتمركز أغلبها في الوسط الريفي حيث يبلغ عددها ٢٨٧٩٦٠ وحدة بنسبة تقارب ٧٣,٥٪[٥].

ب.حسب مجالات النشاط: تمارس أغلب الوحدات الاقتصادية غير الرسمية التجارة وتصليح الآلات، إذ يمثل ٣٥,٦٪ من مجموع الوحدات غير الرسمية نحو ١٣٩٧٠٧

1 . Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, OP.CIT. p37.
٢ . وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي٢٠١٨/ ٢٠١٩م،أنجمينا، ٢٠١٩م، ص ٣٠.
٣ . جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م، ص ٣.
٤ . المرجع نفسه، ص ٤.
٥ . معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٦/ ٢٠١٧م ، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ٢٠.

وحدة، أما ثاني الأنشطة فهي صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، التي يقدر حجمها بـ ٢٠,٩٪ أي نحو ٨١٩٠٩ وحدة، ويأتي في المركز الثالث أنشطةغرف الإيواء والمطاعم بنسبة ١٦,٣٪ أي نحو ٦٣٨٧٨ وحدة[١].

٣. العمالة المتولدة من الوحدات الاقتصادية غير الرسمية: يقدر عدد العاملين في هذا القطاع بنحو ٦١٧٠٤٠ عامل، يتواجد منهم في أنجمينا ٧٦٣٥٠ عامل أي بنسبة ١٢,٤٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، وفي الأوساط الحضرية الأخرى يوجد ١٠٧٦٦٥ عامل أي بنسبة ١٧,٤٪، بينما يوجد في الوسط الريفي ٤٣٣٠٢٥ عامل أي بنسبة ٧٠,٢٪[٢].

ثانياً: إستراتيجية تشاد لزيادة الاستثمار:

١. البرنامج الوطني لتطوير القطاع الخاص (PNDSP) ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م.

تم اعتماد هذا البرنامج في اجتماع المجلس الوزاري في يونيو ١٩٩٩م، ومن أهم الأولويات التي احتواها لتحقيق المحاور الإستراتيجية ما يلي[٣]:

أ- تحسين البيئة القانونية للشركات، كتبسيط إجراءات إنشاء الشركات، وتطبيق مجموعة القواعد القانونية المعتمدة في إطار المعاهدة الخاصة بإنشاء منظمة موائمة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA).

ب- تقديم الدعم المباشر لتطوير الشركات المحلية.

جـ - إتاحة المعلومات الضرورية للقطاع الخاص.

٢. الاستراتيجية الوطنية الأولى لمحاربة الفقر (SNRP1) ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦م

تم تطبيق هذه الإستراتيجية بهدف تقليص حدة الفقر، وأكدت على خمسة محاور إستراتيجية وهي: تعزيز الحكم الرشيد، وضمان نمو اقتصادي قوي ومدعوم، وتحسين رأس المال البشري، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة، واستعادة وحماية النظم

١. المرجع نفسه، ص ٢٢.
٢. وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٧/ ٢٠١٨م،أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٤٣.
٣. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م، أنجمينا، ٢٠٠٨م، ص ٢٦.

الايكولوجية[1]، ولتحقيق ذلك رأت الدولة ضرورةإنشاء شباك موحد لتسهيل الإجراءات الإدارية للشركات، وإنشاء صندوق للضمان، وإنشاء محاكم تجارية، ومد شبكات البنوك وشركات التأمين في كافة أرجاء البلاد، ومضاعفة بنية التمويل المصغر.

وجدير بالذكر إن تشاد قد حققت خلال هذه الفترة معدل نمو بلغ ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ٧٠٪ من النفقات الحكومية تم توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية لتخفيض الفقر[2].

٣.الإستراتيجية الوطنية الثانية لمحاربة الفقر(SNRP2) ٢٠٠٨- ٢٠١١م.

تتكون من خمسة محاور استراتيجية هي: تقوية الحكم الرشيد؛ لتعزيز التعايش الاجتماعي، وخلق بيئة اقتصادية مواتية؛ لنمو اقتصادي قوي ومتنوع، وتطوير مقدرات نمو القطاع الريفي، وتطوير البنية التحتية، وتطوير الموارد البشرية، كما أكدت الدولة عند صياغة هذه الاستراتيجية، على أن القطاع الخاص له دور محوري في خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو اقتصادي قوي، ولذا يجب تعزيزه ودعمه[3]:

٤.الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر ٢٠٠٩- ٢٠١٣م.

استندت هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور هي: إيجاد إطار مؤسسي محفز لتعزيز وتطوير التمويل المصغر، وحصول نحو ٥٠٠٠٠٠ فرد من ذوي الدخول الضعيفة على خدمات التمويل المصغر، وتطوير الشراكة الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التمويل المصغر[4].

وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق تلك المحاور بـ١٥,٦٤٧ مليار فرنك سيفا (نحو ٣٦,٣٩ مليون يورو) موزعة على ٥ سنوات.

٥. الخطة الوطنية للتنمية (PND) ٢٠١٣- ٢٠١٥م.

لتحقيق أهداف هذه الخطة، خططت الدولة التشادية إلى تنفيذ البرامج التالية: برنامج تحسين الإطار العام للأعمال في تشاد، وبرنامج تقوية المؤسسات الداعمة لإنشاء

١. المرجع نفسه، ص ٣٤.

٢.وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣- ٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م، ص ١٥.

٣. المرجع نقسه، ص ٣٣.

٤. رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة، نشرة رئاسة الوزراء،أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م، ص ١٠.

وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج تحسين الأداء التقني والاقتصادي والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج إعداد الإستراتيجية الوطنية للاستثمارات والصادرات، وبرنامج إدارة وبناء البنية التحتية للموانئ البرية، وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق ذلك بـ ٤٥,٤٧٦,٤٤٨,٨٠١ مليار فرنك سيفا[1] (ما يقارب ١٠٧,٧٦٤ الـ مليون يورو).

٦. الرؤية الاستراتيجية لتعزيز الاستثمار الخاص ٢٠١٦- ٢٠٢٠م.

تضمنت إستراتيجيتين:

أ- الإستراتيجية الوطنية للتجارة: تضمنت خمسة محاور هي: تقوية الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة، وتكامل وتطوير السوق الإقليمي، وتنويع الأسواق، وتعزيز الشراكة التجارية الدولية، وتعزيز المبادرات النسائية.

ب - خطة الأعمال ذات الأولوية (٢٠١٦- ٢٠٢٠م) للدراسة التشخيصية الثانية للتكامل التجاري في تشاد (PAP/EDIC2): تضمنت المحاور التالية وهي: تحديث الإطار التنظيمي والقانوني لمجال التجارة والاستثمار والعمالة، وتقوية قدرات المؤسسات المكلفة بالتجارة، والدعم الخاص للمؤسسات التجارية الخاصة، وتطوير المعدات والبنية التحتية للتجارة.

المبحث الثاني

تقييم بيئة الاستثمار في تشاد

أولاً: معوقات تطوير الاستثمار في تشاد:

١. معوقات خاصة بالخدمات الأساسية":

أ. الكهرباء: تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء (SNE) المملوكة للدولة، المسئول الوحيد عن عملية إنتاج وتوزيع الكهرباء، ويعد استهلاك الكهرباء في تشاد ضئيل جداً مقارنةً بدول وسط إفريقيا؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة أسعار الخدمة من جهةٍ

١. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣- ٢٠١٥م، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

وبرداءة الجودة والانقطاع المستمر من جهةٍ أخرى، فضلاً عن عدم قدرة الشركة على تغطية كامل الأراضي الوطنية. إذ تبلغ الطاقة الإنتاجية لها ٩٦ ميجاوات وهي طاقة غير كافية لتوطين المؤسسات الاستثمارية[١].

ب. **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** تحتكر شركة "سوتيل تشاد"الحكومية خدمات الهاتف الثابت، أما عن خدمات الهاتف النقال فهناك ثلاث شركات تقوم بتأديتها، شركتين في القطاع الخاص (Tigo , Airtel) وتستحوذ كل منهما على نسبة ٥٧٪ و٤٢٪ من سوق الاتصالات على التوالي، وشركة من القطاع العام هي شركة (Salam) التابعة لشركة "سوتيل" الحكومية وتستحوذ على ١٪ فقط من حجم السوق، وتكمن المشكلة في رداءة الخدمة المقدمة، وارتفاع أسعارها محلياً وخارجياً[٢].

أما في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة، فإن أغلب المؤسسات العاملة في تشاد لاتهتم بها، رغم أهميتها الكبيرة في تعزيز التنافسية ورفع الكفاءة؛ فنسبة امتلاك المؤسسات للحواسيب لممارسة نشاطاتها لا يزيد عن ٣٪ فقط من إجمالي المؤسسات[٣].

جـ - **عدم كفاية النقل:** يتسم النقل في تشاد بعدم الكفاية، وبالتخلف، وبارتفاع تكاليفه هذا فضلاً عن تواضعه، فبالنسبة للنقل البري؛ نجد أن أغلب المناطق الداخلية لم يتم ربطها بالطرق المعبدة الأمر الذي عطل حركة التجارة الداخلية، وأبطأ التنقل وزاد من قيمة التكاليف، أما عن النقل البحري، تعتبر تشاد دولة حبيسة؛ لا تملك أي منفذ بحري،أما عن النقل الجوي؛يعتبر مطار أنجمينا الدولي هو المطار الوحيد الذي يربط تشاد بالعالم الخارجي سواءً من حيث نقل الأشخاص أو من حيث نقل البضائع، وتعتبر تكاليف النقل الجوي في تشاد مرتفعة جداً، الأمر الذي اثر بشكل كبير على استيراد السلع عبر النقل الجوي[٤].

---

1. Journal la Voix; électricité, la SNE va injecter 16 mégawatts, Ndjamena. 2020ã 14h:25mn.

٢. وزارة الاتصالات والتكنولوجيا والبريد التقرير السنوي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م، أنجمينا، ٢٠١٦م، ص ١٢.

٣. المرجع نفسه، ص ٣٠.

4 Conseil National du Patronat Tchadien: Livre Blanc. Edi2. Ndjamena. 2016, p33.

٢. **معوقات خاصة بالقطاع المالي**:يسيطر على سوق البنوك في تشاد ثمانية هي: "أيكو بنك" (ECO BANK) و"الشركة العامة التشادية" (SGT) ويستحوذان على ٥٥٪ من القروض الممنوحة، و"البنك الزراعي التجاري" (BAC) و"بنك شاري التجاري" (BCC) و"البنك التجاري التشادي" (CBT) و"أورا بنك" (ORA BANK) و"البنك المتحدة الإفريقي" (UBA) و"بنك الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة" (BSIC).

ويعاني القطاع الخاص في تشاد من صعوبات في الحصول على القروض المصرفية؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها[1]:

- طبيعة الموارد البنكية: إذ تمثل الودائع ٨٤٪ من حجم الودائع الإجمالية؛ الأمر الذي يحول دون تمكن البنوك من منح المزيد من القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.
- ضعف الأصول المالية للبنوك التجارية: حيث تبلغ ٨٥٠ مليار فرنك سيفا، أي ١٣٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.
- ضعف معدل انتشار البنوك: يعتبر معدل انتشار البنوك في تشاد من أضعف المعدلات في دول وسط إفريقيا؛ إذ يصل إلى ١٢ , ١٪.
- المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك: ذلك جراء الصعوبات الناجمة عن عجزها في تحصيل الديون، مما يجبرها على تحديد ضمانات عالية.

ثانياً: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في تشاد:

١. تقييم نوعية البيئة الاستثمارية: يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات على النحو الآتي:

- مؤشر "كافاس" لقياس مخاطر عدم السداد وبيئة الأعمال، تقع تشاد على هذا المؤشر في الفئة D أي درجة مخاطرة عالية، سواءً في مؤشر مخاطر عدم السداد أو مؤشر مخاطر بيئة الأعمال[2]؛ الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات.

1 .Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, Yaoundé, 2018. P45.

2 .Projet Régional de facilitation des affaires dans l'espace CEEAC, 2018, http//www.ceeac-climatdesaffaires.org.

- مؤشر الحرية الاقتصادية للمنتدى الاقتصادي العالمي: كان ترتيب تشاد على هذا المؤشر في عام ٢٠١٨م الـ ١٧٠ من بين ١٧٩ دولة[1]؛ وهذا يعني انعدام الحرية الاقتصادية في تشاد؛ لأنها وقعت بين الفئة الرقمية ٤ و٥ وهي الفئة الرقمية الخاصة بحرية اقتصادية معدومة.
- مؤشر الشفافية: تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و١٠ الذي يعني درجة شفافية عالية، ويلاحظ أن ترتيب تشادعلى مؤشر مدركات الفساد كان الـ ١٦٨ من ١٨٣ دولة[2]؛ وهذا يعني أن تشاد ما زالت تقبع في الفساد.

٢. تقييم البيئة التنافسية: وذلك من خلال الاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية:

- مؤشر التنافسية العالمية؛ الذي يتكون من مؤشرين فرعيين هما[3]:

أ- مؤشر النمو التنافسي: ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة ما بين ٥ و٨ سنوات وينقسم إلى ثلاثة مقاييس: يختص الأول بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا والربط بشبكة الإنترنت ويمثل ٥٠٪، ويختص الثاني بقياس أداء المؤسسات العامة من حيث تطبيق القانون ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح ٢٥٪،ويختص الثالث بقياس أداء الاقتصاد الكلي ويمنح ٢٥٪.

ب - مؤشر الأعمال التنافسية: يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي، وينقسم إلى درجة تطور قطاع الأعمال، والمناخ الاستثماري.

وجدير بالذكر القول: إن البيئة الاستثمارية في تشاد لا تتمتع بالتنافسية، الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات؛ فقد حصلت تشاد على مراتب متأخرة حسب هذا المؤشر، فكان أفضل ترتيب لها هو ١٣٩ من ١٤٤ دولة وذلك عام ٢٠١٣م، وكان أسوأ ترتيب لها هو ١٤٨ من ١٤٨ دولة عام ٢٠١٤م[4]، في حين كان أدنى ترتيب لها مرة أخرى في عام ٢٠١٧م بـ ١٣٦ من ١٣٨ دولة.

1 . The Heritage foundation& wall street journal, index of economic freedom, http// www. Héritage, org/ index.

2 . Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, OP.CIT. P 218.

٣. عادل عبد المجيد، مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ٨٥.

4 . World Economic forum : The Global Competiveness Report 2016/2017. Geneva, 2017, p 142.

٣- **تقييم البيئة المؤسسية:** يتم من خلال مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؛ الذي يقيس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنوياً من مجموعة البنك الدولي، ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، ويتكون من متوسط عشر مؤشرات فرعية.

ترتيب تشاد على هذا المؤشر الـ ١٨٠ من ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٧م؛ وهو أفضل من عام ٢٠١٤م حين كان ترتيبها الأخير أي الـ ١٨٩ من ١٨٩ دولة[١]؛ ويرجع ذلك إلى نجاح بعضالإصلاحات التي قامت بهابهدف تبسيط ممارسة الأعمال، كذلكيعد ترتيبها سيئ في كل المؤشرات الفرعية التابعة لهذا المؤشر . فأفضل ترتيب حققته كان في مؤشر استخراج تراخيص البناء الـ ١٢٣ من ١٨٩ دولة عام ٢٠١٤م، تحسن في عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١٣٣ من ١٨٩ دولة، علماً بأن أسوأ ترتيب كان في مؤشر دفع الضرائب الذي حصلت فيه تشاد على الترتيب الأخير ١٨٩ من ١٨٩ دولة وذلك في عام ٢٠١٦م[٢].

٤. **تقييم بيئة الاقتصاد الكلي: تتمثل المؤشرات الأساسيةعلى النحوالآتي:**

أ- مؤشرات الأداء الداخلي:

- مؤشر النمو الاقتصادي: يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تشاد متذبذباً. ففي عام ٢٠١٢م كان معدل النمو ١,٩٪ انخفض في عام ٢٠١٣م إلى ٨,٤٪ ثم ارتفع إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠١٤م، ثم عاود الانخفاض في العام ٢٠١٦م والعام ٢٠١٧م ليصل ٣,٤٪ و ٩,٣٪ على التوالي[٣]، وكذا ٧,٣ عام ٢٠١٩م.
- التضخم: بلغ معدل التضخم في تشاد ٤,٨٪ و٨,٨٪ للسنوات ٢٠١٦م و٢٠١٧م على التوالي، وكذا ٧,٨٪ و٥,٩٪ للسنوات ٢٠١٨م و٢٠١٩م، وهي معدلات مرتفعة نسبياً، وأعلى من المستوى الذي حدده البنك المركزي لدول وسط إفريقيا وهو ٣٪.

١. البنك الدولي، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ط ١٦، واشنطن ٢٠١٨م، ص ٣٤٠.

٢ . المرجع نفسه، ٣٤٦.

3. Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, OP.CIT. P 225.

- مؤشر الموازنة العامة: انخفضتإيرادات الموازنة العامة من ١٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م إلى ١١,٣٪عام ٢٠١٧م وإلى ١٠٪ بنهاية عام ٢٠١٩م؛ متأثرة بانخفاض الإيرادات البترولية، أما النفقات العامة فلقد حققت تراجعاً في نفس الفترة من ٢٠,٦٪ عام ٢٠١٥م إلى ١١,١٪ عام ٢٠١٧م وإلى ١٠,٧٪ عام ٢٠١٩[١]؛ ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض النفقات الجارية نتيجة الإجراءات الـ ١٦ التقشفية التي اتخذتها الدولة.

- الحساب الجاري؛ حيث يلاحظ أن تشاد حققت معدلات سالبة في تبادلها التجاري مع العالم الخارجي خلال السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠١٦مبلغ معدل الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٨,٩-٪ ارتفع إلى ٩,٣-٪ عام ٢٠١٧م، ثم إلى ١٠,٣- عام ٢٠١٩م[٢].

- المديونية الخارجية: لقد بلغ رصيد الدين العام في تشاد نسبة ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١م، و ٣٣٪ عام ٢٠١٢م، و١,٣٠٪ عام ٢٠١٣م و ٣,٣٠٪ عام ٢٠١٤م، ومنذ عام ٢٠١٦م وحتى عام ٢٠١٩م تجاوز نسبة الـ ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المحددة من قبل "السيماك" [٣].

المبحث الثالث

دور الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات في زيادة الاستثمار في تشاد

أولاً: التعريف بالوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات:

تحققت النشأة الفعلية لها بصدور القانون رقم ٢٠٠٧/ RP/ ٠٠٤م في يناير ٢٠٠٨م والمرسوم الخاص بتنظيم العمل بها رقم ٢٠١٠/ PR/ ٧٤٧م، وبدأت العمل الفعلي في أبريل ٢٠١١م؛ بهدف تعزيز الاستثمارات والصادرات عبر قيامها بتحفيز وتعزيز وتبسيط الإجراءاتلممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية في تشاد، ولاسيما الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في كل قطاعات النشاط الاقتصادي التشادي.

١. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي٢٠١٨/ ٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م، ص ٥٠.
٢. المرجع نفسه، ص ٧٠.
٣. المرجع نفسه، ص ٨٨.

وتعتبر الوكالة، هيئة استشارية للحكومة التشادية في مجال الدراسات القطاعية من أجل وضع السياسة التجارية والصناعية للاستراتيجية التنموية، لذلك تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

١. جعل تشاد واجهة استثمارية.

٢. المساهمة في إنشاء مناطق حرة ومناطق صناعية وموانئ برية.

٣. إيجاد أنشطة تساهم في جذب الاستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي.

٤. تحفيز وتعزيز الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية في تشاد.

٥. تعزيز الإصلاح الدائم للمناخ الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري.

ثانياً: تقييم سياسة الوكالة في تعزيز الاستثمار:

١. **إقامة المنتديات والمؤتمرات الاستثمارية:** تعتبر سياسة إقامة وتنظيم المنتديات والمؤتمرات بهدف جذب وتعزيز الاستثمار الخاص، من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة؛ فلقد نظمت الوكالة العديد من هذه المنتديات من أهمها ما يلي:

- تنظيم مؤتمر حول مناخ الاستثمار: حيث نظمت في ١٦ نوفمبر ٢٠١٢م مؤتمراً حول مناخ الاستثمار، واقترحت خلال المؤتمر سلسلة من الإصلاحات ذات الأولوية لتحسين مناخ الاستثمار، منها إنشاء الشباك الموحد لتسهيل وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات.

- تنظيم المنتدى الدولي للاستثمار والأعمال: نظمت الوكالة منتدى دولي حول الاستثمار والأعمال في تشاد في عام ٢٠١٣م، بالشراكة مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية، بغرض تقوية القطاع الخاص من خلال تشجيع الشراكة الجيدة وجذب المستثمرين، وقد شملت أهداف المنتدى ما يلي[2]: إنشاء آلية إستراتيجية حول مناخ الأعمال في تشاد، عرض قدرات وفرص تشاد الاستثمارية، البحث عن الشركاء الملائمين لتمويل المشاريع المقدمة من المنتدى.

---

١. الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE)، نشرة التعريف بالوكالة، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص٤.

2. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2013), N'Djamena. 2014, P55.

- تنظيم المنتدى التشادي الهولندي: ساهمت الوكالة في تنظيم هذا المنتدى، الذي نظم في يومي ١٥ و ١٦ يونيو ٢٠١٥م في أنجمينا، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين[1].

٢. **إعداد وتنظيم ورش حول الاستثمار**: من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة لتعزيز الاستثمار الخاص، هي إعداد وتنظيم ورش حول الاستثمار ومناخ الاستثمار، ومن أهم هذه الورش ما يلي:

- تنظيم ورشة حول النظام الضريبي في تشاد في ١١ ديسمبر ٢٠١٣م.
- تنظيم ورشة حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، في ٢١ يوليو ٢٠١٤م.

٣. **دراسة الطلبات المتعلقة باتفاقيات التأسيس**: ومن أهم هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: دراسة طلبات اتفاقية التأسيس المقدمة من قبل شركة سوليكس الدولية (Soluxe) في عام ٢٠١٤م من أجل إنشاء مصنع للحديد وآخر لتصفيح الحديد بإجمالي ١٩٣ , ١٠٠ , ٦٥٥ , ٧ مليار فرنك سيفا[2].

٤. **عقد شراكات استراتيجية محلية ودولية**: عقدت الوكالة اتفاقيات شراكة محلية مع كل من: الهيئة الوطنية للسياحة، والوكالة الوطنية للتنمية الحرفية، والصندوق الوطني لدعم الشباب، وبيت الشركات الصغيرة، أما دولياً عقدت شراكة مع مركز تعزيز الاستثمارات لساحل العاج، والمنظمة العالمية لوكالات تعزيز الاستثمارات والصادرات[3].

٥. **إنشاء موقع إلكتروني للوكالة**: أنشئت الوكالة في عام ٢٠١٣م موقع إلكتروني بثلاث لغات (عربي وفرنسي وانجليزي) يسمح هذا الموقع للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين الوطنيين والأجانب، بالحصول على كافة المعلومات الاقتصادية والقانونية اللازمة لتطوير مشاريعهم الاستثمارية في تشاد.

1. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2015), N'Djamena. 2016, P67.
2. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2014), N'Djamena. 2015, P3.
3. Ibid, p4.

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. بينت الدراسة أن الاستثمار في تشاد يتنوع بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وأن كل منهما تطور إلا أن تطور القطاع غير الرسمي تم بصورة أسرع وأكبر.

٢. أكدت الدراسة على أن هناك مجموعة من المعوقات، تحول دون تطوير الاستثمار في تشاد منها: معوقات خاصة بالخدمات الأساسية، ومعوقات خاصة بالجانب المادي.

٣. بينت الدراسة أن مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في تشاد، لم تكن إيجابية ولا تصب في صالح جذب الاستثمارات، وأن هذا الأمر يبين ضعف الجهود التي بذلت في هذا المجال.

٤. خلصت الدراسة إلى أن الوكالة قد بذلت جهوداً تذكر في زيادة الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، إلا أن هذه الجهود لم يتولد عنها في المقابل نتائج مرضية.

ثانياً: التوصيات:

١. على الدولة إيجاد استراتيجية واضحة ومستقلة لتنمية الاستثمار الخاص، وكذلك العمل على إيجاد خارطة استثمارية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.

٢. قيام الدولة بتقوية قدرات المؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز الاستثمار.

٣. إيجاد استراتيجية لتنمية الاستثمارات في الأقاليم المختلفة، كذلك إيجاد إستراتيجية لتنويع الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من تمركزه في قطاع النفط.

٤. على الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات تعزيز الاستثمار الخاص من خلال ما يلي: تطوير عمل الشباك الموحد عبر تبسيط الإجراءات لإنشاء الشركات وتقليص الفترة الزمنية، كذلك المساهمة في إيجاد خارطة وطنية للاستثمار.

٥. العمل على إقامة منتدى دولي للاستثمار والأعمال بصفة دورية، يقوم بتطوير الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال بالتعاون مع شركاء التنمية.

المصادروالمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. البنك الدولي، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ط ١٦، واشنطن ٢٠١٨م.

٢. الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات ، نشرة التعريف بالوكالة، أنجمينا، ٢٠١٨م.

٣. جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م.

٤. رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة، نشرة رئاسة الوزراء، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م.

٥. سليمان محمدين، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، دار المريخ للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠١٨م.

٦. عادل عبد المجيد، مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م.

٧. معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٦/ ٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م.

٨. وزارة الاتصالات والتكنولوجيا والبريد التقرير السنوي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م، أنجمينا، ٢٠١٦م.

٩. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م، أنجمينا، ٢٠٠٨م.

١٠. وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م.

١١. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣- ٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م.

١٢. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٨م.

١٣. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissements (2013), N'Djamena. 2014.

2. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissements (2014), N'Djamena. 2015.

3. Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissements (2015), N'Djamena. 2016.

4. Conseil National du patronat Tchadien: Livre Blanc. Edi2. Ndjamena. 2016.

5. Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, Yaoundé, 2018.

6. Journal la voix; électricité, la SNE va injecter 16 mégawatts, Ndjamena. 2020ã 14h:25mn.

7. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, Institut de la statistique des études économiques démographiques; Recensement General des entreprises. N'Djamena, 2019.

8. Projet Régional de facilitation des affaires dans l'espace CEEAC, 2018, http// www.ceeac-climatdesaffaires.org.

9. The Heritage foundation& wall street journal, index of economic freedom, http//www. Héritage , org / index.

10. World Economic forum :The Global Competiveness Report 2016/2017. Geneva,2017.

مجلس الأمن وسلطته في الأحالة من منظور قانوني

(دراسة تحليلية)

إعداد/ د. تاج السرعبد المطلب محمد فقير

الأستاذ المشارك بكلية الأنظمة والدراسات القضائية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (قسم: الأنظمة)

المقدمة

مما لا شك فيه أن للمحاكم الجنائية عامة والدولية بصفة خاصة أهمية كبيرة في حفظ حقوق الإنسان في جانب الأمن ومنع الاعتداء عليها فقد اهتم المجتمع الدولي بإنشاء محاكم جنائية دولية بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية متمثلة في محكمة نور مبرغ في عام ١٩٤٥م، ومحكمة طوكيو لعام ١٩٤٦م، كما تم إنشاء عدد من المحاكم الجنائية الدولية الخاصة منها:-

- المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة وقد تم إنشاؤها بموجب القرار رقم(١٩٩٣/٠٨م) الصادر من مجلس الأمن الدولي. وقد كانت لهذه المحاكم دورا كبيرا في ردع مرتكبي جرائم دولية وإرساء سوابق قضائية اعتبرت أساسا لإنشاء قضاء جنائي دولي دائم؛ وبصورة فعلية فقد تم إنشاء المحكمة الجنائية بموجب نظام روما الأساسي وذلك في العام ١٩٩٨م، وقد دخل نظامها الاساسي حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٢م. وبموجب هذا النظام فقد تم النص على حق مجلس الأمن الدولي في إحالة أي حالة إلى هذه المحكمة، الأمر الذي أثار جدلا قانونيا واسع النطاق عن مشروعية هذه العلاقة، مما دفع بالكثير من المتخصصين للكتابة في هذا الموضوع، لا سيما عندما قام هذا المجلس بمباشرة هذا الاختصاص في قضية الرئيس السوداني المشير/ عمر حسن أحمد البشير [١].

(١) المشير عمر حسن البشير هو الرئيس السابق لجمهورية السودان، تولى الرئاسة منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، وقد شهدت البلاد في فترة تقلده للحكم العديد من الأنجازات في شتى المجالات، ومن أبرز الأحداث عقد اتفاقية السلام الذي أدى لإنهاء حرب الجنوب وانفصاله عن السودان لتشكيل دولة جنوب السودان، ومع ذلك تدهورت الأوضاع في الفترة الأخيرة لحكمة مما أدى ذلك لقيام ثورة شعبية ضد نظامه فأدى إلى سقوطه في يوم الخميس ١٠١٩/٤/١١م

Introduction

There is no doubt that criminal courts in general and international in particular have great importance in preserving human rights in terms of security and preventing attacks on them. The international community has been interested in establishing international criminal courts after the First World War as well as after World War II represented by the Nur Maberg court in 1945 AD, and the court Tokyo for the year 1946, and a number of special international criminal courts were established, including: -

The International Criminal Court for the Former Yugoslavia was established pursuant to Resolution No. (08/1993) issued by the UN Security Council. These courts played a major role in deterring perpetrators of international crimes and establishing judicial precedents that were considered the basis for establishing a permanent international criminal justice system. In effect, the Criminal Court was established in accordance with the Rome Statute in the year 1998AD, and its statute entered into force in the year 2002 AD. Under this system, the Security Council's right to refer any case to this court was stipulated, which sparked widespread legal debate about the legality of this relationship, which prompted many specialists to write on this subject, especially when this Council undertook this jurisdiction In the case of Sudanese President Field Marshal Omar Hassan Ahmed Al-Bashir

وعلى الرغم من وجود كتابات متعددة في هذا الموضوع رأيت إسهاما مني في هذا المجال أن أكتب عن هذا الاختصاص من منظور قانوني في هذا البحث الذي يجئ بعنوان:-(مجلس الأمن وسلطته في الإحالة من منظور قانوني)

وقد رأيت تقسيم هذا البحث إلي المباحث التالية:

المبحث الأول: أتناول فيه مفهوم مجلس الأمن الدولي.

المبحث الثاني: أتعرض فيه لحق مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من حيث الأساس والمبررات والشروط.

المبحث الثالث: وقد خصصته لبيان المنظور القانوني لسلطة مجلس الأمن الدولي في الإحالة وما يترتب على ذلك من آثار قانونية سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد.

المبحث الأول

مفهوم مجلس الأمن الدولي

مما هو ثابت أن قيام الحربين العالميتين الأولى والثانية نتج عنهما انهيار السلم والأمن الدوليين كادت الحرب العالمية الثانية أن تقضي على العالم فخلفت ملايين الضحايا وخسائر كبيرة وكان ذلك دليلاً عالي فشل عصبة الأمم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وقد سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد هيئة بديلة للعصبة، فكانت هيئة الأمم المتحدة التي تسعى إلى جملة من الأهداف من أبرزها:

-حفظ السلم والأمن الدوليين وهذا الهدف من المهام الأساسية التي تسعى هذه المنظمة إلى تحقيقها عبر مجلس الأمن الدولي.

وفي هذا المبحث أتعرض بإيجاز للتعريف بهذا المجلس متعرضاً لاختصاصه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بمجلس الأمن واختصاصه:

يعتبر مجلس الأمن بمثابة الجهة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة، ويتولى مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

فهذا المجلس وفقاً لما ورد بميثاق الهيئة يعمل نائباً عن الدول الأعضاء في قيامه بواجباته المفروضة عليه بموجب الميثاق[1].

(١) د. عبد الكريم علوان، المنظمات الدولية، ط(١)، ٢٠٠٢م، دار الثقافة عمان، ص(٣٠٠٤).
٢-المادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م.

وبما أن مسؤولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين من مهام مجلس الأمن، فإن هذا المجلس يعتبر من الأجهزة المهمة لهذه الهيئة، وذلك لأن مهمة هذا المجلس لا تقتصر على مجرد التوصيات في الحالات التي تهدد السلم والأمن، بل يستطيع هذا المجلس أن يقوم بأعمال تنفيذية لتطبيق منهج الأمن الجماعي، ليعمل بشكل مستمر، وله قدرة على اتخاذ القرارات في أي حالة تهدد السلم والأمن الدوليين[١].

والجدير بالذكر أن مجلس الأمن يتكون منوعين من الأعضاء هما[٢]:

١-الأعضاء الدائمون: وهم خمس دول تتمتع بعتضوية دائمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفيتي (روسيا)، وبريطانيا، وفرنسا، والصين.

وتتمتع هذه الدول بحق الاعتراض (veto)، ولها ان تستعمل هذا الحق في المسائل المعروضة على المجلس؛ مما يحول من صدور أي قرارت في المسائل التي تم الاعتراض عليها.

٢-الأعضاء غير الدائمين: وعددهم عشرة دول، تقوم الجمعية بانتخابهم بأغلبية الثلثين، ولا يجوز انتخاب من انتهت ولايته بصورة متتالية، وهي في الوقت الحالي[٣]:

أ- كوت دايفور حتى ٢٠١٩م.

ب- غينيا الاستوائية حتى ٢٠١٩م.

ج- الكويت حتى ٢٠١٩م.

د- بيروت حتى ٢٠١٩م.

هـ- بولندا حتى ٢٠١٩م.

و - بلجيكا حتى ٢٠٢٠م.

---

١ - د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، ط، دار النهضة العربية- القاهرة، ص(٣٨٦)

٢ - د. إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي للنظرية العامة والأمم المتحدة، ١٩٨٦م، الدار الجامعية القاهرة، ص(٣٠٨)

٣ - د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، ط ٥ ، ١٩٨٢م، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية، ص(١٠٣)

ح - جمهورية الدومنيكان حتى ٢٠٢٠م.

ط - ألمانيا حتى ٢٠٢٠م.

ي - أندونيسيا حتى ٢٠٢٠م.

ك - جنوب أفريقيا حتى ٢٠٢٠م.

ومما يجب مراعاته في هذه العضوية مدى مساهمه الأعضاء في حفظ السلم والأمن الدوليين وكذلك تحقيق أهداف الأمم المتحدة، هذا الجانب مراعاة التوزيع الجغرافي العادل.

ثانياً- اختصاصات مجلس الأمن:

وفقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة يمكن تقسيم اختصاصات مجلس الأمن الدولي إلى الآتي:

١ -اختصاصات متصلة بالسلم والأمن الدوليين:

ورد في ميثاق الأمم المتحدة الآتي:

(رغبةً في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي لمجلس الأمن، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات)[١].

وحتى يتمكن هذا المجلس من مباشرة هذا الاختصاص الأساسي فله اتباع وسيلتين:

أ-الحل السلمي للمنازعات:

فهناك منازعات من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين، وهنا حتى يمكن المحافظة على السلام والأمن في المجتمع الدولي وفقاً لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة يقوم المجلس بالمهام والصلاحيات التالية[٢]:

- التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تؤدي إلى نزاع دولي للوصول إلى ما إذا كان استمرار هذا النزاع يعرض السلم والأمن الدولي للخطر، ومن ثم ينعقد الاختصاص بالمعالجة.

١ ـ المادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م

٢ - د. إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة، المرجع السابق، ص (٣١٢).

- تقديم توصيات لتسوية أي نزاع، أو بشأن شروط تسوية لأي نزاع، وفي هذه الحالة يعمل المجلس كوسيط بين أطراف النزاع.

ب-اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين:

فكما هة معلوم أن هناك الكثير من الحالات التي يقع فيها عمل أو أعمال عدوان يهدد الأمن الجماعي، وهنا يلجأ المجلس إلى اتخاذ ما يراه ملائماً من التدابير، والتي تتمثل فيما يلي:-

- التدابير المؤقتة: ويقصد بذلك دعوة المجلس للأطراف المتنازعة لاتخاذ ما هو ضروري ومستحسن من تدابير لمنع تفاقم مثل: سحب الدول المتنازعة قواتها إلى مسافات محددة خلف حدودها، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح لمنع تبادل إطلاق النار بين الطرفين[1].
- التدابير التي تتطلب استخدام القوة: إذا اتضح لمجلس الأمن أن التدابير المؤقتة ليست مجدية، ولا تحقق السلم والامن في المجتمع الدولي فله أن يقرر[2]:

- استخدام القوات البرية والبحرية أو الجوية التابعة للأمم المتحدة للقيام بما يلزم من أعمال للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، او إعادته إلى نصابه.

٢- اختصاصات إدارية ودستورية:

إلى جانب اختصاصات مجلس الأمن المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين يكون لمجلس الأمن اختصاصات إدارية ودستورية يمكن حصرها في الآتي:

أ- حق اختيار أعضاء جدد بالأمم المتحدة وحق تعيين الأمين العام للأمم المتحدة، ويباشر المجلس هذا الاختصاص مع الجمعية العامة، وغالباً ما يقدم المجلس توصية بشأن القبول أو الاختيار، ثم تقوم الجمعية العامة بعد ذلك باتخاذ القرار في ذلك.

---

١ - عبد الستار الكعبي، الفصل السابع وسلطة مجلس الامن الدولي، عرض وتحليل، بحث منشور على الموقع الالكتروني: كتابات الكترونية بتاريخ: ٢٠١٣/٧/١٨م، ص(٢-٣)، وانظر كذلك: المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م.

٢ - المادة (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م.

وقد استقر العمل على ذلك بالأمم المتحدة، وأيدته فتوى صادرة من محكمة العدل الدولية.

ب- التعاون في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية[١]:

من الاختصاصات الثابتة لمجلس الأمن الدولي التعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية[٢].

ج- التعاون مع الجمعية العامة في إصدارقرار إيقاف أي عضو أالتوصية بفصله، فقد أجاز ميثاق الأمم المتحدة أن يكون مجلس الأمن مختصاً في إصدار قرار بإيقاف أي عضو يكون قد اتخذ ضده عملاً من أعمال القمع أة المنع.

كما يختص بتقديم توصية إلى الجمعية العامة بفصل أي عضو ينتهك مبادئ الميثاق[٣]

د- الاختصاصات الدستورية: من السلطات والاختصاصات الممنوحة لمجلس الأمن الدولي والتي تعتبر من الاختصاصات الدستورية ما يلي[٤]:

- الاشتراك مع مجلس الأمن في تحديد الشروط العامة التي بموجبها للدولة التي ليست عضواً في الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- الموافقة على عقد مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في الميثاق.

هـ - تقديم التوصيات أو إصدار القرارات بالتدبيرات التي يجب اتخاذها لتنفيذ أحكام محمكة العدل الدولية[٥].

و- أضف إلى كل ذلك أن مجلس الأمن هة المسؤول عن تطبيق نظام الوصايا بالنسبة للأقاليم الاستراتيجية، ويدخل في ذلك: الموافقة على شروط اتفاقية الوصاية وتغييرها وتعديلها ويستعين المجلس في ذلك بمجلس الوصاية[٦].

١ ـ عبد الكريم علوان، مرجع سابق، ص(٣١٥).
٢ ـ نفس المرجع، وذات الصفحة.
٣ ـ د. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص(١١٣).
٤ ـ د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، المرجع سابق صفحة (٣٩٦).
٥ ـ المادة: (٩٤) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م.
٦ ـ المادة: (٨٣) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م.

تلك هي الاختصاصات التي وردت في ميثاق الامم المتحدة لمجلس الأمن الدولي، على اعتبار أن هذا المجلس يعتبر من الأجهزة الأساسية والرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة، وبالتالي يستمد اختصاصه وسلطاته من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن بعد أن تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظامها الأساسي في العام ١٩٩٨م يتضح أن نظام روما الأساسي قد منح مجلس الأمن الدولي اختصاصاً إضافياً لما ورد بميثاق الأمم المتحدة، حيث اعتبر هذا المجلس احدى الجهات التي تعمل على تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من خلال منح المجلس سلطة الإحالة إلى المحكمة.

وقد أثار جدلاً قانونياً كبيراً انحصر في التخوف من أن مجلس الأمن كهجاز سياسي قد يسعى لتحقيق أغراض سياسية.

وسوف نتناول هذا الاختصاص في نطاق المباحث الأخرى من هذا البحث على اعتبار يمثل الموضوع الأساسي في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: الممارسة العملية لمجلس الأمن الدولي لاختصاصاتها في حفظ السلم والأمن الدولي.

أصبح مجلس الأمن من الناحية العلمية يمارس سلطاته واختصاصاته في حفظ السلم والأمن الدوليين كيف ما شاء، لا سيما في مجال حماية حقوق الإأنسان.

وقد أصبح مجلس الأمن يتمتع بدور بارز في مجال حقوق الإنسان على الرغم أن مسؤولية حماية تلك الحقوق والنهوض بها تقع ضمن مسؤوليات وأهداف الأمم المتحدة وتحديداً: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ليست من المسائل التي تدخل في اختصاص مجلس الأمن الدولي[١].

بل وحتى عندما يمارس مجلس الأمن سلطاته في حفظ السلم والأمن الدوليين فهو مقيد بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة[٢].

(١) المادة: (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م.

(٢) المادة (٢/٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م، وانظر كذلك: لمى عبد الباقي، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان: ط ١، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص(١٨٤).

ويعتبر هذا من أهم القيود الموضوعية على مجلس الأمن الدولي عند مباشرته لاختصاصاته وسلطاته.

وقد ورد في الميثاق أن لمجلس الأمن التدخل في القضايا التي تؤدي استمرارها إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين وذلك بفحص النزاع، أو أي موقف قد يؤدي إلى نزاع مسلح[1].

فإذا ثبت بعد الفحص أن النزاع الموقف يعرض السلم والأمن الدولي للخطر يجوز لها أن تقوم بإصدار التوصيات اللازمة أو الضرورية التي تمكن من إعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابهما[2].

وقد اكتشفت الممارسات العلمية لمجلس الأمن الدولي تدخل المجلس في العديد من الحالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من ذلك[3]:

أ- قرار مجلس الأمن الدولي رقم(١٩٩١/٦٨٥) والذي أكد من خلاله انزعاجه مما يتعرض له المدنيون في العراق خاصة في المنطقة التي يسكنها الأكراد.

ب- القرار رقم:(١٩٩٢/٧٤٨) حيث أعلن أن قمع أي عمل إرهابي دولي يعد أمراً ضرورياً للحفاظ على السلم والأمن الدولي.

ج- القرار رقم:(١٩٩٣/٧٩٤م) بشأن الصومال اعلن المجلس أن المأساة الإنسانية الناتجة من النزاع في الصومال يشكل تهديداً للسلم والأمن الدولي.

وهكذا يتضح أن مجلس الأمن قد تبنى مفهوم واسع جداً للأعمال التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين متجاوزاً بذلك قصرها على المنازعات الدولية لتشمل القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان، وهذا ما تم التعبير عنه بالآتي:-

إن غياب الحروب والنزاعات العسكرية لا يعني استتباب السلم والأمن الدولي، بل أن المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار تشكل تهديداً للسلم والأمن الدولي، وهي تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها)[4].

---

١ ـ المادة: (٣٤) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥م.

٢- محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، جزء ١، الأمم المتحدة، ط، ٢٠٠٠م، منشأة المعارف الإسكندرية، ص(١١٠).

٣ ـ فتحية ليتيم نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ط، ٢٠١١م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٨٠).

٤- عمر الحفصي فرحاتي (وآخرون)، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية- دراسة أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، ط١، ٢٠١٢م، دار الثقافة والنشر والتوزيع عمان، ص(٥٧).

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي هو الجهاز الأقدر على فرض احترام حقوق الإنسان من بين أجهزة الأمم المتحدة إلا أن هناك من شراح القانون من قال أن الممارسة العلمية للمجلس كشف أن اعتبارات ومصالح القوى الكبرى وتوجهات الأعضاء الدائمين يؤثر على هذا المجلس مما يؤدي لأن يتبنى سياسة مزدوجة في نطاق القانون الدولي العام[1].

وفي تقديري الشخصي أن المفهوم الواسع للأعمال التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدولي لتشمل كافة القضايا في المجالات المختلقة لا إشكال فيه ولكن يشترط أن تكون تلك القضايا متعلقة بالدول لا بالإشخاص، وأن يكون استمرارها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فإن لم تتوفر تلك الشروط فيجب عدم التدخل من المجلس حتى لا يكون هناك انتهاك لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من قواعد تتعلق بسلطات اختصاصات المجلس، ولا يجوز التوسع في مفهوم الأعمال التي تهدد السلم والأمن الدولي بما يخالف قواعد الميثاق، وإلا كان ذلك باطلا لمخالفته للقانون.

المبحث الثاني

الأساس القانوني لمجلس الأمن الدولي في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية ومبرراتها وشروطها

من خلال ما تم تناوله في المبحث الأول من هذا البحث اتضح لنا أن من الاختصاصات التي أكتسبها مجلس الأمن الدولي من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:(الإحالة). والأسئلة التي يمكن أن تثار هنا :

- ماهو الأساس والمبررات والشروط في حق مجلس الأمن الدولي في الإحالة؟

ما هذه التساؤلات ما سيتم البحث عن إجاباتها في نطاق هذا المبحث وذلك وفقاً لما يلي:

المطلب الاول: الأساس القانوني لحق مجلس الأمن الدوليفي الإحالة ومبرراتها.
لقد أثار حق مجلس الأمن في الإحالة لأي قضية يبدو أنها تمثل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية إلى المحكمة إشكالات قانونية وتعقيدات كبيرة.

١ – أريي نايـر، حقوق الإنسان والكيل بمكيالين، مجلة الثقافة العالمية، ترجمة: غادة شويقة، بحث منشور بمجلة الثقافة العالمية، العدد: (٩١)، ١٩٩٨م، ص: (٦-١٧). وانظر: مصطفى سلامة حسين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، ١٩٨٧، دار النهضة العربية - القاهرة ص(٢٣).

والواقع يشير إلى أن مجلس الأمن الدولي يمارس بصورة فعلية هذا الاختصاص.

والسؤال هنا:

- ما هو الأساس القانوني الذي بموجبه يمارس مجلس الأمن سلطة الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية؟

للإجابة على هذه التساؤلات وفقاً لقواعد القانون الدولي كان لا بد من الرجوع ابتداءً لميثاق الأمم المتحدة، على أساس أن هذا المجلس من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ومن ثم يستمد اختصاصاته وسلطاته وصلاحياته من هذا الميثاق.

وبالرجوع لهذا الميثاق يمكن القول بأن النصوص التي تناولت مجلس الأمن وردت في الفصول الخامس، والسادس، والسابع من الميثاق[1].

وحسب اطلاعنا على المواد القانونية التي وردت في تلك الفصول لم نجد نصاً قانونياً يمكن أن يمثل أساساً قانونياً لحق مجلس الأمن الدولي في الإحالة.

بمعنى: أن ميثاق الأمم المتحدة قد خلا من نص في ذلك.

وبالرجوع إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نجدد أن ما ورد في هذا النظام ما يلي[2]:

(للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار في المادة (٥) وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية:-

أ- إذا أحالت دولة طرف إلى المدعى العام وفقاً للمادة (١٤) حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ب- أذا أحال مجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حالة إلى المدعي العام، يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ج- إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقاً للمادة (١٥).

١- راجع المواد: (٢٥-٥١) من ميثاق الامم المتحدة.

٢- انظر: المادة(١٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

يتضح من ذلك أن حق مجلس الأمن الدولي في الإحالة يجد أساسه ومشروعيته من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، خاصة وأن هذه المحكمة ذات علاقة بمنظومة الأمم المتحدة، وأن هذه العلاقة تنظم باتفاق تعتمده جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية[١].

وإن شاء الله سناتي إلى تناول مدى مشروعية هذا الأساس في نطاق المبحث الثالث من هذا البحث للوقوف علي التكييف القانوني لحق مجلس الأمن في الإحالة.

ولكن هنا نود أن نطرح تساؤلاً ثم نجيب عليه وهو ما المقصود بالإحالة وفقاً لما هو وارد في نظام روما الأساسي؟

للإجابة علي هذا السؤال يمكن القول بأن هناك اختلاف بين شراح القانون في بيان المقصود من الإحالة، حيث تباينت الآراء في ذلك.

فمن شراح القانون من ذهب إلى القول بأن المقصود من الإحالة:(النص الفعلي العام الذي يعتقد بموجبه أن جريمة قد ارتكبت، وهي من الجرائم المنصوص عليها في نظام المحكمة الجنائية الدولية)[٢].

وذهب رأي آخر إلى المقصود بالإحالة:(لفت انتباه مدعي عام المحمكة تجاه قضية معينة تدخل ضمن الاختصاص الموضوعي للمحمكة، وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم، وذلك بناء على الشك

والريبة حول المسألة أو حالة يشتبه أنها جريمة لدى مجلس الأمن)[٣].

واتجاه ثالث يذهب إلى القول بأن المقصود من الإحالة هو:(نزاع يثور الشك فيه حول وقوع الجريمة من عدمها)[٤].

---

١ – انظر: الديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانظر: كذلك المادة(٢) من ذات النظام.

٢ – د. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطن للنظام الأساسي ط، ٢٠٠٤م، دار الشروق - القاهرة ص(٤٥).

٣ – د. براء منذر كمال الدين عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، ط، ٢٠٠٨م، دار الحامد- عمان، ص(١٣٧).

٤ – د. سعيد سالم جويلي، تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ت ط ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، دار النهضة العر بية- القاهرة، ص(٢٢٢).

وهناك اتجاه رابع يعتمد على تفسير نص المادة(١٣/ب) من نظام روما الأساسي لبيان معنى الإحالة بأنها:(لفت انتباه المحمة إلى وضع محدد، دون أن تصل إلى الادعاء القانوني:

فهو مجرد ادعاء سياسي شكلي يتم من خلاله إبلاغ المدعي العام المسؤول والمختص ليقوم بفحص هذا البلاغ لاتخاذ ما يلزم)[1].

فالإحالة بموجب هذا الرآي هو مجرد التماس من مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية بالتدخل والتحقيق في حالة معينة يشك فيها بوقوع جريمة تدخل في اختصاص هذه المحكمة.

ولكن في تقديرنا أن تلك المعاني لتوضيح معنى الإحالة قد يكون مجانباً للواقع، وللمعنى المقصود منه نظاماً، فالناظر إلى تطبيقات المحمكة الجنائية الدولية في بعض حالات الإحالة يتضح له ان اختصاص المحكمة غير منعقد لها ابتداء، ولكن مع ذلك فإنما باشرت اختصاصها لأن مجلس الأمن الدولي قد أحال لها تلك القضية، الأمر الذي يعني أن سبب انعقاد الاختصاص لها يستند علي الإحالة التي تمت بموجب مجلس الأمن[2]، مما يعني ذلك ان الإحالة تعني:

(حق يمارسه المجلس وفقاً الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم ينعقد بموجبها الاختصاص للمحكمة، وتكون ملزمة بالنظر في تلك القضية والسير في إجراءاتها).

ومما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه أن نظام روما الأساسي قد ألزم هذه المحكمة بألا تبدأ أو تمض في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثنى عشر شهراً إذا تقدم مجلس الأمن بطلب في ذلك، بناءً على قرار منها وفقاً لما له من سلطات واختصاصات منصوص عليها في ميثاق الأمم

١ ـ د. حازم محمد عتلم، تنظيم الادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية-المحكمة الجنائية الدولية الموائمات الدستورية والتشريعية-مشروع قانون نموذجي إعداد: شريف عتلم، ط(٤)، ٢٠٠٦م، ص(١٣)(١٦٩-١٧٠).

٢ ـ من الممارسات التطبيقية لمجلس الأمن الدولي في الإحالة ما صدر عنه بموجب القرار رقم: (١٥٩٣/٢٠٠٥م) والذي أحال بموجبه الوضع القائم في دارفور منذ ١/يوليو/٢٠٠٢م إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فكما هو معلوم أن السودان ليس طرفاً ولا عضواً بالمحكمة الجنائية الدولية شأنه شأن العديد من الدول، حيث لم تصادق حكومة السودان على نظام المحكمة الجنائية، وبناءً على ذلك لا يمكن للمحكمة بأي حال أن تنظر في أي اتهام يمكن أن يوجه لأي سوداني على الإطلاق، ولكن بعد قرار الإحالة المشار إليه تمسكت المحكمة بتلك الإحالة على اعتبار أنه حق لمجلس الأمن واستندت على ذلك القرار في مباشرة اختصاصها تجاه الرئيس السوداني السابق المشير/ عمر حسن أحمد البشير.

المتحدة. والأمر الذي يعني ذلك قوة ما هو ممنوح لهذا المجلس من اختصاصات أمام المحمكة الجنائية الدولية[1].

المطلب الثاني : مبررات منح مجلس الأمن سلطة الإحالة وشروطها

أولاً- مبررات منح مجلس الأمن سلطة الإحالة:

إن مسألة منح مجلس الأمن لسلطة الإحالة لأي حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من المسائل التي وجدت معارضة كبيرة من بعض الدول.

كذلك لم يجد تأييداً من شراح القانون. ولكن: مع ذلك فإن بعض الدول والمختصين في المجال القانوني أيد منح المجلس هذا الاختصاص، خاصة الدول دائمة العضوية في هذا المجلس، فقد سعت لإيجاد دور فعال لهذا المجلس أمام هذه المحمكة[2] ومع هذا الاتفاق فإنها قد اختلفت في تحديد صيغة محددة في ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية طالبت بأن تكون الادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية لمجلس الامن فقط[3] في حين نادت بقية الدول إلى أن يكون هذا الاختصاص لمجلس الأمن والدول الأطراف والمدعي العام[4].وعموماً يستند المؤيدون لفكرة إنشاء محكمة جنائية دولية ومنح مجلس الأمن سلطة الإحالة لهذه المحكمة على جملة من المبررات كانت علو النحو التالي:

المبرر الأول:

أن مجلس الأمن كان له دوراً كبيراً في إنشاء المحاكم الدولية الجنائية المؤقتة التي شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة رورواندا[5].

وبناءً على ذلك يجب أن يستمر هذا الدور أمام المحمكة الجنائية الدولية الدائمة.

١ ـ المادة: (١٦) من نظام المحكمة الجنائية الدولية.

٢ ـ د. براء منذر كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص(١٣٧).

٣ ـ د. أحمد عبد الظاهر، سلطة مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، المجلد،(٤٤)، العدد(١٧٦)، السنة(٤٥)- ٢٠٠٩م، مؤسسة الأهرام-القاهرة، ص(٩).

٤ ـ د. ثقل سعد العجمي، مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بحث منشور بمجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت، العدد(٤)، السنة(٢٩)/ ٢٠٠٥م، ص(١٨).

٥ـ د. أحمد عبد الطاهر، مرجع سابق، ص(١٥).

المبرر الثاني:

أن مجلس الأمن يتمتع بموجب ميثاق الأمم المتحدة بسلطات واسعة يمكن أن تؤدي إلي تفعيل اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، ويضفى لها القوة لأن الإحالة من مجلس الأمن تلزم الدول الأطراف وغير الأطراف، وبالتالي توسع اختصاصات المحكمة(١).

المبرر الثالث:

أن سلطة الإحالة التي يتمتع بها مجلس الأمن الدولي يحد من أي تعارض محتمل الوقوع بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن الدولي، لا سيما وأن طبيعة المجلس وعمله سياسي، في حين أن المحكمة ذو طبيعة قضائية(٢).

المبرر الرابع:

أن مسؤولية مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين يخوله سلطة إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة، كأحد التدابير المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي(٣).

تلك هي المبررات التي يتم الاستناد عليها في منح مجلس الأمن الدولي سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي تقديرنا الشخصي أن هذه المبررات وان كان يقبلها البعض أو يتبناها إلا أنها لا تصلح كمبررات قانونية وفقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، ووفقاً لما جاء في النظام الأساسي للمحكمة، حيث تعارض تلك المبررات مع القواعد التي وردت في الميثاق وفي نظام المحكمة.

وسنتناول ذلك بشئ من التفاصيل في نطاق المبحث الثالث عند التعرض للتكييف القانوني لسلطة الإحالة.

ثانياً- شروط الإحالة من مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية:-

١ ـ بالرجوع لنص المادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة يتضح أنها تتضمن تعهد الدول الأطراف بقبول وتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن، خاصة ان الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق تكون لها الأفضلية على اي التزامات أخرى وفقاً للمادة(١٠٣) من الميثاق.

٢ ـ د. ثقل سعد العجمي، مرجع سابق، ص(١٩).

٣ـ د. محمود حنفي محمود، جرائم الحرب امام القضاء الجنائي الدولي، ط،٢٠٠٦م، دار النهضة العربية-القاهرة ص(٩٧).

هنـاك بعـض الـشروط التـي يجـب مراعاتهـا بواسـطة مجلـس الأمـن حتـى تكـون الإحالـة مقبولـة.

وسـنقوم هنـا بإيـراد تلـك الـشروط عـلى اعتبارهـا شروطـاً تراعـى عنـد الإحالـة بغـض النظـر عـن مشروعيتهـا أو عـدم مشروعيتهـا.

وقـد تنـاول بعـض المتخصصـين هـذه الـشروط مـن وجهـين شـكلية وموضوعيـة، ولكـن مـا اعتـبر شروطـاً شـكلية قـد تكـون مجانبـاً للصـواب وهـي:-

١- حصرية حق الإحالة بمجلس الأمن الدولي.

٢- شكل الإحالة.

٣- إجراءات إصدار الإحالة.

ففـي تقديرنـا أنهـا ليسـت شروطـاً لأن حصريـة حـق الإحالـة بمجلـس الأمـن يمكـن أن تكـون مـن الملاحظـات حـول هـذا الاختصـاص.

أمـا شـكل الإحالـة وإجـراءات إصـدار قـرار الإحالـة فالواقـع أن نظـام المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لم يتضمـن أي شروط في ذلـك، لـذا لا يمكـن اسـتنباط شروط مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة عـلى قـرار الإحالـة، لأن هـذا الاختصـاص إنـما هـو مسـتقى مـن نظـام المحكمـة، لـذا يجـب أن تكـون الـشروط مـن ذات النظـام.

لكل ذلك فإن شروط الإحالة - حسب تقديرنا - يمكن حصرها فيما يلي:-

١- يجـب أن تكـون الإحالـة لجريمـة مـن الجرائـم التـي تدخـل في اختصـاص المحكمـة الجنائيـة الدوليـة.

وكـما هـو معلـوم أن هـذه الجرائـم وفقـاً لمـا ورد في نظـام المحكمـة الجنائيـة الدوليـة هـي: جرائـم الإبـادة الجماعيـة، وجرائـم الحـرب، وجرائـم ضـد الإنسـانية، وجريمـة العـدوان[1].

٢- أن تكون الإحالة عن وقائع حدثت بعد نفاذ نظامها الأساسي.

(١) د. ثقـل سـعد العجمـي، مرجـع سـابق، ص(٢١). وانظـر كذلـك: المـادة(٥) مـن النظـام الاسـاسي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة.

ولا بد أن هذا الشرط فيه تطبيق لمبدأ عدم رجعية القانون، وهي من المبادئ الرئيسية في الأنظمة الجنائية، وهذا الشرط أيضاً يتفق مع ما ورد في النظام الأساسي للمحكمة والتي نصت على أنه ليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد نفاذ النظام[1]، وبناءً على ذلك فإن المجلس ملزم بمراعاة هذا القيد الذي يتعلق بالتحديد الزمني عند إصدار قرار الإحالة، وعدم مراعاة ذلك يؤدي إلى عدم قبول الإحالة.[2]

٣- ضرورة أن تكون الإحالة وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

هذا الشرط يجد سنده في النظام الأساسي للمحكمة[3]، حيث أوجب هذا النظام أن يقوم المجلس بممارسة سلطاته في الإحالة وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالإجراءات التي تتخذ في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين، أو الإخلال بهما أو وقوع عمل من أعمال العدوان[4].

ويتمتع المجلس بسلطة تقديرية واسعة في تكييف الحالات المذكورة.

ولكن يلاحظ الآتي:

أ- عدم وجود معيار عملي يسير عليه المجلس في تكييفه للوقائع.

إلى جانب ذلك فأن ميثاق الأمم المتحدة نفسه قد جاء خالياً من تعريف لهذه الحالات.

وعدم وجود معيار في ذلك يؤدي إلى الكثير من الإشكالات العملية في هذا المجال، حيث يعطي مجلس الأمن نطاقاً واسعاً كبيراً في التفسير.

وبالنظر إلى ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فقد اعتبر أن الجرائم الدولية التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة تعتبر من الحالات التي تهدد السم والأمن

١ ـ المادة(١١/ ١) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢ ـ د. موسى فلاح الرشيدي، آلية تحديد الاختصاص وانعقاده في نظر الجرائم الدولية وفقاً لاتفاق روما لعام ١٩٩٨م، بحث منشور بمجلة الحقوق الكويتية-جامعة الكويت، العدد الثاني، ٢٠٠٣م السنة (٢٧)، ص(٥٥).

٣ ـ المادة(١٣/ ب) من نظام المحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨م.

٤ ـ د. علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، ط، ٢٠٠٨م، دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان ص(١٢٦).

حيث ورد الآتي:

(.. وإذ تسلم بأن هذه الجرائم الخطيرة تهدد السلم والأمن والرخاء في العالم.. وإذ تؤكد أن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب..).[1]

وعلى الرغم من أن هذه العبارات وردت على النحو المذكور بعاليه إلا انها لا تدل على أنها تهدد السلم والأمن الدوليين، لأن كل الجرائم ودون استثناء تهدد السلم والأمن والرخاء في العالم.. أي في التجمعات عامة.

لذا فإن هذه العبارة لا تدل عل السلم والأمن الدوليين.

ب- أن قرار مجلس الأمن الدولي في مجال العمل القضائي الدولي قد خلت من وجود أي عبارة تدل عليك:(الإخلال بالسلم والأمن الدوليين).

وعلى الرغم من ذلك تتم الإحالة لبعض الحالات، إذ لا يوجد مانع من ذلك وفقاً لما ورد في نظام المحكمة الجنائية الدولية، وميثاق الامم المتحدة.

يتضح مما تقدم أن إعمال الشرط الثالث والمتمثل في ضرورة أن تكون الإحالة وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق لم يتم تطبيقه بصورة صحيحة.

بل أن المعيار الذي تطبقه المحكمة في ذلك ليس معياراً عادلاً، وليس معياراً قانونياً، بل هو معيار سياسي.

والدليل على ذلك تدخل مجلس الأمن الدولي بإحالة قضية السودان للمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار رقم:(١٥٩٣/٢٠٠٥م) وكذلك القرار رقم:(١٩٧٣/٢٠١١م) بإحالة الوضع في

الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥/فبراير ٢٠١١م إلى المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية.

وفي ذات الوقت يتضح تقاعس هذا المجلس أمام قضايا وحالات هددت السلم والأمن الدوليين للخطر ولازالت، ولا أدل على ذلك من:-

١ ـ انظر: ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أ- قضية فلسطين وما يفعله الإسرائيليون من جرائم وحرب وعدوان وإبادة.

ب- قضية سوريا التي ارتكبت فيها أبشع الجرائم العدوان والإبادة وجرائم الحرب.

وكل ذلك يؤكد ازدواجية مجلس الأمن امام الأحداث الدولية، ولا غرابة في ذلك لأن هذا المجلس لا يعدو من كونه جهاز سياسي، وبالتالي فإن جميع قراراتها تكون في طبيعتها قرارات سياسية وليست قانونية.

بل هي قرارات تهدد مبدأ العدالة والإنصاف.

المبحث الثالث

المنظور القانوني والدولي لسلطة مجلس الأمن الدولي في الإحالة

أثار منح مجلس الامن سلطة الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية جدلاً قانونياً واسعاً، وفي هذا المبحث أتناول المنظور القانوني والدولي لمنح مجلس الأمن سلطة الإحالة وذلك وفقاً لما يلي:-

المطلب الأول: المنظور القانوني لسلطة مجلس الامن الدولي في الإحالة

يرتكز سلطة مجلس الأمن الدولي في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى جملة من الأسس القانونية ودوافع متعددة، يمكن إيرادها وحصرها فيما يلي:-

أولاً: أن مجلس الأمن الدولي ومنذ إنشاء الأمم المتحدة كان له دوراً فعالاً كبيراً في إنشاء المحاكم الدولية الجنائية التي عقدت في العديد من الحالات لمعاقبة مجرمي الحرب، كمحكمة يوغسلافيا السابقة ومحكمة رواندا[1].

وهذا الدور لا يمكن إنكاره، كما لا يمكن إنكار فعاليته وأهميته في مثل هذه المحاكم.

ثانياً: أن ميثاق الأمم المتحدة قد منح مجلس الامن الدولي سلطات واسعة، يمكن الاستفادة منها في اختصاص المحكمة[2].

١ ـ د. احمد عبد الظاهر، سلطة مجلس الأمن في الإحالة غلى المحكمة الجنائية الدولية، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، المجلد(٤٤)، العدد(١٧٦)، السنة(٤٥)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص(١٢).

٢ ـ د. مدوس فلاح الرشيدي، آلية تحديد الاختصاص وانعقاده في نظر الجرائم الدولية وفقاً لاتفاق روما

أضف إلى ذلك أن هذه السلطة تمنح المحكمة هيبة واحتراماً وذلك من خلال القرارات الملزمة للمجلس.[1]

كذلك يكسب المحكمة عالمية وقوة أكبر لا سيما وأن قرارات المجلس ملزمة للدول الأطراف وغير الأطراف في نظام المحكمة.

فكما هو معلوم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أن قرارات مجلس الأمن الدولي ملزمة للدول متى كانت هذه القرارات متعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين[2].

ثالثاً: أن منح مجلس الأمن سلطة الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية يوسع دائرة الاختصاص لهذه المحكمة، ليشمل الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي والإحالة بهذا الوصف يعني خروج عن قاعدة الرضائية أو القبول المسبق التي يقوم عليها القانون العالي الدولي، وتمنح المحكمة اختصاص عالمي[3].

رابعاً: أن هذه السلطة تمنع وتحول من أي تعارض محتمل الوقوع بين المحكمة والمجلس وتبرز العلاقة بينهما.

خامساً: أن مسؤولية مجلس الامن الدولي في المحافظة على السلم والأمن الدوليين تخوله سلطة إنشاء وتكوين محاكم جنائية دولية خاصة على أساس أن هذه المحاكم تعتبر من الآليات والتدابير التي تؤدي إلى تحقيق السلم والأمن في المجتمع الدولي[4]، وهذا ما ثبت حسب ما يرى البعض من خلال التطبيق العلمي في مجلس الأمن.

تلك هي أبرز الأسس والدوافع القانونية لمنح مجلس الأمن الدولي سلطة الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية، ومع ذلك أثير تساؤل في هذا الجانب وهو:-

هل تمتع مجلس الأمن بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية يمنع المجلس من إنشاء

لعام ١٩٩٨م، مجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت، العدد(٢) السنة (٢٧) ٢٠٠٣م ص(١٩).

١ ـ د. علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، مرجع سابق ص(١٢٥).

٢ ـ تنص المادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة بأن تتعهد الدول الأطراف في قبول وتنفيذ المجلس وفقاً لما ورد في الميثاق.

٣ ـ د. ثقل سعد العجمي، مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت العدد(٤) السنة(٢٩)، ٢٠٠٥م، ص(١٩).

٤ ـ د. محمود حنفي محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، ط، ٢٠٠٦م، دار النهضة العربية- القاهرة، ص(٩٧).

محاكم خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب أو المحاكمة أي شخص يقوم بأي فعل يهدد السلم والامن الدوليين؟

الواقع أن هذه السلطة لا تمنع المجلس من إنشاء محاكم جنائية خاصة في اي حالة تهدد السلم والامن الدوليين. فليس هناك نص قانوني يمنع من هذا الإجراء.

إلى جانب ذلك فإن الأساس الذي يتم الاستناد عليه في إنشاء المحاكم الجنائية الخاصة هو الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. على اعتباره من التدابير التي يتخذها المجلس للمحافظة على السلم والامن الدوليين، فسلطة الإحالة لا تعتبر بديلاً عن تشكيل محاكم خاصة[1].

والسؤال المهم هو:-

ماهو المنظور القانوني للمبررات والأسس التي بموجبها منح مجلس الأمن سلطة الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية؟

أجيب عن هذا التساؤل حسب وجهة نظري القانونية مستنداً في ذلك على قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وبالرجوع إلى تلك القواعد والأسس وإلى المبررات المشار إليها في منح المجلس تلك السلطة يمكن القول بما يلي:-

١- فيما يتعلق بدور مجلس الأمن الدولي في إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة لمعاقبة مرتكبي جرائم حرب فما هو معروف وثابت أنه وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وفي عهد الأمم المتحدة عقدت محكمة نور مبرغ ١٩٤٥م للنظر في الجرائم المرتكبة من القادة الألمان خلال الحرب، ثم أعلن بعد ذلك إنشاء محكمة طوكيو ١٩٦٤م استناداً إلى تصريح بوتسدام بناءً على القرار الذي أصدره القائد العام لقوات الحلفاء في اليابان بإنشاء هذه المحكمة للنظر في الجرائم التي ارتكبت. ولكن كانت تلك المحاكم من باب إخضاع الدول المنهزمة لإرادة الدول المنتصرة الأمر الذي أفقدتها المعنى القانوني والشرعية

(١) تنص المادة (١٠٨) من ميثاق الأمم المتحدة على ان يتم أي تعديل للميثاق لا تسري إلا إذا صدرت موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة لأمم المتحدة، وصدق عليها ثلث أعضاء الأمم المتحدة، ومن بينهم الأعضاء الدائمين بمجلس الامن الدولي.

الدولية، وهذا يعني: عدم وجود أي دور فعلي لمجلس الأمن في إنشاء محكمتي نور مبرغ وطوكيو[1]. وإن كان لهذا المجلس دور فلا يخرج من دور تنفيذي وتنظيمي فقط، لأن أساس إنشائها لا يرجع إلى مجلس الامن وهذا يعني ابتداء أن الاعتماد على هذا المبرر أو الأساس فيه مجانبة للصواب.

٢- أما القول بأن ميثاق الأمم المتحدة قد منح المجلس سلطات واسعة يمكن الاستفادة منها في اختصاص المحكمة فهذا القول لا يمكن الأخذ به، وذلك لان السلطات الواسعة التي منحت لمجلس الأمن إنما يكون ذلك في نطاق اختصاصاتها.

وبما أن مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من هيئة الأمم المتحدة فإن اختصاصاتها فقط على الدول، وليس على الأشخاص الطبيعيين، على العكس من اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية التي تباشرها في مواجهة الأشخاص الطبيعيين وليس في مواجهة الدول. وهذا يؤكد عدم مقبولية الأخذ بذلك الأساس مع اختلاف الاختصاصات على الأشخاص.

٣- وحول ما ذكر في الأساس الثالث من ان منح المجلس لسلطة الإحالة يوسع دائرة اختصاص هذه المحكمة ليشمل الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي فهو قول لا يصلح قانوناً لما يلي:-

أ- أن مجلس الامن الدولي ليس له اختصاص على الأشخاص الطبيعيين إطلاقاً.

ب- أن هذا القول يتعارض مع مبدأ عدم إلزامية الاتفاقات لغيرالدول الأطراف، وهذا المبدأ يشكل قاعدة أساسية في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩م فهذا القول- حسب تقديرنا- لا يخرج من كونه محاولة يائسة للتحايل على القواعد القانونية لتوسيع دائرة الاختصاص لهذه المحكمة لا سيما وأن عدداً كبيراً من الدول لم تصادق هذا النظام.

٤- أما الاستناد بأن هذه السلطة لمجلس الأمن يمنع ويحول من أي تعارض محتمل الوقوع بين المحكمة والمجلس فهذا القول مردود عليه بأمرين:

الأول: أن هذا الأساس افتراضي ولا يستند للواقع، بل قد لا يمكن تصوره لأن المحكمة

١ ـ سامح سمير، القانون الجنائي الدولي من المحاكم المؤقتة إلى المحاكم الدائمة، منتدى المحامين العرب، بحث منشور على موقع شبكة المحامين العرب في تاريخ ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

الجنائية الدولية ليست من أجهزة الامم المتحدة.

الثاني: أن هذا الأساس لا يصلح ابتداءً على إزالة التعارض الفعلي الموجود بين اختصاص المحكمة التي لا تتعدى الاشخاص الطبيعيين، واختصاص المجلس الذي لا يشمل غير الدول.

٥- وما ذكر في الأساس الخامس من أن مسؤولية مجلس الامن في المحافظة على السلم والأمن الدولي تخوله سلطة إنشاء محاكم جنائية دولية باعتبارها من الآليات التي تؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف فهو قول إذا ما سلمنا به فلا يمكن تطبيقه إلا في نطاق الحالات التي تهدد السلم والأمن الدولي وتنشئ المسؤولية على الدول، على أساس أن سلطات مجلس الأمن محصورة على الدول.

وبناء على ذلك إن كان من حق مجلس الأمن إنشاء محاكم جنائية دولية فهذا لا يكون إلا لمساءلة الدول التي يمكن أن تقوم مسؤوليتها بأي فعل من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين. ولكن كما هو معلوم أن مسألة تحمل الشخص الاعتباري للمسؤولية الجنائية محل نظر وخلاف، ولم تشير قواعد القانون الدولي إلى ذلك، بل يمكن القول بأن اتجاه المجتمع الدولي يمنع ذلك بدليل ان محكمة العدل الدولية وهي من الأجهزة الأساسية للأمم المتحدة لا تمارس أي اختصاصات جنائية، بل جاءت سلطاتها محددة ومحصورة، كما أن اللجوء إلى هذه المحكمة أمر اختياري. وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الأسس القانونية والقواعد التي تم الاستناد إليها في منح مجلس الأمن سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لا تصلح لتبرير ذلك قانوناً.

أضف إلى ذلك ان المحكمة الجنائية الدولية لا تعتبر من أجهزة الأمم المتحدة، بل تقوم على نظام أساسي محدد، في الوقت الذي نجد فيه أن مجلس الأمن الدولي من الأجهزة الرئيسية لهيئة الامم المتحدة، ويستمد اختصاصاته وسلطاته من ميثاق الهيئة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستمد هذا المجلس أي سلطات أو اختصاصات إضافية من أي نظام آخر.

وهذا لا يعني ألا يكون هناك تعاون بين هذه المحكمة والمجلس ولكن يجب أن يكون ذلك في الإطار القانوني لكل منهما،ودون أن يؤدي ذلك إلى المساس بالقواعد والمبادئ

القانونية العامة، ويمكن القول كذلك بان وجود مثل هذه المحكمة ابتداءً وانعقاد الاختصاص الجنائي لها في مواجهة الأفراد يمس وينتهك سيادة الدول، وذلك لان القضاء الجنائي الوطني يعد من معالم سيادة الدولة، وقد يقال أن انضمام الدول إلى عضوية المنظمات يعني تنازلها عن فكرة السيادة المطلقة وهذا القول صحيح ولكن يجب عدم التوسع في تفسير هذا التنازل. فتنازل الدول عن فكرة السيادة المطلقة إنما يكون ذلك في نطاق علاقاتها الخارجية وفيما لا يؤدي إلى التدخل غير المشروع.

أما التنازل عن سيادتها الداخلية فهذا لا يمكن الأخذ به، بل قد يؤدي إلى وجود نزاعات بينها وتمس بينها وتمس مبدأ استقلال هذه الدول. لكل ما ذكر نخلص إلى أن السلطة مجلس الأمن الدولي في الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية جاءت مخالفة للقواعد والمبادئ القانونية الأمر الذي يتوجب معه ضرورة إلغاء هذه السلطة.

المطلب الثاني: موقف الدول من منح مجلس الأمن سلطة الإحالة.

إن من أكثر المسائل التي أثارت إشكالات فقهية وجدلاً في الأوساط القانونية وفي أورقة لجنة القانون الدولي مسألة منح مجلس الأمن الدولي لسلطة الإحالة وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[1]. فقد رأى البعض أن ذلك يمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة، في حين أن البعض الآخر قد أيد ذلك، وقد استمر هذا الجدل حتي العام ١٩٩٨م عندما عقد مؤتمر روما الدبلوماسي، حيث ظهر تناقض مواقف الدول بين مؤيد ومعارض. ويمكن إيراد هذا التباين بإيجاز من خلال الآتي:

أولاً: موقف الدول المؤيدة:

تزعمت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن هذا الموقف بحجة رغبتها في ضمان دور فعال للمجلس في الادعاء امام المحكمة الجنائية الدولية[2]. وقد اختلفت هذه الدول في ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية طالبت بأن يكون الادعاء أمام هذه المحكمة حصراً على مجلس الأمن على اعتبار أن ذلك اضمن لتحقيق فكرة العدالة العالمية، ولما للولايات

١ ـ د. محمد سامح عمرو، علاقة مجلس بالمحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٨م، دار النهضة العربية-القاهرة، ص(١٨) وما بعدها.

٢ ـ د. براء منذر كمال عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، ط، ٢٠٠٨م، دار الحامد-عمان ص (١٣٧).

المتحدة الأمريكية من دور في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وأن ذلك مما يساعد على عمل المحكمة[١].

وقد أيدت (إسرائيل) هذا الاتجاه مدعية أن منح أي دور لمدعي عام المحكمة قد يمس بمبدأ العدالة، وذلك على أساس أنه قد يتعرض لضغوط سياسية[٢]. ولكن كان لباقي الدول موقفاً آخر حيث نادت بأن يتم منح مجلس الأمن دوراً في الادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية إلى جانب الدول الاطراف والمدعي العام للمحكمة[٣]. وقد وجد هذا المقترح قبولاً مقارنة بالموقف الأمريكي ومن ثم فقد تم الأخذ به عند صياغة النظام الأساسي للمحكمة.

ثانياً: موقف الدول المعارضة:

عارض معظم الدول التي شاركت في مؤتمر روما الأساسي فكرة منح مجلس الأمن سلطة الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية خوفاً من أن يتم تسيسها وخاصة في ظل سيطرة الدول دائمة العضوية على عمل المجلس، الأمر الذي قد يؤدي إلى هيمنة هذه الدول على المحكمة، فيؤدي ذلك لأن تتحول هذه المحكمة إلى أدارة وآلية للضغط السياسي من هذه الدول[٤]. ومن خلال عمل المحكمة يمكن القول بأن هذا التخوف قد حدث بصورة فعلية في قضية إقليم دارفور السودانية. ومما استندت عليه هذه الدول المعارضة أيضاً ان منح هذه السلطة للمجلس يعتبر تجاوزاً على سيادة الدول بصورة عامة[٥].

يتضح من ذلك أن منح مجلس الأمن لسلطة الإحالة أيضاً وجد تعارضاً في مواقف الدول، لاسيما وأن هناك اختلاف كبير بين مجلس الأمن الدولي الذي يعتبر جهازاً أساسياً

١ ـ لنده معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها، ط ٢٠٠٨م، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان، ص(٢٧٥).

٢ـ د. خليل حسيني، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، ط، ٢٠٠٩م، دار المنهل اللبناني-بيروت ص(٦٥).

٣ ـ د. ثقل سعد العجمي، مجلس الامن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق ص(١٨).

٤ـ د. عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، ط، ٢٠٠٩م، دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان ص(٣٥٨).

٥ ـ أحمد عبد الظاهر، مرجع سابق ص (٩).

من أجهزة منظمة الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر من أجهزة العدلية، فمنح المجلس سلطة الإحالة يفقد المحكمة حيادها ويخرجها من كونها هيئة قضاء تهدف إلى تحقيق العدالة الجنائية الدولية. وهذا ما نراه راجحاً ونتفق عليه.

الخاتمة

بعد ما تناولناه في هذا البحث حول ما يتمتع به مجلس الأمن الدولي من سلطة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية يمكن القول بأن هناك جملة من النتائج والتوصيات التي تتمثل فيما يلي:-

أولاً: النتائج:-

١- أن الاختصاص القانوني الثابت لمجلس الأمن الدولي يمثل في النظر في القضايا المتعلقة بالدول دون غيرها من أشخاص القانون الدولي العام. بينما تختص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في القضايا الجنائية التي يتهم فيها أفراد طبيعيون.

٢- يستمد مجلس الأمن الدولي اختصاصاته وسلطاته من ميثاق الأمم المتحدة فقط دون الأنظمة الأخرى، على أساس أنه من الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

٣- السلطات والاختصاصات الممنوحة لمجلس الأمن الدولي المستمدة من أنظمة ومواثيق أخرى ليست موافقة للقانون، ومن ثم لا يرتب ممارستها أي أثر قانوني.

٤- الأسس والقواعد التي يتم الاستناد عليها لتبرير منح مجلس الأمن الدولي سلطة الإحالة تفتقد إلى المشروعية ولا تتوافق مع صحيح القانون.

٥- تباينت مواقف الدول في منح مجلس الأمن الدولي سلطة الإحالة، إلا أن الراجح هو: موقف الدول التي عارضت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لأن الأسباب التي أدت لاعتراضهم من أن يتم تسيس المحكمة قد تحقق بسيطرة الدول دائمة العضوية على المجلس، حيث أدى ذلك إلى إهمال ما هو مهدد للسلم والأمن الدوليين، وإحالة ما ليس كذلك من وقائع بسبب تسييس هذه الوقائع.

٦- إحالة المجلس لأي وقائع أو حالة إلى المحكمة فإن هذا القرار لا يكون ملزماً بالنسبة للمجتمع الدولي عامة ولا إلى الدولة التي تتعلق بها الوقائع خاصة ما لم تكن هذه

الدولة قد صادقت على النظام الأساسي للمحكمة، أما مجرد التوقيع، أو عدم التوقيع والمصادقة فيمنع من الإلزام بقرار الإحالة، أو الالتزام به.

٧- وجود محكمة جنائية دولية وانعقاد الاختصاص لها في محاكمة أفراد ينتمون إلى دول محددة لها سلطة قضائية وطنية ونظام جنائي مجرم لتلك الجرائم الدولية يمثل انتهاكاً للسيادة الداخلية لها.

٨- انضمام الدول إلى عضوية منظمات دولية لا يعني تنازلها عن سيادتها الداخلية أو جزء منها، ولكن يمكن القول أن ذلك يدل على موافقتها على التنازل عن جزء من سيادتها الخارجية فقط.

تلك هي أبرز النتائج المترتبة عن هذه الدراسة والتي ستبني عليها التوصيات.

ثانياً: التوصيات:-

جاءت توصيات هذا البحث كما يلي:-

١- يجب على مجلس الأمن الدولي عدم التوسع في تفسير القواعد المتعلقة بسلطاتها والالتزام بنظر الحالات التي تتعلق بالدول فقط إذا كانت تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم اتخاذ ما هو مناسب من تدابير وفقاً لقواعد الميثاق.

٢- على جميع الدول والمنظمات عدم الامتثال أو الالتزام بقرارات الإحالة الصادرة من المجلس في مواجهة أي شخص، لا سيما إذا كان الشخص الصادر في مواجهته مثل هذا القرار ينتمي إلى دولة لم تصادق على النظام الأساسي للمحكمة.

٣- ضرورة إعادة النظر في نص المادة (١٣/ب) من نظام روما الأساسي والذي بموجبها منحت المحكمة سلطة الإحالة لمجلس الأمن، والعمل على إلغاء ذلك لمخالفتها للقانون، إذ أن سلطات واختصاصات المجلس تؤخذ من ميثاق الأمم المتحدة وليس من أي نظام آخر.

٤- وجوب إلغاء كل القرارات الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية إذا كانت مبنية على إحالة من مجلس الأمن لمخالفة ذلك للقواعد القانونية.

٥- في حالة تعذر إلغاء نص المادة (١٣) المتعلق بمنح سلطة الإحالة لمجلس الأمن فيجب ممارسة هذه السلطة في مواجهة الدول التي صادقت على النظام الأساسي للمحكمة دون غيرها من الدول الآخرى.

تلك هي توصيات هذا البحث الذي اسأل المولى عز وجل أن يجعله من العلم النافع، الذي ينفع كل أعضاء المجتمع الدولي وأن يعتبر هذا البحث النواة لدراسات أكثر تعقماً في هذا الموضوع.

فهرس المصادر والمراجع

١- ابراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي للنظرية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٦م، الدار الجامعية القاهرة.

٢- أحمد عبد الظاهر، سلطة مجلس الأمن في الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، المجلد،(٤٤)، العدد،(١٧٦)، السنة(٤٥)- ٢٠٠٩م، مؤسسة الأهرام- القاهرة.

٣- أريي نايـر، حقوق الإنسان والكيل بمكيالين، مجلة الثقافة العالمية، ترجمة غادة شويقة، بحث منشور بمجلة الثقافة العالمية، العدد(٩١)، ١٩٩٨م.

٤- براء منذر كمال الدين عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، ط(١)، ٢٠٠٨م، دار الحامد- عمان.

٥- ثقل سعد العجمي، مجلس الأمن وعلاقته بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بحث منشور بمجلة الحقوق الكويتية، جامعة الكويت، العدد (٤)، السنة (٢٩)/٢٠٠٥م.

٦- جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، ط(٦)، دار النهضة العربية- القاهرة.

٧-حازم محمد عتلم، تنظيم الادعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية-المحكمة الجنائية الدولية الموائمات الدستورية والتشريعية- مشروع قانون نموذجي، إعداد شريف عتلم، ط (٤)، ٢٠٠٦م.

٨- خليل حسيني، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، ط(١)، ٢٠٠٩م، دار المنهل اللبناني- بيروت.

٩- سامح سمير، القانون الجنائي الدولي من المحاكم المؤقتة إلى المحاكم الدائمة، منتدى المحامين العرب، منشور على موقع شبكة المحامين العرب في تاريخ ٢٠٠٤/٢/٥م.

١٠- سعيد سالم جويلي، تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ت ط ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، دار النهضة العربية- القاهرة.

١١- عبد الستار الكعبي، الفصل السابع وسلطة مجلس الأمن الدولي، عرض وتحليل، بحث منشور على

الموقع الالكتروني www.kitbat.com بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨م.

١٢- عبد الكريم علوان، المنظمات الدولية، ط(١)، ٢٠٠٢م، دار الثقافة عمان.

١٣- علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، ط(١)، ٢٠٠٨م، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان.

١٤- عمر الحفصي فرحاتي(وآخرون)، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية- دراسة أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، ط١، ٢٠١٢م، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص(٥٧).

١٥- عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، ط(١)، ٢٠٠٩، دار الثقافة والنشر والتوزيع- عمان.

١٦- فتحيه ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ط١، ٢٠١١م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٧- لمى عبد الباقي، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في حماية حقوق الإنسان ط١، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

١٨- لنده معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها، ط(١) ٢٠٠٨م، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان.

١٩- محمد سامح عمرو، علاقة مجلس بالمحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٨م، دار النهضة العربية- القاهرة.

٢٠- محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، جزء١، الأمم المتحدة، ط٩، ٢٠٠٠م، منشأة المعارف الإسكندرية.

٢١- محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، ط ٥، ١٩٨٢م، مؤسسة الثقافة الجامعية- الإسكندرية.

٢٢- محمود حنفي محمود، جرائم الحرب أمام القضاء الجنائي الدولي، ط(١)، ٢٠٠٦م، دار النهضة العربية- القاهرة.

٢٣- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطن للنظام الأساسي ط(١)، ٢٠٠٤م، دار الشوق- القاهرة.

٢٤- مصطفى سلامة حسين، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، ١٩٨٧م، دار النهضة العربية- القاهرة.

٢٥- موسى فلاح الرشيدي، آلية تحديد الاختصاص وانعقاده في نظر الجرائم الدوليو وفقاً لاتفاق روما

لعـام ١٩٩٨م، بحـث منشـور بمجلـة الحقـوق الكويتيـة- جامعـة الكويـت، العـدد الثـاني، ٢٠٠٣م السـنة (٢٧).

٢٦- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م.

٢٧- نظام روما الأساسي ١٩٩٨م.

الأزمة السياسية في جمهورية مالي

(الأسباب... التطورات ... التداعيات)

إعداد/ د. محمد إدريس عبد العزيز

قسم العلوم السياسية- جامعة طبرق ليبيا

ملخص الدراسة:

بحثت هذه الدراسة في الأزمة السياسية في جمهورية مالي لمعرفة أسبابها وتطورها وتداعياتها العميقة على منطقة الساحل الأفريقي.

وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها " وجود علاقة إرتباطية بين تداعيات الأزمة في مالي وتأثيرها على الشؤون الداخلية لدول الإقليم" .

Summary :

This study examined the political crisis in the republic of Mali to find out its causes, progress and deep Repercussions on the African Sahel region.

The study started from the basic hypothesis that there is a correlation between the repercussions of the crisis in Mali and its impact on the internal affairs of the countries of the region.

المقدمة:

جاءت أزمة مالي بعد المظاهرات التي اندلعت في ٥ يونيو ٢٠٢٠، لتعكس مستوى الغضب الشعبي تجاه حالة "فشل الدولة " في هذه الجمهورية الفقيرة التي تحاصرها الأزمات منذ عام ٢٠١٢م، عندما سيطرت جماعات إرهابية على ثلثي مساحتها في الشمال، وهو ما استدعى تدخلاً عسكرياً دولياً بقيادة فرنسا، إلا ان التدخل لم ينجح في القضاء على الخطر الإرهابي، بل إن انعدام الأمن اقترب أكثر من العاصمة باماكو في جنوب البلاد،

بعدما فقدت الدولة السيطرة على مناطق واسعة في وسطها لصالح ميليشيات أثنية تقتتل فيما بينها، وقد شكلت الأزمة المالية منذ عام ٢٠١٢م جملة من التداعيات وعلى مختلف الأصعدة، وبهذا برهنت أن أمن الإقليم مرتبط بأمن الدولة الداخلي بالدرجة الأولى من منطلق أن مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تمتاز بالاختراق، وتآكل الدولة الوطنية.

في أغسطس ٢٠٢٠م قامت مجموعة من الجيش المالي بانقلاب عسكري – كما يدعون تضامناً مع حراك ٥ يونيو – وتم اعتقال الرئيس " كيتا " ورئيس الوزراء " سيسي "، وبعد يوم من الاعتقال أعلن الرئيس " كيتا " عن استقالته وحل البرلمان، ويعتبر هذا الانقلاب هو الثاني منذ عام ٢٠١٢م ومما يثير القلق بشكل خاص أنه يأتي على خلفية أزمة سياسية، جائحة عالمية، وضع أمني سيء في مالي ودول الإقليم بالكامل.

وتحت الضغط الداخلي والإقليمي والدولي، أعلن الجيش المالي عن تشكيل حكومة انتقالية في شهر أكتوبر ٢٠٢٠، على أن يستمر عمل هذه الحكومة لمدة ١٨ شهراً، وبعد ذلك يتم الذهاب مباشرة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية، وعودة المسار الديمقراطي في مالي من جديد.

وبناء على ما تم ذكره سالفاً فإن هذه الدراسة هي عبارة عن محاولة لمعرفة أسباب الأزمة المالية وتطورها، وتداعياتها الداخلية والخارجية، وهذا ما نحاول من خلال هذه الدراسة تحليله وتقديم سياقات تفسيرية لأهم انعكاسات الأزمة المالية على الأمن القومي لدول الجوار ودول إقليم الساحل كافة.

أهمية الدراسة:

لقد أصبحت الأزمة السياسية في دولة ما تؤثر تأثيراً مباشراً على الدول المجاورة لهذه الدولة، وتعتبر الأزمة السياسية في جمهورية مالي صورة واضحة من حيث تأثير تداعيات تلك الأزمة على دول الجوار، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في تأكيد توسع مفهوم الأمن القومي وتغير طبيعة مصادره وتهديداته، ومدى تأثير وترابط الأمن الداخلي في دولة ما (مالي) بالأمن الخارجي، حيث دائماً ما توجد تفاعلات وتهديدات أمنية للدول الواقعة في نفس إقليم هذه الدولة (مالي).

أهداف الدراسة :

- معرفة ما مدى تأثير الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية مالي على دول الإقليم الواقعة فيه بعد عام ٢٠١٢م .
- معرفة السيناريوهات المحتملة فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية في جمهورية مالي وتداعياتها المستقبلية على هذه الدولة ودول الإقليم بعد حراك ٥ يونيو ٢٠٢٠م.

إشكالية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده:

ما هي التداعيات العميقة لأزمة مالي وحدود تأثيراتها على منطقة الساحل الأفريقي ؟

التساؤلات :

١. ما هي أسباب الأزمة السياسية في جمهورية مالي ؟
٢. كيف تطورت هذه الأزمة ؟
٣. ما هي أشكال التهديدات المتدفقة من الداخل المالي نحو منطقة الساحل الأفريقي؟

فرضية الدراسة :

١. شكلت الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية مالي مجموعة من التداعيات على دول الساحل الأفريقي، كانتشار السلاح، والجريمة المنظمة، ومشكلة اللاجئين، والإرهاب، ومشكلة الجماعات الأثنية المطالبة بحق تقرير المصير والمتأثرة بما يحدث في إقليم الأزاود شمالي مالي.
٢. التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مالي بين الجماعات الأثنية هو سبب النزاع .
٣. هناك ارتباط واضح وتقاطع دوائر بين الأزمات السياسية والأمنية في مالي.

منهج الدراسة :

- المنهج التاريخي : من خلاله يمكن الرجوع إلى جذور الموضوع وبداياته الأولى ومختلف

المحطات والأحداث المهمة التي تساعدنا في فهم الموضوع وتتبع مساراته إذ لا يمكن فهم ما يحدث حالياً من دون الرجوع لمعرفة الجذور التاريخية لأزمة مالي.

- منهج دراسة الحالة: من خلال التركيز والتعمق أكثر في موضوع الدراسة سواء كانت دولة أو نظاماً سياسياً بقصد الإحاطة بها أكثر ومعرفة هذا المنهج لدراسة خلفيات الأزمة، وتحليل وإبراز مختلف التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية لهذه الأزمة، وباعتبار أنه من أهم المناهج في استقصاء تفاصيل القضايا والمسائل السياسية، فقد اعتمدناه في دراسة تبعات ونتائج الأزمة على الأمن القومي لدول الساحل الأفريقي.
- المنهج الوصفي: من خلال تركيزنا على وصف ظاهرة التأثير التي تمارسها الأزمة السياسية في مالي على دول الساحل الأفريقي، ومن جهة أخرى وصف التحديات والتداعيات السياسية والأمنية التي تواجهها دولة مالي، ودول الساحل الأفريقي.

المقاربة المنهجية للدراسة:

- المقاربة الاقتصادية: التي تنطلق من المعطى الاقتصادي، عبر ربطه بالأمن، على أساس أن تحقيق الدولة لأمنها لا يتم بمعزل عن توفيرها للرفاه الاقتصادي والتوزيع العادل للثروات داخل الدولة بين فئات المجتمع ككل.
- مقاربة الأمن الإقليمي المركب : وهي تعتبر الأمن ظاهرة علائقية بحيث لا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاتها الإقليمية.

حدود الدراسة :

- الإطار الزمني : تتابع هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٢٠، وتحاول من خلالها رصد التفاعلات والتحولات في جمهورية مالي وأثرها على دول الساحل الأفريقي.
- الإطار المكاني: تضم الدراسة كل من جمهورية مالي ومنطقة الساحل الأفريقي إضافة إلى ليبيا.

مصطلحات الدراسة :

- الأزمة : هي نقطة التحول إلى الأحسن أو الأسوأ، فهي لحظة مصيرية، وبمعنى أخر فإن الأزمة هي حالة من الاضطراب في العلاقات التي تهدد بتغيير حاسم فيها بالحدوث.
- التداعيات : هي الآثار والنتائج السلبية أو الإيجابية الظاهرة والخفية المترتبة على حدث ما .

- الأمن القومي : هو قدرة الدولة على تأمين استمرار أساس قوتها الداخلية والخارجية، والعسكرية والاقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج، وفي حالة الحرب والسلم على حد سواء.
- منطقة الساحل الأفريقي : يشكل الساحل الأفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن جنوب الصحراء الكبرى شمالاً حتى منطقة السافانا جنوباً، شاملة بذلك أراضي من عدة دول منها ارتيريا ، السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا.

وتتميز مجتمعات هذه الدول بالتعدد الاثني مما ساهم في زعزعة النسيج الاجتماعي وايجاد المشاكل التي وظفها المستعمر جيداً لإحكام سيطرته على المنطقة الغنية بالموارد.

- وللبحث في عملية تداعيات أزمة مالي على دول إقليم الساحل والصحراء الأفريقي، سوف تقسم الدراسة إلى مبحثين أساسيين :

المبحث الأول: أزمة مالي (الأسباب – التطورات)

- **المطلب الأول : مدخل نظري لمفهوم الأزمة ونظرياتها .**
- **المطلب الثاني: أسباب الأزمة في مالي.**
- **المطلب الثالث : تطور الأزمة في مالي .**

المبحث الثاني: تداعيات أزمة مالي على منطقة الساحل الأفريقي .

- **المطلب الأول : التحديات التي تواجه منطقة الساحل الأفريقي.**
- **المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي على الداخل .**
- **المطلب الثالث : التداعيات الخارجية للأزمة المالية .**

خاتمة تشمل السيناريوهات المحتملة وتداعياتها.

المبحث الأول

أزمة مالي (الأسباب – التطورات)

يقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتحدث الأول عن مفهوم الأزمة ومراحلها، ويتناول المطلب الثاني أسباب الأزمة، والمطلب الثالث يركز على تطور الأزمة.

المطلب الأول : مدخل نظري لمفهوم الأزمة ونظرياتها:

أولاً : الأزمة (مفهومها – مراحلها – أنماطها):

تعتبر الأزمة في مفهومها البسيط هي نقطة تحول حرجة، تواجه المنظومة المجتمعية ينتج عنها خلل أو توقف بعض أو كل الوظائف الحيوية في المجتمع سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ... إلخ، وهذا ما يدفع سلطة اتخاذ القرار إلى التدخل لاتخاذ مواقف ولإعادة التوازن لهذا النظام، وتتميز بالفجاعية واتساع أفقها وتهديدها للمصلحة القومية للدولة محل الأزمة، وقد تنتشر مخلفاتها إقليمياً فتؤثر في دول الجوار، وتهدد الأمن الإقليمي، وبهذا نصبح أمام أزمة إقليمية[1] . والتي تدور عليها محاور هذه الدراسة.

وتعني الأزمة السياسية في أوسع معانيها " موقفاً مفاجئاً يهدد بتحول جذري في الوضع القائم بسبب المفاجأة وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، والتهديد القائم للمصالح الحيوية" وبهذا المعنى تحدث الأزمة للفرد كما تحدث للجماعة والدولة[2].

وقد عرف " جميس روبنسون وتشارلز هيرمان ومارجريت هيرمان الأزمة بأنها " موقف أو حدث يشكل تهديداً لشيء موضع اهتمام طرف آخر بدرجة كبيرة "[3].

---

١ حبشي أم هاني، ضافي فايزة، " تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الأفريقي" (الجزائر نموذجاً)، (بحث غير منشور، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، ٢٠١٦)، ص ٢١.

(٢) علاء عبد الحفيظ، " الأزمات السياسية الدولية : المفهوم- الأنواع- الإدارة "، (المعهد المصري للدراسات، أبريل، ٢٠٢٠)، في: http://eipss-eg.org/%d8/%a7%d9

(٣) علاء عبد دالحفيظ ، المرجع السابق نفسه

ثانياً :مراحل الأزمة :

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة مثلها في هذا مثل أي كائن حي، وتمثل هذه الدورة أهمية كبرى في متابعتها والإحاطة بها من جانب صانع القرار، فكلما كان صانع القرار سريع الانتباه ببداية ظهور هذه الأزمة أو بتكون عواملها، كلما كان أكثر قدرة على علاجها والتعامل معها، وذلك للحد من تداعياتها(١).

ومن أهم المراحل التي تمر بها الأزمة في تطورها :

١. مرحلة ميلاد الأزمة : وهي المرحلة التي يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق، وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي يصل إليه، ويتوجب على صاحب القرار أن يستوجب هذه المرحلة ويتم التعاطي والتعامل معها، وإلا فسوف تنتقل للمرحلة الثانية(٢).

٢. المرحلة الثانية: مرحلة نمو واتساع الأزمة : وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لا يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى، حيث يستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندما تظهر الأزمة للعيان، ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها(٣).

٣. المرحلة الثالثة : مرحلة قمة نضج الأزمة : وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تنحسر الأزمة وتختفي(٤).

٤. المرحلة الرابعة : مرحلة انحسار وتقلص الأزمة، وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة في الانحسار والتقلص نتيجة لمجابهتها والاصطدام معها حتى تصل إلى المرحلة التالية(٥).

---

(١) حبشي أم هاني، ضافي فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.

(٢) ندى علي، " الأزمة ومراحلها والمفاهيم المرتبطة بها "، (٣١-٣-٢٠١٨، شبكة النبأ المعلوماتية)، في:
https://annabaa.org/arabic/reports/14125

(٣) ندى علي، المرجع السابق نفسه .

(٤) " مفهوم الأزمة السياسية، الموسوعة السياسية "، في:
https//political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85

(٥) " مفهوم الأزمة السياسية "، المرجع السابق نفسه.

٥. مرحلة اختفاء الأزمة : وفي هذه المرحلة تتلاشى الأزمة وينتهي الاهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضروري الاستفادة من الدروس المستقاه لتلافي ما قد يحدث من سلبيات[١].

وبالتطبيق على الأزمة في جمهورية مالي يلاحظ أن مالي قد مرت بمرحلة قمة ونضج الأزمة، وذلك عام ٢٠١٢ عند عودة مسلحين من الطوارق كانوا يحاربون في ليبيا محملين بالأسلحة الثقيلة، واستطاعوا السيطرة على عدة أقاليم شمال البلاد، وذلك بالتحالف مع جماعات مسلحة أخرى، وهذا الوضع أدى إلى ردة فعل من بعض الجنود الذين قاموا بانقلاب عسكري على رئيس الدولة.

كما أن مالي تعيش هذه الأيام مرحلة نمو واتساع الأزمة، بسبب مجموعة من العوامل الداخلية أهمها" حراك ٥ يونيو ٢٠٢٠" والانقلاب العسكري على الرئيس " كيتا "، والصراع الدائر الآن بين الجيش والقوى المدنية على السلطة.

ثالثاً: أنماط الأزمات وتصنيفها :

تعددت الآراء في تقسيم الأزمات، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى مجموعة متمايزة كما هي على النحو التالي:

١. من حيث تكرار الحدوث : (أزمات ذات طابع دوري، وأزمات ذات طابع فجائي).

٢. من حيث عمقها: (سطحية، عميقة).

٣. من حيث التأثير : (أزمات عامة شاملة، أزمة خاصة تؤثر في جزء واحد أو أكثر من جزء).

٤. من حيث الشدة: (أزمات عنيفة، أزمة خفيفة).

وسوف نركز في هذه الدراسات على نمطين فقد وهما :

١. الأزمات من حيث التأثير:

أ. أزمة عامة شاملة: وهي التي تصيب وتؤثر في المجتمع كله، فهي أزمات شاملة، سواء في أسبابها ونتائجها، وكذلك متطلبات علاجها، ولهذا النوع من الأزمات

١ ندى على، مرجع سبق ذكره.

تداخلات وأبعاد مختلفة التأثير، ويشمل الأزمات المتصلة ببنية الدولة وأدائها الاقتصادي، ونظامها السياسي والاجتماعي، وهذه الأزمات تتطلب مواجهتها جهداً كبيراً، بل تتطلب معونات ودعماً خارجياً[١].

ب. أزمة جزئية : تتمثل في أزمات المشروعات أو الوحدات الإنتاجية، وينحصر تأثيرها فيها، إلا أنه قد يمتد إلى المشروعات الأخرى المرتبطة بها، بل يطال الدولة برُمتها، إن لم تستطيع السيطرة عليه، وهذا النوع من الأزمات يتميز بالتنوع والتعدد، طبقاً للكيان الذي قد ينشأ فيه، ويجب تدخل الدولة لمواجهة الأزمة واحتوائها، إن لم يتمكن الكيان الإداري الذي تأثر بها من مواجهتها[٢].

٢. الأزمات من حيث الشدة:

أ. أزمات عنيفة : يكون الفعل فيها مفاجئاً وغير متوقع ويتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف، ويتوجب على صانع القرار الرد الفوري.

ب. أزمات خفيفة: تشبه الموقف الروتيني حيث الفعل متوقع من قبل صانع القرار، ويتضمن درجة أقل من التهديد في إطار وقت قراري متسع[٣].

وفيما يتعلق بأزمة مالي نجدها أنها كانت من حيث التأثير تعتبر أزمة عامة وشاملة، حيث أنها طالت المجتمع كله، وأثرت على بنية الدولة السياسية والاقتصادية بالكامل، كما أنها كان لها تأثير مباشر على الوحدات السياسية المحيطة بها، وقد قامت مالي فعلاً لتجاوز هذه الأزمة (أزمة ٢٠١٢ المتعلقة بإقليم الأزاود) بطلب دعم خارجي، وكان هذا الدعم من القوات الفرنسية، وقوات دول غرب أفريقيا (الإيكواس).

أما من حيث الشدة فقد كانت الأزمة عنيفة، من جانب أنها كانت فعل مفاجئاً وغير متوقع من قبل (الطوارق العائدين من ليبيا) من حيث سيطرتهم على شمال مالي، وإعلان الاستقلال لإقليم الأزاود.

(١) طاهر حسن، " سمات وأنماط ومراحل تطور الأزمات "، (مقرر دراسي، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية، ٢٠١٩).

(٢) طاهر حسن، المرجع السابق نفسه.

(٣) علاء عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة في مالي :

يمكن رد الأزمة المالية إلى عدة أسباب، ولكن يظل السبب الأهم والأبرز هو التنافر العميق الذي نشأ بين الحكومات المالية المتعاقبة وسكان شمال مالي منذ استقلال البلاد، ويمكن إرجاع ذلك التنافر إلى معطيات اقتصادية وسياسية وسوسيوثقافية[١].

فعلى المستوى السوسيوثقافي هناك تمايز عرقي بين الطوارق والعرب من جهة، وعند الأثنيات الزنجية من جهة أخرى، قد ترتب عنه تباين ملحوظ في اللغة والثقافة والتقاليد الاجتماعية والإحساس بالغيرية الهوياتية[٢].

وتعد التركيبة السكانية في دولة مالي سبباً رئيسياً للأزمة في مالي، حيث هناك صراع دائم وشرس بين الطوارق- الأسياد السابقين للصحراء- والسود، إذ أصبح السود الأكثر سلطة وقوة من الطوارق، كما أن طبيعة الطوارق لم تكن تعجب حكام مالي، فالاختلافات الفيزيقية بين الطوارق والأثنيات الأخرى والتي دعمتها التركيبة السكانية في البلد نجم عنها وضع قبلي واجتماعي تراتبي أدى إلى خلق مشكلات سياسية من أبرزها النزاع حول الثروة والسلطة[٣].

وعلى المستوى السياسي، ونتيجة الحدود التي رسمت من قبل المستعمر بشكل عشوائي وأسلوب قسري، والتي أدت إلى دمج جزء من العرب والطوارق في كل من دولتي مالي والنيجر، وذلك دون استشارتهم أو الأخذ برأيهم، مما جعلهم يرفضون هذا القرار الاستعماري التعسفي، ويقومون بانتفاضات وثورات متوالية احتجاجاً عليه، وبدلاً من أن تؤخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار وتحترم طموحاتهم، تم قمعهم ومحاولة كسر إرادتهم بالقوة، وبالنتيجة فإن شعورهم بالانتماء إلى دولة مالي وولائهم لها ظلا شبه معدومين[٤].

---

(١) محمد الأمين ولد الكتاب،" أزمة شمال مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة هذه التداعيات"، في: http//azzaman.info/%D8%A3%D8%B2/D9%85

(٢) محمد الأمين ولد الكتاب، المرجع السابق نفسه.

(٣) بوبيبة نبيل، " التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة العرقية: بين الأمننة والأفغنة "، (مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد (١)، العدد الأول- مارس ٢٠١٨)، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي – برلين، ص ١٤٧.

(٤) محمد الأمين ولد الكتاب، مرجع سبق ذكره.

تاريخياً كانت مطالب الطوارق تتعلق بالحقوق السياسية والمدنية، وبالمشاركة في السلطة والوظائف السيادية، وكذلك عملية التنمية لإقليم الشمال، إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا – وسط أجواء الربيع العربي – جعلهم وهم الممثلون في الحركة يرفعون سقف مطالبهم عالياً ويطالبون بمسألة " تقرير المصير " و " الاستقلال " علناً لأول مرة (عام ٢٠١٢)، حيث جاء في أول بيان تصدره الحركة أن الهجوم على القوات المالية جاء كرد فعل على الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة في " باماكو " المتمثلة في عسكرة إقليم " أزواد " وبناء الثكنات وإرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم بدل التركيز على مستحقات السلام التي بموجبها التزمت الحكومة المالية ببناء الطرق والمدارس وتحسين الظروف المعيشية لسكان الإقليم[١].

كما أن طبيعة النظام في دولة مالي الذي تشكل بعد الاستقلال فشل في تحقيق الاندماج السياسي للطوارق وفق منطق الرضا والاقتناع بالانتماء لهذه الدولة، الذي هو أساس الوحدة الوطنية، لذلك نجد أن الأنظمة السياسية المتعاقبة في دولة مالي كانت دائماً تعاني من أزمات سياسية مركبة متمثلة في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، أزمة العدالة الاجتماعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المشاركة السياسية[٢].

وعلى المستوى الاقتصادي؛ ثمة تصادم بين نمطي الحياة وأسلوبي العيش عند الطوارق والعرب من جهة وعند الأثنيات الزنجية من جهة أخرى، إذ أن أغلب العرب والطوارق هم منمون ورحل ينتجعون باستمرار بحثاً عن الكلأ والمراعي في حين أن الأثنيات الأخرى مستقرة في قرى ثابتة وتعتمد في عيشها على الزراعة والصيد والعديد من الحرف الأخرى، ومن المعروف أن المزارعين والمنمين غالباً ما يكونون على طرفي نقيض[٣].

وما زاد من تفاقم الوضع في دولة مالي البنية الأمنية لشمال مالي، والتي ساعدت على بروز واستمرار أزمة الطوارق، حيث كان هناك غياب واضح لهيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل الميليشات منتشرة بشكل واسع والتي تنظم على أساس أثني

(١) إبراهيم محمد الكوني، " أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم "، في :
http//m.masraiarabia.net/D8%A7%D9

(٢) بوبيبة نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٣) محمد الأمين ولد الكتاب، مرجع سبق ذكره.

وعشائري وفكري وتعصبي، ويكون تمويلها من أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة والتي لديها مصالح معينة تسعى إلى الحفاظ عليها أو تحقيقها[١].

أضف إلى ما سبق الفساد السياسي في الجيش المالي، والانتهازية التي تتسم بها النخبة العسكرية الغارقة في الفساد، والذي أدى إلى غضب صغار الضباط، والذين قاموا بانقلابات عسكرية في مالي أدت إلى تفاقم الأزمة.

لقد أدى تجاهل الحكومات المالية المتعاقبة في فترة ما بعد الاستقلال لمطالب الطوارق شمال مالي إلى اندلاع عمليات تمرد دائم قاده الطوارئ في إقليم أزاود شمال البلاد، وتتالت فصوله بعد ذلك متراوحة بين حرب طحون وسلام هش مخلفة مآسي بشرية لسكان الإقليم[٢].

المطلب الثالث : تطور الأزمة في مالي:

لقد قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٩ أكبر عدد من محاولات التمرد، وغذَّى عاملان رئيسان عدم الاستقرار في دولة مالي، أولهما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسيين (الشمال والجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أما العامل الثاني، فهو التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقليات الأخرى في الشمال، والتي أصبحت تنظر للدولة على أنها ليست سوى إثنية (البومبارا) المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ الاستقلال عام ١٩٦٠م[٣].

وانتهت محاولة التمرد الطوارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين الطوارق والحكومة المالية، وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع عام ٢٠٠٩ استقراراً نسبياً في البلاد[٤].

---

(١) بوبيبة نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٢) غيتي إيميجز، " أزواد... من " ثورة تحرير" إلى " حرب إرهاب"، (الجزيرة نت، **٢٠١٦/٢/١٠**)**،في:**
http//www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2016/2/10/%D8%A3

(٣) " أزمة مالي والتدخل الخارجي" ، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٠ فبراير ٢٠١٣) ، **في:**
https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/frances-recent-milit-intervention-inmali.aspx

(٤) " أزمة مالي والتدخل الخارجي "، المرجع السابق نفسه.

واعتبر الكثير من المراقبين قبل عام ٢٠١٢ إن مالي نجحت في الموجة الثالثة من الديمقراطية، ذلك أن الجنرال " توري " الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام ١٩٩١ وأشرف على تحول ديمقراطي في بلاده، سلم السلطة في عام ١٩٩٢ للرئيس المنتخب " ألفا عمر كوناري "، ثم عاد بعد ذلك- وبعد انتهاء فترة كوناري الرئاسية – إلى السياسة ليفوز في الانتخابات كرئيس مدني في عام ٢٠٠٢ ويعاد انتخابه في عام ٢٠٠٧ لفترة خمس سنوات، وكان " توري " مستعداً للتخلي عن السلطة طواعية مرة أخرى[١].

- لكن ستقع أحداث تؤدي إلى تطور وتفاقم الأزمة في مالي، وهي على النحو التالي:

أولاً: الثورة الليبية عام ٢٠١١ :

في الشمال الأفريقي استطاعت فرنسا مع باقي دول حلف الناتو الإطاحة بنظام معمر القذافي في ليبيا، ولكن بعد الإطاحة بالنظام السابق في ليبيا عام ٢٠١١، لم يبذل المجتمع الدولي أي جهود حقيقية للتعاون في بناء مؤسسات الدولة (وبالأخص المؤسسة العسكرية)، والتصدي لظاهرة التطرف وتداعياتها، الأمر الذي استغله المتطرفون ونجحوا في عرقلة بناء الجيش والشرطة، مما أدى إلى زيادة التطرف والانتشار الرهيب للسلاح في ليبيا، بما أصبح تهديداً واضحاً للأمن القومي بدرجة غير مسبوقة.

لقد شكل اندلاع القتال في شمال مالي، بين المتمردين الطوارق وقوات الجيش النظامي عام ٢٠١٢، تطوراً طبيعياً في مسار الحشد والتعبئة، الذي عرفته المنطقة منذ سقوط نظام معمر القذافي في عام ٢٠١١، وعودة مئات المسلحين الطوارق بأسلحتهم إلى ما يعرف بإقليم "أزواد" في شمال مالي، وتحالفهم مع الحركات المتطرفة، مكنتهم من السيطرة على جزء كبير من المناطق الشمالية في البلاد، أصبحت على إثرها مرتعاً للفوضى الأمنية وميداناً فسيحاً لأنشطة الحركات التكفيرية، ودعوتها إلى إقامة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة.

لقد أدى تدفق السلاح الليبي الثقيل إلى مالي إلى السماح بحسم المعركة لصالح الطوارق والجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال مالي عام ٢٠١٢، حتى إن قوات الجيش المالي ووفقاً

١ فريدوم أونودها، " التدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، (مركز الجزيرة للدراسات، ١٤/ فبراير ٢٠١٣)، في :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013214804143942.html

لعدة مصادر قد صرحت بأنها غير قادرة على الصمود أمام الطوارق العائدين من ليبيا عقب سقوط نظام معمر القذافي، حيث كان معظم المقاتلين العائدين من الطوارق جنود في الجيش الليبي ومدربين تدريب ذو كفاءة عالية.

ومن أسوأ نتائج التدخل الأجنبي في ليبيا عام ٢٠١١ هو نقل التجربة إلى دولة مالي، حيث يعتبر شمال شرقي مالي جزء من نفس إقليم الصحراء الذي يضم الجنوب الليبي، الأمر الذي يعني أن المقاتلين قد انتقلوا بكل سهولة من الحرب الليبية عبر الجزائر إلى مالي.. ليحولوا التمرد في شمال مالي إلى حرب أهلية متعددة الجهات.

ثانياً: ثورة الطوارق والانقلاب العسكري ٢٠١٢ :

في يناير عام ٢٠١٢ بدأت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجوماً واسعاً على عدة مدن في شمال شرقي مالي، وقد جاء هذا الهجوم بعد عودة مئات الطوارق من الحرب الليبية عام ٢٠١١ والذين كانوا يقاتلون ضمن قوات معمر القذافي، وارتباطهم في تلك الفترة مع جماعات مسلحة في مالي وغرب أفريقيا يرتبط بعضها بتنظيم القاعدة مثل حركة التوحيد والجهاد، أنصار الدين، استغلت بدورها الوضع وباتت تسيطر مع الطوارق على عدة مدن شمال مالي.

طالب الجيش المالي دعم عسكري إضافي لمواجهة حركة تحرير أزواد والتي تحالفت كما ذكر سابقاً مع حركة أنصار الدين الإسلامية، ولكن لم تستجب الحكومة المالية لطلب الجيش النظامي فوقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في مارس ٢٠١٢ نفذه عسكريون بالجيش النظامي المالي وأطاحوا بالرئيس المالي " أمادوتوري" .

وهذا ما أدخل البلاد في فوضى وصراع بين العسكريين والسياسيين، فاستغل المسلحون المتمردون ذلك الوضع وسيطروا في غضون أيام على مدن " كيدال وتمبكتو وغاو " كبرى مدن الشمال، وفي أبريل ٢٠١٢ تفاجأ العالم بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق وأن إعلان الاستقلال يسري فوراً، بينما ردت عليه " الإيكواس" بتشكيل نواة لقوة عسكرية لمواجهة هؤلاء لكن ستقع أحداث تؤدي[1].

(١ الشيخ إبراهيم كونتاد، " قراءة في النزاع المسلح في مالي، (مجلة قراءات أفريقية)"، (٢٢/ ٢/ ٢٠١٧)، في:
https://www.qiraataafrican.com/home/new/%D9/%82%D8%B1%D8%A7%D8

لقد أصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية باماكو هي الصراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية والإنقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة، في هذا الإطار بررت اللجنة العسكرية انقلابها بما سمته سوء تسيير الرئيس أمادو توري لملف تمرد الطوارق في شمال البلاد(١).

ثالثاً: التدخل الفرنسي في شمال مالي:

بعد سيطرة الجماعات الإرهابية على شمال مالي وتقدمها نحو العاصمة " باماكو "، طلبت الحكومة المالية من فرنسا التدخل العسكري لوقف زحف الجماعات الإرهابية، لتنشر فرنسا بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه اسم عملية " سيرفال " في يناير ٢٠١٣، وفي غضون أقل من شهر منذ بدأ التدخل تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق إقليم أزواد الثلاث "كيدال، وغاو، وتمبكتو" ولا يزال التدخل الفرنسي مستمراً في أزواد.

وتمثل فرنسا جزءاً أساسياً من نسيج السياسة والأمن، وتتحكم في كثير من مفاصلها، وما من شك أن التدخل المباشر لباريس في مجريات الأمور زاد تعقيد علاقتها بالمجتمع المالي في ظل تصاعد مشاعر الكراهية لفرنسا وحضورها الدولي، وأصبحت جزءاً أساسياً مما ستؤول إليه الأمور حماية لمصالحها المتعددة(٢).

وتمثل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملاً تفسيرياً لاستراتيجيتها في هذا الإقليم، وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي، وعلى الرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنة مع بلدان أخرى، إلا أن مالي قطعة مهمة في إطار إقليم تنشط فيه فرنسا اقتصادياً، وعليه فإن تهديد استقرارها يهدد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدان مجاورة مثل : النيجر، والسنغال، وبوركينافاسو، وساحل العاج(٣).

(١) سليمان عمر منغاني، "أزمة الدولة في جمهورية مالي: الأبعاد والتداعيات" ، (مجلة الهدف الرقمية، العدد ١٦، ١٣ أغسطس ٢٠٢٠) في: https://hadfnews.ps/post/71227

(٢) أمين حبلا، " يقوده إمام ويتصدره مناهضون لفرنسا ... ١٠ أسئلة تشرح لك ما يجري في مالي"، الجزيرة نت، (١٥/ ٧/ ٢٠٢٠)، في:

http://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/151%%D9%81%D8

(٣) أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سبق ذكره.

كما يجب أن يفهم التدخل الفرنسي في مالي في سياق سياسة هجومية تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في هذه المنطقة، خاصة مع وجود لاعبين جدد في القارة الأفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والهند، والبرازيل، ومحاولة الوجود على حساب المعسكر القديم المتمثل في بريطانيا وفرنسا، وهو ما يعتبر دافعاً لفرنسا أن تبذل الجهود في محاولة لاستعادة مكانتها القديمة مرة أخرى في أفريقيا، والجدير بالذكر أنه تم اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي، من قبل شركة إيطالية عام ٢٠١٠م، لذا تسعى فرنسا لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الأفريقي الذي يحتوي على احتياطي نفطي كبير، يكون بديلاً عن أي نقص قد ينتج جراء إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يمر عبره جزء كبير من بترول الخليج العربي للخارج[١].

إضافة إلى ما سبق تمتلك فرنسا عدداً كبيراً من الشركات ذات الاستثمارات الضخمة داخل مالي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كبرى شركات الاتصالات الفرنسية وهي شركة أورانج تتواجد في مالي وفي دول أخرى غرب أفريقيا مثل ساحل العاج، وأيضاً شركات فرنسية كبرى تعمل في مجال التنقيب بمناجم الذهب داخل مالي، التي تمتلك مخزوناً كبيراً منه فهي ثالث أكبر منتج في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا[٢].

قد حاولت فرنسا خلال تدخلها في شمال مالي، تأمين النيجر، وتشاد، وبوركينافاسو، وموريتانيا، حيث أن سقوط مالي في ايدي الجماعات المسلحة، يعني سقوط دول أخرى عاجلاً أو أجلاً، وعليه ففرنسا تهدف من تدخلها إلى فرض عملية (دومينو) معكوسة تقلب تماماً الاتجاه بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة الواقعة تحت النفوذ الفرنسي، كما أن هناك تخوف فرنسي من استقرار الجماعات الإرهابية في الساحل الأفريقي لوقت طويل ما يشكل هاجساً أمنياً لفرنسا من التهديد بإقامة (دولة إرهابية) على أبواب أوروبا وفرنسا[٣].

(١) عبير شليغم، " التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا) ، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: https://rouyaturkiyyah.com/research-articles.and-commentaries

(٢) عارف عادل مرشد، "الأزمة السياسية في مالي والتدخل العسكري الفرنسي"، صحيفة الرأي،(٢٩/ ٣/ ٢٠١٣)، في: http://alrai.com/article/576557.htm

٣ عارف عادل مرشد، المرجع السابق نفسه.

يتضح مما سبق أن فرنسا لم يكن هدفها الأساسي هو محاربة الإرهاب، والمحافظة على استقرار الأمن المالي، بل لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في مالي والمنطقة ككل، وهذا ما قد يؤثر بشكل سلبي على مالي ودول الجوار، حيث أن هذه الجماعات خاصة بعد هزيمتها في شمال مالي قد تلجأ إلى ضرب مصالح فرنسية في دول جوار مالي، وهذا سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على هذه الدول وأمنها واستقرارها.

رابعاً: حراك ٥ يونيو والانقلاب العسكري ٢٠٢٠م:

تعيش مالي أجواء أزمة سياسية عميقة منذ عدة سنوات ، وقد تفاقمت الأزمة خلال شهر يونيو ٢٠٢٠، مع تأسيس حراك ٥ يونيو المطالب بإسقاط الرئيس " إبراهيم أبو بكر كيتا "، ونظراً إلى توتر الأوضاع وخروج الصراع السياسي عن السيطرة، تدخل الجيش المالي لصالح حراك يونيو، وتم إجبار الرئيس كيتا الإعلان عن استقالته عبر الإذاعة المالية، رغم إعلان الجيش مع بداية الحراك بالتزامه الحياد بين أطراف النزاع، والتزامه بالشرعية الدستورية التي يمثلها رئيس الجمهورية[١].

ولقد فرضت " إيكواس " عقوبات اقتصادية على مالي بعد الانقلاب، وقال رئيس غانا "أكوفو – أدو" القائم بأعمال رئيس " إيكواس " بعد المحادثات مع زعماء المجلس العسكري : " لم نتوصل لأي اتفاق مع المجلس العسكري ". وأننا نحتاج لزعامة مدنية للمرحلة الانتقالية، وأوضح أنه في اللحظة التي ستتولى فيها قيادة مدنية سيتم رفع العقوبات، حيث يخشى زعماء المنطقة أن يعطي الانقلاب سابقة خطيرة في غرب أفريقيا، ويقوض القتال في مالي ودول مجاورة بمنطقة الساحل ضد تنظيمي القاعدة وداعش[٢].

كما صرحت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا تدريب ولا دعم إضافياً للقوات المسلحة في مالي، حتى يمكنها استيضاح الوضع، كما وصفت الأحداث في مالي بأنها من أعمال التمرد، وهذا ما قد يؤثر سلبياً على القوات المسلحة المالية، لاسيما في قضية مكافحة الإرهاب.

---

١ أمين حبلا، مرجع سبق ذكره.

٢ " إيكواس "، " تتحقق في الاتفاق مع المجلس العسكري في مالي "، موقع روسيا اليوم، (سبتمبر ٢٠٢٠)، في:
http://arabic.rt.com/world/1154498/%D8%A5%D9/8A/D9

وفي أكتوبر عام ٢٠٢٠ أعلنت مالي عن حكومة جديدة شغل فيها مسؤولون عسكريون مناصب بارزة، وقالت الرئاسة في بيان بثه التليفزيون إن وزارات الدفاع والإدارة المحلية والمصالحة الوطنية سيتولاها عسكريون في بداية فترة ١٨ شهراً انتقالية تعود بعدها البلاد لحكم مدني، وسيتولى مدنيون ٢١ منصباً آخر في الحكومة[١].

ويأتي تشكيل الحكومة بعد إعلان تولي الكولونيل المتقاعد " باه نداو" منصب الرئيس الانتقالي للبلاد، وتعيين قائد الانقلاب الكولونيل " اسيمي جوتيا " نائباً له، كما جرى تعيين الدبلوماسي المخضرم " مختار وان " رئيساً مؤقتاً للوزراء، ويأمل مسؤولون في مالي في أن استئناف الحكومة لمهامها سيقنع دول جوار مالي برفع عقوبات فرضت عليها منذ الانقلاب في أغسطس ٢٠٢٠، وتسببت في شلل للأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على الواردات[٢].

ويشعر المراقبون بالقلق من أن تؤدي جولة أخرى من عدم الاستقرار في البلاد، إذا لم يتفق العسكريون وحرك ٥ يونيو بعد المرحلة الانتقالية إلى زعزعة الاستقرار بشكل أكبر في مالي والإقليم بالكامل.

المبحث الثاني

تداعيات أزمة مالي على

(الداخل – دول الإقليم)

المطلب الأول : التحديات التي تواجه منطقة الساحل الأفريقي:

تتسم التحديات التي تعرفها منطقة الساحل الأفريقي بالتداخل والتعقيد وأهم هذه التحديات:

---

١ " مالي تعلن تشكيل حكومة جديدة تقود البلاد لفترة انتقالية ١٨ شهراً"، اليوم السابع، (١٥ أكتوبر ٢٠٢٠)، في: https://www.youm7.com/story/2020/10/5/%D9/85%D8%A%D9%84

٢ مالي تعلن تشكيل حكومة جديدة، المرجع السابق نفسه.

أولاً: البروز القوي للخصوصيات العرقية والثقافية ، وكثيراً ما تسيطر عرقيات محددة على الثروة والسلطة، ويسلط على غيرها – رغم مكانته عددياً وتاريخياً وسياسياً – التهميش والحرمان، مما أدى إلى مشكلات داخلية كثيرة- سواء في صورة صراعات وحروب أهلية أو في صورة نزاعات عرقية- تتبنى أحياناً أطروحات انفصالية (شمال مالي نموذجاً)، مما أدى إلى ضرر كبير للأمن والاستقرار في دول المنطقة[١].

ثانياً: التهديدات الأمنية المتعددة:

نظراً للصعوبات الاقتصادية في المنطقة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إضافة إلى الاضطرابات السياسية المتتالية، والقصور الواضح من دول المنطقة في حماية حدودها والقيام بمهامها السيادية، عرف الإتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة والبشر إزدياداً مطرداً في توازٍ مع تصاعد نشاط جماعات التهريب والجماعات المسلحة بمختلف أنواعها[٢].

ثالثاً : ضعف المؤسسات السياسية:

إذ تعاني المجتمعات في دول الساحل مثل (موريتانيا ومالي) غياب التوافق، وضعف الآليات المتبعة لمأسسة عملية الحوار السياسي أو منع الانهيار الأمني، وهناك برلمانات ضعيفة، وهيئات قضائية متنازعة، ما يؤدي إلى عدم وجود فاعلين بالداخل تعتمد عليهم المنظمات والقوى الدولية من أجل تنفيذ البرامج التنموية والأمنية[٣].

رابعاً : الفساد :

في ظل اختلاس الأموال العامة والمساعدات الخارجية من قبل الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الأفريقي، فإن الفساد يؤدي إلى إعاقة الاستثمار في البلد المضيف، فعندما

١ سعد الدين العثماني، منطقة الساحل والصحراء.. " التحديات والآفاق المستقبلية "، (٣١/ ١/ ٢٠١٤)، الجزيرة نت، في: https://www.aljazeera.net/opoinions/2014/1/31/%D9%85/D9

٢ سعد الدين العثماني، مرجع سبق ذكره.

٣ عبد الغفار الديواني،" معضلة الاستقرار والأدوار الإقليمية والدولية في الساحل الأفريقي"، (١٩/ فبراير / ٢٠١٥)، في: ttps://futuruae.com/m/mainpage/item/628/%D9%85

يحجم المستثمرون الأجانب عن الاقتصاد بسبب مستوى الفساد في بلد ما، يؤدي ذلك إلى انخفاض السلع والخدمات للمستهلكين، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة التضخم بسبب ندرة السلع والخدمات[١].

وللفساد آثار سلبية أيضاً على التطور السياسي، فهو يضعف الهيئات السياسية بإضعاف شرعية المسئولين، حيث يؤدي الفساد إلى عدم دفع الضرائب والتهرب الجمركي، الأمر الذي يؤدي إلى تقلص إيرادات الدولة، ومن ثم عجز النظام السياسي عن القيام بوظائفه خاصة الوظيفة الأمنية، وهذا ما يساعد في نهاية المطاف على زيادة مستويات الإرهاب والجريمة المنظمة في إقليم الساحل الأفريقي[٢].

خامساً: غياب الدولة المركزية في مناطق التوتر وبؤر الصراع قد يسمح للتنظيمات المتطرفة بإيجاد ملاذات آمنة وحاضنات مريحة في المناطق التي تتحرك فيها في منطقة الساحل الأفريقي، ويزيد من تعقيدات السياق الأمني تكثيف الجماعات المتطرفة مؤخراً أنشطته في المنطقة، خاصة بعد تراجعه العسكري في سوريا والعراق وليبيا، حيث تركز هذه المجموعات في استراتيجيتها على التأقلم مع قوميات منطقة الساحل، وتنفيذ عمليات خطف للرهائن الغربيين، وتوجيه ضربات لجيوش بعض دول المنطقة[٣].

إن معظم التحديات التي تواجه منطقة الساحل الأفريقي هي تحديات أمنية بالدرجة الأولى، وهذه التحديات بطبيعة الحال هي وليدة الفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع في دول الساحل الأفريقي، لأن أي استقرار لابد أن يكون قائم على تنمية اقتصادية تستهدف الإنسان.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي على الداخل :

لقد انكمش الاقتصاد المالي بسبب الانقلاب والنزاع في الشمال عام ٢٠١٢، وأدى الانخفاض الحاد في دعم المانحين إلى انكماش قطاع البناء والأشغال العامة، وتوقف السفر

١ محمد إدريس عبد العزيز، " مكافحة الفساد السياسي في أفريقيا"، (بحث منشور، دكتوراه، دار الاتحاد للطباعة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧)، ص ٢١.

٢ محمد إدريس عبد العزيز، المرجع السابق نفسه.

٣ سيدي ولد عبد المالك، قوة الساحل، " تحديات الأمن وهواجس السياسة والتمويل، الجزيرة نت، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٨، في: https://www.aljazerra.net/opinions/2018/5/30/%D9%82

إلى مالي بسبب تدهور الوضع الأمني، مما أدى إلى انخفاض النشاط في قطاع الخدمات، على الرغم من النمو القوي في الزراعة والذهب وإنتاج القطن، وتشير التقديرات إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ , ١ في المائة[١].

كما كانت التداعيات الإنسانية والأمنية كبيرة، حيث أدى العنف في الشمال إلى تفاقم أزمة الغذاء الناجمة عن ضعف حصاد ٢٠١١، وأدى إلى نزوح حوالي ٤٠٠ ألف شخص، نصفهم داخل البلاد، وقد سعى النصف الآخر إلى اللجوء للبلدان المجاورة، حيث استضافت موريتانيا وبوركينافاسو والنيجر حوالي ٩٦٠٠، ٣٨٠٠٠، ٥٣٠٠٠ لاجئ على التوالي[٢].

ومنذ عام ٢٠١٣ مكن التقدم السياسي الكبير الكثيرين من العودة إلى مواطنهم الأصلية، ومع ذلك بدأت دورة جديدة من العنف المطول في عام ٢٠١٨، لاسيما في وسط وشمال البلاد، مما أدى إلى تفاقم التوترات القائمة وأدى إلى موجات نزوح جديدة،، وفقاً لتقرير المنظمة الدولية للهجرة في أبريل ٢٠٢٠، لا يزال ٩٩٨، ٢٥٠ شخصاً يتعرضون للنزوح بشكل رئيسي بسبب العنف الطائفي في مناطق موبتي وغاو وميفاكا الذي حدث في أوائل عام ٢٠١٨، في حين مناطق موبتي غاو وتمبكتو تستضيف حالياً أعلى تركيز للنازحين داخلياً (٧٨٪)، فلقد زاد عدد النازحين داخلياً بنسبة (٧٥٪) بين يناير ٢٠١٩ ويناير ٢٠٢٠، وأغلبية النازحين (٦٦٪) لا يذهبون إلى المدرسة، ويعتمد النازحين داخلياً على حوالي (٤٥٪) على المساعدة الإنسانية على الرغم من أن الموارد والتمويل المتاح لمساعدتهم غير كافيين، ويفتقرون حوالي (٦٨٪) الوصول إلى الخدمات الصحية[٣].

ولقد جلب الانقلاب الأخير في أغسطس ٢٠٢٠ في مالي إدانة دولية، وتعليق عضويته في الاتحاد الأفريقي ، وبالمثل تعليق بعض أشكال المساعدة الثنائية، على سبيل المثال، يُحظر

1 Aleksandra Zdzienicka, And Christina Kolerusm " responding to shocks and maintaining stability in the west African economic and monetary union" ,(October, 2013): retrieved from: https://www.elibrary.imf.org.org/view/imfo8//20596/81484341186/20596-39781484341186/cho2.xml?ianguageen.

2 Idem.

3 (IOM), Mali crisis response plan, 2020 at: http://crisisrespones.iom.int/response/mali-crisis-response-plan-2020

على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة للحكومات التي تصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، وذلك وفق التشريع السنوي لتخصيص الدولة والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة منذ عام ١٩٨٦ ، وبالمثل أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيفعل ذلك " تعليق تدريب الشرطة والجيش " ، وقد يكون قطع المساعدات الخارجية، وخاصة المساعدات العسكرية عن مالي مدمراً بسبب الوضع الأمني السيء بالفعل[١].

وتشكل البنية التحتية السيئة، ووجود الجماعات المسلحة والنزاع القبلي في منطقة موبتي، والعمليات العسكرية في شمال ووسط مالي/ تحديات أمام وصول المساعدات الإنسانية، وتشكل سلامة العاملين في المجال الإنساني أيضاً تحدياً متزايداً، فقد تم تسجيل ٥٨ حادثاً استهدفت عمال الإغاثة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠، وتم تعليق بعض العمليات الإنسانية في منطقة تمبكتو وميناكا نتيجة حوادث العنف، بالإضافة إلى ذلك قامت الجماعات المسلحة أحياناً بعزل القرى عن بقية البلاد، وتؤثر البنية التحتية المتضررة بسبب الفيضانات في موسم الأمطار والطرق الطينية منخفضة الجودة على التدخلات الإنسانية وقدرة السكان على الوصول إلى خدمات الإغاثة، وتعد المناطق الوسطى والشمالية هي الأكثر صعوبة في الوصول إليها[٢].

وتمثل جائحة الفيروس التاجي تحدياً خطيراً للنظام الصحي الهش في البلاد، وقد أثر ذلك على كل من الوصول إلى الرعاية الصحية وحالة الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وأصبح الوصول إلى التعليم في البلاد تحت ضغط متزايد حيث تم إغلاق ١٢٦٠ مدرسة (تؤثر على ٣٧٨٠٠٠ طفل) بسبب النزاعات وانعدام الأمن في الشمال والوسط ، بينما تضرر ٣,٦ مليون طفل من إغلاق المدارس بسبب تدابير الوقاية من فيروس كورونا[٣].

المطلب الثالث: التداعيات الخارجية للأزمة في المالية:

إن حدوث صراع أثني داخل دولة ما قد يكون مقدمة أو عاملاً مساعداً في حدوث

1 john madeira, the crises in mali, sep 11, 2020 at: https://www.americansecurity project/the-crisis-crisis-in-mali/

2 mali, complex crisis , at: https://acaps.org/country/mali/crisis/complex-crisis.

3 mali,european civil protection and humanitarian aid operation, at: https://ec.europa.eu/echo/wheere/africa/mali-en

صراعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر، وهو ما يعرف باسم " أثر العدوى" الذي يعبر عن انتقال الصراعات الداخلية إلى دول الجوار وانتشارها عبر الحدود الإقليمية من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة[١].

لقد ساهمت الردود الوطنية والإقليمية والدولية في كبح الفوضى في مالي، إلا أنها لم تؤسس لاستقرار دائم، ولم تظهر بعد حلول حقيقية طويلة الأمد، فإن تعاظم تفاقم الأزمة يزيد من حدة التأثيرات الأمنية التي يمكن أن تترتب على البلدان المجاورة وغير المجاورة لمالي[٢].

سيفتح استقلال إقليم " إزواد " لو – تم – الباب واسعاً أمام سيناريوهات عديدة بالنسبة لدول المنطقة كلها ابتداء من مالي مروراً بموريتانيا والجزائر والسنغال والنيجر وليبيا.

إن مسألة الهويات والأقليات الإثنية والدينية يشكل خطراً داهماً على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الأفريقي ودول شمال أفريقيا[٣].

١. ففي السنغال مثلاً يمكن أن يتجدد الصراع التاريخي بين الحكومة السنغالية وانفصالي حركة القوات الديمقراطية في منطقة " كازامانس " جنوب البلاد، وسيشكل أي انفصال في دولة مجاورة حجة قوية لمطالب هذا الملتهب[٤][٥].

كما تضررت السنغال بسبب العقوبات التي فرضتها " الإيكواس " ، على مالي إثر الانقلاب الأخير ٢٠٢٠، إذ أن مالي يعتمد ٣٠٪ من سكانها على الثروة الحيوانية كمصدر

١ أيمن السيد شبانة، " الصراعات الأثنية في أفريقيا الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة، (قراءات أفريقية)"، (٢٣/ ١١/ ٢٠١٦)، في: https://www.qiraataafrican.com/home/new/%D8%A%D9

٢ بنجامين نيكز، " مالي والتداعيات الإقليمية "، (مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط ، ٦ يونيو،٢٠١٣)، في: https://carngie-mec.org/sada/52019

٣ الحاج ولد إبراهيم، " أزمة شمال مالي... " ، مرجع سبق ذكره.

٤ لقد أعلنت " حركة القوى الديمقراطية لكازامانس مطالبتها بانفصال الإقليم عن السنغال، قائلة أن فرنسا لم تبسط هيمنتها كلياً على الإقليم مما يقتضي حصوله على كيان مستقل بعد استقلال البلاد (١٩٦٠) ، كما وصفت الحركة الممسكين بالسلطة من شمالي ووسط السنغال بأنهم الاستعمار الجديد، وقامت هذه الحركة بتشكيل جناح عسكري، مما أدى إلى مواجهات عنيفة الفترة من ١٩٨٤ -٢٠١٤ مع الجيش السنغالي، ورغم توقيع الاتفاقيات ما بين عامي ١٩٩١ – ٢٠٠١ إلا أن هذه الاتفاقيات لم تحترم، ولم يمنع انتشار الجيش السنغالي في هذا الإقليم هذه الاضطرابات الأمنية.

٥ الحاج ولد إبراهيم، " أزمة شمال مالي..." ، مرجع سبق ذكره.

دخل لهم، لم تعد قادرة بفعل عقوبات " الإيكواس " على تصدير الحيوانات إلى أسواقها الرئيسية مثل السنغال، وغينيا، وساحل العاج، والنيجر، وتصدرت السنغال البلدان الأفريقية الأكثر تضرراً من فرض عقوبات على مالي، وتواجه ٣٥٠ ألف أسرة في السنغال، أي ما يقارب ٣ ملايين فرد، مخاطر اقتصادية كبيرة إثر هذه العقوبات على مالي[١].

أما في موريتانيا التي تربطها حدود تقدر بألفي كيلومتر بمالي فسيطرح انفصال إقليم إزواد تحدياً جديداً بخصوص الهوية الغير منسجمة بين المكونين العربي والزنجي، وحتى داخل المكون العربي نفسه الذي يضم شريحة " البيضان " وشريحة " الحراطين " وهم مجموعة هجينة ذات أصول زنجية وثقافة عربية، حتى لو خفت حدة التوتر الاجتماعي فإنه في حالات التوتر العرقي الذي تشهدها بسبب ما يسمى في موريتانيا " الإرث الإنساني " وهي المجازر والإعدامات الخارجة عن القانون التي تعرض لها مئات الجنود والضباط الزنوج في تسعينات القرن الماضي، تظهر من حين لأخر دعوات تطرح اختلاف الهوية والتهميش السياسي والاجتماعي كمبرر لانفصال الزنوج عن الكيان الموريتاني الهش[٢].

وقد يفضي نزوح آلاف المهاجرين من الشمال المالي نحو موريتانيا إلى دخول المجموعات الإرهابية ذات الولاءات المتناقضة والارتباطات المتضاربة داخل موريتانيا، ما قد ينجم عنه احتراب فيما بينها على الأراضي الموريتانية مهددة بذلك السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار في موريتانيا[٣].

وعلى الصعيد الاقتصادي قد تفضي الاحتكاكات بين سكان الشمال المالي من المجموعة العربية ذات الامتدادات الموريتانية والأثنيات الزنجية إلى خلق أحقاد وعداوات قد يكون لها تأثير سلبي على مصالح الموريتانيين الذين يتجهون للأراضي المالية في فترات معينة من السنة وعلى أوضاع التجار الموريتانيين بمختلف المدن المالية وعلى أوضاع اليد العاملة المالية بموريتانيا، ما قد يلحق أضراراً كبيرة بالمصالح الاقتصادية الموريتانية والمالية على حد سواء[٤].

١ " العقوبات على مالي تنعكس سلباً على الثروة الحيوانية بالسنغال "، (٦/ ٩/ ٢٠٢٠) وكالة الأناضول، في:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%Af%D9%88

٢ الحاج ولد إبراهيم، " أزمة شمال مالي... " ، مرجع سبق ذكره.

٣ محمد الأمين ولد الكتاب، مرجع سبق ذكره.

٤ محمد الأمين ولد الكتاب، مرجع سبق ذكره.

إن انعكاسات الأزمة المالية ستكون خطيرة جداً على موريتانيا، حيث يوجد في موريتانيا مستودع بشري كبير لتكوين الجماعات المسلحة وتمويلها، وهي الحلقة الأضعف من بين دول الطوق حول مالي، لأنها تفتقر إلى نظام سياسي قادر على حفظ الاستقرار وتدعيم الجبهة الداخلية لمواجهة هذه المخاطر التي تحدق بها، كما أن موريتانيا توجد بها استثمارات دولية لشركات كبيرة، مثل (كيزوس الكندية، وتوتال الفرنسية)، وهي أهداف محتملة للجماعات المسلحة، يضاف إلى ذلك أن موريتانيا متشابكة قبلياً وبشرياً مع سكان مالي – كما ذكر سلفاً – ومن ثم فإنها ستجد صعوبة كبيرة في متابعة العناصر المرتبطة بتنظيم القاعدة داخل أراضيها، نتيجة لاندماجهم في المجتمع الموريتاني الشبيه بسكان إقليم أزواد[1].

وتعاني ليبيا منذ عام ٢٠١١ من هشاشة في نظامها السياسي والأمني، وبالتالي ستكون من أول الدول التي تتأثر بتداعيات الأزمة في شمال مالي، وما يدعم ذلك أن الدولتان يقعان في نفس الإقليم الصحراوي (الجنوب الليبي وشمال شرق مالي).

فمن المتوقع وبسبب الضغط الفرنسي المستمر على الجماعات المسلحة في شمال مالي أن تتسرب هذه القوى عبر الصحراء إلى الجنوب الليبي ومنها إلى عمق المتوسط، وذلك نتيجة للأوضاع الأمنية الهشة، حيث أن الوجود الواسع لهذه الجماعات في المنطقة الصحراوية مع توافر الأموال والذخيرة لها في ليبيا يعطيها امتيازات كبيرة، والتي ستحاول من خلالها تعويض خسائرها من الهجوم الفرنسي عليها في شمال مالي.

إضافة إلى ذلك إن المطالب الملحة للطوارق في حق تقرير المصير، قد يلقي بظلاله على الطوارق الليبيين، وهذا قد يؤدي إلى عملية فوضى كبيرة، شبيهة لأزمة شمال مالي، وربما يتطور الأمر وتعاني ليبيا من تدخل دولي، خاصة فرنسي في جنوب البلاد.

منذ اندلاع أزمة مالي ٢٠١٢ قامت الجزائر بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت لتنأى بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح، والذي كانت تبررها سابقاً بمحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال مالي، تحت حجة أنها تخشى أن

١ عصام عبد الشافعي، " التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي، (قراءات أفريقية) " ، (٢٢-٢-٢٠١٧)، في:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/%d8%a%a%d9%... Sthsh.1538FAVY.dpbs.

يستخدم سلاحها أو خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضد الجماعات المسلحة من الطوارق، لكن في المقابل، رفضت استقبال بعض الجرحى من الطوارق، واعلنت عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين[١].

إلا أن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي كان بمثابة مأزق خطير للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء إذ من شأنه أن يحول الجزائر إلى باكستان جديدة، وهي التي ظلت لعقود تمارس استراتيجية الحذر وإبعاد التأثيرات، إلا أنها لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، إذ دفعت الجزائر الثمن سريعاً عبر أزمة احتجاز الرهائن في منشأة الغاز " بعين أميناس"[٢] جنوب الجزائر من قبل مجموعة إسلامية ذات انتماءات قاعدية طالبت بوقف التدخل الفرنسي، وكان الأسلوب الصارم والحاسم في المعالجة يعبر عن رغبة الجزائر في منع تفاقم تداعيات التدخل الفرنسي على حسابها[٣].

ويعد الطوارق أحد مكونات المجتمع الجزائري، ينتشرون بكثرة في جنوب الجزائر، وبالتالي أي خطأ من قبل الحكومة الجزائرية ضد الطوارق من شأنه أن يثير مشاكل خطيرة على الجزائر، خاصة لو وضعنا في الحسبان الترابط القوي بين طوارق الجزائر ومالي (القرابة ، التجارة)، بالرغم من أن الطوارق في الجزائر يتمتعون بالأمن والاستقرار، ولكن ذلك لا يمنع من نقل وانتشار العدوى إليها، هذا ما حدث وتحصلت شمال مالي على استقلالها[٤].

وكما هو معروف أنه في السابق ومنذ الستينات من القرن الماضي قد ظهرت حركات تحرير باسم الطوارق في النيجر وبوركينافاسو، ومنذ ذلك الوقت بعضها اختفى مع الزمن وبعضها تم حله عن طريق المفاوضات، ولكن تفاقم أزمة الطوارق الحالية في مالي من الممكن أن يؤدي إلى عودة هذا الحركات للظهور من جديد، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤثر سلباً على الأمن والاستقرار ووحدة البلاد في كل من النيجر وبوركينافاسو.

١ غدير دليلة، " الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقية (دراسة حالة مالي)"، (رسالة ماجستير، بحث غير منشور، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١٤-٢٠١٥).

٢ اقدمت كتيبة من الملثمين أو ما يطلقون على أنفسهم الموقعين بالدم، الذي أسسها -المتشدد مختار بلمختار – بشن هجوم على محطة فتح الغز في عين أميناس النفطية عام ٢٠١٣، وجاء انتقاماً من فتح الجزائر أجواءها أمام الطيران الفرنسي لقصف شمال مالي

٣ غدير دليلة، مرجع سبق ذكره.

٤ شيلغم عبير، مرجع سبق ذكره.

بالنظر إلى النيجر المجاورة ودور الطوارق هناك ينبغي للمرء أن يلاحظ أن النيجر ليست مالي، والطوارق مندمجون بشكل أفضل وحتى الآن لا يوجد سوى القليل مما يشير إلى وجود أي خطر مباشر من أن اتفاقية السلام عام ٢٠٠٩ بين الدولة وحركة العدالة في النيجر سوف تنهار، على عكس حالة مالي، حيث كان التواجد الأمني لدولة النيجر موجود على الحدود ونجحت في نزع سلاح الطوارق العائدين من ليبيا.

إن الدور الجديد للنيجر كشريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (كقاعدة للطائرات بدون طيار على سبيل المثال)، يجب أن يقوي النظام الحاكم، ولكنه قد يجعل الدولة أيضاً هدفاً محتملاً لهجمات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا[١].

يمكن قول بعض الشيء نفسه عن تشاد، من الواضح أن الرئيس ديبي نفسه قد عزز موقفه حيث يكون من الصعب على المانحين الغربيين انتقاد سجله السيء في الحكم وحقوق الإنسان (أيضاً في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أن أرسل قوات إلى شمال مالي) ومع ذلك فإن أوجه القصور الديمقراطية وسوء الحكم الذي يميز حكمه يعني أيضاً أن المتمردين الإسلاميين قد يحاولون استخدام ذلك لإطلاق جبهة جديدة داخل تشاد، وبالتالي فإن الإشارة إلى الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن التحالف الذي تم تشكيله لمحاربة المتمردين الإسلاميين يحتوي في وسطه شركاء قد يشكلون مشكلة لاحقاً على الطريق[٢].

وأضف إلى ما سبق أنه لا مجال لإنكار أن الانقلاب العسكري في مالي أغسطس ٢٠٢٠ أعطى ضوءاً أخضر لخطوات مماثلة بدول الجوار المتراصة غرب القارة الأفريقية لتغير معها خريطة الديمقراطية المتآكلة بالفعل.

حيث أنها مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في غينينا وكوت ديفوار وأفريقيا الوسطى، وتحديداً الربع الأخير من ٢٠٢٠ فإن مشهداً ضبابياً ينتظر تلك البلدان الثلاثة إذ تعاني من سلسلة أزمات سياسية وتنامي خطر التنظيمات الإرهابية، فمثلاً في جمهورية أفريقيا الوسطى تنتشر حالة متزايدة من القلق بين أوساط المعارضة، قبل الانتخابات المزمع إجرائها في البلاد ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠،

1 matsutas, " the Malian crisis: causes consequences, responsses by morten boas and mats vta"s, at: matsutas.wordpress.com.

2 "matsutas, the Malian crisis: causes consequences, responsses by morten boas and mats vtas" , at: matsutas.wordpress.com.

ويتخوف أبناء تلك الجمهورية في سيطرة الجماعات المسلحة التي وقعت على اتفاقية الخرطوم، على مناطق شاسعة من البلاد وإبقائها تحت إدارتهم بشكل كامل، ولا تزال سلطات العاصمة بانغي تعيش في وهم كبير وعلى رأسها " فاوستين أركانج تواديرا " رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي فشل في تحقيق تعهداته بوحدة التراب الوطني[1].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من خلالها أجابت على التساؤلات التى طرحتها الدراسة. وفى هذا السياق تنقسم نتائج الدراسة إلى عدة محاور تتمثل فى الآتي:

- فيما يتعلق بأسباب الأزمة؛ يمكن القول إن التنافر الواضح بين الحكومات المالية المتعاقبة وسكان الشمال منذ الإستقلال يعتبر سبب رئيسي للأزمة في مالي ؛ويمكن إرجاع ذلك إلى معطيات اقتصادية وسياسية ،كما أن التركيبة السكانية فى هذا البلد والتى تضم مجموعة من الأثنيات المختلفة ثقافيا أيضا تعتبر عامل هام فى تفسير الصراع الدائر بشكل مستمر فى مالي، أضف إلى ذلك، البنية الامنية الهشة، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية.
- أما فيما يتعلق بالأحداث التى أدت إلى تطور الصراع فى مالي؛ تعتبر الثورة الليبية، والانقلاب العسكري عام ٢٠١٢،وحراك ٥يونيو ٢٠٢٠ أهم العوامل التي أثرت بشكل مباشر على تطور وتعقيد الازمة فى مالي.
- وبالنسبة لأهم تداعيات أزمة مالى، يمكن القول إن هذه الأزمة كان لها تداعيات سلبية علي الداخل والخارج ،بالنسبة للداخل أدت هذه الازمة إلى فرض عقوبات على مالي ،ممانتج عنها انكماش اقتصادها ،وتفاقم ازمة الغذاء ،وزيادة موجات النزوح داخل البلاد،وعلى الصعيد الإقليمي كان هناك تداعيات سلبية فيمايتعلق بالجماعات الاثنية فى دول الإقليم وإمكانية مطالبتهم بحق تقرير المصيركما حدث فى مالي، وقضية اللاجئين وتداعياتها الخطيرة ايضا على دول الإقليم، إضف إلى ذلك إنتشار الجريمة المنظمة،والهجرة غير الشرعية، والعمليات الإرهابية في دول الاقليم (عين اميناس فى الجزائر) نموذجا.

---

١ عدوي انقلاب مالي تهدد دول الجوار بـ " سيناريوهات مشابهة"، العين الإخبارية، في:
https://al-ain.com/article/dictatorship-threatening-mali

- من خلال عرض الأزمة السياسية فى جمهورية مالي واستنادا للسياق السابق يمكن وضع سيناريوهات فيما يتعلق بعملية نجاح الفترة الانتقالية في مالي من عدمها، وذلك على النحو التالي:

- السيناريو الأول: نجاح قادة الحكومة الانتقالية في الوصول إلى إنتخابات حرة ونزيهة نهاية الفترة الإنتقالية ؛وهذا يتوقف على توحيد القوي السياسية فى جمهورية مالي والعمل الجاد على إيجاد آليات من شأنها إنجاح هذه الفترة ،أضف إلى ذلك توافر دعم دولى واقليمي للحكومة الإنتقالية، وبطبيعة الحال دعم الشعب المالي،مع توافر نية صادقة لدي الحكومة الانتقالية على تسليم السلطة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وهكذا يمكن العودة للمسار الديمقراطي من جديد وإنهاء الأزمة فى مالي.

-السيناريو الثاني: فشل الحكومة الانتقالية فى العودة للمسار الديمقراطي نهاية المرحلة الإنتقالية، وهنا من الممكن أن تصل الأزمة مرحلة النضج، ويبدأ التدمير والخسائر اما بعودة الحراك الشعبي للشارع، او بعودة التطرف من جديد شمال مالي، او استحواذ الجيش على السلطة من جديد، والدخول فى صراع مع القوى السياسية المدنية، وبطبيعة الحال إذا تحقق هذا السيناريو سيكون له تداعياتة السلبية الخطيرة على مالي وكامل الإقليم.

ونؤيد السيناريو الأول نظرا لوجود ارتياح من القوي السياسية والجيش المالي لشخص الرئيس المؤقت الذى يوصف بالنزاهة والوطنية والاعتدال، والكل يرجح تسليمه للسلطة نهاية الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ايضا وجود دعم دولي واقليمي غير محدود بغرض إنجاح الفترة الانتقالية والعودة للمسار الديمقراطي.

وأخيرا يجب التأكيد على ان جمهورية مالي تحتاج الى عملية وفاق حقيقي بين كافة أطياف ٥يونيو من جهة، ومن جهة أخرى بين الحراك والجيش المالي، حتى يمكن تجاوز المرحلة الإنتقالية الحالية،والعودة للمسار الديمقراطي من جديد، وصولا إلى عملية توزيع عادل للسلطة والثروة بين مختلف الأقاليم فى الدولة ،وإيجاد حل جذري لقضية الشمال، لانه من الواضح أنها القضية الأهم والتى أدت إلى الأزمات المتتالية فى جمهورية مالي.

المراجع :

١- محمد إدريس عبد العزيز، مكافحة الفساد السياسي في أفريقيا، بحث منشور، دكتوراه، دار الاتحاد للطباعة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى .

٢. غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقية (دراسة حالة مالي)، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣. حبشي أم هاني، ضافي فايزة،" تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الأفريقي"، (الجزائر نموذجاً)، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، ٢٠١٦.

٤. علاء عبد الحفيظ،" الأزمات السياسية الدولية : المفهوم- الأنواع- الإدارة "، المعهد المصري للدراسات، أبريل، ٢٠٢٠، في: http://eipss-eg.org/%d8/%a7%d9

٥. ندى علي، الأزمة ومراحلها والمفاهيم المرتبطة بها، ٣١-٣-٢٠١٨، شبكة النبأ المعلوماتية، في:

https://annabaa.org/arabic/reports/14125

٦. مفهوم الأزمة السياسية، الموسوعة السياسية، في:

https//political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85

٧. طاهر حسن، سمات وأنماط ومراحل تطور الأزمات، مقرر دراسي، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية، ٢٠١٩.

٨. محمد الأمين ولد الكتاب،" أزمة شمال مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة هذه التداعيات"، في: http//azzaman.info/%D8%A3%D8%B2/D9%85

٩. بوبية نبيل، " التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة العرقية: بين الأمننة والأفغنة "، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد (١)، العدد الأول- مارس ٢٠١٨، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي – برلين.

١٠. إبراهيم محمد الكوني، أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، في :

http//m.masraiarabia.net/D8%A7%D9

١١. غيتي إيميجز، أزواد... من " ثورة تحرير" إلى " حرب إرهاب"، الجزيرة نت، ١٠/ ٢/ ٢٠١٦، في:

http//www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2016/2/10/%D8%A3

١٢. أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٠ فبراير ٢٠١٣، في:

https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/frances-recent-milit-intervention-in mali.aspx

١٣. فريدوم أونودها، التدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤/ فبراير ٢٠١٣، في:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013214804143942.html

١٤. سليمان عمر منغاني، أزمة الدولة في جمهورية مالي: الأبعاد والتداعيات، مجلة الهدف الرقمية، العدد ١٦، ١٣ أغسطس ٢٠٢٠ في: https://hadfnews.ps/post/71227

١٥. الشيخ إبراهيم كونتاد، قراءة في النزاع المسلح في مالي، مجلة قراءات أفريقية، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٧، في:

https://www.qiraataafrican.com/home/new/%D9/%82%D8%B1%D8%A7%D8

١٦. تأثير التعدد الأثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال أفرقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية، رؤية تركية، السنة ٤، العدد ٤، في:

https://rouyatukiyyah.com/research/articles-and-ommentaries/%D8/AA

١٧. أمين حبلا، يقوده إمام ويتصدره مناهضون لفرنسا ... ١٠ أسئلة تشرح لك ما يجري في مالي، الجزيرة نت، ١٥/ ٧/ ٢٠٢٠، في:

http://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/151%%D9%81%D8

١٨. عبير شليغم، التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، في:

https://rouyaturkiyyah.com/research-articles.and-commentaries

١٩. عارف عادل مرشد، الأزمة السياسية في مالي والتدخل العسكري الفرنسي، صحيفة الرأي، ٢٩/ ٣/ ٢٠١٣، في: http://alrai.com/article/576557.htm

٢٠. " إيكواس "، تتحقق في الاتفاق مع المجلس العسكري في مالي، موقع روسيا اليوم، سبتمبر ٢٠٢٠، في: http://arabic.rt.com/world/1154498/%D8%A5%D9/8A/D9

٢١. مالي تعلن تشكيل حكومة جديدة تقود البلاد لفترة انتقالية ١٨ شهراً، اليوم السابع، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠، في: https://www.youm7.com/story/2020/10/5/%D9/85%D8%A%D9%84

٢٢. سعد الدين العثماني، منطقة الساحل والصحراء.. التحديات والآفاق المستقبلية، ٣١/ ١/ ٢٠١٤، الجزيرة نت، في: https://www.aljazeera.net/opoinions/2014/1/31/%D9%85/D9

٢٣. عبد الغفار الديواني، معضلة الاستقرار والأدوار الإقليمية والدولية في الساحل الأفريقي، ١٩/ فبراير/ ٢٠١٥، في: https://futuruae.com/m/mainpage/item/628/%D9%85

٢٤. سيدي ولد عبد المالك، قوة الساحل، " تحديات الأمن وهواجس السياسة والتمويل، الجزيرة نت، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٨، في: https://www.aljazerra.net/opinions/2018/5/30/%D9%82

٢٥. بنجامين نيكز، مالي والتداعيات الإقليمية، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، ٦ يونيو، ٢٠١٣، في: https://carngie-mec.org/sada/52019

٢٦. العقوبات على مالي تنعكس سلباً على الثروة الحيوانية بالسنغال، ٦/ ٩/ ٢٠٢٠ وكالة الأناضول، في:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%Af%D9%88

٢٧. عصام عبد الشافعي، التداعيات الاقتصادية للأزمة في مالي، قراءات أفريقية، ٢٢-٢-٢٠١٧، في:

http://www.qiraatafrican.com/home/new/%d8%a%a%d9%... Sthsh.1538FAVY.dpbs.

٢٨. أيمن السيد شبانة، الصراعات الأثنية في أفريقيا الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة، قراءات أفريقية، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٦، في:

https://www.qiraataafrican.com/home/new/%D8%A%D9

٢٩. عدوي انقلاب مالي تهدد دول الجوار بـ " سيناريوهات مشابهة"، العين الإخبارية، في:

https://al-ain.com/article/dictatorship-threatening-mali

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Aleksandra Zdzienicka, And Christina Kolerusm " responding to shocks and maintaining stability in the west African economic and monetary union" , (October, 2013): retrieved from

https://www.elibrary.imf.org.org/view/imfo8//20596/81484341186/20596-39781484341186/cho2.xml?ianguage=en.

2. (IOM), " Mali crisis response plan" , 2020 at:

http://crisisrespones.iom.int/response/mali-crisis-response-plan-2020

3. John madeira, " The Crises In Mali" , (sep 11, 2020) at:

https://www.americansecurity project/the-crisis-crisis-in-mali/

4. " Mali, Complex Crisis " , at:

ttps://acaps.org/country/mali/crisis/complex-crisis.

5. " Mali,european civil protection and humanitarian aid operation", at: https://ec.europa.eu/echo/wheere/africa/mali-en

6. matsutas, " the Malian crisis: causes consequences, responsses by morten boas and mats vtas" , at: matsutas.wordpress.com.

المقاومة الاسلامية في منطقة السودان الاوسط

(سلطنة وداي نموذجا)

إعداد:

الدكتور/ احمد قاسم احمد

والدكتور /ابراهيم برمة احمد

مستخلص البحث:

تكون البحث من ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول، تناول موقع سلطنة وداي ومساحتها ونشاتها، نظام الحكم فيها الذي يتكون من: الجرما والكماكيل، والعقداء والتيراقينات، وامام الجامع الكبير وامين سر السلطان، والوزير المكلف بالتجارة الخارجية.

أما المطلب الثاني، فتناول دخول الاستعمار الفرنسي في تشاد والطرق التي سلكها حتى وصوله الى بحيرة تشاد، والاتفاقيات التي القوة الاستعمارية فما بينها (فرنسا وبريطانيا).

والمطلب الثالث، تناول وصول السلطان محمد صالح دود مرة الى السلطة، وموقفه من الاستعمار الفرنسي، ومقاومته له، وأهم المعارك التي دارت بين الطرفين.

ثم النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع.

THE SUMMARI OF THE RESEARCH

The research is based on three demands:

the first requirement: dealing with the location, area and origin of the Sultanate of Ouaddaï, and the system of government in The

Sultanate, which consists of: Al-Jarma, Kamekil, Al-Oukada, The Tarakina, the Imam of the Great Mosque, the Secretary of the Sultan and the Minister in charge of foreign trade control.

The second requirement : was to deal with the entry of French colonialism into Chad, the ways in which it had taken to Lake Chad and some of the conventions signed by the colonial power among themselves (France and Britain).

The third demand : was to address the arrival of Sultan Mohamed Saleh Doud Moura in power, his position on French colonialism and his resistance to it, and the most important battles between the two sides

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين.

اهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبرز وقوف الشعوب الافريقية في وجه الاستعمار الفرنسي، وتبيان التجاوزات والجرائم التي ارتكبها في حق الشعوب الإفريقية، وخاصة سلطنة وداي.

أهداف الدراسة :

١. التعرف على دور المقاومة الإسلامية ضد الاستعمار الفرنسي في (السودان الأوسط) إفريقيا المركزية.

٢. إبراز دور السلطان محمد صالح دود مرة، في مقاومة الاحتلال الفرنسي.

٣. الوقوف على أسباب ضعف المقاومة الإسلامية في إفريقيا المركزية.

أسئلة الدراسة:

١. كيف كانت الاستراتيجية الدفاعية للمقاومة الإسلامية في سلطنة ودايّ؟

٢. ما هي ابراز الخلافات الداخلية التي الداخلية التي كانت سببا في ضعف المقاومة الإسلامية في ودايّ؟

٣. لماذا لجأ المستعمر الفرنسي إلى الصلح مع السلطان دود مرة؟

٤. هل احترمت فرنسا ما اتفقت عليه مع السلطان دود مرة؟

فرضيات الدراسة:

١. كانت استراتيجية سلطنة الدفاعية مسندة على العقداء.

٢. الخلافات بين الامراء هي اسباب في ضعف المقاومة.

٣. الخسائر الكبيرة للمستعمر دفعته للتفاوض مع السلطان دود مرة.

٤. لم تحترم فرنسا ما اتفقت عليه مع السلطان دود مرة.

الكلمات المفتاحية:

(المقاومة، الاستعمار، السودان الاوسط ، سلطنة ودايّ ، السلطان دود مرة)[1].

خطة الدراسة:

المطلب الاول: سلطنة وداي الموقع والنشأة

الموقع الجغرافي والفلكي.

---

١ – المقاومة: هي تلك الجهود النضالية التي بذلتها شعوب في منطقة السودان الأوسط في الدفاع عن عرضه وارضه ودينة، ضد الغازي الفرنسي.

- الاستعمار: هو احتلال دولة قوية لدولة ضعيفة وفرض الهيمنة والسيطرة عليها، وتسخير مواردها وشعبها في خدمة المستعمر.
- السودان الأوسط: هي المنطقة التي تضم اليوم دولة افريقيا المركزية ما عدا القابون، وجزء من النيجر ونيجريا ودار فور.
- تشاد وتعرف بإقليم ودايّ، ووجود السلطنة الآن رمزي فقط.
- السلطان دود مرة: هو السلطان محمد صالح بن يوسف ولقب بدود مرة نسبة لوادي مرة الذي في يوجد في المنطقة التي ولد بها، وكلمة دود في العامية التشادية تعني الاسد، وسمي هو بذلك لفراسته في صباه.

نشأة السلطنة.

نظام الحكم في سلطنة وداي.

المطلب الثاني: دخول الاستعمار في منطقة السودان الاوسط.

المطلب الثالث: مقاومة السلطان محمد صالح دود مرة

وصول السلطان دود مرة الى السلطة.

موقف السلطان دود مرة من الاستعمار الفرنسي.

اهم المعارك بين الجانبين (المقاومون والفرنسيين)

النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع

المطلب الأول: سلطنة وداي الموقع والنشأة

١. الموقع الجغرافي والفلكي

تقع سلطنة وداي في الجزء الشرقي لبحيرة لتشاد، وتحدها من الشمال بلاد بركو، ومن الغرب والجنوب الغربي مملكة كانم، ومن الجنوب الشرقي دار رنغا، ومن الشرق سلطنة دار فور[١].

وأما الموقع الفلكي لسلطنة وداي فهي تقع بين خطي (١٥-٢٢) درجة شرق خط قرينش، وخطي عرض (١٥-١٨) درجة شمال خط الاستواء، وتقدر مساحتها بحوالي (٦٣٠٠٠) ميل مربع ووصلت فر أوجه وضعها الى (٠٠ , ١٠٠) ميل مربع[٢].

اختلف المؤرخون في تحديد حدود ثابتة ودقيقة لسلطنة وداي العباسية وكان هذا الاختلاف يرجع الى دراسة المؤرخين وتوجهاتهم نحو حدود السلطنة في فترات مختلفة من

١ محمد عثمان : العلاقات الخارجية لسلطنة دار وداي وبلاد المغرب العربي في الفترة ما بين (١٢٢٠-١٢٧٣هـ / ١٨٠٥ – ١٨٥٨م) رسالة ماجستير في التاريخ غير منشور، جامعة الملك فيصل بتشاد، العام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦م ص ٢.

٢ اسحاق، عز الدين مكي: مختصر تاريخ سلطنة وداي الإسلامية العباسية، ط٢/ ٢٠١٩م، مطبعة الكتاب، (اسطنبول، تركيا، ص ١٧.

حيث الزمان، وأيضا السبب في ذلك اختلاف السلاطين الذين تولوا حكم السلطنة، وقد كان لكل سلطان قوته وشجاعته وطموحاته الشخصية، مما يجعل الحدود عرضة للزيادة والنقصان وهي دائما في حالة مد وجزار[1].

٢. نشأة السلطنة

يبدأ تاريخ سلطنة وداي الحديث من عام ١٦١٥م حيث ورد في بعض المصادر التاريخية ولكنها انشأت في حوالي القرن العاشر الميلادي[2].

نشأت سلطنة وداي في الجزء الشرقي من بحيرة تشاد، تحدها من الشمال بركو ومن الغرب والجنوب الغربي سلطنة كانم ومن الجنوب الشرقي دار رنغا، ومن الشرق سلطنة دار فور ، ويفصل بينها وبين سلطنة دار تحور وادي (اسكنا وكلكل)، ويفصل بينها وبين مملكة كانم وادي (أبو راوي)[3] ، وهي سلطنة واسعة مترامية الأطراف ، وتحتل موقعا استراتيجيا هاما، باعتبارها جسراً يربط بين المنطقة الأفريقية والعربية ... كما أنها تتمتع بأراضي خصبة الأمر الذي أدى الى توافد القبائل إليها[4].

لقد اختلفت المصادر التاريخية في تاريخ قيام سلطنة وداي وتضاريس الروايات المكتوبة والشفهية المروية ، حول ضبط تاريخ تأسيسها ، وتحديده تحديداً دقيقا متفق عليه من قبل جمهور الباحثين في شئون التاريخ والحضارة ... وتحدث في تأسيس هذه السلطة كثير من الكتاب والرحلة والمؤرخين ... وعلى رأس المؤرخين العرب المسلمين الذين ارخو لهذه المنطقة الرحالة الشيخ محمد بن عمر التونسي ... فهو يؤكد بأن سلطنة وداي الإسلامية قد

١ ٣- ضواي، محمد يونس: سقوط دار وداي العباسية في عهد السلطان محمد صالح دود مرة في الفترة ما بين (١٩٠٢ -١٩٠٩) رسالة ماجستير ، جامعة الملك فيصل بتشاد ، العام ٢٠١٥-٢٠١٦م ، ص٢٢

٢ - الماحي عبد الرحمن عمر: تشاد من الاستعمار حتى الاستغلال (١٨٩٤ -١٩٦٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ص :١٨

٣ - مكي، عز الدين اسحاق: مختصر تاريخ سلطنة وداي الإسلامية العباسية ط٢/ ٢٠١٩م، اكاديمي انجاس مطبعة، اسطنبول – تركيا ، ص ١٢

٤ - انقاري، محمد شرومة : المظاهر الحضارية لمملكة وداي الإسلامية (١٠٢٠-١٣٢٧هـ/ ١٦١١ -١٩٠٩م)، رسالة ماجستير، كلية الدعوة الإسلامية قسم الدراسات العليا شعبة الدعوة والحضارة ، ليبيا ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

تأسست فعلا عام (١٠٢٠هـ/ ١٦١١)، في حين يؤرخ الرحالة الالماني غوستاف نختيجال في رحلته إلى وداي ودار فور بأنها أي وداي تأسست عام (١٦٣٥)[١].

اهتمت الأسرة العباسية على عرش سلطنة (وداي) وتورث ابناؤها العرض، وقد جرت العادة أن يورث عرش السلطنة أكبر ابناء السلطان، بشرط أن يكون ابنا شرعيا سليم العقل والبدن، ولكن كثيرا ما يقوم أحد الأمراء باغتصاب العرض بعد مقتل أو طرد الوريث الشرعي أو السلطان الجالس[٢].

كان النظام العباسي السائد في سلطنة وداي نظاماً، ملكيا .. يتولى السلطان الملك عن طريق الوراثة[٣].

تذكر بعض المصادر أن منطقة وداي تعاقب عليها عبر تاريخها الطويل عدة قبائل وشعوب أسسوا نظام حكم لا يعرف تاريخ نشأته ولا فترة انهياره، وكان الهدف منه فرض نظام بغية استتباب الأمن والاستقرار وتيسير سبل حياة طبيعية كريمة، وأن أغلب تلك القبائل والشعوب ما زالت احفادها واسباطها باقية في المنطقة فتأقلموا مع البيئة وتصاهروا، فاصبحوا يكونون النواة الأساسية لأهالي منطقة وداي[٤].

٣. نظام الحكم في وداي

إن نظام الحكم في وداي قبل وصول عبد الكريم (مجدد الإسلام) الى المنطقة كان جائرا وعندما استولى على السلطة حكم بالشرع الإسلامي، ومكث في الملك نيفا وسبعين سنة ابتداء من (١٢٠٠ –١٢٦٥م) ... قامت سلطنة وداي في الأساس على الدين الإسلامي وان كان تراجع حكمها السياسي القائم على الإسلام فيما بعد. فإن الإسلام هو عنوان

١ – احمد، احمد قاسم: الدور الفرنسي في الاحداث السياسية في تشاد، رسالة دكتوراه في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم – السودان، العام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٥م، ٧٠

٢ – آدم، الصادق احمد: جهود علماء ابشة في تشاد خلال القرن العشرين، دكتوراه السلك الثالث في الحضارة، جامعة الملك فيصل بتشاد، العام الجامعي ٢٠٠٨م/ ٢٠٠٩م، ص ٦٢.

٣ – عمر، نوح حسن: مينة وعرة (وارة الأثرية حاضرة سلطنة دار وداي العباسية) ١٦١١ –١٨٥٠م، رسالة دكتوراه السلك الثالث، جامعة الملك فيصل بتشاد، العام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ م، ص 2

٤ – أحمد، حامد عبد الله، مرجع سابق، ص ٥٨

وجودها الرئيسي (الشريعة، المذهب والمنهج) وهو القاعدة العامة التي يعود إليها المجتمع في السلطنة[1].

تعاقب على عرش سلطنة وداي الإسلامية الحديثة التي أسسها السلطان عبد الكريم عام ١٦١٥م، ثلاثة وعشرون سلطان منهم ثمانية عشر قبل دخول الاستعمار الفرنسي واحتلال السلطنة ... في عهد السلطان محمد صالح دود مرة عام ١٩٠٢-١٤٩٠٩م[2].

ولكننا نتناول السلطان دود مرة، التي قاوم الاستعمار الفرنسي.

أما عن نظام الحكم في وداي فيتكون من السلطان وهو أعلى سلطة في البلاد، وله من الرعية احترام كبير، ويساعد مجلس اصحاب الشورى ، ومجلس الحل والعقد، ويتكون اعضائه من أهم رجال الدولة مثل:

١. جرما (رئيس الوزراء).

٢. الكماكيل الأربعة: (المفرد كمكول وهم قضاة المحكمة العليا).

٣. العقداء وهم رؤساء الأحياء والقبائل ، وهي تسمية عربية، وهم عرب في أغلب الأحيان، كعقيد السلامات ، وعقيد الراشد ، وعقيد الرباه، وعقيد المحاميد ، وعقيد الأبالة ... الخ

٤. التيراقينا أو رئيس حرس السلطان.

٥. إمام الجامع الكبير.

٦. أمين سر السلطان.

٧. الوزير المكلف بمراقبة التجار الأجانب.

---

١ – محمد، آدم حسن آدم : دور الممالك الإسلامية في مقاومة الاستعمار الفرنسي في تشاد (١٨٩٤ – ١٩٢٠)، رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة بحر الغزال ، كلية الدراسات العليا، السودان العام الجامعي ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م ، ص ٨٧

٢ – طاهر، آدم عبد الرحمن : المقارنة الوطنية ضد الغزو الفرنسي في تشاد، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة أم ردمان الإسلامية كلية الدراسات العليا ، السودان ، العام الجامعي ١٤٣١هـ ، / ٢٠١٠م ، ص ٤٢

ويقوم هذا المجلس بإدارة شؤون السلطنة في حالتي السلم والحرب، والإشراف على مراسيم تولى الأمراء الجدد ويشارك بعض أعضائه في الحرب مثل العقداء الذين من ضمن واجباتهم قيادة الجيوش وتزيد السلطنة المحاربين[1].

تبوأت سلطنة وداي مركز قويا خلال القرن السابع عشر الميلادي ولكن ما لبثت أن أصابها الضعف والوهن بعد القوة ... حين قامت الفتنة بين حكامها ... والانقسامات الداخلية، إضافة إلى الصراع مع الممالك المجاورة كالصراع مع سلطنة دار فور وكذلك صراع مع مملكة وباقرمي.

المطلب الثاني : دخول الاستعمار الفرنسي في تشاد

حاول المكتشف الفرنسي (كرامبل) توحيد تشاد والجزائر وللوصول لذلك الهدف كانت مبادرته بإنشاء مراكز على نهر شاري وباقرمي وفي ٢٨/ ١٠/ ١٨٩٥م تحرك (أميل جنتي) من الكنغو برازافيل متجها إلى تشاد ، واتخذ في سيره أفضل الطرق أمنا بين أوبانقي ولوغون فأبحر علي ظهر سفينة وواصل بدون مشقة إلى مابا ووندي، وأقام فيها مركز (كرامبل) إكراما لهذا المكتشف فواصل السير حتى منقورا وما نجنا ، ومن هنا واصل سيره حول نانا وحربنجي وأبحرت الباخرة أمام شلالات نانا ، ووصلت في ٢١ / أغسطس ١٨٩٧م إلى حربنجي ليستقبله السكان من قبائل كايا ونيللم في فرح تعبيرا منهم عن إمكانية التخلص من رابح بن فضل الله. وعادت السفينة في ٧ سبتمبر من نفس العام ورست في نهر شاري علي شواطئ باقرمي ، وأقام علاقات ودية بينه وبين عبد الرحمن قوارنق زعيم باقرمي أدت في النهاية إلي معاهدة اتحاد وحماية في جو يسوده الفرح والاطمئنان وبعد شهرين وصلت البعثة إلي بحيرة تشاد واستقبلها السكان بحفاوة لأنهم كانوا قد نبهوا من قبل رابح وجنوده وعاد إميل جنتيل إلي فرنسا وسحب معه في رحلته رسلا من السلطان السنوسي وباقرمي، وكان وصول بعثة جانتي إلي تشاد هو السبب الأساسي للاشتباكات الدموية بين رابح والقوات الفرنسية[2].

١ – محمد، محمد زين نور: الاستعمار الفرنسي وأثره على الشخصية الإسلامية في تشاد (١٩١٨ – ١٩٨٠م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل ، بتشاد ، العام الجامعي ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م) ص : ٥٦

٢ بيير جاماش : تاريخ افريقية الاستوائية ، تعريب طلعت زهران ، المطبعة الفاروقية الحديثة ، ١٩٥٠م ص٦٨ .

ما لبثت أن غادرت السفينة ليون مياه نهري شاري الأدنى حتي قرر رابح معاقبة باقرمي لما أبدوا من حفاوة للمبعوث الفرنسي وتجاوبهم معه . فطرد قورانق من ماسينيا ، ولجأ إلى طلب مساعدة الفرنسيين العسكريين لوقف تهديدات رابح فضل الله وفي منتصف عام ١٨٩٨م قررت الحكومة الفرنسية إرسال بعثة إلي شاري برفقة رسول السلطان قوارنق ورسول السلطان السنوسي الذي أخذهما جنتيل في رحلته إلي فرنسا وفي ديسمبر ١٨٩٨م ورجع جنتيل إلي تشاد علي رأس حملة عسكرية لمساعدة قورانق ووضع حد لرابح فضل الله .

وفي عام ١٨٩٠م وافقت فرنسا على إبرام اتفاقيات مع كل من بريطانيا وألمانيا في شهر أغسطس حول عملية فصل مناطق نفوذ كل منهما في نهر النيجر حتي بحيرة تشاد وبمقتضي الاتفاقية تترك فرنسا إقليم سوكوتو لنفوذ شركة النيجر البريطانية [١].

أما مع الثاني ، تمكن السير (جورج) بمجهوده الشخصي من عقد اتفاق مع ألمانيا في عام ١٨٩٣م ، لتحديد الحدود بينهما في المنطقة التي تقع جنوب بحيرة تشاد ، وفي عام ١٨٩٨م توصلت كل من فرنسا وبريطانيا إلي تسوية خلافاتهم الحدودية بشكل مؤقتٍ لآن الأزمة سرعان ما تجددت بين البلدين بسبب احتلال فرنسا لفشودا بإقليم بحر الغزال بالسودان ، لتتحكم في النيل ،لولا أن فرنسا تداركت الموقف قبل فوات الأوان تفاديا لأي حرب تؤدي إلي حصارها لأنه في حالة قيام حرب بينهما فإن فرنسا سوف تظل دون حليف ومصيرها الهزيمة، وبهذا تخسر حتي مستعمراتها في حوض بحيرة تشاد وغرب إفريقيا وشمالها .

فأنقذ (دلكاسية) وزير الخارجية الفرنسي الموقف، وبمقتضاه توصل الجانبان إلي توقيع اتفاقية في شهر مارس ١٨٩٩م وبموجب الاتفاقية أمر دلكاسية القائد الفرنسي مارشال بالانسحاب من منطقة النيل بإقليم بحر الغزال ، وكوفئت فرنسا مقابل ذلك بإقليم وداي بشرق تشاد عوضا عن غرب السودان كما قسمت مناطق نفوذهما في منطقة إفريقيا الوسطي (أوبانجي شاري) بخط فاصل بين نهري النيل والكنغو ، خط تقسيم المياه بأن تأخذ فرنسا المنطقة الغربية وتضم بريطانيا المنطقة الشرقية ويتضح لنا فيما سبق أن التوغل الفرنسي في تشاد مدفوعا ومرتبطا بمعادلات سياسية واستعمارية وكذلك الضغوط العسكرية في الساحة

١ – أحمد إبراهيم دياب : لمحات من تاريخ إفريقيا الحديث ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨١م ، ص١٤١

ونتطرق بشكل مختصر لذكر الأسباب التي أدت إلي توقيع الاتفاقية الفرنسية الإنجليزية عام ١٨٩٩م وبموجبها أصبح لفرنسا حق السيطرة علي الأراضي التشادية ، عندما سقطت الخرطوم في يد قوات محمد أحمد بن عبد الله المهدي يوم ٢٦/ ١/ ١٨٨٥م فعندها كانت كل من مصر وبريطانيا منشغلتان في كيفية استرداد الخرطوم ، وانتهزت فرنسا الفرصة لتدفع بقواتها لاحتلال جزء من الخط العاشر بأعالي النيل ، للتعويض عن خسارتها فيما يتعلق بإبعادها عن مصر منذ عام ١٨٨٢م ولكن الانجليز أوضحوا الفرنسين بعبارة واضحة إذا لم ينسحبوا من الخط العاشر فلا ينتظروا إلا الحرب ، وكانت فرنسا عاجزة عن مواجهة الإنجليز عسكريا ولذلك رضت بالانسحاب بموجب الاتفاقية الموقعة يوم ٢١/ ٣/ ١٨٩٩م .

تضمن الاعتراف بالنفوذ الفرنسي الواسع على كافة الأراضي الواقعة شمال وشرق بحيرة تشاد ، حتى وداي وباقرمي ودار كوتي ودار رونقا التي وضعت مسبقا تحت الحماية الفرنسية ، ذلك بموجب اتفاقية جنتيل لعام ١٨٩٧م. أما تركيا فلم تعترف أبدا بهذه الاتفاقية ولا بالمواثيق التي أبرمت بين فرنسا وإنجلترا ، عام ١٨٩٠م ولا بميثاق سوم ٥ / ٨ / ٩٢ ولا حتى بميثاق ١٤ / ٦ / ١٨٩٨م الذين يعترفان بأحقية فرنسا في منطقة بحيرة تشاد وفي ٣٠/ ١٠ / ١٨٩٨م أرسلت تركيا إلى لندن وباريس رسالة رسمية ، لتؤكد سياستها في أراضي برنو وباقرمي ، ووداي وكانم ولكن الحكومة الفرنسية والحكومة الانجليزية لم يأخذا بجدية التهديدات التركية فتوغلت فرنسا في الأراضي التشادية واصطدمت برابح فضل الله وبالسنوسيين وبعض الممالك التشادية منها سلطنة وداي [1].

المطلب الثالث : السلطان محمد صالح دود مرة ومقاومته ضد الاستعمار الفرنسي

١. صول دود مرة[٢] إلى السلطة:

جاء في تقرير رقم ٢٠٧ الصادر بالقاهرة بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٠٤م من القنصل العام الألماني أنه بعد مقتل السلطان يوسف عام ١٨٩٨م تولي الحكم بعده السلطان محمد

1 LE TRAITE FRANCO ANGLAISE DE 1899. P P.70

٢- مرة عبارة عن وادي ، تكثر فيه أشجار المانجو والجوافة والليمون والخضروات وتنتقل معظم منتوجاته الى مدينة أبشة، وكلمة (دود) بقصد به الأسد في العامية التشادية، يعني أسد مرة وذلك لما تميز به السلطان محمد صالح في شجاعة مع اقرانه من الأطفال في مرة.

الغـزالي وفي عـام ١٩٠١م اشـتبكت قـوات السـلطان محمـد الغـزالي مـع قـوات محمـد صالـح دود مـرة في إقليـم البطحـا وانتصر محمـد صالـح دود مـرة عـلى السـلطان محمـد الغـزالي وأسره في المعركـة ، بعدهـا زحـف دود مـرة إلى أبشـة حـاضرة وداي واسـتولي عليهـا ونصـب نفسـه سـلطانا عـلى وداي[1].

وحسـب مـا هـو متبـع مـن العـادات والتقاليـد في المملكـة يقـوم المنتصر بتثميـل عيـون المهـزوم وفعـلا وقعـت عـلى السـلطان محمـد الغـزالي. وكان دود مـرة يـولي أهميـة كـبرى منـذ بدايـة عهـده بالتجـارة ، وتأمـين طـرق القوافـل التجاريـة والحفـاظ عـلى أمـن مملكتـه ، وعندمـا شـعر السـلطان دود مـرة بمحـاولات الأمـير أصيـل ابـن عمـه قـرر القبـض عليـه وقـدح عينيـه ولكـن الأمـير قـد علـم بنوايـا السـلطان فهـرب إلى باقرمـي ليسـتعين بالقـوات الفرنسـيين ويطيـح بالسـلطان دود مـرة ويحـل محلـه . ولكـن الفرنسـيين سرعـان مـا فكـروا في التخلـي عنـه وإلقـاء القبـض عليـه وإبعـاده إلى قربنقـي_(Gribingui) في شـاري الأعـلى هـو وعائلتـه نظـرا لتصرفاتـه التـي لم تعجـب الفرنسـيين.

لقـد كان السـلطان دود مـرة منـذ تقلـده السـلطة حتـى عـام ١٩٠٦م منشـغلا بتسـوية الأمـور الداخليـة لسـلطنته، وهـذا مـا أعاقـه مـن القيـام بالعمليـات العسـكرية ضـد الفرنسـيين بنجـاح تام ويضـاف إلى ذلـك تصرفـات سـلطان دارفـور الـذي كان يطمـح في أراضيـه ممـا أضعـف مـن قوتـه في مقاومـة الفرنسـيين ورغـم ذلـك نـورد بعـض مـا حصـل مـن اشـتباكات بينهـما. كان العقيـد كـبرو مرابطـاً في السـلامات لمنـع القـوات الفرنسـية الزاحفـة مـن جنـوب البـلاد مـن احتـلال تلـك المنطقـة، فقـام الملازم تـور نـاك بتاريـخ ١٥/ ٢/ ١٩٠٨م بهجـوم عـلى مدينـة أم التيـمان .

واشـتبك مـع قـوات العقيـد كـبرو واسـتمرت المعركـة مـدة يومـين استشـهد خلالهـا العقيـد كـبرو وعـدد كبـير مـن جنـوده وسـيطر الفرنسـيون عـلى المنطقـة.

وبتاريـخ ٢٩/ ٣/ ١٩٠٨م قـام عقيـد المحاميـد محمـد بـن بشـارة بشـن هجـوم عـلى القـوات الفرنسـية المرابطـة في منطقـة دكوشـى بإقليـم البطحـا وتتألـف قواتـه مـن ألفـين وثمانمائـة مقاتـل بالإضافـة إلى وحـدة مـن القـوات السنوسـية ، فاسـتمر القتـال بـين الطرفـين يومـا كامـلا ولكـن الفرنسـيين اسـتطاعوا صـد الهجـوم وخسـرت قـوات السـلطان دود مـرة العديـد مـن الرجـال وعـلى رأسـهم عقيـد المحاميـد وعقيـد الراشـد وعقيـد الدبابـة.

1 VON OPENHEM , RAPORT NO 20 , LE CAIRE 5.71904

٢ - موقف السلطان محمد صالح دود مرة من الفرنسيين:

الحاكم الفرنسي إميل جنتيل (Emile gentil) حاول الاتصال المباشر مع السلطان محمد صالح دود مرة، لكسب صداقته، وبذلك الخصوص أصدر أوامره لمارشاند قائد شاري وتشاد ليرسل لدود مرة ويعلمه بالنوايا الفرنسية فقام هذا الأخير بكتابة رسالة إلى السلطان دود مرة، وتضمن الخطاب تهنئته بانتصاره على أخيه السلطان احمد الغزالي، ولكن دود مرة لم يرد على الرسالة التي بعث بها الفرنسيون، فانتظروا طويلا فكرروا العملية ولكن هذه المرة أرسلوا وفداً محملاً بهدايا للسلطان دود مرة ووعدوه بتسليم أصيل إذا قبل صداقة فرنسا، ولكن السلطان دود مرة كان متأثرا بأفكار السنوسيين لذلك رفض عرض الفرنسيين ، وقال للوفد أنه ليس له رغبة في مصادقة الكفار وتوثيق العلاقات بهم ، إذا حاول هؤلاء الاقتراب من بلادي لا أتردد في محاربتهم أما الهدايا فقد وزعها لعبيده وخدمه، وعندما رجع الوفد إلى فور لامي بدأت فرنسا على الفور على تحرير الأمير أصيل وساعدوه في تكوين قواته لمساندة القوات الفرنسية في غزو سلطنة وداي، ومحاولات فرنسا منذ البداية لكسب السلطان دود مرة ما هي إلا مخادعة للنيل منه ، ومن دولته لأن فرنسا مسبقا ترى أن مملكة وداي تقع ضمن مناطق نفوذها ذلك بموجب اتفاقية فاشوده التي وقعت بينها وبين بريطانية عام ١٨٩٩م [١].

ففرنسا لا هي ولا الدول الاستعمارية الأخرى استشاروا الشعوب الإفريقية في المسألة المتعلقة بتقسيم أراضيهم لذلك تصرف فرنسا تجاه سلطنة وداي يوحي بذلك هذا من ناحية ومن ناحية أخرى شعرت فرنسا منذ اللحظة الأولي إن وجود الممالك الإسلامية في تشاد سيكون عقبة حقيقية أمام أهدافها الرامية إلى احتلال لأراضي وتسخير سكانها كقوة تخدم المصالح الفرنسية، لذا بادرت بالتحرك نحو سلطنة وداي وكان أصيل يتقدم الفرنسيين وتمركز في منطقة قورولا ، وهي منطقة إستراتيجية نقع على الطريق الذي يربط أم حجر بأبشة وسيطرة أصيل على تلك المنطقة، سمح للفرنسيين بإنشاء مركز أتيا بإقليم البطحا .

1 CONSUL GENERAL IMPERIAL ALLEMAND POUR L'EGYTE , P.P 1-2

وعندما عرف السلطان دود مرة بنوايا الفرنسيين وبمركزهم في البطحا، قصدت قواته بركة فاطمة لمنع الفرنسيين ومعاونهم الأمير أصيل من التقدم نحو أبشة [1].

٣- أهم المعارك بين الجنبين:

معركة وادي الشوك(جوحامي DJOHAME):

المخابرات العسكرية الفرنسية أرسلت تقريرا بالمحتوى التالي:

إن وادي الشوك مليء بالمياه والجهات المحيطة بأميم (IMEME) كثيفة الأشجار، أما الطريق المؤدي إلى أبشة من الناحية الشرقية من (IMEME) أرضها مكشوفة فاستطاعت القوات الفرنسية القيام بالهجوم على (DJOHAME) من تلك الناحية.

وعندما حاول الفرنسيون المرور ظهرت أمامهم فرقة من الخيالة لمقاتلي السلطان دود مرة، وتعرضوا على الفور لنيران مدافع الفرنسيين مما أجبرهم على التراجع وبذلك استطاعت القوات الفرنسية من عبور الوادي تحت حماية القذف المدفعي ضد مقاتلي دود مرة وتمكنت الفرقة الأمامية من توفير الحماية لبقية القوات الفرنسية حتى عبرت جميعا الوادي فالفرقة المتقدمة بقيادة بيرو(BURREAU) دخلت (DJOHAME)[2] مخترقة الخطوط الأمامية لقوات السلطان دود مرة ولكن سرعان ما أحاطوا تلك الفرقة وتم القضاء عليها تماماً وتمكن قائدهم من الفرار والعودة للصفوف الفرنسية ، وفي تمام الساعة العاشرة والربع أعطى النقيب قائد القوات الفرنسية فيغنشى (FIGENSHUH) الأوامر لكل من فرقة الملازم رايمند والعريف بارمينتر(PARMENTER) المتمركزين على جوانب الجبهة للتحرك نحو جوحامي (DJOHAME) والقضاء على قوة دود مرة المتمركزة فيها والتي قضت على فرقة بورو(BURREAU) وطلب من سلاح المدفعية بتركيز القذف على الموقع وحماية الجنود المهاجمة ، وطلب من الملازم لوسين(LUCIEN) ومساعده الأول المأمور مورسلى بإبقاء قواتهما في الخطوط الخلفية لحماية قوات الخطوط الأمامية وتحركت القوات الفرنسية بشكل بطيء وفي تلك الأثناء انضمت قوات أصيل للفرنسيين ويقول

١ – عبد الرحمن عمر الماحي :تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٢ – ١٤٣

2 RAPORT NO 20 VON OPENHEM, P37

القائد الفرنسي"أن نيران قوات السلطان دود مرة تنهال علينا بشكل مكثف ويبدو أن لديهم ذخيرة كافية لمواصلة الحرب"، وأثناء المعركة كان جنوده يحاولون استدراج القوات الفرنسية نحو جوحامي ولكن النقيب (FIEGENSHUH) حرك مجموعة لوسين ومعه مائة مقاتل تابعين لأصيل وكذلك حرك مجموعة زايموند وبارمنير للزحف مجددا على جوحامي.كان ذلك في الساعة العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة وقد أصيب النقيب (FIEGENSHUH) بينما كان يدير المعارك أصيب برصاصة في عنقه وسقط جريحا(. فتسلم القيادة بعده مباشر الملازم بيرو(BURREAU) فتحركت مجموعة العريف ليندريه، وبدأت المدفعية بقذفها المكثف على مواقع قوات السلطان دود مرة. مما أجبرتهم على التراجع نحو المواقع الكثيفة بالأشجار وهكذا تم إخراج قوات دود مرة من وادي الشوك فانسحبت نحو (IMEME) اميمه[1].

بيان نتيجة المعركة :

- خسائر الجانب الفرنسي:

عدد الجرحى ١٢ جرحا، وعدد الموتى٢ وكمية الذخيرة المستعملة ١٢٠٠ رصاصة، و٣٠ قذيفة.

- خسائر الجانب التشادي:

عدد الجرحى كبير، وعدد الموتى ٣٥٠ وكمية الذخيرة المستعملة ٣٠٠٠٠ رصاصة.

وعلق أحد الضباط الفرنسيين على المعركة حيث قال" إنهم كلما اشتد القتال فقدوا صوابهم وأطلقوا نيرانهم بشكل عشوائي". وإذا نظرنا إلى نتيجة المعركة نجد أن الفرنسيين يبالغون في نقل وقائع المعركة ويظهر التناقض واضحا في صياغ التقارير التي كتبوها بأنفسهم لنقل أحداث المعركة. فقد ورد في تقريرهم المباشر أن الفرقة الأمامية التي كانت تحت قيادة بيرو قد دخلت (DJOHAME) مخترقة الخطوط الدفاعية لقوات السلطان

1 FOURNIER UNE ETAPE DE LA CONQUETE DE L'AFRIQUE EQUATRIAL FRANCISE, LIBRIRIE MIL TRATRE UNIVERSELLE, PARIS, P 161 -168.

محمد صالح دود مرة ولكنها سرعان ما تم احتواؤها ودمرت كليا ولم ينج من أفرادها إلا قائدها، بينما ورد هنا في بيان نتيجة العركة أن عدد موتاهم اثنين فقط، وفيما يتعلق بتعليق الضابط الفرنسي على المعركة بكون أن قوات السلطان دود مرة إذا اشتد القتال يفقدون صوابهم ويطلقون النار بشكل عشوائي فهذا الكلام بعيد عن الواقع لأن جيوش وداي يحاربون دفاعا عن بلدهم ضد قوة تحمل راية الصليب وترغب في انتزاع السيادة وطمس القيم وتشويه العقيدة الإسلامية ، فكيف لجيش حمل السلاح دفاعاً عن الدين والعرض والسيادة وطمس الوطنية ومقتنعاً بفكرة الجهاد في سبيل الله أن يفقد الصواب في المعركة بينما كان الجنود المسلمون يعرفون تماما أن بعد الموت ينالون الشِهادة [1].

كذلك الخبرة الطويلة لجيش الوادي في ساحات القتال أو ميادين القتال، لا نعتقد بأن يفقدوا صوابهم عند اشتداد المعارك، حقيقة ،أن هناك فرق بين الجانبين في العدة والعتاد ولكن مع ذلك واجه السلطان محمد صالح دود مرة القوات الفرنسية بكل بسالة.

بعد معركة وادي الشوك وبعد انسحاب قوات السلطان محمد صالح دود مرة نحو أبشة تحركت القوات الفرنسية في تعقب فلول دود مرة وذلك بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٠٦م في تلك الأثناء تجمعت قوات السلطان دود مرة في موقعة (تشتشي سكري) للدفاع عن مدينة أبشة حاضرة وداي ، فرقة الاستطلاع الفرنسية شعرت بوجود قوات وداي في المنطقة، فانتشروا بشكل سريع وأخذوا يستعدون للمعركة . أما قوات دود مرة أخذت مواقعها على التلال وانتشرت بشكل جيد.

معركة تشتشي سكري:

بدأت معركة تشتشي والتحمت القوات في معركة شديدة الضراوة على جبهة القتال، في الجانب الشمالي من الجبهة كانت المعركة في صالح السلطان دود مرة، ومن جانب أخر استطاعت فرقة من القوات الفرنسية أن تحتل إحدى التلال الاستراتيجية.

من يد قوات دود مرة ، تلك الفرقة كانت تساندها مئات من قوات أصيل ، وفي الجانب الأيمن من جبهة القتال تمكنت فرقة الملازم لوسين (LUCIEN) من إيقاف فرقة تابعة لقوات دود مرة وأطلقت سلاح المدفعية نيرانها على قوات السلطان دود مرة واستطاعت

1 FOURNIER, OP – CIT , P 169.

فرقة بارمنتير (Parmentier) من احتلال موقعة تشتشي، بعدها سقطت جميع التلال في يد القوات الفرنسية وبعد تلك المعركة لم يتبقى للفرنسيين إلا مدينة أبشة [1].

سقوط مدينة أبشة بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٠٩م

إن هذه المدينة التاريخية كانت محاطة بسور عظيم كان من الممكن أن يشكل عقبة أمام الفرنسيين في تقدمهم ، لو أن قوات السلطان دود مرة استعملته بشكل صحيح ولكن ما لاحظه الفرنسيون هو أن قوات دود مرة لم يعد لديها طاقة كي تدافع عن أبشة ، لأنهم قد استنزفوا خلال المعارك السابقة، ومع ذلك عندما اقترب الفرنسيون من مدينة أبشة قاموا بتوزيع وحداتهم كما هي عاداتهم في المعارك، ووضعت مدفعيتهم على بعد سبعمائة متر من أبشة وعسكرت في قرية العقيد داقار، وتم تقسيم الجيش الى وحدات ثلاث، وفي تمام الساعة الثانية والنصف بدأ القذف المدفعي مستهدفا قصر السلطان دود مرة ومركز العقيد الجآتني ، وفي تلك الأثناء أرسل سكان المدينة يتوسلون من أجل إيقاف القذف المدفعي على المدينين العزل مؤكدين أن السلطان دود مرة قد أنسحب من أبشة مع قواته المتبقية فهنا توقف القذف واستطاعت الفرقة الأمامية أن تدخل ساحة القصر الملكي في تمام الثالثة والنصف وبعدها بلحظات رفع العلم الفرنسي وتمركزت الفرقة الهجومية في مطاردتها في الساحة تحسبا لأي هجوم مفاجئ في نفس الوقت واصلت خيالة أصيل مطاردتها لقوات دود مرة الفارين.

وهكذا لجأ السلطان دود مرة إلى دارفور وقادة جيشه المخلصين سلكوا طريق الفكرة، يعتبر يوم سقوط أبشة في أيدي الفرنسيين وعملائهم أسوأ يوم في تاريخ تشاد، حيث أن الوقعة كانت في صميم كل مسلم تشادي ،ولكن الذي بث الأمل في نفوس التشاديين المسلمين، عزم السلطان دود مرة لمواصلة الكفاح ضد المستعمرين الفرنسيين، فبدأ بتنظيم صفوفه مجددا رغم الهزائم التي لحقت به فإنه كان بعيدا كل البعد عن يكون قد يحكم، بل كانت أفكاره تدور حول كيفية ضرب الفرنسيين ومواجهتهم... وفي نوفمبر ١٩٠١م تم تعيين النقيب فيغنش (FIEGENSHUH) قائد للعمليات في دار ماسليت[2]، واشتبكت

1 FOURNIER, OP – CIT, P 169 – 170.

2 FOURNIER, OP – CIT , P 169 – 175

قواته مع قوات تاج الدين سلطان الجنينة فانهزمت القوات الفرنسية بالقرب من بئر طويل في يوم ٤ / ١/ ١٩١٠م وقتل النقيب (FIEGENSHUH) والملازمين بيرا وبلاك وباسيير والرقيب برانجي ومائة قناص وثمانين جنديا معاونا ونجا من الموت ثمانية جنود فروا إلى أبشة، وأوصل خبر الهزيمة للفرنسيين وكان صدي الهزيمة هائلاً في فرنسا، حيث دفعت البرلمان الفرنسي على التصويت بالمرافعة على الاعتماد اللازم لدعم القوات الفرنسية في تشاد، حيث ارتفع عدد إفرادها من ألف ومائتين إلى ألف وثمانمائة .

وبذلك يمكن النقيب سافيلوه الملازم هاميل في ٨/ ٤/ ١٩١٠م من إخراج دود مرة من ملجئه بالمدرج الصخري في كابكا واضطر للجوء إلى السلطان تاج الدين للاحتماء عنده، وسرعان ما اشتدت المقاومة في دار مساليت ضد الفرنسيين ، مما دفع العقيد (Moll) في طلب تصريح من الحاكم العام الفرنسي في برازافيل ليتوجه بنفسه إلى دار مساليت للقضاء على المقاومة في تلك المنطقة . والقوات الفرنسية قد غضت الطرف عن محمد السنوسي في دار كوتى ونجح محمد السنوسي أثناء ذلك من تكون جيش قوي وأخذ يهاجم القوات الفرنسية إلى جانب السلطان دود مرة فقرر النقيب مردي قائد حامية (آنديله) بشن الهجوم على قوات محمد السنوسي في شهر فبراير ١٩١١م وبعد معركة عنيفة قتل محمد السنوسي وابنه أدم ومحمد حفيد،رابح وأربعة من القادة العسكريين حوالي مائتا جندي وفقد الفرنسيون مائة وعشرية قتيل.

معركة وادي كجا

تحصل العقيد مول (MOLL) على التصريح وقرر الزحف إلى دار مساليت، على رأس جيش قوامه ثلاثمائة جندي، وفي منطقة دورتي فوجئت الفرقة الفرنسية بقوة قوامها ، خمسمائة رجل يقودهم كل من السلطان محمد صالح دود مرة والسلطان تاج الدين سلطان دار مساليت بتاريخ ٨/ ١١ / ١٩١٠م بدأت المعركة بين الطرفين وقتل العقيد مول MOLL مع مجموعة من الضباط الفرنسيين ومئات من الجنود ، بينما جرح السلطان تاج الدين في المعركة ومات متأثرا بجراحه، هذا الانتصار رفع من معنويات السلطان دود مرة، وكان

للخبر تأثير على مشاعر الفرنسيين، وأحدث ضجة كبيرة في صفوفهم [1].

وخافت فرنسا من تكرار الهزائم فقد كرست كل طاقاتها وإمكاناتها لحسم الأمر فأرسلت العقيد لارجو للقضاء على ثورة السلطان دود مرة والسنوسيين في الشمال واستطاعت إتمام المهمة . وهكذا استسلم السلطان دود مرة للسلطات الفرنسية. ولكن شرارة الثورة التي أشعلها أثرت على المنطقة كلها وأكثرهم تأثرا سلطان الداجو محمد بخيت في دار سيلا حيث أنه خرج على الفرنسيين وسنتناول ذلك لاحقا .

ويوضح القرار رقم ١٣٠ للعقيد الحاكم العسكري للأراضي التشادية الوضع القانوني للسلطان دود مرة عند استسلامه للفرنسيين وورد في نص القرار ما يلي:

نظرا للمرسوم الصادر يوم ١٠/ ١/ ١٩١٠م المتضمن تكوين حكومة عامة لإفريقيا المركزية الفرنسية، نظرا للتوثيق والموافقة من قبل مجلسه بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩١٠م بخصوص الميزانية المحلية لتشاد بتاريخ٢١/ ٣/ ١٠١١م المتعلق بتفويض الصلاحيات لقائد الأراضي التشادية العسكرية، ونظراً للقرار رقم ١٢٩ الصادر بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩١١م فإن السلطان دود مرة الذي يمتلك مصادر الدخل الشخصية هو وأسرته طبقا للقواعد والقوانين وبما أنه قد استسلم بمحض إرادته للسلطات الفرنسية فمن الواجب على تلك الأخيرة أن توفر الإمكانيات المادية لمساعدته ، على الحياة مع عائلته الكبيرة، فقد تقرر في هذه الحالة دفع تكلفة شهرية قدرها ألف فرنك، تعطى لسلطان دود مرة مع مراعاة زيادتها في فترة لاحقة إذا ما عرف ذلك ضروريا.

وأيضا قرر كلفة شهرية قدرها ألف فرنك تدفع مسبقا للسلطان دود مرة اعتبارا من هذا اليوم الذي وصل فيه إلى عاصمة وداي حيث يقيم فيها وفتح القائد منطقة شاري [2].

العقيد الحاكم العسكري للأراضي التشادية لارجو: (LARGEAU)

وبعد عام واحد من استسلام محمد صالح دود مرة في عام ١٩١٢م عزل أصيل من حكم وداي بعد أن تحقق للفرنسيين ما يريدون من القضاء على آخر الممالك التشادية وفرض

1 FOURNIER, OP – CIT , P 169 – 175

2 JEN CHAPPEL : LES PEUPLES TCHADIANS ET CES RACEINS . P .222

الهيمنة الكاملة عليها، واقتلاع جذور الثقافة الإسلامية المناضلة في المنطقة واستغنت فرنسا عن أصدقائها وعملائها القدامى بعد ذلك ومنهم أصيل الذي كان قلبه متعطشا للدماء والانتقام، ثم تخلصت فرنسا بعد ذلك من السلاطين ابتداء من باقرمي مرورا بكانم وانتهاء بوداي، وقضت على روح المقاومة بعد أن رمت تشاد بين أيادي أناس لا يعرفون الرحمة ولا يعرفون دينا ولا يحترمون أعراضا ولا ممتلكات ولا تقاليد ولا قيم ، وأخيراً فإن المجاهد السلطان محمد صالح دود مرة قد نقل من أبشة حاضرة وداي في عام ١٩١٨م إلى فورت لامي [١]، وذلك خوف الفرنسيين من استيقاظ هذا الأسد العجوز الذي أدمي . ولكن المقاومة استمرت بصورة أخرى، وتجددت الوسائل القمعية للقوى الاستعمارية ونضال دود مرة لم يمت ، حيث أحيا مجددا في روح سلطان الداجو محمد بخيت الذي حارب الفرنسيين بنفس الروح التي حارب بها دود مرة.

الخلاصة

النتائج:

١. إن سكان سلطنة ودايّ تصدوا للقوة الفرنسية المستعمرة لمنعه من احتلال السلطنة.

٢. كبد المقاومون القوات الفرنسية خسائر في الارواح والعتاد.

٣. استخدمت القوات الفرنسية كل ما تملك من قوة للقضاء على المقاومة في سلطنة وداي.

٤. عزلت القوات الفرنسية الامير أصيل، بعد توليه السلطة في بداية الأمر.

٥. استمرت المقاومة بعد استسلام السلطان دود مرة.

٦. سعادة الخلافات الداخلية بين دود مرة وأصيل في انهيار السلطنة.

التوصيات:

١. على الباحثين الاهتمام بدارسة التاريخ الاستعماري لإفريقيا جنوب الصحراء.

٢. على المؤسسات الأكاديمية ومراكز الابحاث تشجيع الباحثين حول البحث والتنقيب في التاريخ الإفريقي ومقاومة الشعوب الإفريقية.

1 JEN CHAPPEL : LES PEUPLES TCHADIANS ET CES RACEINS , OP , CIT , P 222

المصادروالمراجع.

المصادر والمراجع

١. أحمد إبراهيم دياب : لمحات من تاريخ إفريقيا الحديث ، دار المريخ ، الرياض، ١٩٨١م.

٢. احمد، احمد قاسم: الدور الفرنسي في الاحداث السياسية في تشاد ، رسالة دكتوراه في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم – السودان ، العام ١٤٣١هـ / ٢٠١٥م .

٣. آدم ، الصادق احمد: جهود علماء ابشة في تشاد خلال القرن العشرين ، دكتوراه السلك الثالث في الحضارة ، جامعة الملك فيصل بتشاد، العام الجامعي ٢٠٠٨م / ٢٠٠٩م

٤. اسحاق ، عز الدين مكي: مختصر تاريخ سلطنة وداي الإسلامية العباسية ، الطبعة الثانية/ ٢٠١٩م ، مطبعة الكتاب ، اسطنبول ، تركيا .

٥. انقاري، محمد شرومة : المظاهر الحضارية لمملكة وداي الإسلامية (١٠٢٠-١٣٢٧هـ/ ١٦١١ -١٩٠٩م) ، رسالة ماجستير، كلية الدعوة الإسلامية قسم الدراسات العليا شعبة الدعوة والحضارة ، ليبيا ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

٦. بيير جاماش : تاريخ افريقية الاستوائية ، تعريب طلعت زهران ، المطبعة الفاروقية الحديثة ، ١٩٥٠م .

٧. ضواي، محمد يونس: سقوط دار وداي العباسية في عهد السلطان محمد صالح دود مرة في الفترة ما بين (١٩٠٢ -١٩٠٩) رسالة ماجستير ، جامعة الملك فيصل بتشاد ، العام ٢٠١٥-٢٠١٦م .

٨. طاهر، آدم عبد الرحمن : المقارنة الوطنية ضد الغزو الفرنسي في تشاد، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة أم ردمان الإسلامية كلية الدراسات العليا ، السودان ، العام الجامعي ١٤٣١هـ ، / ٢٠١٠م .

٩. عمر، نوح حسن: مينة وعرة (وارة الأثرية حاضرة سلطنة دار وداي العباسية) ١٦١١ -١٨٥٠م، رسالة دكتوراه السلك الثالث ، جامعة الملك فيصل بتشاد ، العام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ م

١٠. الماحي عبد الرحمن عمر: تشاد من الاستعمار حتى الاستغلال (١٨٩٤ -١٩٦٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢.

١١. محمد عثمان : العلاقات الخارجية لسلطنة دار وداي وبلاد المغرب العربي في الفترة ما بين (١٢٢٠-١٢٧٣هـ / ١٨٠٥ – ١٨٥٨م) رسالة ماجستير في التاريخ غير منشور، جامعة الملك فيصل بتشاد ، العام الجامعي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م .

١٢. محمد، آدم حسن آدم : دور الممالك الإسلامية في مقاومة الاستعمار الفرنسي في تشاد (١٨٩٤ – ١٩٢٠)، رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة بحر الغزال ، كلية الدراسات العليا، السودان العام الجامعي ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .

١٣. محمد، محمد زين نور: الاستعمار الفرنسي وأثره على الشخصية الإسلامية في تشاد

١٤. (١٩١٨ – ١٩٨٠م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الملك فيصل ، بتشاد ، العام الجامعي ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

15. JEN CHAPPEL : LES PEUPLES TCHADIANS ET CES RACEINS.

16. FOURNIER UNE ETAPE DE LA CONQUETE DE L'AFRIQUE EQUATRIAL FRANCISE, LIBRIRIE MIL TRATRE UNIVERSELLE, PARIS.

17. CONSUL GENERAL IMPERIAL ALLEMAND POUR L'EGYTE.

18. LE TRAITE FRANCO ANGLAISE DE 1899.

19. VON OPENHEM , RAPORT NO 20 , LE CAIRE 5.71904.

القول في بيان ما يجوز ترخيمه من الأسماء وما لا يجوز

إعداد / د. عبد الله سليمان محمّدين إبراهيم

الأستاذ المشارك – كلية التربية قسم اللغات – شعبة اللغة العربية

المستخلص

تناول هذا البحث: القول في بيان ما يجوز ترخيمه من الأسماء وما لا يجوز.

هدفت هذه الدارسة إلى: تسليط الضوء بالدراسة والشرح على دراسة الترخيم، ومعرفة أحكامه، وشروط كل اسم يجوز ترخيمه، والتعرف على الأسماء التي يمتنع ترخيمها، ومعرفة التي ترخم في غير النداء.

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي. وأهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هي: لا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف، ولم يكن مختوماً بالتاء كما أوصي الباحثين بدراسة الترخيم، وتطبيق ذلك على الأسماء والأشعار.

Abstract

This research deals with: The exchange of the name prohibited from exchange.

This study aimed to: shed light on the study and explanation of the disbursement of the unspent name and peruse it, and collect the material related to it in one subject. And by focusing on the opinion of Ibn Hisham, Damamini and Al-Shamani and the opinions of other scholars.

The researcher followed the inductive method.

The most important result of the study is: The necessity is a reason for the emergence of the Tanween and not a separate section of the Tanween sections, and the name may be dismissed for the poetic necessity.

I recommend researchers to study the name banned from exchange, whether necessary or otherwise

المقدمة

الحمد لله الذي شرّف منزلة الموضحين مسالك الهداية. وأجزل ثواب الكاشفين بالبحث مغالطات أهل الغواية. وآثر المسدّدين إلى مطالب الكمال بخصوص العناية. لينسخوا ما رسخ في الأذهان من المبادئ الواهنة التي تكشف زيغ الضلال وتوصلهم إلى الحقيقة الجلية السامية لكل غاية. ويستأصلوا ما تأصل في الخواطر من آراء ومذاهب عن الحق نائية. وهدوا إلى صراط الصواب بأجل مقال وأجل تنبيه عن الخطأ والزلل حتى يجدوا الصواب في خطأ من البداية إلى النهاية.

والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بمن بعده، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه من المعلوم أن علم "النحو" يُعْنى، بالنظر في أواخر الكلم، وما يعتريه من إعراب وبناء، كما يعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية، كالذكر، والحذف والتقديم والتأخير، والاستغاثة والنداء والترخيم، وتفسير بعض التعبيرات، غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب.

وإن دراسة النحو على أساس المعنى، علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفوة وقوة.

ونسبة لأهمية النحو في اللغة العربية، فقد اختار الباحث بحثه الذي جاء بعنوان: القول في بيان ما يجوز ترخيمه من الأسماء وما لا يجوز.

وكانت الدراسة تهدف إلى الآتي:

١/ دراسة الترخيم، ومعرفة أحكامه، وشروط كل اسم يجوز ترخيمه.

٢/ التعرف على الأسماء التي يمتنع ترخيمها.

٣/ معرفة التي ترخم في غير النداء.

٤/ جمع المتفرق من الترخيم بين طيات وثنايا الكتب.

المنهج:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي.

أهمية البحث:

خدمة المكتبة العربية، وإضافة إلى ما كتب من قبل العلماء والدارسين عن الترخيم.

الترخيم

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت[١]، ومنه:

لهَا بَشَرٌ مِثْل الحَرِيرِ ومنطق رخيم الحَواشَّي لا هُرَاءٌ ولا نَزَرُ[٢]

---

١ ابن عقيل، "شرح ابن عقيل" المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، طبع عام ٢٠٠٣، ٢/ ٢٦٣.

٢ البيت لذي الرمة. غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها:

أَلاَ اسْلمي يا دار ميّة على البلَى ولا زَالَ مُنهلا بحر عائل القطر

اللغة: "بشر" هو ظاهر الجلد، "منطق": هو الكلام الذي يختلب الألباب، "رخيم": سهل، رقيق و"الحواشي" الحواش: والأطراف، وهو جمع حاشية، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب، "وهراء": أي: كثير ذو فضول، "نزر" قليل.

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب، وحديث رقيق، وأنها لا تكثر في كلامها حتى يَملَّها سامعها، ولا تقتضبه اقتضاباً حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة.

الشاهد فيه قوله: "رخيم الحواشي" حيث استعمل كلمة "رخيم" في معنى الرقة، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

أي: رقيق الحواشي، وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم، في النداء، نحو: "يا سُعَا" والأصل "يا سعاد".

وورد أيضاً تعريفه في كتاب التصريح، قال الشيخ خالد الأزهري: وهو لغة: التسهيل والتليين. يقال: صوت رخيم[1]: سهل ولين.

واصطلاحاً: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو ثلاثة أنواع: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وترخيم التصغير.

وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي، ألا ترى أن حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتليين له، ولا يكون هذا الحذف إلا في النداء[2].

فإن قيل: ولِمَ لا يكون إلا في النداء فالجواب إنه لكثير الاستعمال، فلما كثر استعماله، خففوا اللفظ، لأن ما دار على الألسنة جدير بأن يخفف.

ولا يكون في باب النداء إلا في الأسماء التي نقلت من الإعراب إلى البناء.

فإن قيل: ولِمَ كان فيما يتغير في النداء: فالجواب إن التغيير يأنس بالتغيير. فإن قلت: هلا كان في غير الأعلام، لأن النكرة المعتل عليها قد نقلها. النداء من الإعراب إلى البناء، فلم اختصوه بالأعلام.

فالجواب: إنّ الأعلام أكثر تغيراً، ألا ترى أن الأعلام منقولة لا ارتجال فيها إلا قليلاً في مذهب، وإلا فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة.

فلما كانت أسد تغير، كان الحذف إليها أسرع، لأن التغيير يأنس بالتغيير، فقد بان يكون الترخيم[3].

١ الشيخ خالد الأزهري "التصريح على التوضيح" دار الكتب العلمية بيروت، طبع عام ٢٠٠٦م، ٢/ ٢٥١.
٢ ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" دار الكتب العلمية بيروت، طبع عام ١٩٩٨م، ٢/ ٢٠١٥.
٣ ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" ٢/ ٢١٦.

وإذا أردت أن ترخم الاسم نظرت إليه، هل هو ثلاثي أو أزيد. فإن كان ثلاثياً لم ترخمه أصلاً، لأنهم كرهوا أن يذهبوا من أقل الأصول، أو تهلكه الغاية في القلة.

هذا مذهبنا، وأما الفراء ففصل، فقال: لا يخلوا الثلاثي من أن يكون ساكن الوسط، أو متحرك. فإن كان ساكن الوسط لم يجز ترخيمه، نحو: "زيد" و"عمرو". فإن كان متحرك جاز ترخيمه، عنده على اللغتين معاً. وإنما لم يرخم الثلاثي الساكن الوسط، لنه إن حذف بقى على حرفين الثاني منهما ساكن، فأشبه الأدوات نحو: "من" و"عن" وأمثالهما[1].

قال ابن هشام: يجوز ترخيم المنادى، أي: حذف آخره تخفيفاً، وذلك بشرط كونه معرفة، غير مستغاث ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد[2]، فلا يرخم نحو قول الأعمى: "ويا إنساناً خذ بيدي" وقولك: "يا لجعفر" و"واجعفراه" و"يا أمير المؤمنين". و"يا تأبط شراً".

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه، تمسكاً بنحو قوله من الطويل:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابن حُرّة سَيَدْعُوهُ دَاعي مَيْتةٍ فيُجيبُ[3]

وزعم ابن مالك أنه قد يرخم ذو الإسناد[4]، وأن عمراً نقل ذلك، وعمرو هذا هو إمام النحويين رحمه الله، وسيبويه لقبه، وكنيته أبو بشر.

ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء جاز مختوماً التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً[5]، فيقول في "هِبَة" عَلماً يا "هِبَ" وفي "جارية" لمعيته "يا جاري".

---

١ ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" ٢/ ٢١٥.

٢ ابن هشام "أوضح المسالك" دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م، ٢/ ٢٧.

٣ البيت بلا نسبة في "أسرار العربية" ص/ ٢٣٩.
شرح المفردات: بعد: هلك. ابن حرة: كناية عن الرجل الكريم. سيدعوه داعي ميتة: سيصيبه الموت. يجيب: يلبي.
المعنى: يدعو الشاعر لأبي عروة بألاَّ يموت، فيستدرك بقوله: إنّ كُل كريم سيصيبه الموت بسبب.
الشاهد فيه قوله: "أبا عرو" والأصل: "أبا عروة" حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى الترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين، والبصريون لا يجيزون ترخيم المنادى المركب.

٤ ابن هشام "أوضح المسالك" ٢/ ٢٨.

٥ ابن مالك في الألفية:
والعَجْزَ احذِفْ من مُرَكَّب وقَلّ ترخيم جملةً وذا عمر ونقل

قال الراجز:

جَاريَ لا تستنكِري عَذِيري سيرى وإشفاقي على بعيري[1]

وإن كان مجرداً من التاء اشترط لجواز ترخيمه: كونه علماً زائداً على ثلاثة كـ"جعفر" و"سعاد" ولا يجوز ذلك في نحو: "إنساناً" لمعين. ولا في نحو: "زَيْد" ولا في نحو "حكم" وقيل: يجوز في محرك الوسط دون ساكنه، وقيل: يجوز فيهما.

ما يحذف للترخيم:

والمحذوف للترخيم إما حرف، وهو الغالب، نحو: "يا سُعَا" وقراءة بعضهم: "يَا مَالِكُ"[2].

وإما حرفان، وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديره، وذلك نحو: مُرْوان" و"سَلْمان" و"أَسماء" و"مَنْصُور" و"مِسْكين" قال من الكامل:

يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتِي مَحْبوسَةٌ ترجو الحِباءَ ورَبَّها لَمْ يَأس[3]

وقال من البسيط:

يا اسْمُ صَبْراً عَلَى ما كَانَ مِنْ حدث إنّ الحَوادِثَ مَلْقّى ومنتظرُ[4]

١ الرجز للعجاج "ديوانه" ص/ ٣٣٢.
شرح المفردات: جاري: أي جارية، استنكر الشيء: وجده غريباً، العزير: ما يُعْذر عليه الإنسان إذا فعله.
المعنى: يقول مخاطباً الجارية: لا تعتبري ما أحاوله أمراً مناسباً، فأنا فيه معذور.
الشاهد فيه قوله: "جاري" حيث رخم المنادى بحذف التاء من آخر، وأصله "جارية" وحذف حرف النداء.
٢ سورة الزخرف، الآية: ٧٧.
٣ البيت للفرزدق "ديوانه" ص/ ٣٨٤.
اللغة: يا مرو: أي: يا مروان، المطية: الدابة التي تركب. محبوسة: أي: واقفة بالباب. الحباء: العطاء. ربَّها: صاحبها.
المعنى: يخاطب الشاعر مروان قائلاً له: إن مطيتي طال وقوفها ببابك يُقيِّدُها عطاؤك. وإنَّ صاحبها لا يزال يؤمل العطف عليه.
الشاهد فيه قوله: "يا مرو" الذي أصله "يا مروان" حيث رخمه بحذف النون، وحذف الألف قبلها لأن قبلها ثلاثة أحرف.
٤ البيت للبيد بن ربيعة في ملحق "ديوانه".
شرح المفردات: اسم: مرخم أسماء، وهو اسم امرأة. الملقى: المفاجئ، المنتظر: المرتقب.=

بخلاف نحو: "شَمْال" علماً، فإن زائدة هو الهمزة، غير حرف لين، ونحو: "هَيبخ"[١] والقَنَّوْر[٢]، علمين لتحرك حرف اللين[٣]، ونحو: "مختار" و"منقاد" علمين لأصالة الألفين، ونحو: "سعيد" و"ثمود" و"عماد" لأن السابق على حرف اللين اثنان، وبخلاف نحو: "فرعون" و"غُرْبئق"[٤] علماً لعدم مجانسة الحركة.

ولا خلاف في نحو: "مُصْطفَوْن" و"مُصْطفَين" فالحركة المحالة مقدرة.

أحكام فيه تاء التأنيث:

يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام:

منها: أنه لا يشترط لترخيمه علمية ولا زيادة، وأنه حُذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يَسْتَتبع حذفها حذف قبلها، فتقول في: عَقَنْباه" يا "عَقَنْبا" وأنه لا يرخم إلا على نسبة المحذوف تقول في: "مُسْلِمة" و"حَارِثة" و"حَفْصَه" يا "مُسْلِم" و"يا حارِثَ" ويا "حفصَ". ونداؤه مرخماً أكثر من ندائه تاماً[٥]، كقوله من الطويل:

أفَاطِمَ مَهلاً بَعْضَ هَذَا التدلُلُ وإن كنت قَدْ أَزْمَعت صَرْمي فاجَملي[٦]

= المعنى: يخاطب الشاعر أسماء بقوله: اصبري على مصائب الأيام ونوازلها فإنّ منها ما يفاجئ الإنسان ومنها ما هو مرتقب.

الشاهد فيه قوله: "يا اسم" حيث رخم اسم العلم بحذف آخره، وهو الهمزة مع حرف المَد الذي هو الألف، والأصل يا أسماء.

١ الهيبخ: الغلام الممتلئ سمناً.

٢ القنور: الضخم الرأس.

٣ ابن هشام "أوضح المسالك" ٢/ ٣٠.

٤ الفرينق: طائر.

٥ ابن هشام "أوضح المسالك" ٢/ ٣٢.

٦ البيت لامرئ القيس في "ديوانه" ص/ ١٢.

شرح المفردات: أفاطم: مُرخم فاطمة. مهلاً: رفقاً، التدلل: تكلف الغضب. أزمع: وطن النفس. الصريم: القطيعة. أجملي: أحسني.

المعنى: يقول مخاطباً فاطمة: دعي بعض الدلال، وإن كمتن قد وطنت نفسك على هجري فأحسني في هجرانك.

الشاهد فيه قوله: "أفاطم" يريد: "أفاطمة" مرخمة بحذف التاء من آخره، وهذا ترخيم كثير.

ترخيم غير المنادى:

ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.

الثاني: أن يصلح الاسم للنداء، فلا يجوز نحو: "يا الغلام".

الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو تاء التأنيث، كقوله من الطويل:

لَنِعْم الفَتَى تَعْشوُ إلى ضَوْءِ نَارِه طريفَ بنْ مَالِ لَيْلةَ الجُوْع والحَصَر[1]

ولا يمتنع على لغة من ينظر المحذوف خلافاً للمبرد بدليل من الوافر:

ألاَ أَضْحَتْ حبالكُمُ ورماما وأَضْحْت منك شَاسِعَة أَمَاما[2]

وقال ابن الناظم: للعرب في ترخيم المنادى مذهبان:

أحدهـا: وهـو الأكثـر – أي ينـوي ثبـوت المحـذوف، فـلا يغـير مـا بقـي، عـن شيء ممـا كان عليـه قبـل الحـذف[3]. شـطب عريضـة الحجـز

والثـاني: ألا ينـوي المحـذوف، فيصـير مـا بقـي كأنـه اسـم محـذوف تـام، موضـوع عـلى تلـك الصيغـة، ويعطـي مـن البنـاء عـلى الضـم، وغـيره مـا يسـتحقه لـو لم يحـذف منـه شيء.

فيقـال عـلى المذهـب الأول في نحـو: حَـارِثْ وجَعْفـر، وقمَطْـر: يـا حـارِ، ويـا جعـف، ويـا قَمـطْ، وعـلى الثـاني: يـا جـارُ، ويـا جعـفً، ويـا قمـطُ.

---

١ البيت لامرئ القيس في "ديوانه" ص/ ١٤٢.
شرح المفردات: تعشو: تنظر إلى ناره ليلاً. ابن مال: أي ابن مالك. الحصر: شدة البرد.
المعنى: يمدح الشاعر طريف بن مالك بأنه رجل كريم يستضاء بناره ويقصد إذا ما اشتد الجوع والبرد.

٢ البيت لجرير في "ديوانه" ص/ ٢٢١.=
شرح المفردات: الحبال: هنا أواصر الإلفة، الرمام: البالية أو المقطعة. الشاسعة: البعيدة. أماما: أي: **أمامة**.
الشاهد فيه قوله: "أماما" حيث رخم في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر، وهي في غير موضع الرفع.

٣ ابن الناظم "شرح الألفية" دار الجيل، بيروت، طبع عام ١٩٩٨م، ص/ ٦٠١.

ترخيم ما فيه لغتان:

قال أبو حيان الأندلسي: الترخيمُ على لغتين: لغة من ينظر الحرف، ولغة من لا ينتظر[١]، ويقال: لغة من نوى المحذوف، ولغة من لا ينوي، ويقال: يا حارِ، ولغة يا حارُ، والأعرف الأكثر تقدير ثبوت المحذوف، والمحذوف منه مرادٌ، وذلك إذا وصفتهُ رفعتَ الصفة فقلت: يا جارُ الظريف، وقدْ منع قوم منهم الفراء[٢]، والسيرافي، واستصحبه ابن السراج[٣] وصف سيبويه والجمهور الجواز، والترخيمُ فيما كان آخر هاء، أَوْ مالكاً وحارثاً وعامراً أكثرُ من الترخيم، ودعوى الكسائي، والفرّاء أنهما لم يسمعا الترخيم فيما ليس في آخره زيادة من أسماء الناس إلا في هذه الأسماء الثلاثة غير صحيحة، بل رخمت العرب خالداً ويزيد وليس، ومذهب البصريين جواز الأسماء على لغة من نوى، فيبقى على حركته أو سكونه نحو: يا جعفر ويا هِرْق، وخالف الكوفيون فيما آخره بعد سكان، فلم يرخموه إلا لغة على لغة من لا ينوي يقولون: يا هرق وتقدم نقلنا عن الفراء، أنه يحذفُ الأخير والساكن قبله فيقول: يا هر.

ترخيم المنادى بحذف آخر المضاف:

قال ابن مالك: وشاع ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه، وندر حذف المضاف إليه بأسره، وحذف آخر المضاف[٤].

وقال أيضاً: ويرخم للضرورة غير المنادى على تقدير التمام، وتناسي المحذوف، وعلى تقدير ثبوته، نحو قوله من الطويل، فالأول نحو:

سَمَتْ وَزَكَتْ ابنا أُمِّي بغاية من المجد لم تُدْرَك ولا هي تُدْرَك[٥]

أراد: ميَّة ومنه قول ذي الرمة من البسيط:

ديار مَيّة إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يرى مِثلها عَرَبٌ ولا عَجمٌ[٦]

١ أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب" مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ٥/ ٢٢٣٦.
٢ انظر: رأي الفراء في الأصول ١/ ٣٧٤.
٣ انظر: الأصول ١/ ٣٧٤.
٤ ابن مالك "شرح التسهيل" دار الكتب العلمية بيروت، طبع عام ٢٠٠٩م، ٣/ ٢٨٧ – ٢٨٨.
٥ البيت لامرئ القيس "ديوانه" ص/ ١٤٢.
٦ البيت لذي الرمة، وقدر ورد في "شرح التسهيل" ص/ ٢٨٧.

وزعم يونس أن: ميـة، وميَّا اسـمان لمحبوبة الشاعر ذي الرمة، وذلك تكلف لا حاجة إليه.

والثاني: من وجهي الترخيم الضروري، وهو أن يحذف ويقدر ثبوته، فيبقى آخر ما بقي على ما كان عليه، كقول الشاعر من الوافر:

يؤرقني أبو حنش وطلق وعَمّار آونة أثالاً[1]

أراد وآونة أثالة، فحذف التاء ونوى ثبوتها، ولذلك أبقى اللام مفتوحة، مع أنه في موضع رفع بالعطف على فاعل يؤرقني، ومثله من البسيط:

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته أو امتدحه فإن الناس قد عَلِموا[2]

ومثله من الوافر:

الا أَضَحتْ حبالكم رماما وأضحت منك شاسعةَ أماما[3]

أراد: أمامة، كذا رواه سيبويه، وزعم المبرد أن الرواية: وما عهد كعهدك يا أماما. لأنه لا يجيز الترخيم الضروري إلا على الوجه الأول، وهو محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثاني، وبأن حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل، وأما زعمه أن الرواية: وما عهد كعهدك يا أماما، فلا يلتفت إليه، مع مخالفته نقل سيبويه، فأحسن الظن به إذا لم تدفع روايته أن تكون ثابتة، وللمبرد إقدام في ردّ ما لم يرو[4]، كقوله في قول العباس بن مرداس من المتقارب:

ومَا كَانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يفوقان مرداس في مجمع[5]

الرواية: يفوقان شيخي، مع أن البيت يذكر مرداس بن ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري، وغيره، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح.

١ البيت لابن أحمر "ديوانه" ص/ ١٢٩.
٢ البيت لابن جبناء في "الدرر" ٣/ ١٤٨.
٣ البيت لجرير "ديوانه" ص/ ٢٢١.
٤ ابن مالك "شرح التسهيل" ٣/ ٢٨٧ – ٢٨٨.
٥ البيت للعباس بن مرداس "ديوانه" ص/ ٨٤.

ولا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام، لأنه لا يصلح للنداء وشرط المرخم للضرورة أن يكون لفظه صالحاً لمباشرة حرف النداء فعلى هذا لا يقال في "الحمى" من قول الراجز من الرجز:

أو الفاً مِكة من وُرْقِ الحَمى[1]

إن مرخم للضرورة، لأنه فيه الألف واللام، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم كقول الشاعر من البسيط:

عفتِ المنا بُمتَالع فأبان فتقامت بالحَبْس فالسنويان[2]

أراد المنازل.

وكقول الآخر من البسيط:

مفدّمٌ سببا الكَتانَ مَبفوم[3]

وعليه قوله (صلى الله عليه وسلم): "كفى بالسيف شا" قيل: أراد: شاهداً.

وقد تناول ابن عصفور في باب ما رخمت فيه الشعراء اضطراراً وذلك في قوله: فيه خلاف بين سيبويه والمبرد، فأما سيبويه فرخم على اللغتين على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو، وأما المبرد فلا يرخم إلا على لغة من تنو خاصة[4].

فثبت أنه وإن كان حذفاً في غير النداء، فهو مشبه بالترخيم في النداء مع أن السماع القاطع قد ورد بذلك، ومنه قول الشاعر من البسيط:

إن ابن حارث إن استق لرؤيته أو امتدحه فإن الناس قد علموا[5]

---

١ الرجز للعجاج "ديوانه" ١/ ٤٥٣.
٢ البيت للبيد بن ربيعة "ديوانه" ص/ ١٣٨.
٣ البيت لعلقمة "ديوانه" ص:٧.
صدر بيت وعجزه:
كأن إبريقهم على شرف
٤ ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" ٢/ ٢٢٥.
٥ البيت لأبي حبناء "أوس بن حبناء أو المغيرة بن حبناء" الدرر ٣/ ١٤٨.

فهذا على لغة من نوى، وإلا فكان يلزم على مذهب المبرد أن يكون "ابن حارث" كما قال في الطويل:

وهَذا رِدَائِي عنده يَسْتَعِيرُه لِيَسْلُبَني نفسي أمال بن حنظل[1]

فهذا على مذهب أبي العباس، فقد ثبت من المذهبين قياساً وسماعاً[2].

وأما قوله من البسيط:

أَوْدَى ابن جُلْهُمَ عَبَّاد بِصَرمَتِه إِنَ ابن جُلْهُمَ أَضْحى حَيّة الوادي(٣)

ورد أيضاً في جامع الدروس العربية، قول الشيخ مصطفى الفلاييني: فلا ترخم النكرة ولا مكان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالتاء، ولا المركب[4]، فلا يقال: "يا إنسا" في "إنسان" لأنه غير علم، ولا "يا حس" في "يا حسن" لأنه على ثلاثة أحرف، ولا مثل: "يا عبد الرحمن" لأنه مركب. وأما ترخيم "صاحب" في قولهم: "يا صاح" مع كونه غير علم، فهو شاذ لا يقال عليه.

وقال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز ترخيم المنادى المعرفة. وهو حذف آخره تخفيفاً، فذو التاء مطلقاً كـ"يا طلح" و"يا ثُب" وغيره بشرط ختمه، وعلميته، ومجاورته ثلاثة أحرف[5]، كـ"يا جعف" ضماً وفتحاً.

---

١ البيت للأسود بن يعفر "ديوانه" ص/ ٥٦.
اللغة: ردائي عنده: شبابي بيد الزمن. أمال بن حنظل: أراد يا مالك بن حنظلة.
المعنى: إن شبابي وقوتي كرداء يستعيره الزمان مني متى شاء ويسلبني حياتي متى شاء يا مالك ابن حنظلة.
٢ ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" ٢/ ٢٢٧.
٣ البيت للأسود بن يعفر "ديوانه" ص/ ٣٣.
اللغة: جلهم: اسم امرأة، واسم رجل، أودى بصرمته: ذهب بقطيع إبله الذي تعداده ما بين الثلاثين **إلى** الأربيعين. حية الوادي: كناية عن حمايته لحماه كما تحمي الحية واديها.
المعنى: أذهب عبّاد بن جلهم قطيعه بسبب كرمه ونجدته، لكنه صار حامياً لحماه يهابه الجميع.
والشاهد فيه قوله: "ابن جلهم" حيث يرى الشارح أنه ليس في البيت ترخيماً، لأنه يسمون المرأة "جلهم" وكذلك الرجل.
٤ الشيخ مصطفى الغلاييني "جامع دروس العربية" دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، طبع عام ٢٠٠١م، ٣/ ١٢٣.
٥ ابن هشام "قطر الندى وبل الصدى" دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، ص/ ٢٠٠.

وقال المرادي: يرخم في الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحاً لن ينادى[1]، نحو "أحمد" فتقول: "يا أحم".

وقد تناول دكتور محمود سليمان ياقوت بإيجاز قائلاً: يتصل الترخيم بالنداء[2]، لأنه عبارة حذف أواخر الكلم من النداء.

الخاتمة

الحمد لله الأول والآخر، رب العالمين، والصلاة على أشرف المرسلين وبعد:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في الآتي:

١/ الترخيم ثلاثة أنواع هي: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وترخيم التصغير.

٢/ السبب في أن يكون في النداء لأنه كثير الاستعمال، فلما كثر خففوا اللفظ.

٣/ لا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف، ولم يكن مختوماً بالتاء.

٤/ يجوز ترخيم المنادى، وذلك بشرط كونه معرفة، غير مستغاث، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد.

٥/ ما يحذف للترخيم إما حرف واحد وهو الغالب، وإما حرفان إذا كان الاسم يتكون من أربعة أحرف فصاعداً.

٦/ يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط هي: أحدها: أن يكون في الضرورة، والثاني: أن يصلح الاسم للنداء، الثالث: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف أو مختوماً بتاء التأنيث.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

١/ أوصي بدراسة الترخيم، وتطبيق ذلك على الأسماء والأشعار.

١ المرادي "توضيح المقاصد والمسالك" دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ٣/ ١١٤٥.

٢ د. محمود سليمان ياقوت "النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، طبع عام ٢٠١٤م، ص/ ٩٨.

٢/ التعرف على أحوال الترخيم، ومعرفة الاسم الذي يجوز ترخيمه، والذي لا يجوز فيه الترخيم.

٣/ التعرف على الأحكام والشروط للاسم الذي يرخم.

المصادر والمراجع

١/ أبو حيان الأندلسي "ارتشاف الضرب" مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢/ ابن الناظم "شرح الألفية" دار الجيل، بيروت، طبع عام ١٩٩٨م.

٣/ ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" دار الكتب العلمية بيروت، طبع عام ١٩٩٨م.

٤/ ابن عقيل، "شرح ابن عقيل" المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، طبع عام ٢٠٠٣م.

٥/ ابن مالك "شرح التسهيل" دار الكتب العلمية بيروت، طبع عام ٢٠٠٩م.

٦/ ابن هشام "أوضح المسالك" دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.

٧/ ابن هشام "قطر الندى وبل الصدى" دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.

٨/ الشيخ خالد الأزهري "التصريح على التوضيح" دار الكتب العلمية بيروت، طبع عام ٢٠٠٦م.

٩/ الشيخ مصطفى الفلاييني "جامع دروس العربية" دار الكتب العلمية بيروت، ط١، طبع عام ٢٠٠١م.

١٠/ المرادي "توضيح المقاصد والمسالك" دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١م.

١١/ د. محمود سليمان ياقوت "النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، طبع عام ٢٠١٤م.

أحكام ميراث الحمل في الفقه والقانون السوداني

إعداد/ د. محمد عثمان آدم سليمان

استهلال

قال الله تعالى:

{ يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحد فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى به او دين اباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما }[1].

صدق الله العظيم

المستخلص

جاءت هذه الورقة بعنوان أحكام ميراث الحمل في الفقه والقانون السوداني وقد تناولت فيها تعريف الحمل وصور ميراث الحمل وشروطه وتتمثل أهمية الورقة في أنها تناولت أحكام ميراث المفقود بصورة تطبيقية على كيفية حل مسائل المفقود في الميراث وتمثلت مشكلة البحث في القانون لم يتناول هذه الأحكام بصورة كافية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قانون الأحوال الشخصية أخذ أحكام المفقود من الفقه الإسلامي خاصة الفقه الحنفي، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها ضرورة تعريف الحمل في القانون السوداني والتعرف على بيان حالات ميراث الحمل وبيان شروط ميراث الحمل بصورة كافية.

١ سورة النساء ١١.

Abstract

This paper came under the title of the provisions of the inheritance of the pregnancy in the fiqh and Sudanese law, and in it it dealt with the definition of pregnancy and pictures of the inheritance of the pregnancy and its conditions. The importance of the paper is that it dealt with the provisions of the inheritance of the missing in an applied manner on how to solve the issues of the lost in inheritance and the problem of research in the law did not address these provisions sufficiently and from The most important findings of the study is that the Personal Status Law took the provisions of the missing from Islamic jurisprudence, especially Hanafi jurisprudence, and among the most important recommendations it reached was the necessity of defining pregnancy in Sudanese law and identifying the cases of pregnancy inheritance and the conditions of pregnancy inheritance adequately.

مقدمة:

جاءت هذه الورقة بعنوان أحكام ميراث الحمل في الفقه والقانون وقد تناولت فيها أحكام ميراث الحمل في الفقه والقانون مبيناً ضوابط وشروط ميراث الحمل في الفقه القانون وآراء الفقهاء حول ميراث الحمل مع إيراد الأمثلة التطبيقية لكيفية ميراث الحمل.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في أن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م السوداني لم يتناول أحوال ميراث الحمل بصورة كافية وأن هناك بعض القصور في القانون سوف نحاول معالجتها من خلال هذه الورقة.

فروض البحث:

١) جاء أحكام ميراث الحمل في القانون مستمدة من الفقه الإسلامي عند المذهب الحنفي.
٢) هناك بعض القصور في القانون فيما يتعلق بأحكام ميراث الحمل.

منهج البحث:

اتبعت الدارسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.
هيكل الدراسة:
المطلب الأول: تعريف الحمل
المطلب الثاني: أقل مدة الحمل
المطلب الثالث: دليل مشروعية ميراث الحمل
المطلب الرابع: صور ميراث الحمل
المطلب الخامس: حالات ميراث الحمل
الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات والمراجع

المطلب الأول
تعريف الحمل

الحمل في اللغة: مصدر حملت تحمل حملاً، ويقال للمرأة حامل، وحاملة إذا كانت حبلى[١]، وقال تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ }[٢].

واصطلاحاً: هو ما في بطن الأم من ولد ذكراً كان أو أنثى، وهو من جملة المستحقين للميراث إذا قام به سبب من أسباب الإرث وتحققت فيه الشروط، والحمل ليس له نصيب

١ المعجم الوسيط، ج١ ص٢٠٥.
٢ سورة الأحقاف الآية (١٥).

معلوم في الميراث لأنه لا يعلم نوعه، أذكر هو أم أنثى، ولذلك يدور نصيبه بين كونه ذكراً وكونه أنثى ولما كان الحمل سيولد ناقص الأهلية روعي جانبه أكثر من القادرين على حفظ حقوقهم ولذلك فقد أمر الشارع بوقف أحسن النصيبين له على فرض ذكورته أو أنوثته للاحتياط في المحافظة على حق الحمل في الميراث[1]، اتفق الفقهاء على أنه يشترط لإرث الحمل أن يكون الحمل موجوداً في بطن أمه وقت وفاة المورث، وذلك لأن الوارث خلف الميت، والخلف لابد أن يكون موجوداً إذا لا يتصور أن يكون المعدوم خلفاً وقد أعطى الفقهاء للجنين قبل أن تدب فيه الحياة حكم الحياة باعتباره المال، وعلى ذلك يتحقق فيه شرط الاستحقاق وهو حياة الوارث وقت وفاة مورثه ويستدل على وجود الجنين في بطن أمه وقت وفاة مورثه بولادته حياً في مدة يغلب على الظن وجوده في بطن أمه وقت وفاة المورث وهذه المدة هي مدة الحمل وهي تختلف من حمل فقد تكون الولادة لأقل مدة الحمل وقد تكون لأكثرها، وقد اختلف الفقهاء في أكثر مدة للحمل وأقلها ومرجع هذا الاختلاف عدم وجود نص صريح يدل عليها من الكتاب والسنة، فاجتهد الفقهاء واستند كل واحد إلى ما صح عنده من أثر يروي عن أصحاب رسول الله (ﷺ) أو إخبار الناس الموثوق بهم ولم يكن لديهم من أدلة لهذه الإخبار، فالمسألة اجتهادية والمرجع فيها إلى العادة والخبرة والتجربة.

المطلب الثاني

أقل مدة للحمل

وللفقهاء في أقل مدة للحمل رأيان[2]:

الرأي الأول: وبه قال جمهور الفقهاء أن أقل مدة الحمل هي ستة أشهر قمرية واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ}[3]، فإذا ذهب للفصال عامان لم يبق للحمل إلا ستة أشهر[4].

١ محمد يوسف حفني، الوسيط في أحكام التركات والمواريث في الفقه والقانون، ص٤٨٢.
٢ أحكام القرآن لابن العربي، ج٤ ص١٦٩٨.
٣ سورة لقمان الآية (١٤).
٤ أحكام القرآن لابن العربي، ج٤ ص١٦٩٩.

والرأي الثاني: وبه قال ابن تيمية وبعض الحنابلة أن أقل مدة الحمل هي تسعة أشهر لأن ذلك هو الأغلب، حيث أن غالب النساء يضعن حملهن في تسعة أشهر وقالوا أن العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وربما تمضي دهور ولم يسمع فيها بولادة لستة أشهر[١].

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء أن أقل مدة الحمل هي ستة أشهر لأنه يتفق مع ظاهر نص القرآن الكريم ولأنه أحوط للحمل، وقد عمل به الصحابة.

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م برأي الجمهور في أقل مدة الحمل هي ستة أشهر ونص على ذلك في المادة ١٠٠ بالآتي: "أقل مدة الحمل هي ستة أشهر وكثرها سنة"[٢].

أما أكثر مدة الحمل فقد اختلف الفقهاء فيها على النحو الآتي[٣]:

١-ذهب الحنفية إلى أن أكثر مدة الحمل سنتان لما روي عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت "لا يبقى الجنين في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفكة مغزل".

٢-ذهب الليث بن سعد أن أكثر مدة الحمل ثلاث سنوات.

٣-ذهب الشافعية وأحمد بن حنبل في أصح الروايات عنه أن أكثر مدة الحمل أربع سنين.

٤-ذهب المالكية أن أكثر مدة الحمل خمس سنين.

٥-وقال محمد بن الحكم من المالكية أن أكثر مدة الحمل سنة هلالية ٣٥٤ يوماً.

٦-ذهب الظاهرية إلى أن أكثر مدة الحمل تسعة أشهر قمرية.

وسبب اختلاف الفقهاء في هذه هو عدم وجود دليل يعد به من الكتاب أو السنة وقد بنى الفقهاء آرائهم على ما سمعوه من أخبار بعض النساء.

أما قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١ فقد أخذ برأي محمد بن الحكم من فقهاء المالكية بأن أقصى مدة الحمل سنة ونص على ذلك في المادة ١٠٠ بالآتي: "أقل مدة الحمل هي ستة أشهر وكثر مدة الحمل سنة"[٤]، والذي عليه العمل بالمحاكم السودانية أخذت برأي المالكية وأن أقصى مدة الحمل سنة مقدراها ٣٦٥ يوماً وفقاً للمادتين ٨، ٩ من

١ المبسوط للسرخسي، ج٣ ص٥١.

٢ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١، ص١٧.

٣ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج٢ ص٤٦١.

٤ إبراهيم أحمد عثمان، قانون الأحوال الشخصية معلقاً عليه ص١٥٠.

المنشور الشرعي رقم ٤١ والمادة (٨) لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينهما وبين زوجها من حين العقد ولا ولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج ولا ولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة المادة (٩) المراد بالسنة في المادتين ٧،٨ السنة التي عدد أيامها ٣٦٥ يوماً، الحمل أما أن يكون من المورث وأما أن يكون من غيره، وفي كل أما أن يموت والزوجية قائمة أو يموت بعد انقطاع الزوجية[١].

ونجد أن القانون قد فرق بين المدة التي يكون الحمل من المورث نفسه أو من غيره على النحو الآتي:

الحالة الأولى: فإن كان الحمل من المورث[٢] أي كانت الحامل زوجة للميت وكانت الزوجية قائمة بينهما وقت الوفاة فإن من تلده يكون ولداً لهذا المتوفى، ويرثه إذا ولد في مدة لا تزيد على أكثر مدة الحمل من وقت وفاته، أي إذا ولد لسنة فأقل، أما إذا جاءت به لأكثر من هذه المدة فإنه لا يرث لأن ذلك دليل على أن حملها لم يكن عند الوفاة فلم يتحقق شرط استحقاق الإرث.

وإن كان الحمل من المورث ولكنه مات بعد انقطاع الزوجية أو أن تطليقها طلاقاً بائناً ثم مات وهي في العدة فإن من تلده يكون ولده ويرثه إذا كانت المدة بين الطلاق والولادة لا تزيد على أكثر مدة الحمل لأن ولادتها في هذه المدة دليل على أن الحمل كان موجوداً حين قيام الزوجية، فيكون موجوداً عند الوفاة من باب أولى، أما إذا ولدته لأكثر من تلك المدة، فإن ذلك يكون دليلاً على أن الحمل حصل بعد انقطاع الزوجية فلا يكون ولده.

الحالة الثانية: إن كان الحمل من غير المورث: فإذا كانت الحامل زوجة لغير الميت كما إذا مات شخص وترك أمه حاملاً من غير أبيه وكانت الزوجية قائمة بين الزوجة وزوجها وقت وفاة المورث فإن الحمل يرث إذا جاءت به في مدة لا تزيد على أقل مدة الحمل من يوم الوفاة أي ستة أشهر فأقل، وذلك لأنه إذا ولد بعد مضي مدة تزيد على أقل مدة الحمل والزوجية قائمة لا بعلم بيقين أن هذا الحمل كان موجوداً في بطن أمه وقت وفاة المورث

١ إبراهيم أحمد عثمان، قانون الأحوال الشخصية معلقاً عليه ص١٥٠.

٢ الصديق محمد الأمين الضرير، الميراث في الشريعة الإسلامية، ص١٧٩.

لجواز أن تكون قد حملت به بعد وفاته وولدته بعد مضي أقل مدة الحمل مباشرة، فلو مات إنسان وترك أمه حاملاً من غير أبيه ثم ولدت بعد مدة لا تزيد على أقل مدة الحمل عليها أن تبين أن هذا الولد كان موجوداً عند وفاة الشخص فيكون أخاً لأمه يرثه ما لم يوجد من يحجبه، أما إذا جاءت به لأكثر من أقل مدة الحمل فإنه لا يرثه لأن شرط وجود الوارث وقت موت المورث لم يتحقق لجواز أن تكون قد حملت به بعد الوفاة.

والفرق بين هذه الصورة والصورة الأولى حين اعتبرنا هناك أكثر مدة الحمل وهنا أقله أن ضرورة إثبات النسب من المتوفى في الصورة الأولى تجعلنا نسند المعقول إلى أكثر مدة الحمل، وأما في هذه الصورة فإن النسب ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة تدعوا إلى اعتبار أكثر مدة الحمل فيجب اعتبار أقل مدة الحمل حتى نتيقن من وجود الحمل وقت الموت[1].

إذا كان الحمل من غير المورث ولم تكن الزوجية قائمة بين الزوجة وزوجها وقت الوفاة بأن كانت المرأة في عدة طلاق أو وفاة فجاءت به في مدة لا تزيد على أكثر مدة الحمل أي سنة فأقل من موت الزوج أو إيقاع الطلاق، فإنه يرث فلو مات رجل وترك أمه التي توفى عنها أبوه قبله وادعت الحمل ثم ولدت في مدة لا تزيد على أكثر مدة الحمل من حين وفاة الأب إلى وقت الولادة فإن ذلك يكون أخاً لذلك الرجل يرثه ما لم يوجد من يحجبه لأن مجيئها به في هذه المدة دليل على أنها حملت به وهي زوجة فيكون المورث قد مات والحمل موجود لأنه محكوم ثبوت نسبه من الزوج، أما إذا جاءت به لأكثر من تلك المدة فإن ذلك يدل على أنها حملت به بعد انقطاع الزوجية فلا يرث لأن نسبه لم يثبت من الزوج[2].

ويشرط الفقهاء: أن ينفصل الحمل من بطن أمه حياً: باتفاق الفقهاء على أن الجنين إذا انفصل من بطن كله حياً ورث من غيره أما إذا انفصل بعضه وهو حي، أو مات قبل تمام انفصاله من بطن أمه؟ اختلف الفقهاء في المسألة إلى رأيين هما[3]:

الرأي الأول: يرى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة أن الجنين إذا انفصل كله حياً لا يرث لأن أهلية التمليك لا تتحقق إلا بالوجود الكامل وذلك بانفصاله كله حياً.

١ الصديق محمد الأمين الضرير، الميراث في الشريعة الإسلامية، ص١٨٠.
٢ الصديق محمد الأمين الضرير، الميراث في الشريعة الإسلامية، ص١٨٢.
٣ مصطفى شلبي، أحكام المواريث، ص٣٢٥.

الرأي الثاني: يرى الحنفية أنه إذا انفصل أكثر الجنين حياً فإنه يرث الأكثر يأخذ حكم الكل[1].

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة (١٩٩١) برأي الحنفية وفقاً لأحكام المادة ٥ ولأنه لم ينص على ذلك صراحة بالآتي:

يعمل بالراجح من المذهب الحنفي فيما لا حكم فيه بهذا القانون[2]، وهنا نرى أنه كان على القانون أن ينص على ذلك صراحة بأن يرث الجنين إذا انفصل وكان أكثره حياً وأرى أن يكون النص بالاتي: "يرث الجنين إذا انفصل عن أمه وكان أكثر حياً".

هذا بالنسبة لو انفصل الجنين عن أمه حياً، أما إذا انفصل ميتاً كله، فأما أن يكون انفصاله بغير جناية ولا اعتداء على أمه أو بسبب الجناية عليها، فأما إذا كان انفصاله حياً بغير جناية على أمه فإنه لا يرث ولا يورث باتفاق الفقهاء، وأما إن انفصل ميتاً بسبب الجناية على أمه فإنه لا يرث عند جمهور الفقهاء لعدم ما يدل على حياته من قبل، أما عند الحنفية فإنه يرث ويورث لأن الشارع قدر حياته قبل الجناية على أمه حيث أوجب على الجاني تعويضاً يسمى الغرة. والغرة هي نصف عشر دية الرجل أو عشر دية المرأة، ومقدارها خمسمائة دينار في الحالتين[3]، والتعويض إنما يجب في الجناية على الحي دون الميت وما دام الشارع قد اعتبره حياً قبل الجناية وأنه مات بسببها كان حياً للميراث أيضاً وورثه مورثه الذي مات وهو في بطن أمه ثم ينتقل نصيب الحمل في الميراث إلى ورثته، كما يرثون عنه الغرة[4].

ولم ينص قانون الأحوال الشخصية للمسلمين على دية الغرة في الميراث في هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (٥) وبالتالي يكون القانون قد أخذ برأي الأحناف الذي بيناه أعلاه.

إنني أرى أن ينص على ذلك صراحة بأنه في حالة الغرة تجب لورثة الجنين.

١ المبسوط للسرخسي، ج٣٠، ص٥٥.
٢ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١، ص٢.
٣ محمد يوسف حفني، الوسيط في أحكام التركات والمواريث في الفقه والقانون، ص٤٨٨.
٤ حاشية ابن عابدين، ج٥ ص٦١٩.

المطلب الثالث

دليل مشروعية ميراث الحمل

الدليل على ميراث الحمل:

قد دل ميراث الحمل قول الرسول (ﷺ) إذا استهل المولود ورث[1]، كما يروي سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله "قضى رسول الله (ﷺ) لا يرث الصبي حتى يستهل" ومن هذين الحديثين يتبين أن الحمل يرث[2].

وقد اختلف الفقهاء في مقدار ما يوقف للحمل من التركة لعدم وجود نص يحدد ذلك على النحو الآتي[3]:

١-أنه يوقف للحمل نصيب أربعة بنين أو أربعة بنات أيهما أكثر احتياطاً لأنه أقصى ما يمكن وقوعه وسمع به، فقد ولدت بعض النساء هذا العدد وهذا هو رأي أبي حنيفة في المشهور عنه والإمام مالك في رواية.

٢-أنه يوقف له نصيب ثلاثة بنين أو ثلاثة بنات، أيهما أكثر وهو رأي محمد بن الحسن، ورواية الليث بن سعد عن أبي حنيفة.

٣-أنه يوقف له نصيب ابنين أو بنتين، أيهما أكثر لأنه الغالب، وأكثر من ذلك نادراً لا حكم له، وهو رواية أخرى عن محمد بن الحسن ورواية عن أبي يوسف وهو رأي الحنابلة.

٤-أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر لأنه الغالب المعتاد، وعلى القاضي أن يأخذ كفيلاً من الورثة الذين تتغير أنصباؤهم بتعدد الحمل، يضمن رد الزيادة في نصيبهم إذا ظهر أن الحمل متعدد وهذا هو رأي أبي يوسف في الرواية الأخرى وهو المفتي به في مذهب الحنفية.

١ سنن أبي داود، ج٣ ص٣٣٥.
٢ نيل الأوطار للشوكاني، ج٢ ص١٨٥.
٣ محمد يوسف حفني، الوسيط في أحكام التركات والمواريث في الفقه والقانون، ص٤٩٠.

والرأي الراجح في تقديرنا هو الرأي الأخير وذلك لأن المرأة في الغالب والمعتاد أنها لا تلد في البطن الواحدة إلا مولوداً واحداً فينبني عليه الحكم الظاهر، أما ولادة أربعة أو ثلاثة ففي غاية الندرة، وولادة الاثنين قليلة جداً والنادر والقليل لا يصح أن ينبني عليه حكم فالحكم ينبني على الأعم الأغلب.

موقف القانون:

أخذ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة (١٩٩١) بالرأي الرابع وهو المفتي به في مذهب الحنفية وهو أن يوقف للحمل نصيب ابن واحد أو بنت واحدة، أيهما أكثر ونص على ذلك في المادة (٤٠٣) بالآتي: "يوقف للحمل من تركة مورثة أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى"[١]، وذلك استناداً إلى الأعم الأغلب.

وللحمل عند وجوده خمس حالات في الميراث نفصلها على النحو الآتي[٢]:

الحالة الأولى: أن لا يكون وارثاً أصلاً لكونه محجوباً، وفي هذه الحالة لا يوقف للحمل من تركة شيء، وإنما توزع التركة على الورثة الموجودين توزيعاً نهائياً، وذلك لأن الحمل لا تأثير له على غيره من الورثة لأنه غير وارث أصلاً.

فمثلاً: لو توفي عن زوجة وأب وأم حامل من غير أبيه؟ فالحمل هنا إما أخ لأم أو أخت لأم وهو لا يرث على كلا الاحتمالين لحجبه بالأب فتوزع التركة بين الزوجة والأبوين، للزوجة الربع فرضاً وللأم ثلث الباقي فرضاً بعد نصيب الزوجة، وللأب الباقي تعصيباً.

الحالة الثانية: أن يكون الحمل وارثاً، ويستقل بالتركة أو يحجب من معه، وفي هذه الحالة توقف كل التركة إلى وقت الولادة فإن ولد حياً أخذ التركة كلها، وإن انفصل ميتاً أعطيت التركة لغيره ممن كانوا يحجبون به عند حياته.

فمثلاً: لو توفي عن زوجة أب حامل فقط؟ فإن الحمل عند ولاته أما أن يكون أخاً لأب أو أختاً لأب، وعلى فرض كونه أخاً لأب فإنه يأخذ التركة كلها تعصيباً، وعلى فرض كونه أختاً لأب فإنه يأخذ التركة كلها فرضاً ورداً.

١ قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١، ص٧٣.

٢ محمد يوسف حفني، الوسيط في أحكام التركات والمواريث في الفقه والقانون، ص٤٩٢.

فمثلاً: لو توفي عن زوجة ابن حامل، وأخ لأم أخت لأم؟ فإن الحمل هنا أما أن يكون ابن ابن أو بنت ابن، وعلى كل الاحتمالين، يحجب الأخ أو الأخت لأم، ومن ثم توقف له التركة كلها، فإن ولد حياً أخذها وإن ولد ميتاً استحقها الأخ أو الأخت لأم فرضاً ورداً.

الحالة الثالثة: أن يكون الحمل وارثاً على كل الاعتبارين ولكن لا يختلف ميراثه بذكورة أو لأنوثة وهذه الحالة لا تكون إلا إذا كان الحمل من أولاد الأم، وفي هذه الحالة تقسم التركة على الورثة ويوقف للحمل ما يستحقه من التركة.

فمثلاً: لو توفي عن: أخت شقيقة وأخت لأب وأم حامل من غير أبيه، فإن الحمل هنا إما أن يكون أخاً لأم أو أختاً لأم، وهو في كلتا الحالتين لا يرث غير السدس، فيوقف له، ويوزع الباقي على الورثة، فتأخذ الأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين، وللأم السدس فرضاً لتعدد الأخوات، وهنا يؤخذ كفيل من الورثة لأنه لو تعدد الحمل لا تستحق الثلث فيأخذه.

الحالة الرَّابعة: أن يكون الحمل وارثاً في جميع الأحوال ولكن نصيبه يختلف بالذكورة والأنوثة، وفي هذه الحالة يقدر له تقديران، ويوقف له أوفر النصيبين، فقد يكون تقديره مذكراً خيراً من تقديره مؤنثاً، وقد يكون تقديره مؤنثاً خيراً من تقديره مذكراً فيقدر له ما هو خيراً له، وأن المسألة في هذه الحالة تحل على حلين أحدهما على فرض الذكور، والآخر على فرض الأنوثة ويحجز للحمل عند أمين أوفر النصيبين، ويعطي للورثة أقل الأنصبة في الحلين، وفرق الأنصبة بين الحلين يحفظ أيضاً عند من يحفظ نصيب الحمل، ومن يتأثر نصيبه بالتعدد من الورثة يؤخذ منه كفيلاً يلتزم بما أخذه زيادة عما يستحق.

المطلب الرابع

صور ميراث الحمل

وفي هذه الحالة قد يكون نصيبه على فرض أنه ذكر أوفر النصيبين، وقد يكون العكس فهناك صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون نصيب الحمل على فرض أنه ذكر أوفر النصيبين، ومثال على ذلك لو توفي شخص عن زوجة حامل، وأب وأم، وبنت وترك ٢١٦٠ فداناً؟ فإن الحمل

في هذه الحالة وارث على كلا التقديرين، لأنه إما ابن أو بنت وإن نصيبه في حالة الذكورة أكثر من نصيبه في حالة الأنوثة وبيان ذلك كالآتي:

١/ الورثة على فرض الذكورة:

زوجة	أب	أم	بنت وابن "الحمل"	الأصل
⅛	⅙	⅙	ع	٢٤
٣	٤	٤	١٣	٢٤

قيمة السهم الواحد= ٢١٦٠÷٢٤= ٩٠

١- نصيب الزوجة	= ٣×٩٠	= ٢٧٠ فداناً
٢- نصيب الأب	= ٤×٩٠	= ٣٦٠ فداناً
٣- نصيب الأم	= ٤×٩٠	= ٣٦٠ فداناً
٤- نصيب البنت والابن	= ١٣×٩٠	= ١١٧٠ فداناً

فيستحق الحمل منها ٧٨٠= ١١٧٠÷٣×٢= ٧٨٠ فداناً

وتستحق البنت ٣٩٠= ١١٧٠÷٣= ٣٩٠ فداناً

٢/ الورثة على فرض الأنوثة:

زوجة	أب	أم	"بنت وبنت "الحمل	الأصل
⅛	ب+⅙	⅙	⅔	٢٤
٣	٤	٤	١٦	٢٧ عالت

قيمة السهم= ٢١٦٠÷٢٧= ٨٠

١- نصيب الزوجة	= ٣×٨٠	= ٢٤٠ فداناً

٢- نصيب الأب	= ٤×٨٠	= ٣٢٠ فداناً
٣- نصيب الأم	= ٤×٨٠	= ٣٢٠ فداناً
٤- نصيب البنتين	= ١٦×٨٠	= ١٢٨٠ فداناً

١٢٨٠÷٢= ٦٤٠ فدان للبنت وتستحق الأخرى ٦٤٠ فداناً.

وبالمقارنة بين الفرضين يتبين أن نصيب الحمل على تقدير الذكور أكبر نحفظه له ونعطي باقي الورثة أقل النصيبين في الفرضين فتأخذ الزوجة ٢٤٠، والأب ٣٢٠، والأم ٣٢٠ نصيب كل منهم على فرض الأنوثة، وتأخذ البنت نصيبها على فرض الذكورة، ويحفظ المحجوز للحمل مع فروق أنصبة الورثة، فيكون مجموع ما يحفظ = ٧٨٠ للحمل+ ٣٠ فرق نصيب الزوجة +٤٠ فرق نصيب الأب +٤٠ فرق نصيب الأم فيكون المجموع ٨٩٠ فداناً ويؤخذ كفيل من البنت لأن نصيبها يتأثر بتعدد الحمل، فإن جاء الحمل ذكراً أخذ نصيبه وبقية الورثة مع فروقهم، ما عدا البنت لأنها أخذت نصيبها، أما إذا جاء الحمل أنثى أخذت البنت ٦٤٠ فداناً وكمل نصيب البنت الأخرى إلى ٦٤٠ فداناً، أما باقي الورثة فليس لهم شيء حيث أخذوا نصيبهم باعتبار الحمل أنثى.

الصورة الثانية: يكون نصيب الحمل على فرض أنه أنثى أوفر النصيبين، ومثال لذلك لو توفيت امرأة عن زوج وأم حامل من أبيها وتركت ٤٨٠٠ فداناً؟ فإن الحمل هنا وارث على كلا التقديرين لأنه إما أخ شقيق أو أخت شقيقة، فيحفظ له أوفر النصيبين، ولا شك أن نصيبه في حالة الأنوثة أكثر من نصيبه في حالة الذكورة وبيان ذلك كالآتي:

١/ الورثة على فرض الذكورة:

الأصل	(الحمل (أخ شقيق	أم	زوج
٦	ع	⅓	½
٦	١	٢	٣

قيمة السهم= ٤٥٠٠ ÷٦= ٨٠٠

١- نصيب الزوج	= ٨٠٠×٣	= ٢٤٠٠ فدان
٢- نصيب الأم	= ٨٠٠×٢	= ١٦٠٠ فدان
٣- نصيب الحمل أخ شقيق	= ٨٠٠×١	= ٨٠٠ فدان

٢/ الورثة على فرض الأنوثة:

زوج	أم	(الحمل (أخت شقيقة	الأصل
½	⅓	½	٦
٣	٢	٣	٨ عالت

قيمة السهم= ٤٨٠٠ ÷٨= ٦٠٠ فدان

١- نصيب الزوج	= ٦٠٠×٣	= ١٨٠٠ فدان
٢- نصيب الأم	= ٦٠٠×٢	= ١٢٠٠ فدان
٣- نصيب الحمل "الأخت الشقيقة"	= ٦٠٠×٣	= ١٨٠٠ فدان

فتحجز للحمل ١٨٠٠ ونعطي للزوج ١٨٠٠ وللأم ١٢٠٠ فإذا جاء الحمل أنثى أخذت نصيبها المحجوز لها، وقد أخذ كل من الزوج والأم نصيبه على هذا الأساس وإن جاء الحمل ذكراً أخذ ٨٠٠ وأخذ الزوج ٦٠٠ والأم ٤٠٠ ليكمل لهما نصيبهما في حالة ذكورة الحمل، وفي هذه الحالة يؤخذ كفيل من الأم، لأن نصيبها يتأثر بتعدد الحمل، حيث تأخذ السدس بدل الثلث، وهنا نجد اعتبار الحمل أنثى أحسن الاعتبارين.

الحالة الخامسة: أن يكون الحمل وارثاً على أحد الاعتبارين الذكورة أو الأنوثة دون الآخر وفي هذه الحالة يوقف له نصيبه على فرض كونه وارثاً، فإن ظهر أنه وارث استحقه، وإن ظهر أنه غير وارث رد نصيبه على باقي الورثة وعلى تقدير أنه وارث لا يخلوا الحال من

أن يكون وارثاً على تقدير أنه ذكر دون التقدير الآخر، وقد يكون العكس، أي يكون وارثاً على تقدير أنه أنثى ولا يرث على تقدير أنه ذكر هناك صورتان وهما:

الصورة الأولى: أن يرث الحمل على تقدير أنه ذكر دون التقدير الآخر. ومثال لذلك لو توفي شخص عن زوجة وعم وزوجة أخ شقيق حامل؟

١/ على فرض ذكورة الحمل:

زوجة	عم	"ابن أخ شقيق "الحمل	الأصل
¼	محجوب	ع	٤
١		٣	٤

٢/ على فرض أنوثة الحمل:

زوجة	عم	"بنت أخ شقيق "الحمل	الأصل
¼	ع	محجوبة	٤
١	٣		٤

وعلى ذلك يوقف للحمل نصيبه على فرض كونه ذكراً، ابن أخ شقيق لأنه الاعتبار الذي يجعله وارثاً فإن ولدت ذكراً أخذ هذا الموقوف لأنه يكون ابن أخ شقيق، وهو مقدم على العم وإن ولدت أنثى أخذ العم النصيب الموقوف لأن الحمل يكون غير وارث لأنه حينئذٍ بنت أخ شقيق وهي من ذوي الأرحام.

الصورة الثانية: أن يرث الحمل على تقدير أنه أنثى دون التقدير الآخر، ومثال لذلك لو توفيت امرأة عن زوج وأم وأختين لأم وزوجة أب حامل.

١/ على فرض كون الحمل ذكراً:

زوج	أم	أختين لأم	"أخ لأب "الحمل	الأصل
½	⅙	⅓	ع	٦
٣	١	٢	صفر	٦

لم يبقى له شيء لاستغراق الفروض كل التركة.

٢/ على فرض كون الحمل أنثى:

زوج	أم	أختين لأم	"أخت لأب "الحمل	الأصل
½	⅙	⅓	½	٦
٣	١	٢	٣	٩ عالت

فإن وضعت زوجة الأب ذكراً كان أخاً لأب وهو في هذه الحالة لا يرث لاستغراق الفروض التركة كلها، وإن وضعت أنثى كانت أختاً لأب فترث النصف وتعول المسألة من ٦ إلى ٩ وعلى ذلك يوقف للحمل نصيبه على فرض أنه أنثى لأن الاعتبار الذي يجعله وارثاً ونعطي أصحاب الفروض فروضهم على هذا التقدير فإن ظهر الحمل أنه أنثى أعطى الموقوف، وإن ظهر أنه ذكر رد ما أوقف إلى الورثة.

المطلب الخامس

حالات ميراث الحمل

لتوريث الحمل تتبع الخطوات الآتية[١]:

١-أن يقدر هذا الحمل موجوداً ينظر في كونه وارثاً أم لا.

٢-إذا تبين أنه يرث من المورث فيتم توزيع التركة مرة على فرض الذكورة ومرة على فرض الأنوثة.

١ محمد يوسف حفني، الوسيط في أحكام التركات والمواريث، ص٤٩٨.

٣-ينظر إلى أوفر النصيبين فيوقف للحمل بإيداعه لدى شخص أمين يرده عند الحاجة.

٤-توزع باقي التركة على الورثة بأن يأخذ كل منهم أقل النصيبين احتياطياً حتى تنجلي حقيقة الأمر بالولادة.

٥-كل من يتأثر نصيبه بالنقصان عند تعدد الحمل فإنه لا يعطي شيئاً من التركة إلا إذا قدم كفيلاً يضمن رد الزيادة.

٦-إذا تم وضع الحمل بشروطه فإنه ينظر في هذا النصيب من حيث كونه مساوياً لحق المولود أو أقل أو أزيد وتعتبر الأنصبة تبعاً لذلك.

موقف القانون:

نص قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م على حالة نقص الموقوف للحمل وزيادته في المادة ٤٠٤ بالآتي:

١-إذا نقص الموقوف للحمل من التركة عما يستحقه فيرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نثيبه من الورثة.

٢-إذا زاد الموقف للحمل من التركة على نصيبه فيها فيرد الزائد على من يستحقه من الورثة[١].

ومن خلال هذا النص نجد أن القانون قد اتفق مع الفقه في حالة النقص والزيادة الموقوفة للحمل.

الخاتمة

أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعني بهذا العمل وينفع به كل قارئ وقد تناولت فيه موضوع أحكام ميراث الحمل في الفقه والقانون السوداني مبيناً شروط أحكام ميراث الحمل وجوانب القصور في القانون المتعلق بهذه الأحكام، أسأل الله التوفيق وما التوفيق إلا من عند الله.

(١) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١، ص٧٣.

النتائج:

١ - أخذ قانون الأحوال الشخصية أحكام ميراث الحمل من الفقه الإسلامي خاصة المذهب الحنفي.

٢ - لم يبين قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م حالات ميراث الحمل بصورة كافية.

التوصيات:

١ - أن ينص القانون السوداني على تعريف الحمل.

٢ - أن ينص القانون السوداني على أحوال ميراث الحمل.

٣ - أن ينص القانون على بيان شروط الحمل.

المراجع:

١. إبراهيم أحمد عثمان، قانون الأحوال الشخصية معلقاً عليه

٢. أحكام القرآن لابن العربي، ج٤

٣. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج٢

٤. حاشية ابن عابدين، ج٥

٥. سنن أبي داود، ج٣

٦. الصديق محمد الأمين الضرير، الميراث في الشريعة الإسلامية

٧. قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١

٨. المبسوط للسرخسي، ج٣

٩. المبسوط للسرخسي، ج٣٠

١٠. محمد يوسف حفني، الوسيط في أحكام التركات والمواريث في الفقه والقانون

١١. مصطفى شلبي، أحكام المواريث

١٢. المعجم الوسيط، ج١

١٣. نيل الأوطار للشوكاني، ج٢